

المجلة الدولية للاقتصاديات

مجلة دورية علمية محكمة

العدد الرابع عشر: يناير 2021



مقروا على العربي

المجلة الدولية للاقتصاديات



International Journal
of Economic Studies

International scientific periodical journal



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies

Copyright 2020, All Rights Reserved © 2020

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية دورية دولية علمية محكمة

المجلد - (04) - العدد (14)- يناير 2021

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية تصدر من ألمانيا (برلين) عن المركز الديمقراطي العربي

تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية بثلاث لغات

العربية – الإنجليزية – الفرنسية

رئيس المركز الديمقراطي العربي

د.عمار شرعان

رئيسة التحرير ورئيسة اللجنة العلمية

د.رأفة زكية تخصص صنع السياسات العامة –جامعة

الجزائر-03الجزائر.

مدير التحرير

د.مكي احمد تخصص تخطيط واحصاء جامعة الجزائر 03

أعضاء هيئة التحرير

- د. عبد الله جابو عمر مصطفى، تخصص اقتصاد ودراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان.
- د. نزيهة شاوش، تخصص علم الاجتماع: الإدارة والعمل، الجزائر.
- د. نادية اليوسفي، تخصص حقوق، عضوة في الهيئة الاستشارية لمنصة ايفاد العلمية، المغرب.
- د. صافيناز محمود محمد محمود، تخصص محاسبة، جامعة قناة السويس، مصر.
- د. يزن الاعوش، تخصص إدارة مالية، مدرب علوم مالية ومصرفية، اليمن.
- د. حسن عطا عبد الله الرضيع، تخصص فلسفة الاقتصاد، غزة فلسطين.

International Journal of Economic Studies

® International scientific periodical
journal

Nationales ISSN - Zentrum für Deutschland

ISSN (Online) 2569 – 7366 VR.3341.
6321.B

Volume (04) - Issue (14) January (2021)

Deutschland – Berlin Tel: 0049-Code
Germany 030- 54884375 030- 91499898
030- 86450098 mobiltelefon :
00491742783717

أهداف ومجالات المجلة

تنشر المجلة الدراسات والبحوث العلمية والفكرية، التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية واستشارية لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأجنبية، كما ترمي المجلة إلى بناء فضاء للحوار العلمي، يكون مفتوحاً لكل الباحثين الذين لديهم أعمال بحثية أصيلة من مختلف الجامعات العربية والأجنبية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفاً واسعاً من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنوع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزاً مهماً للدراسات النقدية ((critical studies للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

أعضاء الهيئة العلمية

- ا.د. كريم سالم حسين جبر الغالبي، أستاذ التعليم العالي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة القادسية العراق.
- ا.د. منصف بن خديجة، أستاذ التعليم العالي، مدير مخبر الابحاث والدراسات الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بن شريف مساعدي سوق اهراس، الجزائر.
- ا.د. عبد القادر لعربي، أستاذ التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة، الجزائر.
- ا.د. احمد بن عيشاوي، أستاذ التعليم العالي، مدير مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة ورقلة، الجزائر.
- ا.د. حمداوي الطاوس، أستاذة التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر.
- د. ايمان قاسم هاني حمد الصافي، أستاذ محاضر، تخصص القانون الدستوري، العراق.
- د. ربيعة ملال، أستاذة محاضر، تخصص تسيير، جامعة سعيدة، الجزائر.
- د. اولحيسان اسناد دلال، أستاذة محاضرة، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة تلمسان الجزائر.
- د. إسماعيل عبد المجيد المحيشي، أستاذ محاضر، كلية العلوم التقنية، ليبيا.
- د. عطار نسيم، أستاذة محاضرة، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان الجزائر.
- د. منير خروف، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة، الجزائر.
- د. محمد الأمين بودخيل، أستاذ محاضر، تخصص مالية دولية، جامعة بشار، الجزائر.
- د. دوعاء محمود سليمان، أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة، مصر.
- د. سعدوني محمد، أستاذ محاضر ب، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بشار، الجزائر.
- د. ليندة فريجة، أستاذة محاضرة ب، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة، الجزائر.
- د. انيسة سدر، أستاذة محاضرة ب، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- د. امل خيرى، باحثة في الاقتصاد والإحصاء بالوكالة العامة للإحصاء، القاهرة، مصر.
- د. عامر شبل زيا، باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد، العراق.
- د. بلال نجاح جببر، عضو في دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد.
- د. حيدر عباس دريبي، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة القادسية، العراق.
- د. بدر شحدة سعيد حمدان، مدير دائرة الدراسات والأبحاث، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
- د. حسن الشاكر، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- د. خالد المغاري، عضو الاكاديمية الفلسطينية للعلوم و التكنولوجيا، تخصص إحصاء، فلسطين.
- د. ونوغي نبيل، محامي ورئيس ديوان المركز الجامعي سي الحواس ببريكا، تخصص حقوق، الجزائر.
- د. ابو بكر خوالد، أستاذ محاضر ب، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة الجزائر.
- د. حمزة رملي، أستاذ محاضر، رئيس قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميله، الجزائر.
- د. مشيرة العشري، أستاذ مساعد بكلية الآداب قسم علم الاجتماع جامعه دمياط، مصر.
- د. دينا عبد الله صالح عبد الله، تخصص الشريعة والقانون، أستاذة متعاونة بالجامعة الإسلامية ولاية منيسوتا.
- د. رزين عكاشة، أستاذ محاضر تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة، الجزائر.
- د. طواهر عبد الجليل، أستاذ محاضر تخصص تسويق الخدمات والابتكار، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.

أعضاء الهيئة العلمية

- د. وحيد انعام غلام الكاكاني، تخصص الجغرافيا السياسية، وزارة التربية، العراق.
- د. علي سايح جبور، أستاذ مشارك، تخصص علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
- د. علي منصور سعيد عطية، أستاذ محاضر تخصص فلسفة الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة اجدابيا، ليبيا.
- د. وسام هادي عكار التميمي، أستاذ مساعد تخصص تاريخ اقتصادي، المديرية العامة للتربية بغداد، الكرخ الثانية، وزارة التربية، العراق.
- د. امال حفناوي، أستاذة محاضرة تخصص اقتصاد تنمية ، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
- د. سارة عزازية، أستاذة محاضرة، تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة الجزائر.
- د. خيرة مجدوب، أستاذة محاضرة تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.
- د. رقية الطيب علي احمد، أستاذ مساعد تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الاعمال، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
- د. بوعمامة زكريا، أستاذ محاضر، تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر.
- د. سعد حسن الغديوي، تخصص الفلسفة في إدارة الموارد البشرية، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ليبيا.
- د. كركوري مباركة حنان، أستاذة متعاقدة، تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر.
- د. نور الدين عسلي، أستاذ محاضر، تخصص إدارة الاعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- د. هند مرسي محمد علي، تخصص اقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر.
- د. مروة مويسي، أستاذة مساعدة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ولاية عين الدفلى، الجزائر.
- د. محمد لمين علون، أستاذ محاضر، تخصص محاسبة قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة على لونيسي، البليدة 02، الجزائر.
- د. خير الدين بوزرب، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد تنمية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.
- د. محمد موني، تخصص قانون عام، متصرف بوزارة الداخلية، وجدة، المملكة المغربية.
- د. محمد عبد الفتاح زهري عبد النصيح، أستاذ مساعد ورئيس قسم الدراسات الفندقية، تخصص إدارة الفنادق، كلية السياحة والفنادق جامعة المنصورة، مصر.
- د. خرجوج مهدي، تخصص القانون العام، إطار بالخرزينة العمومية، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية.
- د. شيماء حلمي شحاتة حامد، تخصص علم الاجتماع التنظيمي، كلية الآداب علم الاجتماع، جامعة دمنهور، مصر.
- د. محمد قاسم السلطان، تخصص اقتصاديات المعرفة، باحث ومستشار اقتصادي، فرنسا.

شروط النشر

- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
 - ألا يكون البحث منشوراً أو تم تقديمه للنشر لدى جهة أخرى، أو تم عرضه في إحدى الفعاليات العلمية.
 - ألا يتجاوز البحث 20 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.
 - أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث والدراسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريفه لأهدافه والمنهجية المتبعة، وتنسيق أقسامه، وإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس والالتزام بالأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
 - ألا تتجاوز نسبة الاقتباس 15% في إجمالي الورقة البحثية.
 - إذا كانت الورقة البحثية أصيلة وتتميز بالحدثة وتم قبولها من طرف اللجنة العلمية للمجلة وتجاوزت نسبة الاقتباس 15% يطلب من أصحابها إعادة الصياغة في الفقرات المطلوبة.
 - يكتب في الورقة الأولى عنوان البحث مع ترجمته إلى اللغة الإنجليزية إذا كان البحث بلغة غير الإنجليزية، واسم الباحث أو الباحثين باللغة العربية (وباللغة اللاتينية) وصفته العلمية، وعناوين البريد الإلكتروني، والمؤسسات التي ينتمون إليها، مع ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يتجاوزا مجتمعين 250 كلمة.
 - يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية للملخص باللغة الأجنبية.
 - تحزّر الورقة البحثية وفقاً للشروط التالية:
- المقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Simplified Arabic) حجم 12، وحجم 10 بالنسبة لقائمة المصادر والمراجع، بمسافة 1 بين الأسطر، وتكون العناوين بالخط الغامق (Gras).
 - بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم 12، و10 بالنسبة لقائمة المصادر والمراجع.
 - إعدادات الصفحة: أعلى 2.5، أسفل 2، يمين 1.5 ويسار 1.5.
 - تستخدم الأرقام العربية (1-2-3...Arabic) في جميع ثنايا البحث.
 - يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- يكون التهميش بطريقة الية في آخر المقالات.
 - يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلّوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.
 - كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.
 - إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم بتسليمه للباحث مشفوعاً بملاحظات هيئة التحكيم.
 - تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
 - لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
 - ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:

economie@democraticac.de

الفهرس

رقم الصفحة	المحتوى
02	الهيئة العلمية للمجلة
04	شروط النشر في المجلة
05	اهداف ومجالات المجلة
06	الفهرس
08	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة... تحليل لتجارب إقليمية عربية رائدة The role of small and medium enterprises in achieving sustainable development ... An analysis of leading Arab regional experiences د. محمد محمود عبد الله يوسف
46	دور العلاقات العامة في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال "موبيليس" The Role of Public Relations in Improving the Organisation Mental Image Case Study of Algerian Telecom Company For Mobile Phone "Mobilis" د- ميسون بلخير د- الداوي الشيخ
66	أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء الوظيفي دراسة حالة مؤسسة تافنة لصناعة الملابس -بمغنية- تلمسان The impact of information and communication technology on job performance-A case study of the Tafena Corporation for the Garment Industry in Maghnia د نصيرة أوبختي، د نبوية عيسي،
84	الثقافة في صميم الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة Culture is at the heart of the purple economy To support the dimensions of sustainable development د رشيدة بوجحفة د مياسة أودية
102	الاجراءات الاقتصادية اللازمة لمواجهة أثار الأحداث الغير اعتيادية (دراسة حالة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي) Economic measures to counteract the effects of unusual events (case study of UK quitting from the European Union) الباحث: ذي يزن الاعوش

111	"الاقتصاد الفلسطيني من ويلات الاحتلال إلى فايروس كورونا" Th Palestinian economy from the ravages of the occupation to the Corona Virus" أ.هالة محمود دودين
125	Contemporary models of State Intervention in Capital Economies النماذج المعاصرة لتدخل الدولة في الاقتصادات الرأسمالية د. خالد عبد الحفيظ محمد حمد
145	متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان The requirements of the Fourth Industrial Revolution in the Ministry of Education in the Sultanate of Oman د. رضيه بنت سليمان بن ناصر الحبسية
158	« Effets socio-économiques de la pandémie du Covid 19 et le redémarrage économique ; cas du Maroc » «Socio-economic impacts of the Covid 19 pandemic and economic recovery; the case of Morocco» أ-إبراهيم دينار الباحث: يونس دبنيشي الباحثة: مشهوري شيماء
192	La gestion de l'information financière comme atout essentiel à la création de la valeur boursière Financial information management as an essential asset for the creation of stock market value د محمد خليل بولحسن، د يونس إمام،

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة... تحليل لتجارب إقليمية عربية رائدة

The role of small and medium enterprises in achieving sustainable development ... An analysis of leading Arab regional experiences

د.محمد محمود عبد الله يوسف

مدرس الاقتصاد بقسم التخطيط العمراني- كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة- مصر.

Abstract :

Small and medium enterprises represent an increasing importance for economic and social policy planners in developed and developing world, based on the vital role of these enterprises in achieving sustainable development. The researcher first reviews the concept of sustainable development and small and medium enterprises and deals with the various characteristics of small and medium enterprises and their contribution to achieve the economic, social, environmental and human dimensions of sustainable development, then the researcher moves to the applied part by studying the effects of small and medium enterprises in the Arab Republic of Egypt , the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates and Sudan, then the researcher presents the results obtained and recommendations to promote and activate small and medium enterprises to achieve sustainable development aims.

Key words:

Sustainable Development, Small and Medium Enterprises, Characteristics and dimensions, expected effects, Arab experiences

Jel classification :

E2 ,M1, M2, O1, O2, O5

الملخص:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن أهمية متزايدة لدى مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على السواء، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويستعرض الباحث في البداية مفهوم التنمية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض الأدبيات الحديثة، كما يتناول الباحث الخصائص المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية للتنمية المستدامة، ثم ينتقل الباحث إلى الجزء التطبيقي من خلال عرض بعض التجارب الإقليمية العربية كتجارب جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والإمارات والسودان، ثم يقدم الباحث النتائج المستخلصة والتوصيات .

الكلمات الدالة:

التنمية المستدامة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الخصائص والأبعاد، الآثار المتوقعة ، تجارب عربية.

المقدمة

تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على السواء، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالدلائل تشير إلى أن هناك اتجاهاً عالمياً متسارعاً لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً للأهمية المتزايدة لهذه المشروعات في اقتصادات الكثير من الدول.

وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية قصوى، لتعدد آثارها مما يجعل من الأهمية بمكان تناول هذه الآثار بالشرح والتحليل ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك للوقوف على مدى أهميتها وتقديم التوصيات الممكنة لتعظيم دورها وآثارها المختلفة.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من خلال تناول المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالرصد والتحليل والتطبيق بالتعرف أولاً على خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، كما تبرز أهمية البحث من خلال الجزء التطبيقي بدراسة آثار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عرض بعض التجارب الإقليمية العربية كتجارب جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية والإمارات والسودان، وتحليل هذه التجارب بتحديد الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كما تتمثل أهمية البحث أيضاً في تقديم بعض التوصيات لتعزيز وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- عرض الأدبيات الحديثة فيما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد الخصائص المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- استعراض الدور المتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- تحليل الجزء التطبيقي لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بدراسة بعض التجارب الإقليمية العربية كتجارب مصر و الأردن و السودان و دول مجلس التعاون الخليجي.
- تحديد نتائج البحث فيما يخص دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة وتقديم التوصيات الممكن تطبيقها لتفعيل وتعظيم الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الإشكالية البحثية

تتمثل إشكالية البحث أو المشكلة البحثية في معرفة كيف يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة؟ وكيف يمكن تعزيز الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية للتنمية المستدامة؟

الفرضيات

تتمثل فرضيات البحث في أن هناك آثار اقتصادية واجتماعية عديدة ومتعاظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنها تساهم بشكل رئيس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

المنهج المتبع

تتمثل منهجية الدراسة في اتباع الأساليب والمناهج العلمية التالية:

- المنهج الوصفي: وذلك لوصف وشرح مفهومي التنمية المستدامة و المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المنهج التحليلي: وذلك لتحليل المفاهيم الرئيسة بالبحث كالتنمية المستدامة من خلال تحليل أبعادها ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق هذه الأبعاد .
- المنهج التطبيقي: من خلال دراسة آثار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية والإمارات والسودان، وتحديد الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية

يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم التنمية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

1-1 التنمية المستدامة

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة إلا أنها تتفق على أنها تتحقق نتيجة تفاعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبعد المؤسسي والبشري وتهدف التنمية المستدامة إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، و نظام اقتصادي، و نظام اجتماعي.

ويعني النظام الأول القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التصنيع والإنتاج لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة غير جائرة، أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وأخيراً النظام الاقتصادي الذي يعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة، التي تهدف إلى التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر بين فئات المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق المكاسب المتنوعة للجميع، و تحسين إنتاجية الفقراء، وتبني أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع⁽¹⁾.

وقد قدمت منظمة الزراعة والأغذية العالمية (FAO) تعريفاً أوسع للتنمية المستدامة بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتدمر بالفنية والقبول"⁽²⁾.

وتعني التنمية المستدامة للطبيعة أن نستهلك الموارد بسرعة أقل من سرعة تجديدها، وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة، كما تعرف التنمية على مستوى الشركة أو المؤسسة بأنها استهلاك الشركة لمواردها بما يؤدي إلى نمو صافي الحقوق أو الأصول بها وتحقيق حجم ملائم من التدفقات النقدية، وبما يؤدي إلى استمرار الشركة أو المؤسسة خلال الفترات المحاسبية القادمة.

إن التنمية المستدامة تتيح إضافة بعدين جديدين للتنمية هما البعد النوعي لمفهوم التنمية ليشمل النوعية البيئية (Environmental Quality) وعلاقتها بنوعية الحياة (Quality of Life)، والبعد الزمني للتنمية ليشمل التنمية على المدى البعيد للأجيال القادمة⁽³⁾.

ومن أفضل التعريفات العملية الملائمة "للاستدامة" أنها تتمثل في تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، وانسجاماً مع هذا التعريف ينبغي التأكيد عند دراسة البعد البيئي أن هناك ثلاثة أنواع من التوازن في هذا المجال وهي التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب، التوازن بين الكائنات الحية، والتوازن بين الأجيال⁽⁴⁾.

وتتضمن التنمية المستدامة البعد البشري والذي يطلق عليه " التنمية البشرية" ويظهر جلياً من خلال التعليم والتدريب وتحفيز الابتكار، وقد اعتبر المجتمع الدولي منذ أكثر من نصف قرن أن التعليم هو حق من الحقوق الأساسية واتفق في عام 2000م على الأهداف الإنمائية للألفية التي اقترت بأن التعليم هو أداة أساسية لتمكين الناس من تحقيق آمالهم ووضعت قضية اتمام مرحلة التعليم الابتدائي ضمن أولوياتها.(5)

ولتحقيق التنمية المستدامة فإنه يجب التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد (Material intensive) إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات (Information intensive)، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي (Produced Capital) إلى رأس المال البشري (Human Capital) ورأس المال الاجتماعي (Social Capital)، وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه المختلفة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث المتمثلة بالإنتاج (Production) والتوزيع (Distribution) والاستهلاك (Consumption) لابد أن يصاحبها صيانة الموارد (Resource Maintenance). (6)

2-1 المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعد مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلحاً واسع الانتشار، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدداً معيناً من العمال، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. وتعدد تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى درجة تكاد أن يكون لكل دولة تعريفها الخاص، فقد كشفت دراسة لمعهد ولاية جورجيا بأمريكا عن أن هناك أكثر من 55 تعريفاً مختلفاً في 75 دولة، وترجع صعوبة تحديد مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة إلى صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مشروع وآخر أو قطاع وآخر بسبب العديد من القيود مثل اختلاف درجة النمو الاقتصادي، تنوع فروع النشاط الاقتصادي.

وهناك معايير تعتمد على التفرقة بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة من خلال الاعتماد على المعايير الكمية، ومعايير أخرى تعتمد على تحليل مكونات المنشآت الصغيرة، وهي تقوم على ثلاث معايير أساسية هي معيار طبيعة النشاط، معيار تنظيم الإنتاج، و معيار الإطار لتنظيمي للنشاط.(7)

وفيما يتعلق بالتعريف الاقتصادي، يمكن تصنيف الشركة على أنها صغيرة إذا كان لها حصة صغيرة نسبياً من السوق التي تعمل بها، تتم إدارتها من قبل الملاك أو بعضهم بطريقة غير رسمية وليس من خلال هيكل إداري وتنظيمي رسمي، ومستقلة وليست جزء من شركة أكبر.(8)

وتعرّف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" المشروعات الصغيرة "g" بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل "الاستراتيجية" والقصيرة الأجل "التكتيكية"، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 و 50 عاملاً ، كما يعرف البنك الدولي "10" المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي تزيد فيها بين 50 و 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة.

وقد صدر قانون حديث للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وهو قانون رقم 152 لسنة 2020م لتنمية المتوسطة والصغيرة والمتناهية حيث عرف القانون المشروعات متناهية الصغر "11" بأنها كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه أو كل مشروع حديث التأسيس يقل رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال عن 50 ألف جنيه، وأن المشروعات الصغيرة هي كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن 50 مليون جنيه أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه ويقل عن 3 ملايين جنيه، أما المشروعات المتوسطة فقد عرفها القانون الحديث بأنها كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي 50 مليون جنيه ولا يجاوز 200 مليون جنيه أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 5 ملايين جنيه ولا يجاوز 15 مليون جنيه أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 3 ملايين جنيه ولا يجاوز 5 ملايين جنيه."12

الفصل الثاني: المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.. الخصائص والآثار

ثبت عالمياً أن للصناعات الصغيرة والمتوسطة دور في توفير نحو 80% من مجموع فرص العمل في معظم اقتصادات العالم، وتساهم بنحو 85% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لها⁽¹³⁾

وتحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على السواء، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالدلائل تشير إلى أن هناك اتجاهاً عالمياً متسارعاً لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً للأهمية المتزايدة لهذه المشروعات في اقتصادات الكثير من الدول.

وفي المنطقة العربية يحتل هذا القطاع مكانة مميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، ويتوقع لهذه المشروعات أن تكون قائدة لقاطرة النمو الاقتصادي العربي، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة لمواجهة النمو السكاني المتزايد.

2-1 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد خصائص المشروعات الصغيرة التي تميزها وتعطيها القدرة على البقاء والاستمرار، وبالتالي مواجهة الضغوط المترتبة على هيمنة المشروعات الكبيرة على الأسواق، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

أ- القدرة على جذب المدخرات والمرونة في الإنتاج

لا تتطلب الصناعات الصغيرة رأس مال كبير لإنشائها مما يسهل تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في هذه النوعية من المشروعات، خاصة وأنها تتميز بقلّة مخاطر الاستثمار، كما أنها تتميز بالمرونة في إمكانية تغيير المنتجات الصناعية وبخاصة المنتجات التي تتعلق بأذواق المستهلكين، مما يجعلها تتجاوب بسرعة مع احتياجات السوق مما يعطيها القدرة على الإبداع في الإنتاج⁽¹⁴⁾

ب- سهولة الإنشاء والتشغيل

وتتمثل سهولة الإنشاء والتشغيل في الصناعات الصغيرة في انخفاض التكلفة، وبالتالي إيجاد منافسة بين المصانع لإثبات وجودها واستمرارها.

ج- تركيز الإدارة في المالك

في معظم المصانع الصغيرة يكون المالك هو المدير مما يجعل اتخاذ القرار أكثر سهولة ومرونة وإجراءات العمل أكثر بساطة، وبالتالي يشجع ذلك على سرعة دورة العمل داخل المصنع.

د- قصر فترة الاسترداد: وهو قصر الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف الاستثمار، وهذا نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁵⁾.

م- تشغيل الطاقة الإنتاجية بالكامل

نظراً لكون المصانع من النوع الصغير فإن الطاقة الإنتاجية يتم تشغيلها بأقصى درجة ممكنة (حالة التشغيل الكامل للموارد).

ن- الارتباط بالسوق المحلي

غالباً ما تنشأ هذه المصانع في مناطق جغرافية ليست كبيرة، لهذا فإن نشاطها يكون محصوراً في هذه المناطق وبالتالي تكتسب خبرة في التعامل مع السوق المحلي وتعمل على تلبية الطلب حسب الظروف السائدة، وهذا يساعد على تنمية المناطق الريفية النائية

هـ- سهولة تسويق الإنتاج والخدمات

تكون تكلفة الإنتاج في هذه المصانع أقل في الغالب عنها في المصانع الكبيرة، وبالتالي فإن ذلك يساعدها على تخفيض أسعار منتجاتها وخدماتها ومن ثم تسويقها.

و- الزيادة السريعة في حجم الاستثمار

نتيجة لسهولة التسويق وزيادة دورات البيع فإن المصانع الصغيرة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في أقل وقت ممكن ، وهذا بالتالي ينعكس على زيادة حجم استثمار المنشأة الصغيرة بصفة خاصة، وزيادة الاستثمار الكلي للاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بصفة عامة .

ى- تنشيط واستمرار الدورة الاقتصادية

تتميز المصانع الصغيرة بزيادة حجم العمالة مع انخفاض أجورها مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بالمصانع الكبيرة ، ونظراً لارتفاع حجم الإنفاق على الاستهلاك الذي تتسم به هذه النوعية من العمالة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي ، وبالتالي يساعد على ارتفاع معدلات التشغيل وتوسعة دوره النشاط والرواج الاقتصادي في المجتمع. ومن ثم يتحقق التوازن الاقتصادي في عملية التنمية. (16)

2-2 دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

تتعدد آثار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى الحد الذي جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ قراراً في 6 إبريل 2017م بتخصيص يوم 27 يونيو كيوم عالمي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، "17" ومن الممكن أن تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها كالتالي:

2-2-1 البعد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة و الذي يتضمن زيادة التوظيف والدخول ورفع مستوى المعيشة من خلال ما يلي:

(أ) تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالى 46% من الناتج المحلى العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من إجمالى الناتج المحلى فى كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي.

(ب) تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً كبيراً في مواجهة مشكلة البطالة، حيث تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فعملت على تشجيعها، فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84 % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني، وفي إيطاليا 2 مليون و300 ألف مشروع فردي صغير، وفي أمريكا وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1992-1998م) أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها، خاصة أن المشاريع الصغيرة تستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية.⁽¹⁸⁾

وتعتبر تكلفة خلق فرص العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة، حيث تشير التقديرات إلى أن تكلفة فرصة العمل الدائمة في الصناعات الكبيرة تتكلف 15 ألف دولار، في حين أنه في المنشآت الصغيرة تتكلف بين 900 – 3000 دولار.⁽¹⁹⁾

(ج) تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور ظاهر في التنمية الاقتصادية حيث تساعد في استيعاب الموارد الانتاجية على مستويات الاقتصاد كافة حيث تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وتعزز المنافسة في السوق المحلي، وتحل محل المشروعات الكبيرة التي لم تستطع الحفاظ على مكانها في السوق.⁽²⁰⁾ وتعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز استمرار المنافسة والتي تنعكس آثارها على السوق وتحسين نوعية المنتج إضافة إلى تجديد أساليب الإنتاج، ومن أجل ذلك أقامت الحكومة الأمريكية هيئة حكومية باسم إدارة المشروعات الصغيرة وتم تشكيل لجنة البيت الأبيض للمشروعات الصغيرة ولجنتين دائمتين في الكونجرس تهتمان بالصناعات الصغيرة.

(د) المساهمة في التنمية الإقليمية والعمرانية: تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دوراً مهماً في توزيع الصناعة داخل الاقليم، وذلك لأن المصانع الجديدة في المدن العواصم المتشعبة أصبح أمراً غير مرغوب فيه اقتصادياً واجتماعياً ومن ثم فهي تعمل على التخفيف من الفوارق الإقليمية، وذلك لأن قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الأقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية. كما تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف أن تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقق استخدام أمثل لهذه العمالة.⁽²¹⁾

(هـ) استقطاب الشباب للعمل الحر والمبادرات الفردية والأعمال الريادية واستثمار أموالهم وطاقاتهم في مشروعات صغيرة، مما يخفف من حدة التهاافت على الوظائف الحكومية، والذي أضى عائقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي والإداري التي تتبناها الدولة، ويحد من ظاهرة التضخم الوظيفي.⁽²²⁾

وتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة لبعض فئات المجتمع للعمل والانتاج مثل المرأة، حيث تشكل نسبة النساء اللواتي حصلن على تمويل صغير أو مصغر في بعض الدول بما يقارب 75 % من إجمالي الحاصلين على تمويل صغير أو مصغر، فئة غير المتعلمين، وهذا ما يعمل على التنمية بكافة مجالاتها، ولكافة فئاتها.⁽²³⁾

2-2-2 البعد الاجتماعي والسياسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاجتماعي والسياسي للتنمية المستدامة كخفض حدة الفقر ورفع مستوى المعيشة والاستفادة من طاقات الشباب والفئات المهمشة كالتالي:

(أ) انخراط الشباب في تحمل أعباء مشروع أو منشأة صغيرة تخطيطاً وتمويلًا وإدارة يعتبر عملاً يصون الشباب من التعرض لمخاطر وآثار اللهب والانحراف، وما قد يترتب عليه من تبيد للصحة وهدر للأموال ووأد للقيم العريقة التي تربي عليها المجتمع العربي.

(ب) يعتبر الاتجاه نحو الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة عاملاً من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وخاصة أثناء الأزمات وفي فترات عدم الاستقرار والركود التي يشهدها الوضع الاقتصادي من وقت لآخر. (24)

(ج) إن العمل الحرفي والذي يعد نواة المشروعات الصغيرة هو انعكاس للازدهار الثقافي في أي مجتمع، كما أنها - المشروعات الحرفية الصغيرة - الحافظ الأمين والمستودع الملائم للثقافات البشرية والذي غالباً ما يحميها من الاندثار والضياع، ويمكن عرض الكثير من الشواهد على ذلك مثل " التراث الدمشقي الإسلامي - التراث الفلسطيني - التراث المصري - التراث الصيني ... الخ". والمتمثل في تلك الأدوات والمصنوعات اليدوية الصغيرة والدقيقة التي تعبر عن العمق التاريخي والثقافي لتراكم معارف ومهارات لهذه الأمم والشعوب بكل وضوح وإتقان. (25) " والشكل التالي يعبر عن أبعاد الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم "1" أبعاد الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: سلسلة جسر التنمية، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 141، 2018م، ص 16.

2-2-3 البعد الإنساني "التنمية البشرية" للمشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الإنساني للتنمية المستدامة من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية البشرية من خلال التعليم والتدريب والابتكار كالتالي:

(أ) تعتبر الأعمال الريادية والمنشآت الصغيرة في المجتمعات التي تتمتع بوفرة الإمكانيات المادية بمثابة مرحلة تعليمية وتدريبية لصقل وإعداد رجال أعمال واعددين بإكسابهم المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية والتمرس على أنماط التعامل مع مختلف أطراف العمليات الإنتاجية والتسويقية .

(ب) يمثل التوسع في إقامة الأعمال الريادية والمنشآت الصغيرة دوراً مهماً في بناء ثقافة جديدة هي ثقافة الاعتماد على الذات والخروج من حالة التبعية الاقتصادية لصاحب العمل بالقطاع الخاص أو الحكومة إلى وضع أصحاب العمل ومن ثم ينعمون بالاستقلال الاقتصادي. (26)

(ج) التجديد والابتكار: يُنظر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها منبع الأفكار الجديدة، فمثلاً في الولايات المتحدة - خلال أكثر من خمسة وعشرين سنة الماضية- كانت أكثر من ثلث الأفكار والإبداعات الجديدة ترجع إلى الأفراد وأكثر من الربع للشركات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة، إذ يجد الأفراد في ذلك حوافز تدفعهم مباشرة للعمل. (27)

ومن ثم تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة، إلى جانب محافظتها على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية)، بجانب مساعدتها للمشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار، وتدعم أيضاً الصناعات الكبرى باستهلاكها لبعض منتجاتها وتحويلها لشكل آخر يحتاجه المواطن، وبعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمد بعض الصناعات الاستراتيجية والحربية بقطع صغيرة من منتجاتها لإدخالها في بعض منتجاتها المتقدمة والمعقدة الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسة، وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق. (28)

2-2-4 البعد البيئي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة كما يلي:

(أ) تعمل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استغلال المخلفات الزراعية والصناعية الأمر الذي يساهم في عدم تلوث البيئة. (29)

(ب) تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً بإنتاج سلع صديقة للبيئة أي أن منتجاتها لا تلوث البيئة بصفة عامة.

(ج) تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً على استخدام موارد متجددة لضمان الاستمرارية، ومن ثم فإنها تدعم مبدأ الاستخدام الرشيد للموارد، وما يعنيه من الاعتماد المتوازن على الموارد المتجددة.

الفصل الثالث: تجارب إقليمية عربية حول آثار المشروعات الصغيرة والمتوسطة

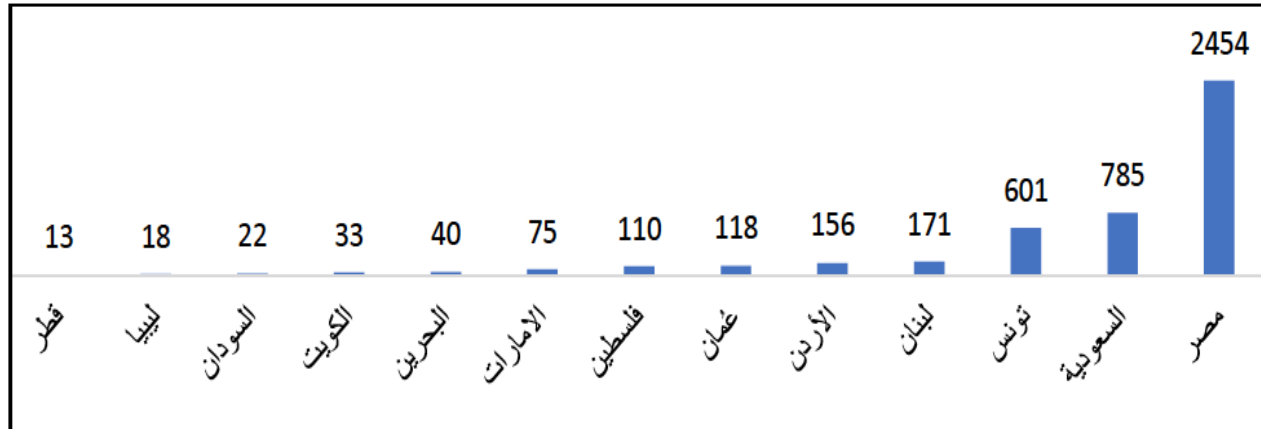
تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ما بين 90 و 99 في المائة من إجمالي المشروعات في القطاع الرسمي، وتسهم بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22 و 80 في المائة. كما تسهم بنحو 10 إلى 49 في المائة من فرص التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية، وهي نسبة تقل عن متوسط البلدان النامية البالغ 60 في المائة مما يبرز التحديات التي تواجه القطاع⁽³⁰⁾

وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة 90 % من المنشآت المسجلة في الوطن العربي وهي النسبة ذاتها في كل من سلطنة عمان والكويت، في حين ترتفع هذه النسبة إلى 95% في السعودية وتتجاوز ما نسبته 99,1% من مجموع المنشآت غير الزراعية في مصر، وبلغت مساهمة هذه المنشآت في إجمالي الناتج المحلي للجزائر 77 % و 59 % في فلسطين وحوالي 25% في السعودية، وتوظف هذه المنشآت حوالي 74 % من مجموع التوظيف في مصر، وحوالي 50 % في الأردن، ونحو 72,3% في البحرين، فيما بلغ عدد هذه المنشآت في الوطن العربي عام 2010م نحو 10 ملايين منشأة.⁽³¹⁾ ويتمثل الدور التنموي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عددٍ من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، منها على سبيل المثال مساهمته في زيادة القيمة المضافة وتنويع الهيكل الاقتصادي، ومصدراً لخلق فرص العمل.

وتقدر مساهمة هذا القطاع الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة⁽³²⁾ بحوالي 33 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم بحوالي 45 % في التشغيل بالقطاع الرسمي في مجموعة اقتصاديات الدول الناشئة والنامية، حيث يساهم هذا القطاع في خلق 4 فرص عمل من بين كل 5 فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي، ونتيجة لهذا الدور كرسّت الدول العربية جهودها في إجراء العديد من الإصلاحات الهادفة إلى تطوير هذا القطاع، الأمر الذي ساهم في ازدياد عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية وبالتالي زيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل، حيث تقدر نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفقاً لقاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمؤسسة التمويل الدولية، بين 99 - 90 من إجمالي المشروعات العاملة في القطاع الرسمي في الدول العربية.⁽³³⁾

ويوضح الشكل التالي أن مصر تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بعدد 2454 ألف منشأة، تليها السعودية في المرتبة الثانية بعدد 785 ألف منشأة، ثم تونس في المرتبة الثالثة 601 ألف منشأة، وفي المراتب اللاحقة كل من لبنان والأردن وعمان وفلسطين

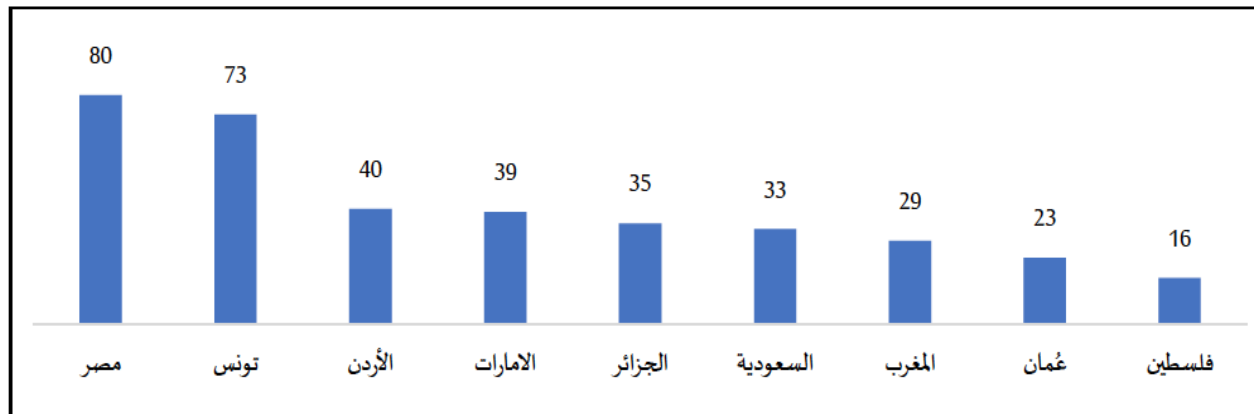
شكل رقم (2) عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية (ألف منشأة)



المصدر: محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سلسلة جسر التنمية، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 141، 2018م نقلاً عن قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية.

ومن جانب آخر، تقدر مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁴⁾ نسبة تتراوح بين 16-80%، حيث بلغت في مصر 80% وهي أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، تليها في المرتبة الثانية تونس بنسبة 73%، ومن ثم الأردن بنسبة 40%، والإمارات 39%، وجاءت كل من الجزائر والسعودية والمغرب وعمان وفلسطين في المراتب اللاحقة، كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (3) مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية(%)



المصدر: محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سلسلة جسر التنمية، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 141، 2018م نقلاً عن قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية.

ويمكن دراسة بعض الحالات العربية كنماذج إقليمية مختلفة تمثل فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً لا يستهان به في عمليات التنمية المختلفة كالتالي:

1-3 جمهورية مصر العربية

تتخذ مصر خطوات مهمة لتعزيز سياستها الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ففي نوفمبر 2016 م أطلقت وزارة التجارة والصناعة المصرية استراتيجية وطنية لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية حتى عام 2020م، تم تطويرها بدعم من الاتحاد الأوروبي، وتعتمد هذه الاستراتيجية على ركيزة تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال، ويتم بموجبها تطوير " الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة و ريادة الأعمال والخطة التنفيذية للأعوام (2018-2023 م) بدعم من الشئون العالمية الكندية (GAC) ومنظمة العمل الدولية (ILO). (35)

1-1-3 حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

بلغ إجمالي عدد منشآت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة على مستوى الجمهورية 2,4 مليون منشأة (36) ، وبلغ عدد العاملين بها 6,3 مليون عامل ، وبلغ إجمالي أجور العاملين بهذه المنشآت 36,4 مليار جنيه كما بلغ متوسط أجر العامل 5,8 ألف جنيه سنوياً ، وبلغت قيمة الإنتاج التام لهذه المشروعات 403,8 مليار جنيه، و القيمة المضافة الإجمالية 282,3 مليار جنيه وذلك وفقاً لبيانات التعداد الاقتصادي عام 2013/2012م.

وقد بلغ إجمالي عدد منشآت المشروعات المتوسطة على مستوى الجمهورية 4,7 ألف منشأة (37) ، وبلغ عدد العاملين بها 322,6 ألف عامل كما بلغ إجمالي أجور العاملين 8.1 مليار جنيه ، وبلغ متوسط أجر العامل 25,2 ألف جنيه سنوياً ، وبلغ إجمالي قيمة الإنتاج العام 98,7 مليار جنيه ، والقيمة المضافة الإجمالية 77 مليار جنيه وذلك وفقاً لبيانات التعداد الاقتصادي عام 2013/2012م.

وقد وصل إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الإجتماعى للتنمية إلى 1.2 مليون مشروع خلال الفترة (2009-2015م)، وتأتى محافظة المنيا فى المرتبة الأولى حيث تستحوذ على 150.7 ألف مشروع بنسبة 13.1 % من إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر ، فيما تأتى محافظة البحيرة فى المرتبة الثانية بعدد 136.9 ألف مشروع بنسبة 11.9 % من نفس الإجمالى.

وقد بلغ عدد الشركات فى تعداد 2016م ما يقرب من 3.04 مليون مشروع وهو يمثل ما يقرب من 95% من منشآت القطاع الخاص غير الزراعي، ويساهم بـ 25 % من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر 75% من حجم القوى العاملة (38) والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة فى توظيف العمالة:

جدول رقم (1) مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف بمصر عام 2016م

منشآت	الحجم بعدد العمال	المساهمة في إجمالي التوظيف %	التوزيع النسبي لكل من المنشآت
شركات متناهية الصغر	4-1 عامل	58%	91.91%
شركات صغيرة	49-5 عامل	22%	7.82%
شركات متوسطة	99-50 عامل	3%	0.13%
شركات كبيرة	100 عامل فأكثر	17%	0.14%

المصدر: دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة في مصر " المشكلات والاصلاحيات اللازمة لبننة اعمال جيدة في مصر، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2018م، ص 8

وتمثل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر من 52 % من إجمالي المنشآت الاقتصادية في الاقتصاد المصري، وتقوم بتشغيل ما يزيد على 52 % من العمالة، ويقدر عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر حوالي 1,2 مليون عميل، كما يقدر حجم الطلب للمواطنين الأقل دخلاً على التمويل متناهي الصغر وغيره من الخدمات والمنتجات المالية بحوالي 21 مليون مواطن، في حين يغطي العرض الحالي حوالي 5,7 % من إجمالي الطلب.⁽³⁹⁾

وكشفت دراسة اقتصادية حديثة⁽⁴⁰⁾ عن أن حوالي 60% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر تعمل في مجال التجارة، سواءً تجارة الجملة أو التجزئة، مقارنة بنحو 64.7% في عام 2003م، بينما احتل مجال التصنيع مرتبة أقل، حيث لم يتعد 10.3% فقط من إجمالي هذه المشروعات، ويبلغ حجم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر 3.04 مليون مشروع في أواخر عام 2011م، وتستوعب ما يقرب من 7.9 مليون عامل.

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر (متضمنة المشروعات متناهية الصغر) حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتساهم بنحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي، وتغطي نحو 90% من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي 75% من فرص العمل، ويدخل سنوياً 39 ألف مشروع جديد مجال الإنتاج، كما تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو 13% من قيمة الإنتاج الصناعي، والمنشآت المتوسطة 46%، والمشروعات الكبيرة 41%.⁽⁴¹⁾

وقد بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة، وبلغ عدد المشروعات التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998م أكثر من 86 ألف مشروع صغير، بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار، منها 45 ألف مشروع صغير جداً يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية)، وبلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي 53 % من إجمالي المشروعات التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار، وقد أولى

الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها ، والجدول التالي يوضح اهم مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

جدول رقم (2) بعض المجالات الشائعة لأنشطة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر

م	المجالات	الأنشطة
1	الصناعة: - صناعة إنتاج السلع تامة الصنع - صناعات مغذية ومكملة لصناعات أخرى (الأجزاء والمكونات)	ملابس ، أثاث ، منتجات جلدية ، سجاد ونجف. قطع غيار كالسيور ، الصواميل ، المواتير ، الإطارات ، الأسلاك ، والدوائر الكهربائية ، المسامير.
2	التجارة: تجارة الجملة تجارة التجزئة	وكيل ، سمسار ، متجر بيع بسعر الجملة. سوبر ماركت ، متجر متخصص والإنترنت
3	التصدير والإستيراد	محاصيل زراعية ، آلات ومعدات ، كمبيوتر أو ملحقاته و سلع أخرى.
4	الزراعة	استصلاح الأراضي ، مزارع حيوانية ، مزارع سمكية
5	الخدمات	محطة وقود ، إصلاح وصيانة السيارات أو أى أجهزة كهربائية ، سينما ، مكوى ، المدارس الخاصة والعيادات والصيدليات الخاصة.
6	مشروعات لا تهدف إلى الربح	أعمال الجمعيات الخيرية ، المستوصفات وأعمال الأسر

المصدر: دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009-2015م) ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، أغسطس 2016م، ص 20.

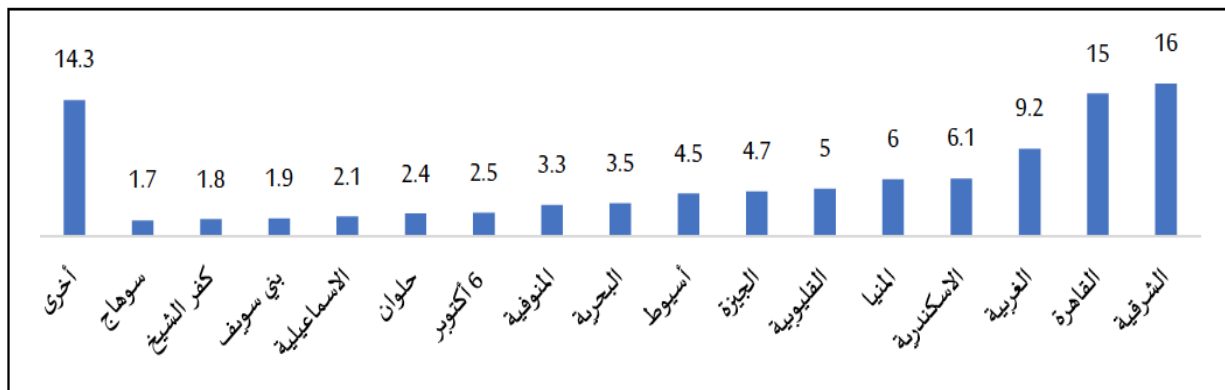
3-1-2 التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

صدر قانون حديث للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وهو قانون رقم 152 لسنة 2020م لتنمية المتوسطة والصغيرة والمتناهية وجاء هذا القانون تحديثاً لقانون تنمية المنشآت الصغيرة، وهو قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004م الذي كان يعد أداة مهمة تهدف إلى تنظيم وتنمية عمل المنشآت الصغيرة في مصر بهدف رفع قدرتها التنافسية للمساهمة بصورة أكبر في عملية التنمية، ونص القانون آنذاك على أن الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك بالتعاون مع الوزارات والهيئات العامة.

ووفقاً للإحصاء القومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في 2010/2011م فإن 40 % من تلك المشروعات تتركز في محافظات الشرقية (16%) والقاهرة (15%) والغربية (9%) وتأتي بعد ذلك محافظات الإسكندرية والدقهلية والمنيا بنصيب 6% لكل من هذه المحافظات. (42)

ويميل التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بشكل ملحوظ إلى التركز في ثلاث محافظات: الشرقية والقاهرة والغربية، وتزيد هذه النسبة عن نصف المشروعات التي تتمحور أنشطتها الاقتصادية حول الصناعة والتجارة، والشكل التالي يوضح التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر :

شكل رقم (4) توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب المحافظات في مصر



المصدر: محمد باطوب، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سلسلة جسر التنمية، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 141، 2018م نقلاً عن المركز المصري لدراسات السياسات العامة "مؤشر أداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة".

وبصفة عامة تتركز أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهورية في مجالي الصناعة (51%) والتجارة (40%) ويلهما النشاط السياحي بنسبة 3% ويمكن تفسير تركز نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التجارة لغياب حواجز الدخول لهذا المجال سواء من حيث رأس المال أو المهارة أو التكنولوجيا الضرورية لهذا القطاع.

وتتبنى 60% من المشروعات الصغيرة ومتوسطة الصغر الملكية الفردية كشكل قانوني، نظراً لأنها الأسهل في إنشائها بحيث يمتلكها ويديرها شخص واحد، ولا يوجد تمييز قانوني بين المالك والمشروع التجاري، وهناك فرق ملحوظ بين الموارد المالية للمشروعات المختلفة، فحوالي 83% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يبلغ رأسمالها أقل من 250000 جنيه مصري، بينما يبلغ رأسمال 2% فقط من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 15 مليون جنيه.

أما عن مشروعات المرأة المعيلة للأسرة، فتأتي المرأة المعيلة في صدارة اهتمامات المجلس القومي للمرأة منذ بداية إنشائه وحتى الآن وقد نفذ هذا المشروع في 73 قرية في 21 محافظة، يقوم عليها 74 جمعية تنمية المجتمع التي يقيم أعضاؤها في القرية نفسها، وحتى الآن تم تنفيذ حوالي 8243 مشروع للنساء المعيلات في هذه القرى. (43)

3-1-3 برنامج بنك مصر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في إطار حرص بنك مصر المستمر على مساندة ودعم الاقتصاد المصري وإيماناً منه بأهمية المشروعات الصغيرة، المتوسطة ومتناهية الصغر قام البنك بتأسيس قطاع متخصص في تمويل تلك الشركات من خلال الإدارات التابعة له وتدعيم تلك الإدارات بالكوادر والمتخصصين فضلاً عن فريق عمل مدرب وعلى أعلى مستوى، ويساهم بنك مصر في تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كالتالي (44) :

(أ) تمويل المشروعات متناهية الصغر

يوفر بنك مصر الاحتياجات المالية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر بما يساهم في زيادة متوسط الدخل، كما يتم تمويل كافة الأنشطة القائمة في جميع القطاعات الاقتصادية سواء تجارية، صناعية أو خدمية، فيما عدا أنشطة الإنتاج الزراعي - الحيواني - الداجني - السمكي - وسائل النقل، كما يقوم البنك بخدمة أصحاب المشروعات متناهية الصغر من خلال 63 فرعاً على مستوى جمهورية مصر العربية.

يمنح بنك مصر القروض بغرض تمويل الاستثمار العامل للمشروعات متناهية الصغر (مرور عام على الأقل) بحسب الجدول التالي:

جدول رقم (3) حجم التمويل للمشروعات متناهية الصغر ببنك مصر

البيان	منتج (أ) Info Loan	منتج (ب) Requesting Documentation
	في حالة عدم توافر سجل تجارى أو رخصة مزاولة المهنة أو بطاقة ضريبية أو تأمينات اجتماعية.	في حالة توافر سجل تجارى، رخصة مزاولة المهنة، بطاقة ضريبية (مرور عام على الأقل) وتأمينات اجتماعية.
قيمة القرض	من 1,000 جم : 15,000 جم	أكبر من 15,000 جم : 25,000 جم
مدة القرض	من 4 شهور إلى 18 شهر	من 12 شهر إلى 24 شهر
فترة السماح	لا يوجد	
فترة السداد	يتم السداد شهرياً	
فترة الدراسة الائتمانية	خلال خمسة أيام عمل من تقديم العميل طلب القرض	

المصدر: موقع بنك مصر <http://www.banquemisr.com/sites/ArBM/Pages/sme.aspx>، م.

(ب) ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة

يمول بنك مصر الشركات الصغيرة والمتوسطة (التي تعمل في كافة المجالات الصناعية، التجارية والخدمية) عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية مختلفة والتي تعمل على تطوير ودعم تلك الشركات، وذلك من خلال فريق عمل من المحللين الائتمانيين المؤهلين على أعلى مستوى، ويصنف بنك مصر الشركات الصغيرة بأنها التي تتراوح إيراداتها من مليون جنيه مصري إلى 40 مليون جنيه مصري، أما الشركات المتوسطة فهي التي تتراوح إيراداتها من 40 مليون جنيه إلى 80 مليون جنيه، ويقوم البنك بتمويل الشركات الصغيرة في حدود 10 مليون جم، والشركات المتوسطة في حدود 20 مليون جنيه، على النحو التالي:

(أ) تمويل النشاط الجاري (الاستثمار العامل) من خلال تمويل مباشر (سحب على المكشوف)، و كذلك تمويل غير مباشر (اعتمادات مستندية – خطابات ضمان).

(ب) تمويل التوسعات الرأسمالية من خلال قروض متوسطة الأجل (من 2 إلى 5 سنوات)، أو قروض طويلة الأجل (أكبر من 5 سنوات).

3-1-4 الأجهزة والمؤسسات الداعية للمشروعات الصغيرة في مصر

في إبريل 2017م صدر مرسوم عن رئيس الوزراء لإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة (MSMEDA) بتوجيه من وزير التجارة والصناعة، ويستوعب الجهاز مسئوليات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومجلس التدريب الصناعي (ITC) ومسئوليات مركز تحديث الصناعة المتعلقة بريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويتمثل أحد أهم أدوار الجهاز في ضمان التنسيق بين مختلف الهياكل الحكومية التي تتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم كما أنه مسئول عما يلي:

- تطوير سياسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي.
- وضع الأطر اللازمة لتنفيذ وتنسيق ومراقبة مبادرات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- صياغة وتنفيذ برامج الدعم الخاصة بالمهارات وسلسلة الإمداد والتسويق والمشاركة في المعارض التجارية والتفاوض الجماعي للموردين، إلخ؛
- تسهيل الحصول على التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.
- العمل مع السلطات المعنية والمختصة لتسهيل وتبسيط إجراءات إصدار التراخيص للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمتوسطة الحجم للشروع في نشاط ما.

ويعمل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على وضع اللمسات الأخيرة على إطار قياس الأداء (PMF) للاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال، كما طور الجهاز استراتيجية وطنية جديدة لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لعام 2020 م وخطة العمليات التي أقرها مجلس الإدارة وينبغي الموافقة عليها رسمياً في الأشهر القادمة .

وتنقسم الإستراتيجية الوطنية الجديدة إلى ست ركائز، وتشمل الخطة التشغيلية 115 إجراء، ويدعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ الاستراتيجية من خلال مشروع " دعم تنفيذ استراتيجيات لتعزيز تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر (MiSMESIS) (45)

ويقوم المشروع بتطوير استراتيجية موحدة كي يتمكن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من تنفيذ الإستراتيجية الوطنية حول ثلاث ركائز رئيسية هي المعرفة ومركز التميز، بيئة العمل، و الدعم على مستوى المشروع، إضافة إلى ذلك، نفذ المشروع عملية مسح للجهات المانحة لتحديد الأنشطة الجارية ضمن الركائز الست للاستراتيجية.

والجدول التالي يوضح المؤسسات والجهات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ووسائل التمويل والمراقبة:

جدول رقم (4) المؤسسات والجهات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ووسائل التمويل والمراقبة

المؤسسة	المهام	تمويل الجهة	المتابعة والمراقبة لفعالية الدور الذي تقوم به الجهة	القطاع الذي تخدمه	حجم الشركات المنوط بالمؤسسة خدمتها
جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة	بتابع مسئوليات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومجلس التدريب الصناعي (ITC) ومسئوليات مركز تحديث الصناعة المتعلقة بزيادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويتمثل أحد أهم أدوار الجهاز في ضمان التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية التي تتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	في أبريل 2017م صدر مرسوم عن رئيس الوزراء لإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة (MSMEDA) بتوجيه من وزير التجارة والصناعة ويتم تمويله وفق القانون.	يراقب على عمل الصندوق محاسبيا من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات	قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي	الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر حسب القانون المحدث رقم 152 لسنة 2020م
الصندوق الاجتماعي للتنمية ووحدة تنمية المشروعات متناهية الصغر التابعة له	العمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة في الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات، وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة و وحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات	صندوق في كل إقليم لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:- المؤسسات والجمعيات الأهلية التنموية والتي تتمول من خلال:- - ما تخصصه الدولة من اعتمادات لتمويل هذه الصناديق بغرض تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر - ما تخصصه المجالس الشعبية المحلية من موارد. - الهبات والمنح	"يراقب على عمل الصندوق محاسبيا من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات، ولا توجد رقابة على فعالية أداء الصندوق إلا من قبل الصندوق ذاته دون إلزام بالقانون لنشر تقارير في هذا النطاق، ولا يلزم القانون الجهات المحلية للصندوق بتقديم أية تقارير للمجالس الشعبية المحلية.	كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية ولا يلزم القانون الممولين من خلال الصندوق في القطاع الصناعي بالرجوع لهيئة التنمية الصناعية لتخصيص الأراضي والوحدات.	50-1 عامل و 50 ألف - مليون جنيه
وزارة التنمية المحلية	قروض مشروعات الأسر المنتجة	الموازنة العامة للدولة	لا تلزم الوزارة بتقديم تقارير عن نتائج مشروع الأسر المنتجة للبرلمان ولا للمجالس	مشروعات لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.	غير محدد.

مديريات التضامن الإجتماعي في المحافظات	تقدم تمويل مشروعات الأسر المنتجة من خلال قروض متناهية الصغر وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4248 في عام 1998م.	الموازنة العامة للدولة	الشعبية المحلية. لا تلزم الوزارة بتقديم تقارير عن نتائج مشروع قروض الأسر المنتجة للبرلمان ولا للمجالس الشعبية المحلية.	مشروعات لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.	غير محدد.
قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	يهدف القطاع إلى تنمية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اقتراح حزمة متكاملة من السياسات والبرامج الداعمة والمحفزة لبيئة الأعمال المحيطة بتلك المشروعات.	الموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.	قطاع بحثي داخل وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.	تصنيع	من 1 - 100 عامل و 50 ألف جنيه - خمسة مليون جنيه رأس مال مدفوع
الهيئة العامة للتنمية الصناعية	تم إنشائها بالقرار 350 لسنة 2005م. ومهامها للمشروعات الصغيرة هي الموافقة على تخصيص وحدات المجمعات الصناعية بالمحافظات والمدن الجديدة للمشروعات الصغيرة. لمن تتوافر لديهم الملاءة المالية وهي 10% من قيمة الوحدة المطلوب تملكها بحد أدنى.	الموازنة العامة للدولة	وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	تصنيع	من 1 - 100 عامل و 50 ألف جنيه - خمسة مليون جنيه رأس مال مدفوع
خدمات المشروعات الصغيرة وشركة تنمية الصعيد للاستثمار	شركة مساهمة مصرية تقوم بدور تنموي في الصعيد فقط، وتدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مباشرة.	لا يوجد	زراعة تصنيع	رأس المال المدفوع من 250 ألف إلى خمسة مليون جنيه.	
مركز دعم التكنولوجيا والابتكار	له سلطة مستقلة في الحصول على منح محلية ودولية وإدارتها.		تكنولوجيا (تصنيع)	غير محدد	
الحضانات التكنولوجية	الموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. المعلومات.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	تكنولوجيا (تصنيع)	غير محدد	
معهد التبين التدريبي تحت إشراف وزارة الصناعة	تدريب على بعض الحرف تحت إشراف وزارة الصناعة.	لا يوجد	تصنيع		
الحضانات	التدريب وبعض الأدوات الإنتاجية المدعومة للمقبولين بعد اجتياز الاختبارات وقبول الفكرة والمشروع الخاص بهم في الحضانات التكنولوجية من خلال مراكز التدريب وعددها 16	- المنح والاتفاقيات المباشرة - الموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة		غير محدد	

التكنولوجية للأنشطة الصناعية	مركز على مستوى الجمهورية، منها 14 في القاهرة و 6 أكتوبر ومركز واحد في دمياط لصناعة الأثاث ومركز واحد في المنيا للصناعات الغذائية.	وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	الخارجية		
مركز تحديث الصناعة	دعم المنشآت الصناعية بهدف التنافسية والبحث والتطوير بهدف التصدير. التدريب: إقامة المعارض التسويقية وذلك من خلال عقود يعقدها المجلس مع الشركات المؤهلة للنمو، وتتمتع الشركات في صعيد مصر بامتياز 50 % تخفيض إضافي على نسبة مساهمة الشركات.	للمركز سلطة الحصول على منح للتدريب وفق اتفاقيات للمنح يديرها بشكل مباشر مع الجهات المانحة (الاتحاد الأوروبي).	اتحاد الصناعات	القطاع الصناعي	أكثر من 10 عاملين
مبادرة الهيئة العامة للاستثمار لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	العمل على زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 50% في عام 2025م من خلال: 1- تمويل حضانات حديثي التخرج. 2- تكوين شركة مستقلة لتمويل وإدارة تمويل المشروعات الصغيرة. 3 - التدريب: على أن يتم تنفيذ المبادرة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والجمعيات الأهلية والبنوك وبورصة النيل.	المنح الفردية والجماعية			غير محدد
الشركة المصرية للاستعلام الائتماني	تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد المقترضين من القطاع المصرفي.				

المصدر: إعداد الباحث نوفمبر 2020م، استناداً إلى الورقة البحثية لـ محمد محمود عبدالله يوسف، أليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. نماذج من التجربة المصرية، المؤتمر الإقليمي "المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات"، المعهد العربي لإنماء المدن والجامعة العربية المفتوحة وأجفند، الكويت، أكتوبر 2015م.

ولا شك أن هناك العديد من المزايا والآثار التي تتميز بها المشروعات الصغيرة وتعطيها في نفس الوقت القدرة على أداء دور مهم وحيوي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري، (46) ويتمثل ذلك بصفة خاصة في النقاط التالية:

(أ) نظراً لأن المشروعات الصغيرة في معظمها كثيفة العمل وتستخدم تقنيات بسيطة، فإنها تساهم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل عام، وبالتالي تساهم في تخفيف مشكلة الفقر.

(ب) تساهم المشروعات الصغيرة بنشر الصناعات جغرافياً وتنوع الإنتاج، وبالتالي تساهم في تحقيق المرونة والاستقرار في النشاط الاقتصادي.

(ج) المساهمة في التنمية الإقليمية والعمرانية في مصر: حيث أن العديد من المشروعات الصغيرة تنتشر في الريف وفي المدن الصغيرة فإنها تلعب دوراً إيجابياً في إعادة توزيع الدخل سواءً من حيث الوظيفة (أي نسبة الأجور إلى الأرباح) أو من حيث الجانب الإقليمي. ففي العديد من التجارب التنموية نمت المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية، مما أدى إلى تدهور نمط توزيع الدخل، لهذا فإن توسع وانتشار الصناعات الصغيرة يساعد على تخفيف عدم التوازن في توزيع الدخل إضافة إلى تقليل تمركز المشروعات وزحف الريف إلى المدن.

(د) بما أن المشروعات الصغيرة تتميز باستخدام الموارد المحلية فإنها تساهم في خلق الروابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة وقطاع النقل وغيرها (الروابط الأمامية والخلفية أو قوى الدفع الأمامي والخلفي بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة)، كما أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تقوم بإنتاج القطع والأجزاء التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، وبذلك تحقق الترابط فيما بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة.

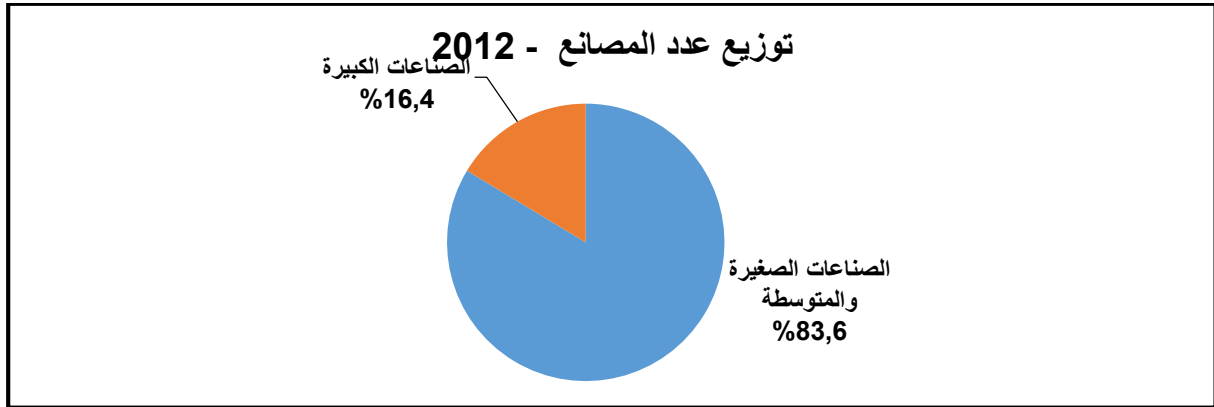
(هـ) المشروعات الصغيرة تساهم أيضاً في خلق المهارات والقدرات الفنية والإدارية، الأمر الذي يساهم أيضاً في خلق طبقة من المنظمين Entrepreneurs والمبدعين التي تفتقدهم كثير من البلدان النامية.

(و) تساهم المشروعات الصغيرة (من خلال توليد الدخل) في تشجيع المدخرات التي هي مصدر للاستثمارات القطاعية أو الفردية.

2-3 المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي

بلغ عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة 12.684 منشأة صناعية شكلت ما نسبته 83.6% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012م، ويلاحظ ارتفاع نسبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصناعات في دول المجلس، كما يتضح في الشكل التالي:

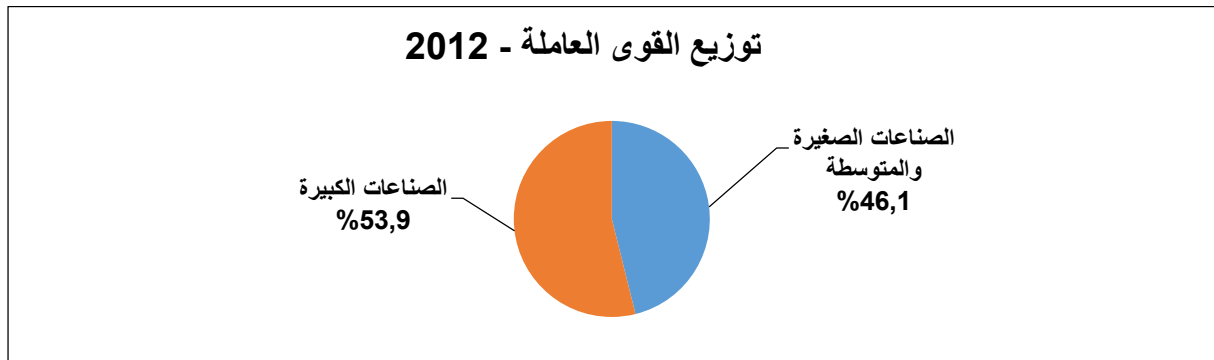
شكل رقم (5) عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2012م



المصدر: عبد العزيز بن حمد العقيل، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الرياض، المملكة العربية السعودية، مايو 2013م، نقلاً عن قاعدة بيانات جويك.

وقد شكلت العمالة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 46.1% من إجمالي العمالة في المشروعات الصناعية وهي نسبة متوسطة خاصة وأن معظمها من العمالة الوافدة، والشكل التالي يوضح العمالة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي.

شكل رقم (6) إجمالي القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2012م



المصدر: عبد العزيز بن حمد العقيل، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الرياض، المملكة العربية السعودية، مايو 2013م، نقلاً عن قاعدة بيانات جويك.

والجدول التالي يوضح عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي:

جدول رقم (5) عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام 2012م.

الصناعات الكبيرة Large Industries		الصناعات المتوسطة Medium Industries		الصناعات الصغيرة Small Industries		الفئات الصناعية
%	عدد المنشآت Total firms	%	عدد المنشآت Total firms	%	عدد المنشآت Total firms	الدولة
8.5	67	9.7	77	81.8	647	البحرين BAHRAIN
25.0	175	23.0	161	52.1	365	الكويت KUWAIT
11.2	168	12.8	192	75.9	1,136	عمان OMAN
21.7	154	20.1	143	58.2	413	قطر QATAR
25.8	1,535	24.4	1,453	49.8	2,967	السعودية SAUDI ARABIA
6.9	382	7.6	418	85.5	4,712	الامارات U.A.E.
16.4	2,481	16.1	2,444	67.5	10,240	المجموع TOTAL

المصدر: عبد العزيز بن حمد العقيل، تقييم خيرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المنتدى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الرياض، المملكة العربية السعودية، مايو 2013م، نقلاً عن قاعدة بيانات جوبك.

1-2-3 مؤشرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية

تهتم المملكة العربية السعودية بتشجيع وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويبدو ذلك بصفة خاصة في الاستراتيجية الصناعية الوطنية للمملكة العربية السعودية حيث "تم تحديد المحور الثالث من بين ثمانية محاور للإستراتيجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال".⁽⁴⁷⁾

وقد ساهم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بجانب مهم من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ إجمالي مساهمته نحو 21.9 % من إجمالي الناتج المسجل عام 2016م ارتفعت إلى 22.3 % عام 2017م، في حين بلغت مساهمته في التوظيف في القطاع الخاص حوالي 64% بالإضافة إلى ذلك، تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هيكل الميزان التجاري بأكثر من 5 % من إجمالي الصادرات الكلية.⁽⁴⁸⁾

وعلى المستوى القطاعي استحوذ القطاع الخدمي على أكبر عدد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والذي بلغ 776.3 ألف منشأة بنسبة 79% من إجمالي هذه المشروعات، تلاه القطاع الصناعي بعدد 107.3 ألف منشأة ما يعادل 11%، بينما بلغ عدد المشروعات العاملة في القطاع الزراعي حوالي 93.9 ألف منشأة بنسبة 10% من إجمالي القطاعات الأخرى. (49)

ويمثل التمويل الذاتي ورأس المال العامل أحدهم مصادر التمويل الداخلي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التمويل الخارجي المتمثل في المصارف التجارية والصناديق الاستثمارية والصناديق الحكومية وشركات التمويل، وبلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلًا للمنشأة الصغيرة والمتوسطة حوالي 34 مؤسسة منها 13 مؤسسة مصرفية وعدد 21 مؤسسة غير مصرفية. (50)

وفي هذا الإطار بلغ إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح إلى القطاع 93,601 مليون ريال سعودي منها حوالي 3,685 مليون ريال موجهة للمنشآت متناهية الصغر و20,821 مليون ريال موجهة للمنشآت الصغيرة، بينما وجه نحو 69,095 مليون ريال إلى المشروعات المتوسطة.

والجدير بالذكر أن نسبة التمويل المقدم للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي بلغت 4.81% عام 2018م.

ويعتبر تسهيل نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل أحد الآليات المتضمنة في "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" للنهوض بالمشروعات العاملة في القطاع، حيث تستهدف الرؤية رفع نسبة الائتمان المصرفي الممنوح إلى القطاع من 5% النسبة الحالية إلى حوالي 20% في عام 2030م.

وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 93% من إجمالي الشركات وتستوعب نحو 27% من إجمالي العمالة ومع ذلك تمثل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 33% فقط وهي مساهمة ضعيفة بالنسبة لحجم نمو الاقتصاد السعودي وتركيز المملكة على التنوع الاقتصادي ومقارنة بالدول المتقدمة التي تسهم فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 50% من الناتج المحلي الإجمالي. (51)

ورغم ذلك فإن المشروعات الصغيرة (التي تشغل أقل من 50 عامل) في السعودية تشغل حوالي 61.2% من مجمل العمالة السعودية، وهم الذين حصلوا عام 2007م على 37.3% و4.6% من حجم الأجور والبدلات من مجملها على التوالي، كما ساهمت بنحو 10.2% من مجمل الفائض لعام 2005م أو نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي GDP.

وقد استطاعت المؤسسات التي تشغل تسعة عمال فأقل "المتناهية الصغر" عام 2007م بمفردها من تشغيل 42.2% من مجملها، وساهمت بنحو 8% من مجمل الصادرات السعودية. (52) وتعد معظم المصانع في المملكة العربية السعودية من نوع الصناعات الصغيرة إذ تصل نسبتها إلى 62% من مجموع المصانع في المملكة موزعة على مناطق المملكة الإدارية مع تطبيق المملكة للخطط الخمسية التي بدأت منذ عام 1390هـ (1970م)، فقد ازدادت أعدادها بعد الانتهاء من تنفيذ مشروعات خطط التنمية الخمسية الثانية وتكوين البنية الأساسية. (53)

وبدراسة التوزيع المكاني للمصانع الصغيرة حسب المناطق الإدارية للمملكة والبالغ عددها 13 منطقة إدارية، يتضح أن مؤشر التركيز يعد معتدلاً بين الأقاليم مع أن درجة التركيز تختلف من نشاط صناعي لآخر إلا أن هذا الاختلاف يظل مقبولاً ومنطقياً، فمثلاً صناعة المواد الغذائية والمشروبات وصلت إلى تشابك وترباط وظيفي كبير لكونها صناعة مهمة وضرورية وهي من الصناعات الموجهة للسوق وستظل كذلك طالما أن هناك مستهلكين لتلك الصناعة.⁽⁵⁴⁾

ويعد العمل من المنزل إحدى نماذج المشروعات الصغيرة، ونموذج لذلك بدأت الوطنية النسائية بمجلس الغرف السعودية خطواتها بتنفيذ مشروعها الطموح "العمل من المنزل" وذلك لمزاولة 85 نشاطاً تجارياً من المنزل في مختلف مناطق المملكة بخاصة للمرأة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

وقد ساهمت ثمانية جهات حكومية في وضع الضوابط والشروط لإصدارات تراخيص لمزاولة الأنشطة من المنزل، وتشمل الأنشطة التي اتفق مع الجهات الحكومية المانحة للتراخيص أبرزها الخياطة والتطريز والملابس الجاهزة، المشاغل والتجميل، التصنيع الغذائي، صناعة العطور، خدمات الأفراح والمناسبات، المنتجات اليدوية والحرفية، التصميم الداخلي، الاستشارات بأنواعها، صيانة المعدات والأجهزة الالكترونية، الإرشاد السياحي، تنظيم الرحلات، ترميم الآثار، رياض الأطفال، دروس التقوية، ضيافة الأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، خدمات الاتصال والرسائل ومراقبة الشبكات، الدعاية والاعلان، خدمات العلاقات العامة والإعلام والترجمة، ومن ثم تمثل هذه النوعية من المشروعات الصغيرة أهمية كبيرة خاصة للمرأة السعودية بالتراخيص لها بمزاولة بعض الأنشطة التجارية الصغيرة.⁽⁵⁵⁾

2-2-3 الإمارات ودول مجلس التعاون: نموذج للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

أكدت دولة الامارات أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال رؤية الإمارات العربية المتحدة 2021م حيث جاء فيها: " اعتبرت الـ SME's - المشروعات الصغيرة والمتوسطة - الوسيلة لتحقيق النقلة النوعية نحو اقتصاد المعرفة ولابد من وجود بيئة أعمال ريادية توظف مهارات الإماراتيين وإبداعاتهم وتنمي قدرات جيل جديد من رواد الأعمال وتشجعهم عبر حاضنات تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ".⁽⁵⁶⁾

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات ما نسبته 90% من إجمالي عدد مؤسسات الأعمال وتوظف نحو 85% من القوى العاملة، وعلى الرغم من ذلك فإن إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 30% فقط من الناتج المحلي.

(57)

وتعد الإمارات من الدول التي تصدر دول مجلس التعاون في نسبة عدد المنشآت الصناعية الصغيرة إلى إجمالي المنشآت الصناعية، حيث شكلت في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 85,5% لعام 2012م، كما يتضح من الجدول السابق رقم (5).

ومن النماذج الناجحة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الامارات نموذج تجربة دبي، وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري لاقتصاد دبي، حيث تمثل 95 % من عدد الشركات المسجلة في الإمارة، وهذه الأعمال مسئولة عن توظيف 42 % من القوى العاملة وتساهم بحوالي 40 % في اقتصاد دبي.⁽⁵⁸⁾

وتشكل المشروعات متناهية الصغر 72 % من إجمالي الأعمال في دبي، تتبعها الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل 18 % و 5 % على التوالي من إجمالي الأعمال، وفيما يتعلق بتقسيم الشركات تبعاً للقطاعات، فإن قطاع التجارة مسئول عن الأغلبية بـ 57 % من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دبي، يتبعه قطاع الخدمات 35 %، ثم قطاع الصناعة 8 % (59) وتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 40 % من إجمالي القيمة المضافة لاقتصاد دبي، ومن هذه النسبة تقدر مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحوالي 8 % و 14 % و 17 % على التوالي. وفيما يتعلق بالإسهامات المتعلقة بالقطاعات، تبلغ حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة نسبة 47 % من القيمة الكلية المضافة؛ وتبلغ حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات حوالي 41 %، كما تقدر حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة بحوالي 13 %.

وتعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة مسئولة عن نسبة 42 % من إجمالي قوة العمل في دبي، ومن هذه النسبة، فإن الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعد مسئولة تقريبا عن 14.6 % و 16.4 % و 11 % على التوالي من إجمالي قوة العمل. (60)

وجدير بالذكر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دبي تتوجه بشكل كبير إلى التصدير، ويشير 51 % من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن جزءاً من عائداتها يأتي من الأسواق الإقليمية والدولية مقارنة بـ 44 % في الاتحاد الأوروبي – 27 دولة و 18 % في نيوزيلندا.

إضافة إلى ذلك، فإن هناك نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة 60 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة لديها نسبة تزيد على 20 % كعائدات من المبيعات في الأسواق الدولية. وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا والمحيط الهادي وأفريقيا الأسواق الرئيسة وجهات التصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دبي. (61)

3-3 الأردن

تبنت الحكومة الأردنية مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أبرزها إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018 – 2020 م) في ديسمبر 2017م والتي تقوم على عدد من المحاور الرئيسة منها محور تعزيز فرص وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي. وعلى صعيد إصلاح البيئة القانونية والتنظيمية هناك عدد من المبادرات الحكومية المثبتة لتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حيث تم في عام 2018م إقرار كل من قانون ضمان الأموال المنقولة، وقانون الإعسار. كما أن هناك عدد من المبادرات الحكومية المثبتة لتسهيل نفاذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وضمان الائتمان مثل توفير تمويل ميسر للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال التعاون مع جهات دولية وإقليمية. (62)

ويمثل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أحد الأعمدة الرئيسة في الاقتصاد الأردني، (63) حيث تُقدر مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحوالي 40 %، بينما قُدرت مساهمته في مستويات التشغيل

بالقطاع الرسمي ما بين 40 إلى 60 %، كذلك بلغت مساهمته في قيمة الصادرات وإجمالي الاستثمارات المنفذة حوالي 30 % . من ناحية أخرى، ارتفع عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن إلى نحو 187,645 منشأة في عام 2015 مقابل 156,728 منشأة في العام 2011م بزيادة قدرها 30,917 منشأة، كما سجل عدد المشروعات متناهية الصغر ارتفاعاً بنسبة 17 % خلال تلك الفترة، بينما نما عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسب تقارب 56 % و 38 % على التوالي خلال نفس الفترة، ويشكل قطاع المشروعات متناهية الصغر النسبة الأكبر من إجمالي المشروعات بما يمثل نحو 90 %.

من حيث التوزيع القطاعي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بلغ إجمالي عدد المشروعات العاملة في القطاع الصناعي والقطاع الخدمي حوالي 26,717 منشأة و 52,038 منشأة على التوالي في عام 2015 وارتفع إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر العاملة في القطاع الصناعي من 19,057 منشأة عام 2011 إلى 22,126 منشأة عام 2015 بمعدل نمو سنوي بلغ 16.1 في المائة، كما زاد عدد المشروعات متناهية الصغر العاملة في القطاع الخدمي من 35,755 منشأة إلى 43,813 منشأة عام 2015م بمعدل نمو سنوي بلغ 22.5 في المائة. (64)

وارتفع إجمالي عدد المشروعات الصغيرة العاملة في القطاع الصناعي من 2,631 منشأة عام 2011م إلى 3,533 منشأة عام 2015 بمعدل نمو بلغ 34.3 في المائة، كما زاد عدد المشروعات الصغيرة العاملة في القطاع الخدمي من 4,184 منشأة عام 2011 إلى 6,668 منشأة عام 2015م بمعدل زيادة بلغ 59.4 %، في حين ارتفع إجمالي عدد المشروعات المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي من 603 عام 2011 ، إلى 840 منشأة عام 2015 م بمعدل نمو بلغ 39.3 %، وزاد عدد المشروعات المتوسطة العاملة في القطاع الخدمي إلى 1,305 منشأة عام 2015 مقارنة مع 914 عام 2011 ، بمعدل زيادة بلغ 42.8 %.

وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة بالأردن خاصة أنها تشكل 95 % من مكونات الاقتصاد الأردني وتسهم بنحو 40 % في الناتج المحلي الإجمالي والأكثر أهمية أنها توظف نحو 70 % من قوة العمل في السوق الأردنية حيث تشكل المشروعات الصغيرة جداً في الأردن ما نسبته 98,21 % من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في الأردن، أما المشروعات الصغيرة فتشكل ما نسبته 8,8 % فيما تشكل المشروعات المتوسطة ما نسبته 1,67 %.

وتمثل المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة 99.68 % من إجمالي المنشآت الاقتصادية الأردنية، وبلغ حجم العمالة في المنشآت الاقتصادية الأردنية الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة حوالي 312649 عاملاً، أي ما نسبته 45,2 % من إجمالي حجم الأيدي العاملة في المنشآت الاقتصادية الأردنية. (65)

وتقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة رسمياً بدور مهم في مجال توظيف العمالة، حيث أنها توظف ما يقارب ٧١,٤ % من القوة العاملة في القطاع الخاص، ونحو ٤٩,٤ % من جميع العاملين في المملكة. (66)

وفيما يلي عرض لخصائص أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن:

- (أ) الملكية: غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة مملوكة لأفراد (ملكية فردية)، فمن بين الشركات التي تناولها تقرير التنمية البشرية في الأردن ٢٠١١ م تصنف ٨٠ % كمؤسسات فردية، ويمتلك ٧ فقط من الرياديين شركات ذات مسئولية محدودة.
- (ب) أسلوب الإدارة: تدار معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل مالكيها، حيث أن ٧٦ % من الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها موظفين على الأقل.
- (ج) التحصيل العلمي: يحمل ٧٩ % من مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة شهادة المدرسة الثانوية أو أعلى، و ٤٢ % منهم حاصلون على درجة البكالوريوس أو أعلى.
- (د) الفئة العمرية: يمكن تصنيف غالبية أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة على أنهم متوسطي العمر أو أقل. (67)

4-3 السودان

تضمنت الرؤى المستقبلية والخطط الاستراتيجية لدولة السودان مجموعة من الأهداف ذات الصلة بتنمية قطاع التمويل الأصغر، بهدف توفير فرص واعده للشباب والخريجين، لا سيما في بعض القطاعات مثل قطاع الصناعة، وذلك في ضوء المساهمة الملموسة للقطاع في الأنشطة المتضمنة بهذا القطاع، فعلى سبيل المثال بلغت مساهمة الصناعات التحويلية واليدوية في القطاع الصناعي نسبة 17.5 % من إجمالي ناتج القطاع الصناعي الذي ساهم بنحو 23 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016م.

وتبنت الحكومة الخطة الاستراتيجية لقطاع الصناعات الصغيرة (2013-2017م) وهي خطة قومية مستقلة للنهوض بقطاع التمويل الأصغر، بنيت الخطة على أساس إشراك أصحاب المنفعة والفاعلين في القطاع، ويجري الآن العمل على مراجعة وتقييم أداء السياسات التي تم تبنيها في إطار هذه الخطة وتطوير استراتيجية جديدة للقطاع (2020-2024م).

ويمثل قطاع المشروعات متناهية الصغر أهمية كبيرة للاقتصاد السوداني حيث بلغ إجمالي عددها 22,460 منشأة، بما يمثل نحو 93.1 % من إجمالي عدد المشروعات بالدولة البالغ عددها 24,114 مشروعاً وفقاً لأحدث تقديرات المسح الإحصائي الصناعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء. (68)

وقد ارتفع عدد المؤسسات المصرفية والتي تمنح تمويلاً للقطاع من 35 مؤسسة عام 2010م إلى 37 مؤسسة عام 2018م، كما زاد عدد المؤسسات غير المصرفية التي تقدم التمويل للقطاع بشكل ملموس ليصل إلى 43 مؤسسة عام 2018م مقارنة بعدد 12 مؤسسة عام 2010م.

وبلغ إجمالي التمويل المصرفي الممنوح لقطاع التمويل الأصغر حوالي 6.5 مليار جنيه في 2018م، ما يعادل 5 % من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح. (69)

ويهدف تشجيع القطاع المصرفي على منح المزيد من الائتمان لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عمل البنك المركزي على موازنة الإجراءات الخاصة بتيسير إجراءات منح التمويل للعملاء وذلك بإصدار تعميم يسمح للبنوك بقبول الضمانات غير التقليدية، كما تم تأسيس وكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" عام 2016م بمساهمة من البنك المركزي ووزارة المالية

لضمان مؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها من قبل البنك المركزي، من جانب آخر تم تأسيس وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني وفقاً لقانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لعام 2011م لتوفير خدمات الاستعلام عن العملاء لمعرفة وضعهم الائتماني في أي وقت من خلال نظام إلكتروني متوفر من خلال شبكة الانترنت والشبكة المصرفية.

وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من الركائز الأساسية في الاقتصاد السوداني، فالسودان غني بمنتجاته الزراعية والحيوانية والتعدينية التي تشكل مجالاً خصباً للمشروعات الصغيرة، وقد أوضحت دراسة المسح الصناعي 2005م أن نسبة المنشآت الصغيرة تبلغ حوالي 93 % وهي المنشآت التي توظف اقل من 10 عمال. (70)

وفي الفترة من 1995 - 2002م بدأت الدولة في الاهتمام برعاية الأسر الفقيرة من خلال الاستراتيجية القومية الشاملة والتي تضمنت توفير مشروعات إنتاجية لعدد 2 مليون أسرة، ونتيجة لذلك تم تضمين تمويل التنمية الاجتماعية في سياسات بنك السودان المركزي منذ عام 1994م، حيث تم تخصيص 5% من سقف التمويل للمشروعات الصغيرة، وقد زادت هذه النسبة تدريجياً حتى وصلت إلى 10 % في عام 2005م.

وقد أوضحت دراسة البنك الدولي "تقييم أثر قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في السودان (2007 - 2013م) أن تجربة التمويل الأصغر في السودان تجربة موجبة وأظهرت النتائج درجة عالية من رضا العملاء وكانت أهم النتائج كالآتي:

(أ) تزايدت فرص التشغيل في الحالات التي طلبت التمويل للتوسع (أكثر من 50 %)، كما أن 80 % زادت دخولهم و 50 % زادت أرباحهم و 32 % نمت مشاريعهم .

(ب) هناك تطور ايجابي في الرفاهية بالنسبة للمستفيدين الذين مُنحوا تمويلاً في مجال التغذية (50%) والحصول على فرص التعليم (36%) وفرص الخدمات (34%)، كما أن 45 % أوضحوا أنهم في وضع مادي أفضل من بقية المجتمع. (71)

ويعد بنك الإبداع السوداني نموذجاً فعالاً لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعمل بنك الإبداع بنهج التمويل الإسلامي كلياً فيقدم كل خدماته بالصيغ الإسلامية التي تقوم على مبدأ الشراكة الفاعلة في توفير الأموال اللازمة عند الحاجة وبالكيفية المطلوبة، وبالتالي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وهو ما يتماشى مع مفاهيم التمويل الأصغر وأهداف ورسالة "أجفند" ومبادرة بنوك الفقراء.

واستخدم البنك صيغة المضاربة المقيدة والتي تعتبر من أفضل صيغ التمويل الإسلامية للحصول على التمويل بالجملة من المصارف التجارية، كما إستفاد البنك من صيغة المضاربة المطلقة والتي تعتبر من أفضل الصيغ لتحريك المدخرات والودائع الاستثمارية الصغيرة، ويقدم منتجاته التمويلية بصيغ مختلفة منها المربحة والمقاولة والسلم والإجارة والمضاربة، ويوضح الجدول التالي رقم (6) التصنيف القطاعي للمشروعات الصغيرة للفترة 2013 - 2015 م ، ومنه يتضح ان المشروعات التجارية الصغيرة تتفوق على المشروعات الزراعية والخدمية والصناعية من حيث العدد وحجم التمويل

جدول رقم (6) التصنيف القطاعي للمشروعات الصغيرة ببنك الإبداع السوداني

للفترة (2013 - 2015 م)

النسبة %	حجم التمويل بالدولار	عدد المشروعات تراكميا	القطاع
18	883.974	3500	الزراعي بشقيه النباتي والحيواني
20 %	977.129	2300	الخدمي
38	1.883.333	3600	التجاري
24	1.166.666	426	الصناعات الصغيرة
	4.911.102	9826	الاجمالي

المصدر : عادل محمد علي بله، تجربة تمويل المشروعات المتناهية الصغر في الريف... بنك الإبداع للتمويل الأصغر السودان، مؤتمر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية.. الواقع والتطلعات، المعهد العربي لإنماء المدن والجامعة العربية المفتوحة وأجفند، الكويت، أكتوبر 2015م، ص 340..

ويعتبر بنك الأسرة في السودان هو البنك الوحيد الذي يتخصص كلياً في التمويل الأصغر، وقد تأسس البنك برأس مال يعادل 35 مليون دولار أمريكي في عام 2008م كمبادرة نسائية من جمعية سيدات الأعمال السودانيات، ويساهم في رأس مال البنك عدد من المؤسسات الحكومية مثل بنك السودان المركزي، وزارة المالية، صندوق التأمين الاجتماعي، صندوق المعاشات، ديوان الزكاة، سيدات الأعمال السودانيات، اتحاد المرأة السودانية واتحاد أصحاب العمل.

ويؤدي بنك الأسرة دوراً رئيساً في تحقيق النمو الاقتصادي والشمول المالي حيث توسع في جميع أنحاء السودان بعدد 42 فرعاً، وتشمل القطاعات التي يمولها البنك القطاعات ذات الأولوية وتشمل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إضافة إلى القطاع الحرفي، والصناعي، والميني، وأنشطة الخريجين والأسر المنتجة، وقد نجح البنك في تمويل مشروعات البعد الاجتماعي التي تشمل تمويل إدخال خدمات الكهرباء، شبكات المياه للقري وتمويل تكاليف التعليم لكل المراحل الدراسية. كما يمول البنك قطاعات النقل والتجارة المحلية والقطاع العقاري وقطاع الخدمات، و بلغ إجمالي عدد المستفيدين حتى نهاية عام 2018م نحو 327.4 ألف مستفيد، في حين بلغ إجمالي التمويل 2.4 مليار جنيه سوداني. (72)

وقد تبنت الحكومة السودانية عدد من السياسات والإجراءات على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لاسيما من خلال البنك المركزي الذي تبني عدد من المبادرات لحفز التمويل الأصغر من خلال:

- رفع سقف التمويل الأصغر من 50 ألف جنيه إلى 100 ألف جنيه.

- تيسير إجراءات منح التمويل الأصغر وذلك بإصدار تعميم يسمح للبنوك بقبول الضمانات غير التقليدية.

- منح البنوك التي تتوسع في توجيه التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوافز في شكل خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي المطبق على هذه البنوك بما يتراوح بين 2-5% نقطة مئوية.

- توفير تمويل بصيغة المضاربة المقيدة لمؤسسات التمويل الأصغر وعددها 44 مؤسسة سواءاً من خلال التمويل المباشر المقدم من البنك المركزي أو من خلال الشراكات مع بعض المؤسسات مثل البنك الإسلامي للتنمية، حيث بلغ التمويل المقدم لهذه المؤسسات 568 مليون جنيه في سبتمبر 2018م.

- مواصلة الجهود لتيسير توفير التمويل لشباب الخريجين من خلال "محفظة تمويل شباب الخريجين" التي يساهم البنك المركزي في رأس مالها بمبلغ 36 مليون جنيه لاستقطاب موارد المصارف والجهات الأخرى لتمويل مشروعات شباب الخريجين لتحفيز الشباب على ريادة الأعمال مع إعطاء الأولوية للإناث وأصحاب المهن الزراعية والحيوانية والحرفية.

- توفير الإطار الرقابي والتنظيم الملائم لمؤسسات التمويل الأصغر من خلال وضع الضوابط المنظمة لهذا النوع من التمويل وقيام البنك المركزي بالمراجعة الدورية للإطار بما يضمن مواكبته للمستجدات في هذا الإطار وفاعليته في دعم وحفز التمويل الأصغر.

الخاتمة

يقدم الباحث فيما يلي النتائج المستخلصة من التحليل السابق، كما يطرح عدداً من التوصيات من أجل تشجيع وتعزيز وتفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

• النتائج

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- (أ) تتحقق التنمية المستدامة من خلال الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبعد المؤسسي والبشري، ولتحقيق التنمية المستدامة فإنه يجب التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات ، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي.
- (ب) تتعدد تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى درجة تكاد أن يكون لكل دولة تعريفها الخاص، وهناك معايير مختلفة للفرقة بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة مثل عدد العمالة، حجم الاستثمار، معيار طبيعة النشاط، معيار تنظيم الإنتاج، و معيار الإطار التنظيمي للنشاط.
- (ج) من خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على جذب المدخرات والمرونة في الإنتاج، سهولة الإنشاء والتشغيل، تركيز الإدارة في المالك، قصر فترة الاسترداد، تنشيط واستمرار الدورة الاقتصادية.
- (د) تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والانسانية.

(هـ) تؤكد التجارب الإقليمية العربية المذكورة سابقاً أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاد وتنميته " الاقتصاد المستدام" من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة القيمة المضافة وتشغيل العمالة و المساهمة في التصدير من و ثم العمل على خفض العجز في الميزان التجاري وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات لدى الدولة، ومن ثم تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق أبعادها الاقتصادية (الآثار الاقتصادية المختلفة) والاجتماعية (تشغيل الشباب والمرأة وخفض حدة الفقر وتكوين مجتمع متماسك)، والبيئية (استخدام المخلفات كمدخلات في الانتاج – تقديم منتجات صديقة للبيئة ..)، والبشرية (التدريب وتحسين المهارات - الابتكار).

• التوصيات

يقدم الباحث عدداً من التوصيات من أجل دعم وريادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعظيم آثارها المختلفة بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

(أ) ضرورة تقديم المزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة من خلال القطاع الخاص والبنوك وتقديم التسهيلات والمزايا الضريبية والجمركية للقطاع الخاص الذي يتولى أو يساهم في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(ب) استحداث وزارة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأهميتها القصوى في تحقيق التنمية المستدامة.

(ج) أن تقوم الحكومات بتقديم دورات مجانية للشباب حول كيفية بدء المشروع الصغير وأسس، كما تقدم التدريب ورفع المهارات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجارية.

(د) أن تكون هناك جائزة مالية سنوية تتبناها الجامعة العربية وعدد من المؤسسات الإقليمية لأفضل خمس مشروعات صغيرة أو متوسطة، ويعتمد التقييم على حجم ونوعية الإنتاج وحجم العمالة المشغلة والآثار الاجتماعية والبيئية للمشروع، ومن ثم اعتبار المشروعات الفائزة مشروعات ونماذج رائدة.

الهوامش

- (1) محمد محمود عبدالله يوسف ، آليات تحقيق السياحة المستدامة مع التطبيق على الواحات الداخلية والخارجية بمصر ، الندوة الدولية الأولى " العمران والسياحة المستدامة " ، معهد تسيير التقنيات الحضرية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ديسمبر 2011م ، ص 9.
- (2) محمد محمود عبدالله يوسف ، التوظيف الأمثل للأراضي والتنمية المستدامة بالتطبيق على مدينة 6 أكتوبر بمصر ، الندوة العلمية الدولية الحادية عشرة لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية " تشريعات حماية البيئة: من أجل تنمية مستدامة " ، مكة المكرمة ، سبتمبر 2013م ، ص 3.
- (3) محمد محمود عبدالله يوسف ، دور الجبوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب ، ندوة " الجبوية الموسعة وتحقيق التنمية المستدامة : الفرص والتحديات " ، مدينة الجديدة المغربية ، مايو 2012م ، ص 3.
- (4) محمد محمود عبدالله يوسف ، " الأراضي ودورها في التنمية الحضرية المستدامة .. محافظة السويس : الواقع وأفاق المستقبل " ، المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية ، القاهرة ، ديسمبر 2015م ، ص 3.
- (5) التنمية المستدامة تبدأ بالتعليم... مساهمة التعليم في تحقيق الأهداف المقترحة بمرحلة ما بعد 2015م ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" ، فرنسا ، 2015م ، ص B.
- (6) أنس ساتي ساتي محمد ، قراءات حول فلسفة التنمية المستدامة ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الرابع ، عمان ، الأردن ، ديسمبر 2014م ، ص 10.
- (7) محمد محمود عبدالله يوسف ، آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. نماذج من التجربة المصرية ، المؤتمر الإقليمي " المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات " ، المعهد العربي لإنماء المدن والجامعة العربية المفتوحة وأجفند ، الكويت ، أكتوبر 2015م ، ص 393.
- (8) تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سوق رأس المال ، ملخص تنفيذي للتقرير النهائي ، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO ، هيئة الأوراق المالية والسلع ، الإمارات ، سبتمبر 2015م ، ص 2.
- (9) (10) أشرف اسماعيل صوفي وآخرون ، تحديات المشروعات السياحية الصغيرة وتأثيرها على صناعة السياحة: دراسة تطبيقية على محافظة الفيوم ، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة ، كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم ، المجلد 13 ، العدد 1 ، مارس 2019م ، ص 249.
- (11) قانون رقم 152 لسنة 2020م بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، الجريدة الرسمية ، العدد 28 مكرر ، 15 يوليو 2020م ، ص 4.
- (12) المرجع السابق مباشرة ، ص 3.
- (13) محمد محمود عبدالله يوسف ، آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة... ، مرجع سبق ذكره ، ص 94.
- (14) عبدالله بن حمد الصليح ، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2001م ، ص 11.
- (15) بن نعمان محمد ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا ، دراسة حالة ولاية بومرداس - الجزائر (2009 – 2011م) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2012م ، ص 7.
- (16) عبدالله بن حمد الصليح ، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية... مرجع سبق ذكره ، ص 12.
- (17) التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، منظمة العمل الدولية والحكومة الكندية ، المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة ICSB ، يونيو 2018م ، ص 13.

- (18) هایل عبد المولى ابراهيم طشطوش، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – رؤية اقتصادية اسلامية، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ديسمبر 2013م، ص 5.
- (19) المرجع السابق مباشرة، ص 4.
- (20) عبد الله العلي النعيم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة روافد للتنمية.. جهود المملكة العربية السعودية في تعاضدها ومساعدتها، المؤتمر الإقليمي "المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات"، المعهد العربي لإنماء المدن والجامعة العربية المفتوحة وأجفند، الكويت، أكتوبر 2015م، ص 209.
- (21) عبد الرزاق خليل، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011م، ص 8.
- (22) أحمد بن عبد الرحمن الشميمري وآخرون، واقع تمويل مشاريع زيادة الأعمال في السعودية.. وجهة نظر خبراء زيادة الأعمال، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز زيادة الأعمال، سبتمبر 2014م، ص 87.
- (23) غدير أحمد خليل، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الرابع، عمان، الأردن، ديسمبر 2014م، ص 31.
- (24) أحمد بن عبد الرحمن الشميمري وآخرون، واقع تمويل مشاريع زيادة الأعمال في السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 87.
- (25) بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006م، ص 120.
- (26) أحمد بن عبد الرحمن الشميمري وآخرون، واقع تمويل مشاريع زيادة الأعمال في السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 87.
- (27) هایل عبد المولى ابراهيم طشطوش، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- (28) منى عبد العال سيد دسوقي، سياسات التمكين الاقتصادي وتفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة، المجلس القومي للمرأة، أغسطس 2012م، ص 2.
- (29) عبد الله العلي النعيم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة روافد للتنمية.. جهود المملكة العربية السعودية في تعاضدها ومساعدتها، مرجع سبق ذكره، ص 210.
- (30) هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019م.
- (31) سها سليمان، دور اتحاد العربي للمشروعات الصغيرة والتبادل التجاري في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، مؤتمر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات"، المعهد العربي لإنماء المدن والجامعة العربية المفتوحة وأجفند، الكويت، أكتوبر 2015م، ص 58.
- (32) محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سلسلة جسر التنمية، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 141، 2018م، ص 11.
- (34) المصدر السابق مباشرة ص 12.
- (35) مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطية 2018 "التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتحاد الأوروبي والمؤسسة الأوروبية للتدريب المهني، باريس، 2019م، ص 90.

- (36) (37) دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009-2015م) ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، أغسطس 2016م، ص 7
- (38) دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة في مصر " المشكلات والاصلاحات اللازمة لبيئة اعمال جيدة في مصر، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2018م، ص 8.
- (39) محمد محمود عبدالله يوسف، آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. نماذج من التجربة المصرية.... مرجع سبق ذكره، ص 401.
- (40) ، (41) المرجع السابق مباشرة، ص 401.
- (42) تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة البطالة، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة 2013م، ص 1.
- (43) منى عبد العال سيد دسوقي، سياسات التمكين الاقتصادي....، مرجع سبق ذكره، ص 4.
- (44) محمد محمود عبدالله يوسف، آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة...، مرجع سبق ذكره.
- (45) مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة 2018 التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم....، مرجع سبق ذكره، ص 90.
- (46) عاصم عبد النبي أحمد البندي، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية.. مصر أنموذجاً، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد المزدوج الحادي والثاني عشر، 2012م، ص 21.
- (47) عبد العزيز بن حمد العقيل، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الرياض، المملكة العربية السعودية، مايو 2013م، ص 4.
- (48) (49) هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019م، ص 87.
- (50) المصدر السابق مباشرة ص 89
- (51) عبد العزيز بن حمد العقيل، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة .. مرجع سبق ذكره، ص 5.
- (52) إياد عبد الفتاح النسور، قياس الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 8، العدد 2 ، 2012م، ص 307.
- (53) عبدالله بن حمد الصليح، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية...، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- (54) المرجع السابق مباشرة، ص 29.
- (55) عبد الله العلي النعيم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة روافد للتنمية.. جهود المملكة العربية السعودية في تعاضدها ومساعدتها... مرجع سبق ذكره، ص 216.
- (56) عبد العزيز بن حمد العقيل، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة... مرجع سبق ذكره، ص 4.
- (57) المرجع السابق مباشرة، ص 5.
- (58) تقرير حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (DUBAI SME)، دائرة التنمية الاقتصادية، حكومة دبي، 2013م، ص 7.
- (59) المرجع السابق مباشرة، ص 23.
- (60) المرجع السابق مباشرة، ص 24.
- (61) المرجع السابق مباشرة، ص 33.
- (62) هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية... مرجع سبق ذكره ص 38

- (63) المرجع السابق مباشرة، ص 39.
- (64) المرجع السابق مباشرة، ص 40.
- (65) الصناعات الصغيرة والمتوسطة الزراعية في الأردن، مديرية الدراسات والسياسات، وزارة الزراعة، ديسمبر 2011م.
- (66) أجندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الرواد الشباب، Young Entrepreneurs Association، 2011م، ص 9.
- (67) المرجع السابق مباشرة، ص 11.
- (68) (69) هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.. مرجع سبق ذكره ص 98
- (70) عادل محمد علي بله، تجربة تمويل المشروعات المتناهية الصغر في الريف.. بنك الإبداع للتمويل الأصغر السودان، مؤتمر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية.. الواقع والتطلعات، الكويت، أكتوبر 2015 م، ص 334.
- (71) المرجع السابق مباشرة، ص 336.
- (72) هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.. مرجع سبق ذكره ص 104

دور العلاقات العامة في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة
دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال "موبيليس"
The Role of Public Relations in Improving the Organisation Mental Image
Case Study of Algerian Telecom Company For Mobile Phone "Mobilis"

ميسون بلخير - Dr. Missoun Belkhir

أستاذ محاضر، جامعة غرداية - الجزائر -

- belmissoun@yahoo.fr

- الداوي الشيخ Daoui cheikh

أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 3 - الجزائر -

- P. daoui cheikh@gmail.com

Abstract :

In this study, we discussed the relationship between public relations tools (institutional advertising, exhibitions and open days, sponsorships, Newsletters Brochures and catalogues, donations and charitable works, seminars and press conferences, the website) and the mental image of the institution, using the tools (questionnaire and interview) (SPSS), to analyze the findings and conclude that the mental image of the institution is affected by (exhibitions and open days, welfare programs, donations and charity, seminars and press interviews, website), and Us that Mobilis Foundation implements all public relations tools mentioned in the marketing literature, but the impact of these t is uneven in olsthe formation of the mental image, where we recorded the weakness of both (institutional advertising, means written).

Key words: mental image, public relations, public relations tools, algerie télécom mobile.

الملخص:

تناولنا في هذه الدراسة العلاقة بين برامج العلاقات العامة (الإعلانات المؤسسية، المعارض والأيام المفتوحة، برامج الرعاية، الوسائل المكتوبة، التبرعات والأعمال الخيرية، الندوات واللقاءات الصحفية، الموقع الإلكتروني) والصورة الذهنية للمؤسسة، باستخدام أدوات تمثلت في (الاستبيان والمقابلة) (SPSS)، لتحليل النتائج المتوصل إليها وخلصنا إلى أن الصورة الذهنية للمؤسسة تتأثر بكل من (المعارض والأيام المفتوحة، برامج الرعاية، التبرعات والأعمال الخيرية، الندوات واللقاءات الصحفية، الموقع الإلكتروني)، وتوصلنا إلى أن مؤسسة موبيليس تطبق كافة برامج العلاقات العامة المذكورة في أدبيات التسويق، إلا أن تأثير هذه البرامج متفاوت في تكوين صورتها الذهنية، حيث سجلنا ضعف كل من (الإعلانات المؤسسية، الوسائل المكتوبة).

الكلمات المفتاحية: صورة ذهنية، علاقات عامة، برامج علاقات عامة، إتصالات الجزائر للهاتف النقال.

تمهيد:

تعتبر وظيفة العلاقات العامة إحدى أهم عناصر المزيج الترويجي للمؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات حيث تختص بالتعامل مع الجمهور والرأي العام لكسب ثقته وتأييده. ووظيفة العلاقات العامة ليس المقصود منها النشر والإعلام عن نشاط المؤسسة، بل إنها محاولة لإيجاد التفاهم المتبادل والتجاوب بينها وبين جمهورها عن طريق عرض الحقائق والمعلومات عن أعمال المؤسسة وتفسيرها وتحليلها بوضوح وبطريقة يسهل على الجمهور فهمها وإستيعابها، كما أن من بين وظائفها دراسة الرأي العام وتحليله وتفسيره للإدارة حتى تصمم سياستها وأعمالها بطريقة فعالة، وبذلك تعتبر العلاقات العامة دعامة ضرورية لإحداث التوافق بين الجماهير والمؤسسة وأن هذا التوافق ضروري لتحقيق مصلحة المؤسسات والجماهير والمجتمع ككل.

تركز المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات على العلاقات العامة وذلك يعود لخصوصية الخدمة كونها غير ملموسة ويصعب معانيها قبل الحصول عليها وكذا يصعب إرجاعها، مما يفرض على الزبون اختيار الخدمة بناء على المؤسسة التي تقدمها وهنا تظهر أهمية الصورة الذهنية المكونة لدى الزبون حول هذه المؤسسة، حيث تعرف بأنها جميع المعتقدات والأفكار والإنطباعات التي يحملها الشخص تجاه مؤسسة معينة. هذه المعتقدات والإنطباعات يمكن تغييرها إذا كانت المثيرات قوية مما يفتح المجال أما المؤسسات التي لا تملك صورة ذهنية جيدة أن تسعى إلى تغييرها بشتى الوسائل المتاحة ولعل من أهمها برامج العلاقات العامة والتي تتمثل في (الإعلانات المؤسسية، المعارض والأيام المفتوحة، برامج الرعاية، الوسائل المكتوبة، التبرعات والأعمال الخيرية، الندوات واللقاءات الصحفية، الموقع الإلكتروني).

-مشكلة الدراسة:

إن إشتداد المنافسة في قطاع الاتصالات الجزائرية أدى بالمؤسسات إلى محاولة رسم صورة ذهنية متميزة وجذابة، وذلك بالاعتماد على نشاط العلاقات العامة الذي ما فتى يساهم بشكل كبير في تحسين صورتها لدى الجماهير المحيطة بها، ومن أجل تحليل هذه العلاقة ميدانيا قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

مامدى مساهمة العلاقات العامة في تحسين الصورة الذهنية لمؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال ، وهل تعتبر برامج العلاقات العامة التي تعتمد عليها حاليا كافية لتحسين صورتها الذهنية ؟

لتحليل هذه الإشكالية، وبغية الوصول إلى إطار علمي وعملي حول دور العلاقات العامة في تحسين صورة الذهنية للمؤسسة محل الدراسة ينبغي الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

-هل تطبق مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال كافة برامج العلاقات العامة المذكورة في أدبيات التسويق؟

-هل تتميز برامج العلاقات العامة المطبقة من طرف مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال بالفعالية من وجه نظر زبائنها؟

-هل تمتلك المؤسسة محل الدراسة صورة ذهنية جيدة من وجهة نظر زبائنها؟

-هل يؤثر كل برنامج من برامج العلاقات العامة في الصورة الذهنية للمؤسسة محل الدراسة؟

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- محاولة إبراز البعد الإستراتيجي لنشاط العلاقات العامة بالمؤسسات الخدمية وأهميته في إتصالات المؤسسة مع جماهيرها.
- محاولة وصف وتحليل مفهوم الصورة الذهنية وإبراز أهميته، ومعرفة أثر برامج العلاقات العامة على زبائن المؤسسات الخدمية.
- معرفة الجوانب السلبية وغير المدركة عن الصورة الذهنية لمؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال لدى زبائنها والمرتبطة أساسا بنشاط العلاقات العامة، وإقتراح آراء بغية تحسين صورتها.
- إقتراح نموذج يربط بين برامج العلاقات العامة (الإعلانات المؤسسية، المعارض والأيام المفتوحة، برامج الرعاية، الوسائل المكتوبة، التبرعات والأعمال الخيرية، الندوات واللقاءات الصحفية، الموقع الإلكتروني) والصورة الذهنية، يمكن من خلاله للمؤسسة محل الدراسة خاصة، والمؤسسات الجزائرية عامة توظيفه بما يسمح لها بتحقيق التميز في تقديم الخدمة.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها العلمية من الإعتبارات التالية:

- تنامي مكانة نشاط العلاقات العامة في رسم الإستراتيجيات والخطط الإتصالية التي تعمل على تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة الخدمية، وضرورة إتجاه المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذه التوجهات الجديدة بما يساهم في زيادة تنافسيتها في السوق المحلي والدولي؛
- أهمية كسب تأييد الزبائن من خلال تفعيل دور نشاط العلاقات العامة كوظيفة إتصالية تسويقية متخصصة في معرفة إتجاهات الجمهور والرأي العام؛
- أهمية إبقاء زبائن المؤسسة الخدمية على إتصال دائم بها، بما يساهم في التعرف على متطلباتهم وبالتالي العمل على ترسيخ صورة ذهنية جيدة عن المؤسسة؛
- الدراسة توفر لكل من الدارس والممارس وصناع القرارات على حد سواء مصدر للمعلومات لا يتضمن المفاهيم العلمية فحسب، بل يمتد إلى تطبيق مفاهيم العلاقات العامة بما يخدم تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة.
- فرضيات الدراسة:
- للوصول إلى إجابات عن السؤال الجوهرى والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات والتي نعتبرها كإجابات أولية سوف نقوم بإختبارها من خلال الدراسة الميدانية:
- تطبق مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال كافة برامج العلاقات العامة المذكورة في أدبيات التسويق.
- تتميز برامج العلاقات العامة المطبقة من طرف مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال بالفعالية من وجهة نظر زبائنها.

-تمتلك مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال صورة ذهنية جيدة من وجهة نظر زبائنها.

-يؤثر كل برنامج من برامج العلاقات العامة المطبقة من طرف المؤسسة محل الدراسة في الصورة الذهنية.

1- العلاقات العامة

1-1 مفهوم العلاقات العامة:

بالرغم من كثرة التعريفات التي قدمت للعلاقات العامة، سوف نحاول إستعراض جملة من هذه التعريفات بغية التوصل إلى تعريف شامل يوفق بين وجهات النظر المختلفة، وقبل الخوض في محتويات التعاريف التي قدمت للعلاقات العامة سوف نحاول تحليل مصطلح العلاقات العامة، و الملاحظ أن المصطلح يتكون من كلمتين هما العلاقات وعامة، فالعلاقات تعني حصيلة الصلات و الإتصالات التي تتوفر بين المنظمة و الجماهير المتعاملة معها، وأما كلمة عامة فتعني مختلف الجماهير الذين يتصل عملها أو ترتبط مصالحها ونشاطاتها بالمنظمة، وبذلك تعتبر العلاقات العامة إصطلاح يمثل مجموعة الإتصالات التي تحدث بين المنظمة و الجماهير التي تتعامل معها (البخشوشي، 2000).

-يعرف باسكا العلاقات العامة "بأنها الوظيفة الإدارية التي تساعد المنظمات في تحديد أهدافها وبلوغها وتحديد فلسفتها وتسهيل تغيير داخل المنظمة فرجال العلاقات العامة يمارسون العمليات الإتصالية مع كل الجماهير الداخلية و الخارجية التي ترتبط بها المنظمة لتطوير العلاقات الإيجابية وخلق حالة من التوافق بين أهداف المنظمة وتوقعات العميل" (الجمال و عياد، 2005).

- تعريف كانفيلد ومور "العلاقات العامة هي الفلسفة الإجتماعية للإدارة والتي تعبر عنها من خلال أنشطتها وسياستها المعلنة للجمهور لكسب ثقته وتفاهمه".

-تعريف بول غاريت "العلاقات العامة هي نقل وتفسير المعلومات و الآراء من المنظمة إلى جماهيرها ومن هذه الجماهير إلى المنظمة مع بذل جهود صادقة لجعل الجماهير تهتم بالمنظمة وتنسجم معها" (حافظ، 2007).

-تعرف الجمعية الدولية للعلاقات العامة "وظيفة إدارية ذات طابع مخطط ومستمر تهدف من خلالها المنظمات و الهيئات العامة و الخاصة إلى كسب و المحافظة على تفهم وتعاطف و تأييد أولئك الذين تهتم بهم وذلك عن طريق تقييم الرأي العام المتعلق بها من أجل ربط سياساتها و إجراءاتها قدر الإمكان ولتحقيق تعاون مثمر أكبر ومقابلة المصالح العامة بدرجة أكفا عن طريق المعلومات المخططة ونشرها" (حافظ، 2007)، وهو قريب من تعريف المعهد البريطاني الذي يعرف العلاقات العامة بأنها "الجهود المخططة والمستمرة لإقامة وإدامة فهم متبادل بين المنظمة وجماهيرها" (القيسي، 2010).

-تعريف كوتلر* وآخرون "العلاقات العامة هي بناء علاقات جيدة مع العامة من الناس عن طريق الحصول على دعاية إيجابية، وبناء صورة جيدة للمنظمة والتعامل مع أو القضاء على الشائعات و القصص و الأحداث السلبية" (كوتلر و سرور، 2007).

الملاحظ من تعريف كوتلر أنه ركز على الجوانب التالية:

-العلاقات العامة نشاط دعائي يهدف إلى الرد على الشائعات و الأحداث السلبية التي قد تسيء للمنظمة.

-العلاقات العامة نشاط من شأنه بناء صورة جيدة عن المنظمة من خلال التعامل الجيد مع كافة الجماهير.

بالرغم من وجود عدد من التعاريف المختلفة لمفهوم العلاقات العامة إلا أنها تلتقي جميعا في محاولة تحقيق أهداف العلاقات العامة من كسب ثقة الجمهور و التواصل معه في إطار من الثقة و التفاهم من أجل دعم ومساندة المنظمة، كما

نستخلص بأن العلاقات العامة هي نشاط أو عملية إدارية مستمرة ومخططة تحتاج إلى التخطيط و البحث العلمي، والتنظيم والتنسيق و الرقابة شأنها شأن وظائف المنظمات الأخرى.

2-1 أهداف العلاقات العامة:

تتمثل أهداف العلاقات العامة فيما يلي :

- معرفة إتجاهات الرأي العام الحقيقية تجاه نشاط المنظمة لتستفيد منها في تحقيق أهداف المنظمة وأساليب تحقيقها.
- إعلام الرأي العام بنشاط المنظمة وبرامجها وأهدافها للوصول إلى إقناعه وكسب ثقته وتعاونها.
- تحقيق السمعة الطيبة للمنظمة أو المنشأة وتدعيم صورتها الذهنية.
- المساعدة في ترويج المبيعات، وذلك عن طريق أنشطة المنظمة وتقديم الخدمات والمنتجات للجماهير (الصحن، 1988).

3-1 برامج العلاقات العامة:

تعتمد العلاقات العامة على عدة أساليب إتصالية للمنظمة وسنتناول هذه الأساليب من حيث طبيعتها ومهامها بنوع من التفصيل فيما يلي:

1-3-1 الإعلان المؤسسي:

يعتبر إستعمال العلاقات العامة لمثل هذا النوع من الإعلانات من أوجه تكامل العلاقات العامة مع بقية عناصر المزيج الترويجي، وقد حظي هذا النوع بالنصيب الأوفر في عملية تواصل المنظمة مع جماهيرها بغية تحقيق الصورة المرغوبة، حيث يتميز هذا الإعلان بتركيزه على النقاط العريضة التي لها علاقة بالمنظمة ككل، في حين تركز الإعلانات المتعلقة بالمنتجات على هدف الربح وزيادة المبيعات، وقد صنفت الإعلانات المتعلقة بالمنظمة بأنها إعلانات متخصصة بصورة المنظمة أو لقضية ما تروج لها المنظمة، غالبا ما يستخدم هذا النوع في الحالات التالية:

-عندما يكون شراء الزبون معتمدا على إسم المنظمة واسم المنتج: في هذه الحالة تكون السمعة التي تتمتع بها المنظمة عنصرا مهما في عملية الاختيار عند الزبائن، حيث يشير الإعلان إلى أن موظفي الشركة مدربين على خدمتهم بأحسن الطرق ويظهر ذلك خاصة في قطاع الطيران أو التأمين.

-عندما تكون دورة الشراء طويلة: يكون الإعلان المتعلق بالمنتجات التي يشتريها الزبائن بكثرة مملا وغير مجدي وهو ما يستدعي بالمنظمة إعتناء هذا النوع من الإعلانات بغية الإبقاء على إسم المنظمة في أعين جماهيرها.

-عندما يوجد تداخل بين إسم المنظمة واسم المنتج وهذا الأمر شائع بكثرة في مجال الخدمات.

-عند إعرابنا عن الشكر والإمتنان لموظفي المنظمة.

2-3-1 الرعاية:

نوع آخر من الأساليب الإتصالية التي تركز عليها العلاقات العامة في عملية تحسين صورة المنظمة حيث تعرف الرعاية بأنها "المدفوعات النقدية أو العينية في سبيل نشاط لا يشكل جزءا من العملية التجارية".

أو "هي توفير الموارد سواء المادية أو العينية لأحد الأنشطة المستقلة في مقابل بعض الفوائد المتوقع الحصول عليها من جراء هذا الدعم" (هنسلو و العامري، 2007).

تهدف المنظمة من وراء الرعاية من مايلى:

- تعزيز الصورة الطيبة للمنظمة لدى الجماهير التي تتعامل معها.
- تعزيز العلاقات داخل المجتمع، وبالتالي ممارسة المسؤولية الإجتماعية للمنظمة.
- رفع معنويات الموظفين وإثارة الحماسة لديهم.

1-3-3- دعم الأنشطة الخيرية:

تعتمد المنظمات إلى دعم الأعمال الخيرية من خلال تقديم الهبات (العينية والنقدية) للجمعيات الثقافية والخيرية، في محاولة منها لتحسين صورتها الذهنية مقارنة بمنافسها، كما تسعى للتعريف بعلاقتها التجارية ومنتجاتها (البحث عن الشهرة)، وكذا شرح قيمتها، ومن ثم ترسيخها في أذهان الجماهير.

1-3-4- الأساليب المكتوبة:

تتمثل الأساليب المكتوبة في منشورات المنظمة كالمجلات والمطبوعات والتقارير السنوية، إضافة لكتاب الإستقبال وسجل الشكاوي وستناول فيما يلي بعض هذه الأساليب:

-مجلة المنظمة: تتمثل في دورية تقوم بإعلام الأطراف التالية: المستخدمين، الموزعين، الموردين، بمعلومات تختلف حسب طبيعتها، إذ نميز:

-معلومات حول المنظمة منشورة من طرف الإدارة.

-أخبار عن المنتجات الجديدة التي تقدمها المنظمة.

-مطبوعات المنظمة: من بين المطبوعات التي يقوم أخصائيو العلاقات العامة بإعدادها مايلي:

-النشرات: وهي عبارة عن مطوية تشمل معلومات تعريفية عن المنظمة وأهم المستجدات، تسلم هذه النشرات بالمجان للموزعين والموردين.

الكتيبات: تحتاج المنظمات إلى إصدار كتيبات من وقت لآخر لشرح برامجها للجمهور الداخلي والخارجي كطرح منتج جديد، أو أسلوب إستعمال منتج ما أو غيرها من المناسبات التي تستدعي ذلك.

-التقارير السنوية: وتكون متعلقة بالإنجازات المحققة من طرف المنظمة أو التقارير المالية للمساهمين.

-سجل الشكاوي: وهو مهم جدا لنشاط المنظمة إذ يوفر المجال أمام جماهير المنظمات إلى التعبير عن المشاكل التي يواجهونها مع المنظمة، حيث تعتبر عملية معالجة الشكاوي المقدمة ضد المنظمة سواء من طرف الموزعين أو الموردين أو المستهلكين وغيرها من أهم متركز عليه المنظمة في تحسين علاقاتها مع جماهيرها.

-كتاب الإستقبال: عبارة عن وثيقة تعمل على تقديم المنظمة، نشاطاتها، هيكلها وفلسفتها للجماهير الخارجية، وتستعمل بصفة خاصة للمستخدمين الجدد بهدف تسهيل إندماجهم والإجابة على التساؤلات التي يمكن أن تخطر على بالهم، ويستخدم هذا الأسلوب بصفة خاصة في الفنادق.

1-3-5- المعارض والأسواق التجارية

تعتبر المعارض سواء التجارية أو غيرها من أهم وسائل الإتصال التسويقي، حيث يتم من خلالها تقديم المنظمة والخدمات المراد الترويج لها، كما أنها تعتبر من أفضل الطرق لمقابلة جماهير المنظمة، تقوم المنظمة الراغبة في هذه المعارض بتأجير المساحة المرغوبة من الجهة المنظمة للمعرض إذا كانت خارجية، ويوقع عقد بينهما.

يمكن للعلاقات العامة تحقيق فائدة كبيرة من المعارض سواء كانت هذه المعارض كبيرة أو صغيرة أو أسواق تجارية دولية، وتتميز كل من المعارض والأسواق التجارية بالخصائص والمميزات العامة ذاتها فهي تقام في أماكن مشهورة وتكون لها إعدادات ضخمة ومعقدة، وهي تستمر في الغالب بين ثلاث وخمسة أيام وأحيانا أطول من ذلك.

تقسم المعارض التجارية إلى ثلاث أقسام وهي:

-المعارض العامة: وهي التي يمكن عرض جميع المنتجات والخدمات فيها.

-المعارض المتخصصة: وهي التي تخصص لعرض مجموعة خدمية متجانسة.

- المعارض الخاصة: وهي المعرض التي تنظمها المنظمة بمفردها في مكان محدد لعرض خدماتها أو منتجاتها على مجموعة مستهدفة قد تكون مثلاً رجال أعمال تم إختيارهم بعناية.
- وتهدف المنظمات من خلال مشاركتها في المعارض إلى ما يلي:
- بيع وعرض الخدمات ويتم في هذا الشأن الإعتماد على أفراد إتصال يتم إختيارهم بدقة يتمتعون بالكفاءة والمهارة في مثل هذه المناسبات؛
- بناء شبكة علاقات تجارية؛
- تعزيز صورة البلد الأصلي للمنظمة لدى الجماهير عبر كافة أنحاء العالم؛
- طرح وإختبار خدمات جديدة؛
- مراقبة المنافسين وإجراء البحوث التسويقية؛
- التعرف على تطلعات الزبائن؛
- 1-3-6 المؤتمرات والزيارات والأيام المفتوحة:

تعتبر المؤتمرات والملتقيات من بين الأساليب الإتصالية الفعالة في العلاقات العامة، حيث تستهدف المنظمات من خلالها العاملين بها لشرح سياساتها لهم، وفتح مجال الإتصال المباشر مع العمال بغية الإستفادة من إقتراحاتهم، كما تعتبر هذه الملتقيات والمؤتمرات وسيلة فعالة للتكوين والتدريب، كما لابد على المنظمة الإهتمام بنقابات العمال، فالعلاقات العامة لها دور أساسي في هذا المجال إذ أنها يجب أن تحافظ على علاقات جيدة مع أعضاء النقابات ورؤسائها من خلال الزيارات لمقر النقابة والإتصال الشخصي بمسؤولي النقابة وعقد الإجتماعات (جودة، 2008).

ويمكن للمنظمة تنظيم ملتقيات للموزعين من أجل شرح السياسات البيعية والإعلانية للفترات القادمة، كما تعتبر فرصة سانحة للتعرف على آرائهم وتطلعاتهم والإستجابة لها بما يخلق جو من التفاهم بين الطرفين. أما جمهور المساهمين فيمكن أن تعقد المنظمة معهم ما يعرف بالجمعية العامة التي يتم من خلالها مناقشة مشروعات القرارات المقترحة والتي تؤثر على مستقبل المنظمة، كما يمكن للمنظمة أن تنظم زيارات خاصة برجال الهيئات التشريعية في محاولة منها لتوطيد علاقتها مع الحكومة، وتنظيم أيام مفتوحة على هامش المؤتمرات والملتقيات التي تنظمها المنظمة والتي من شأنها إطلاع جماهير المنظمة على أقسامها وأنشطتها والمنتجات التي تقدمها، ويكون من الأفضل توجيه دعوات خاصة للإعلام أو الصحافة بغية الإستفادة من الدعاية لهذه الأنشطة خاصة في الملتقيات والمؤتمرات.

- 1-3-7 الموقع الإلكتروني: هو الموقع الذي تبنيه المنظمة على الشبكة الإلكترونية، وهو الصورة الإلكترونية فضلاً عن أنه مركز النشاط الإلكتروني في إدارة العلاقات العامة لبناء علاقتها مع الجماهير الإلكترونية (محمد، 2017).

2-الصورة الذهنية:

2-1- مفهوم الصورة الذهنية:

في الإقتصاد وظف مفهوم الصورة الذهنية ليشمل جميع المعتقدات والأفكار والإنطباعات التي يحملها الشخص تجاه منظمة معينة. وهذا المفهوم يقترب كثيراً من المفهوم الذي تبلور عن دراسات الصورة في حقل العلاقات العامة والدراسات الإعلامية.

أما عن التعريفات المتعلقة بصورة المؤسسة فهناك من ركزت على التمثيلات الذهنية مثلما يعرف معهد البحث والدراسات الإعلانية بأنها "جميع التمثيلات المادية وغير المادية التي تتكون عند الأفراد الذين ينتمون إلى المؤسسة" (Jaques & Denis, 2003)، وفي نفس السياق قدم "Combin" تعريفه بأنها "عبارة عن مجموعة من التمثيلات الذهنية، الإدراكية والحسية لفرد أو مجموعة من الأفراد إتجاه مؤسسة معينة" (Combin & Chumpitaz, 2002)، أما "Lendrevie et Lindon" فيعرفانها بأنها مجموعة من التمثيلات الذهنية التي تتميز بأنها شخصية، منحازة، مستقرة، إنتقائية وبمبسطة، ومنها من تركز على كونها معتقدات ومشاعر كتعريف "Lardiniote" بأنها "صورة المؤسسة مجموعة المعتقدات والمشاعر التي تريدها المؤسسة أن تتبادر إلى أذهان أصحاب المصلحة والإهتمام عندما يفكرون بهذه المؤسسة" (Lardiniot, 2010)، أو أنها مجموعة من الصور المختلفة قد تكون صورة العلامة وصورة المنتج وصورة المتجر وصور أخرى تتجمع وتتفاعل لتعطي لنا الصورة العامة للمؤسسة وهذا ما تؤكدته "Cathrine Paris" بأنها "عبارة عن حوصلة لمجموعة من الصور المختلفة فيما بينها، كل واحدة منها خاصة بجمهور معين وجانب من جوانب المؤسسة، وهي تتفاعل فيما بينها لتعطي في النهاية صورة واحدة هي صورة المؤسسة" (Paris, 2002)، ونضيف إلى أنه أحيانا يميل الأفراد إلى شراء المنتج ليس بسبب خصائصه بل بسبب الصورة الجيدة للمؤسسة، حيث يجد في المؤسسة الخصائص التي يبحث عنها، وقد صنفت الدراسات التسويقية الخصائص التي يبحث عنها الأفراد حسب العينة المدروسة إلى ستة خصائص وهي: ديناميكية، تعاونية، منظمة، شخصية، ناجحة، تتميز بالحفاظ على السرية والخصوصية (Spector, 1961).

وفي علم التسويق جاء مفهوم الصورة الذهنية ليعبر عن المؤسسة الإقتصادية وما يتعلق بها كالمنتجات والعلامة التجارية، والمتاجر والأسعار حيث نجد أن الأدب التسويقي فرق بينها وحدد تعريفا لكل عنصر كمايلي:

-صورة المنتج: تعرف صورة المنتج بالنسبة لجمهور معين بأنها هي "مجموع الخصائص الموضوعية وغير الموضوعية التي يربطها هؤلاء بالمنتج معلومات، ذكريات، إعتقادات" (Jaques & Denis, 2003)، أو هي عبارة عن "علاقة رمزية بين المستهلك والمنتج" (Inagarao, 2004)، وهي مجموعة الإدراكات المكونة لدى الأشخاص عن المنتج السلعي والخدمي، وتبني هذه الصورة على أساس العناصر الوظيفية المرتبطة بخصائص المنتج (التركيب، التغليف، الخدمات المرافقة، اللوغو، الشكل، الحجم، اللون) والعناصر الخيالية المرتبطة بالجانب الشعوري للمستهلك كالتعبير عن الذات، الإلتزام الطبقى.

-صورة السعر: هي التمثيل الكلي لمستوى السعر عند نقطة بيع معينة (Inagarao, 2004).

-صورة العلامة التجارية: تعرف على أنها "مجموعة الإستحضارات العقلية والعاطفية التي يربطها شخص أو مجموعة من الأشخاص بعلامة ما"، وتلعب العناصر الوظيفية والخيالية المرتبطة بالمنتج دور المنبهات التي تعيد إحياء وإستحضار صورة العلامة، ويأتي هذا التنبيه من مصادر مختلفة كتجربة أو رؤية المنتج، الإعلان، المعارض، الزيارات المفتوحة، أو هي "مجموعة المميزات التي يربطها العملاء بمنتج أو علامة تجارية معينة" (Dictionary.cambridge, 2017)، كما يعرف بعض الباحثين صورة العلامة التجارية في مجال التسويق السياحي، حيث يصنفها إلى صورة عضوية ومركبة (Marchat, 2017).

-صورة المتجر أو نقطة البيع: وهي الصورة التي عن طريقها يتمثل المتجر في أذهان المستهلكين، وهذه الصورة تتكون من خلال الصفات التي يتميز بها المتجر عن غيره (Inagarao, 2004)، وهي مجموعة صفات المتجر المكونة في أذهان العملاء من

خلال تجاربهم معه (Inagaro, 2004) ، ويرى بعض الباحثين أن من بين هذه الصفات (الدخول إلى المتجر) وهي ترجمة لمصطلح l'accès، ويقصد بها طريقة الوصول أو الدخول إلى المتجر، جو المتجر وهي ترجمة لمصطلح l'atmosphère du magasin، ثم الأسعار الترويجية للمتجر وكذا تشكيلة المنتجات المتواجدة به (Kaswengi, 2013).

2-2- سمات الصورة الذهنية:

بما أن الصورة الذهنية عبارة عن تصور عقلي لأشياء موجودة في العالم الحقيقي، حيث يستقبلها الزبون في شكل مدخلات حسية عن طريق إستخدام حواسه (stern & m zinkhan, 2001) ، فإنها تتميز بسمات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعقل الزبون يمكن ذكرها كمايلي:

-الثبات: تتميز الصورة الذهنية بإستقرارها ومقاومتها للتغيير وهذا لا يعني أنها تتصف بالتحجر الكلي أو عدم القدرة على إعادة تنظيمها غير أنه من الصعوبة تغيير الصور المكونة لدى الزبائن لأنهم عادة ما يتمسكون بما لديهم من صور مسبقة.

وتكتسب الصور الذهنية خاصية الثبات لأن الزبون يرى المؤسسة ويكون عنها إنطباعات تبعاً للمعلومات المترسخة في ذهنه عن المؤسسة نتاج خبراته معها أو لرسائل سابقة ، ومنه فإن عقل الزبون يرفض ويهمل كل الرسائل التي تتعارض مع الصور المكونة لديه في حين يقبل بسرعة وبسهولة الصور التي تنسجم مع الصور المرتسمة في عقله، إلا أن هذا لا يعني عدم قابلية الصور للتغيير حيث أن الأحداث القوية مثل تغيير تشكيلة منتجات المؤسسة أو تغيير جودتها يؤثر بشكل جذري في إعادة بناء الصورة الذهنية المكونة لدى الزبون.

إن تغيير الصورة الذهنية يخضع لعدة عوامل خارجة عن سيطرة المؤسسة كشخصية الزبون ومدى تقبله للرسائل وكذا محيط المؤسسة ودرجة المنافسة كذلك قوة الصورة المكونة لدى الزبون حيث أن الصورة الراسخة والتي تكونت وتدعمت خلال مراحل زمنية طويلة قلما تتغير جوهرياً، في حين نجد الصور غير المؤكدة أو غير المكتملة تكون نسبة التغيير فيها عالية.

-صورة المؤسسة تلقائية ومستترة: ونقصد بذلك أنه عندما نطرح أسئلة على الزبائن حول المؤسسة بصورة غير مباشرة يظهرون تلقائياً جزءاً من إنطباعاتهم حول صورتها، وهذا يشكل جزءاً من الصورة الكلية للمؤسسة ، أما في حالة إستجواب الزبائن عن طريق المقابلات المعمقة سوف يظهرون حتماً الصورة المستترة أو الكامنة.

-الصورة شخصية وذاتية: أي أن الصورة تختلف من شخص إلى آخر وهذا يكون أكثر في المنتجات ولهذا لا يمكن الإكتفاء بصورة متوسطة لمجمل السوق، بل يجب تحديد هوية الصورة المدركة من طرف مختلف الأقسام أو القطاعات السوقية. إن صورة المؤسسة ومنتجاتها كامنة في أذهان الزبائن، وهي ليست خصائص وصفات واحدة عند الجميع، وإنما كل شخص لديه معلومات تختلف عن غيره وهذا إنطلاقاً من الاختلاف في الخبرات والشخصيات والعادات والتقاليد ولهذا السبب لا تمتلك المؤسسة صورة واحدة، بل تتعدد صورها.

-الصورة الذهنية للمؤسسة قابلة للقياس: فباستخدام أساليب البحث العلمي، يمكن التعرف على طبيعة الصورة المتكونة لدى الجمهور، وتحديد أي تغييرات تطرأ عليها سواء كانت إيجابية أو سلبية (عجوة، العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، 2008).

-الصورة الذهنية للمؤسسة مقصودة ومخطط لها: وهي بذلك تختلف عن الصورة النمطية التي يكونها الأفراد بناء على معلومات خاطئة وتعتمد على برامج إعلامية مدروسة (Marion, 2002).

2-3- أنواع الصورة الذهنية:

يصنف علماء التسويق الصورة الذهنية كل على أساس نظريته للمؤسسة فمنهم من يصنفها على أساس أهداف المؤسسة إلى صورة مرغوبة وهي الصورة التي تسعى المؤسسة إلى تكوينها في أذهان زبائنهم، وصورة ذاتية و مدركة، وآخرون يصنفونها إلى داخلية وخارجية حيث الأولى تتمثل في كل ماهو داخل المؤسسة من وسائل مادية ومعنوية وصورة خارجية وهي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة مع بيئتها الخارجية.

كما يصنف آخرون على أساس الوظائف إلى صورة مالية وهي التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة أي قيمة المؤسسة، وكذا الصورة التكنولوجية والتي تظهر إبداعات المؤسسة وبراءات الاختراع لديها، ومدى تطورها وطموحاتها المستقبلية.

مما سبق نجد أن من أهم التصنيفات التي جاء بها العلماء والتي تعتبر شاملة لما ذكر سابقا تصنيف جفكينز والمتمثل فيما يلي (عجوة، العلاقات العامة والصورة الذهنية، 2003):

-الصورة المرآة: وهي الصورة التي ترى المؤسسة نفسها من خلالها بمعنى أنها هي الصورة التي تعتقد المؤسسة أنها مكونة لدى جماهيرها وتتعامل المؤسسة مع جماهيرها على أساسها بالرغم أنه ليس بالضرورة أن تكون هي الصورة الحقيقية للمؤسسة المرسومة في أذهان جماهيرها.

-الصورة الحالية: وهي الصورة التي يرى بها الجمهور الخارجي المؤسسة وقد تتعارض هذه الصورة مع الصورة المرآة، الصورة الحالية تتكون عند الجماهير من خلال تجاربهم مع المؤسسة أي من خلال الخبرة أو من خلال المعلومات التي تصلهم عن المؤسسة وقد تكون هذه المعلومات ضعيفة أو غير صحيحة بما يؤدي إلى تكوين صورة سلبية عن المؤسسة.

-الصورة المرغوبة: وهي التي تسعى المؤسسة إلى تكوينها في أذهان جماهيرها حيث يمكن أن لا تكون هي الصورة الحقيقية للمؤسسة، وتدخل الصورة المرغوبة غالبا ضمن الأهداف الإستراتيجية حيث تلعب العلاقات العامة دورا مهما في تكوين هذه الصورة أو تحسينها وتختلف هذه الصورة باختلاف المؤسسات فهناك المؤسسات التي تريد أن تبرز في ثوب المؤسسة التي تفضل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ومن من تركز إهتمامها على المسؤولية الإجتماعية إتجاه المجتمع المحلي وهناك من تحرص على تكوين صورة طيبة مرتبطة بالإنتاج الجيد أو الثمن الذي لا ينافس.

-الصورة المثلى: وهي أمثل صورة يمكن أن تتحقق إذا ما أخذنا في الإعتبار منافسة المؤسسات الأخرى وجهودها في التأثير على الجماهير ولذلك يمكن أن نسميها بالصورة المتوقعة.

-الصورة المتعددة: ويحدث هذا النوع عندما يتعرض الأفراد لممثلين مختلفين للمؤسسة يعطي كل منهم إنطبعا مختلفا عنها ومن الطبيعي أن لا يستمر هذا التعدد طويلا فإذا ما تحول إلى صورة إيجابية أو إلى صورة سلبية أو أن تجمع بين الجانبين صورة موحدة تظللها العناصر الإيجابية والسلبية تبعا لشدة تأثير كل منها على جماهير المؤسسة.

3-الدراسة الميدانية:

3-1 منهجية الدراسة والخطوات المتبعة:

-مجتمع وعينة الدراسة:

-مجتمع الدراسة: بما أن الهدف من إجراء الإستبيان هو معرفة مدى فعالية برامج العلاقات العامة في تكوين وتحسين صورة المؤسسة لدى زبائنها، مجتمع الدراسة يتمثل في جميع الأفراد الطبيعيين المتواجدين في الولايات التابعة للمديرية الجهوية: ورقلة، غرداية، تمنراست، الوادي، إليزي، والذين يملكون شريحة موبيليس.

- عينة الدراسة:

حددنا العينة بإستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة حيث قمنا بتوزيع 450 إستبيان وإسترجعنا 427 إستبيان صالح للدراسة

- إعداد إستمارة الإستبيان:

الجزء الأول: معلومات شخصية حول عينة الدراسة (الجنس، السن، المستوى العلمي، مكان السكن)

الجزء الثاني: خصصناه لمحاور العلاقات العامة والمتمثلة فيما يلي:

الأسئلة من (1-6) تقيس الإعلانات المؤسسية:

-مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لشعار المنظمة.

-مدى قدرة عينة الدراسة على فهم الرسالة الإعلامية.

-مدى حداثة الإعلانات أي أنها غير تقليدية.

-هل الإعلانات تجعل المستقبل يدرك المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وأنها رائدة في مجالها من حيث إحساسه بأن المؤسسة مبدعة.

-هل تستخدم هذه المؤسسة مختلف الوسائل الإعلامية لإيصال رسالتها.

الأسئلة من (7-11) تقيس المعارض والأيام المفتوحة:

-مدى جاذبية المعارض التي تنظمها المؤسسة من حيث جودة الديكور.

-قدرة المعرض على التعريف بجودة المؤسسة.

-هل المعرض التي تنظمها المؤسسة فضاء لتجربة منتجاتها.

-هل تنظم المؤسسة أياما مفتوحة تسمح للمشاركين فيها من التعرف على بيئتها الداخلية.

الأسئلة من (12-15) تقيس الرعاية:

-هل ترعى المؤسسة محل الدراسة الأنشطة الرياضية الثقافية.

-هل ترعى الأعمال السنمائية والتلفزيونية.

-هل ترعى الأبحاث العلمية من خلال دعمها للجامعات ومراكز البحث.

الأسئلة من (16-20) تقيس الوسائل المكتوبة:

-ما مدى تغطية مجلة المؤسسة للأحداث والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة، وكذا مدى جودة ومصداقية المعلومات

التي تحويها هذه المجلة.

الأسئلة من (21-24) تقيس التبرعات والأعمال الخيرية:

-هل تقدم المؤسسة مساعدات لمرضى السكري، السرطان، السيدا وغيرها من الأمراض المزمنة من خلال دعمها مثلاً للجمعيات الناشطة في هذا المجال.

-هل تساهم المؤسسة في المساعدات التي تقدم لضحايا الحوادث والكوارث البيئية.

-هل تقدم المؤسسة مساعدات للجمعيات الخيرية.

الأسئلة من (25-29) تقيس الندوات واللقاءات الصحفية:

-هل يهتم زبائن المؤسسة بالندوات التي تنظمها وهل تغطي هذه الندوات مواضيع تهم الزبائن وتوضح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة.

الأسئلة من (30-33) تقيس الموقع الإلكتروني:

-مدى إمكانية تواصل المؤسسة مع زبائنها من خلال موقعها الإلكتروني.

-هل تتيح المواقع الإلكترونية معلومات قيمة وصحيحة، وهل يمتاز الموقع بالجاذبية وسهولة التصفح.

الجزء الثالث: محاور الصورة الذهنية وهو المتغير التابع في الدراسة إعتدنا على محاور كاسيدي Cassidy والذي كان تقسيمه يتمثل في ثلاث صور وهي بالترتيب الصورة الذاتية والصورة المرغوبة والصورة المدركة تنبثق منها محاور فرعية، قمنا بصياغة أسئلة لقياس هذه المحاور الفرعية كمايلي:

الأسئلة من (34-35) تقيس الشهرة والتفضيل على أساس الخبرة والمصداقية:

-هل مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال ذات خبرة في مجالها.

-هل تتميز خدماتها بالنزاهة والمصداقية.

الأسئلة من (36-37) تقيس المسؤولية الاجتماعية:

-هل تسعى المؤسسة محل الدارسة إلى تطوير خدماتها بما يهدف إلى تطوير المجتمع.

-هل تحترم المؤسسة عادات وتقاليد المجتمع.

الأسئلة من (38-39) تقيس الجودة والابتكار:

-هل تنفرد المؤسسة بخدمات وعروض ترويجية لا توفرها مؤسسات أخرى في مجالها.

-هل تمتاز الخدمات التي تقدمها بالجودة والإتقان.

الأسئلة من (40-41) تقيس الحداثة والتطور:

-هل تواكب المؤسسة التطورات في عالم الإتصالات، وهل تسعى إلى التطوير من خدماتها.

الأسئلة من (42-43) تقيس التوجه نحو العملاء:

-تسعى المؤسسة إلى معرفة إحتياجات زبائنها، والعمل على تلبية إحتياجاتهم ورغباتهم، وهل تعمل على كسب رضاهم وولائهم.

-الأساليب الإحصائية المستخدمة: بهدف تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الإستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS20، لمعالجة البيانات وتحليلها وإستخراج نتائج الدراسة، وقد تم أيضا إستخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب مع أهداف الدراسة كما يلي:

-معامل الثبات ألفا دو غورنباخ، لقياس درجة الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان؛

-التكرارات والنسب المئوية لإظهار نسب إجابات مفردات عينة الدراسة؛

-المتوسطات الحسابية، لمعرفة موافقة العينة المدروسة عن أسئلة الإستبيان؛

-الإنحرافات المعيارية، لقياس درجة تشتت قيم إجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي.

-قياس صدق وثبات أداة الدراسة:

قصد معرفة مدى جاهزية إستمارات أسئلة الإستبيان لمعالجة المشكل المطروح سيتم إختبار أداة القياس من خلال دراسة معامل الإتساق الداخلي، بغرض دراسة صدق وثبات الإستبيان وهي مرحلة يراد منها تقييم الأداة المستعملة في الدراسة، حيث من بين أهم المعاملات المستعملة في ذلك نجد معامل ألفا كرونباخ الذي يأخذ القيمة من 0-1 والتي تعبر عن نسبة الثبات للعينة المختارة والذين يعيدون نفس الإجابة إذا أعيد إستجوابهم في نفس الظروف، وقد بلغت قيمة المعامل 0.875 وهي نسبة مقبولة جدا في حين قيمة معامل الصدق بلغت 0.935 وهذا ما يبين أن إجابات أفراد عينة الدراسة تتصف بالثبات والصدق.

2-3- تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات:

إستمارة الإستبيان بإستخدام برنامج ال SPSS النسخة ال20، قمنا بتغيير التحليل من خماسي إلى ثنائي وذلك لإستخدام إختبار t بدل إختبار ANOVA، بعد تحليلنا للجزء الأول تحصلنا على خصائص العينة فكانت كالآتي:

الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	204	47.4
أنثى	223	51.6
المجموع	427	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة من حيث الجنس هم إناث بنسبة قدرت ب51.6 مقابل 47.2 للذكور من عينة الدراسة المقدرة ب427 فرد مما يعني أن أغلب زبائن موبيليس هم من الإناث.

ومن نستطيع القول أن هناك إقبال كبير من الإناث على خدمات موبيليس ومن يجب على موبيليس أن تأخذ بعين الإعتبار هذا الجانب في خدماتها.

الجدول رقم 11: توزيع العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة
أقل من 20 سنة	109	25.5

58.1	248	من 20-44 سنة
16.4	70	أكبر من 45 سنة
100	427	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

تبين لنا من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة من حيث السن ينتمون إلى الفئة العمرية من 20-44 سنة، حيث بلغت النسبة 58.1 بالمائة والثانية كانت فئة الشباب أقل من 20 سنة بـ 16.4 بالمائة ثم تأتي فئة أكبر من 45 سنة بـ 16.4 بالمائة، ومنه نستطيع القول بأن موبليس تتعامل بشكل كبير مع الشباب .

الجدول رقم 12: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
3.3	14	أقل من ثانوي
30.7	131	ثانوي
66.0	282	جامعي
100	427	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول يتبين أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الجامعيين بنسبة 66 بالمائة ثم الثانويين بنسبة 30.7 بالمائة ثم فئة الأقل من ثانوي بنسبة 3.3 بالمائة ومنه فإن نتائج الدراسة تعبر بشكل كبير عن رأي الفرد الجامعي عن أداء المؤسسة وكذلك فإن موبليس تتعامل مع المتعلمين والمتقنين بصفة كبيرة.

الجدول رقم 13: توزيع العينة حسب مكان السكن

النسبة	التكرار	مكان السكن
83.4	356	وسط المدينة
16.6	71	الريف
100	427	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

تقدر نسبة الزبائن القاطنين بوسط المدينة بـ 83.4 بالمائة مقارنة بـ 16.6 للريفيين ومن فإن نتائج الدراسة تعبر بصفة كبيرة عن رأي الزبون المدني أكثر من الريفي وذلك لكبر النسبة في العينة المدروسة.

من خلال دراستنا وتحليلنا لهذه الإشكالية توصلنا إلى جملة من النتائج والتي كانت الإجابة على التساؤلات فرعية.

من خلال الدراسة الميدانية المطبقة على موبيليس توصلنا إلى النتائج التالية:

-الفرضية الأولى: والتي كان نصها "تطبق مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال كافة برامج العلاقات العامة المذكورة في أدبيات التسويق"، بعد دراستنا لمؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال وجدنا أنها تطبق كافة برامج العلاقات العامة المذكورة في أدبيات التسويق وهي (الإعلانات المؤسسية، الرعاية، التبرعات والأعمال الخيرية، الوسائل المكتوبة، الندوات واللقاءات الصحفية، الموقع الإلكتروني) ومنه نقبل الفرضية الأولى.

-الفرضية الثانية: والتي كان نصها "تتميز برامج العلاقات العامة المطبقة من طرف مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال بالفعالية من وجهة نظر زبائنها"، من أجل الإجابة على هذه الفرضية قمنا بتحليل كل برنامج من برامج العلاقات العامة للمؤسسة وتوصلنا إلى كون خمسة عناصر تتميز بالفعالية من وجهة نظر الزبون (الإعلانات المؤسسية، المعارض والأيام المفتوحة، التبرعات والأعمال الخيرية، الندوات واللقاءات الصحفية، الموقع الإلكتروني)، مقابل عنصران لا يتميزان بالفعالية (الرعاية، الوسائل المكتوبة)، ومنه يمكننا قبول الفرضية الثانية كون أغلب البرامج كانت تتميز بالفعالية.

-الفرضية الثالثة: والتي كان نصها "تمتلك مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال صورة ذهنية جيدة من وجهة نظر زبائنها"، بما أن (66.97%) من أفراد العينة موافقون على محور الصورة الذهنية، و (11.4%) محايدون و (30.36%) غير الموافقين، فإنه يمكننا القول أن المؤسسة محل الدراسة تتميز بصورة ذهنية جيدة لدى زبائنها، ومنه نقبل الفرضية الثالثة.

-الفرضية الرابعة: والتي كان نصها "تؤثر كل برنامج من برامج العلاقات العامة المطبقة من طرف المؤسسة محل الدراسة في الصورة الذهنية"، للإجابة على هذه الفرضية كان لزاما علينا تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع.

- "هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين الإعلانات المؤسسية والصورة الذهنية للمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"، تم التوصل إلى أن المتغير المستقل (الإعلان المؤسسي) يرتبط بالمتغير التابع (الصورة الذهنية)، بمعامل ارتباط طردي قدر بـ 0.14.

مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة الإعلانات المؤسسية بالصورة الذهنية قدرت بـ 0.535 وهي أعلى من 0.05، ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإعلانات المؤسسية والصورة الذهنية ومنه الإعلانات المؤسسية لا تؤثر في الصورة الذهنية، وهذا يعني أن الإعلانات المؤسسية لإتصالات الجزائر للهاتف النقال وهي تلك الإعلانات التي لا تركز على المنتج بل على العلامة التجارية والتي تبين ثقافة وهوية المنظمة ليس لها تأثير في تحسين الصورة الذهنية حسب العينة المدروسة.

- "هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين المعارض والأيام المفتوحة والصورة الذهنية للمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"، تم التوصل إلى أن المتغير المستقل (المعارض والأيام المفتوحة) يرتبط بالمتغير التابع (الصورة الذهنية)، بمعامل ارتباط طردي قدر بـ 0.25.

مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة المعارض والأيام المفتوحة بالصورة الذهنية قدرت بـ 0.00 وهي أقل من 0.05، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المعارض والأيام المفتوحة والصورة الذهنية أي أن المعارض والأيام المفتوحة تؤثر في الصورة الذهنية.

- " هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين الرعاية والصورة الذهنية للمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) تم التوصل إلى أن المتغير المستقل (الرعاية) يرتبط بالمتغير التابع (الصورة الذهنية)، بمعامل ارتباط طردي قدر ب 0.18. مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة الرعاية بالصورة الذهنية قدرت ب 0.00 وهي أقل من 0.05، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الرعاية والصورة الذهنية أي أن الرعاية تؤثر في الصورة الذهنية.
- " هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين الوسائل المكتوبة والصورة الذهنية للمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) تم التوصل إلى أن المتغير المستقل (الوسائل المكتوبة) يرتبط بالمتغير التابع (الصورة الذهنية)، بمعامل ارتباط طردي قدر ب 0.04. مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة الوسائل المكتوبة بالصورة الذهنية قدرت ب 0.22 وهي أعلى من 0.05، ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسائل المكتوبة والصورة الذهنية ومنه الوسائل المكتوبة لا تؤثر في الصورة الذهنية.
- " هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين التبرعات والأعمال الخيرية والصورة الذهنية للمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) تم التوصل إلى أن المتغير المستقل (التبرعات والأعمال الخيرية) يرتبط بالمتغير التابع (الصورة الذهنية)، بمعامل ارتباط طردي قدر ب 0.18. مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة التبرعات والأعمال الخيرية بالصورة الذهنية قدرت ب 0.00 وهي أقل من 0.05، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التبرعات والأعمال الخيرية والصورة الذهنية ومنه التبرعات والأعمال الخيرية تؤثر في الصورة الذهنية.
- " هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين الندوات واللقاءات الصحفية والصورة الذهنية للمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) تم التوصل إلى أن المتغير المستقل (الندوات واللقاءات الصحفية) يرتبط بالمتغير التابع (الصورة الذهنية)، بمعامل ارتباط طردي قدر ب 0.11. مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة الندوات واللقاءات الصحفية بالصورة الذهنية قدرت ب 0.00 وهي أقل من 0.05، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الندوات واللقاءات الصحفية والصورة الذهنية ومنه الندوات واللقاءات الصحفية تؤثر في الصورة الذهنية.
- " هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين الموقع الإلكتروني والصورة الذهنية للمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) تم التوصل إلى أن المتغير المستقل (الموقع الإلكتروني) يرتبط بالمتغير التابع (الصورة الذهنية)، بمعامل ارتباط طردي قدر ب 0.23. مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة الموقع الإلكتروني بالصورة الذهنية قدرت ب 0.00 وهي أقل من 0.05، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الموقع الإلكتروني والصورة الذهنية ومنه الموقع الإلكتروني يؤثر في الصورة الذهنية.
- في ظل هذه النتائج نرفض الفرضية الرابعة والتي كان نصها "تؤثر كل برنامج من برامج العلاقات العامة المطبقة من طرف المؤسسة محل الدراسة في الصورة الذهنية"، وذلك لوجود متغيرين لا يؤثران في الصورة الذهنية وهما الإعلانات المؤسسية والوسائل المكتوبة، ومنه فإنه ليست كل برامج العلاقات العامة تؤثر في الصورة الذهنية.
- وبما أن هناك خمسة عناصر تؤثر في الصورة الذهنية مقابل عنصرين لا يؤثران، ومنه نستطيع الإجابة على الإشكالية العامة بأن نقول تؤثر برامج العلاقات العامة المطبقة من طرف موبيليس على الصورة الذهنية للمؤسسة.

تعطي معادلة النموذج المدروس (العلاقة بين عناصر العلاقات العامة والصورة الذهنية) بإعتبار الصورة الذهنية متغير تابع وعناصر العلاقات العامة متغيرات مستقلة بالعلاقة التالية:

$$y = 24.62 + 0.05x_1 + 0.16x_2 + 0.05x_3 + 0.03x_4 + 0.04x_5 + 0.06x_6 + 0.12x_7$$

الخلاصة:

تعتبر العلاقات العامة من أهم الأنشطة التسويقية للمؤسسة الخدمية إذ تشتمل على عدة عناصر ومتغيرات متفاعلة مما تمثل في مجموعها المكونات الأساسية لوظيفة العلاقات العامة، المتكونة من: الإعلان المؤسسي، المعارض والأيام المفتوحة، برامج الرعاية، الوسائل المكتوبة، التبرعات والأعمال الخيرية، الندوات واللقاءات الصحفية، الموقع الإلكتروني. هذه العناصر تختلف من حيث تطبيقها من مؤسسة لأخرى ومن قطاع لآخر، إلا أن الهدف يبقى واحد وهو بناء جسر من التواصل بين المؤسسة وجمهورها الداخلي والخارجي.

ومع إنفتاح الأسواق وزيادة المنافسة، أصبحت المؤسسة لا تبحث فقط عن إستقطاب الزبائن بل كسبهم على المدى الطويل، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال بناء صورة ذهنية جيدة. هذه الصورة التي أصبحت شرطاً ضرورياً للمؤسسة التي تسعى للريادة في سوق يتميز بالتشبع وشدة المنافسة عى إقتسام الحصة السوقية وهذا ما نلمسه في سوق الإتصالات الجزائري مما دفع بنا إلى طرح الإشكالية العامة التالية:

"مامدى مساهمة العلاقات العامة في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة الخدمية ؟ وهل تعتبر برامج العلاقات العامة التي تعتمد على مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال حالياً كافية لتحسين صورتها الذهنية لدى زبائنها؟". وبما أن هناك خمسة عناصر تؤثر في الصورة الذهنية مقابل عنصرين لا يؤثران، ومنه نستطيع الإجابة على الإشكالية العامة بأن نقول تؤثر برامج العلاقات العامة المطبقة من طرف موبيليس على الصورة الذهنية للمؤسسة.

كما أننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تتميز إعلانات المؤسسة بكونها حديثة وغير تقليدية، ولديها القدرة على التعريف بشعارها، والقدرة على إيصال الرسالة الإعلانية.

- تمكنت إعلانات المؤسسة من إقناع الزبائن بأنها مؤسسة ذات مسؤولية إجتماعية، وأنها رائدة في مجال إتصالات الهاتف النقال، وكذا إعتمادها على مختلف الوسائل الإعلانية (المذياع، التلفزيون، اللوحات الإشهارية).

- تنتشر المعارض والأيام المفتوحة التي تنظمها المؤسسة في مختلف ولايات الجزائر، وتمتاز بجودة الديكور، وكذا إتاحة الفرصة للمشاركين لمعرفة أحدث المنتجات وكيفية إستخدامها، ويعاب على المعارض والأيام المفتوحة عدم تمكن المشاركين من تجربة المنتجات دون شرائها، حيث من المفروض أن تقدم المعارض هذه الخدمة، كذلك عدم قدرة المشترك من التعرف على البيئة الداخلية للمؤسسة.

- نقص في رعاية الأعمال السينمائية والتلفزيونية، الأبحاث والأطروحات الجامعية، الندوات والإحتفالات الدينية).

- تتبرع المؤسسة للجمعيات الخيرية وكذا ضحايا الحوادث والكوارث الطبيعية، وتقدم مساعدات للمرضى وخدمات مميزة للطلبة ولذوي الدخل الضعيف.

- أغلبية زبائن المؤسسة لا يرغبون في حضور الندوات واللقاءات الصحفية التي تنظمها المؤسسة، رغم أن هذه الندوات تغطي مختلف أحداث وتطورات المؤسسة وتوضح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة، وتجب على مختلف تساؤلات الزبائن.

-يتميز الموقع الإلكتروني للمؤسسة بالجاذبية وبكونه سهل التصفح، ويتيح معلومات حديثة حول المؤسسة ومنتجاتها، كما أنه توجد صعوبة في التواصل مع المؤسسة من خلال موقعها الإلكتروني.

-الصورة الذهنية للمؤسسة جيدة من وجهة نظر زبائنها وهذا مرجعه إلى تميز المؤسسة بالخبرة في مجال إتصالات الهاتف النقال وسعيها دائما إلى تطوير المجتمع الجزائري في قطاع الاتصالات، كما أنها تراعي في تقديم خدماتها عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، وتوفر خدمات وعروض ترويجية لا توفرها الشركات الأخرى المنافسة، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الاتصالات، كما نشير إلى سعيها الدائم إلى تطوير خدماتها حتى تلي رغبات زبائنها، كما إستنتجنا بعض السلبيات التي يمكن أن تؤثر على الصورة الذهنية في المدى القريب كعدم تميز المؤسسة بالنزاهة والمصداقية والجودة مقارنة بمنافسها، كما أنها لا تسعى إلى إقامة علاقات طويلة المدى مع زبائنهاو بالتالي لا تسعى إلى معرفة حاجات ورغبات زبائنها والعمل على تلبيتها.

Bibliographie

(s.d.).

- 1-Combin, J.-j., & Chumpitaz, R. (2002). *Marketing stratégique et opérationnel* (éd. 5). Paris: Dunod.
- 2-Dictionary.cambridge. (2017). *image*. (u. combrige, Éd.) UK.
- 3-Inagarao, A. (2004). L'image en marketing. *revue de littérature d'un concept multidimensionnel*, 17(113), 3.
- 4-Jaques, I., & Denis, I. (2003). *Mercator* (éd. 8). Paris: Dalloz.
- 5-Kaswengi, J. (2013). les effects de l'image de magazin sur le capital marque. *management et avenir*, 103.
- 6-Lardiniot. (2010). Etude de l'efficacité de parinage sportif. 46. (u. d. thèse de doctorat en science de gestion, Éd.) Bruxelles, belgique: université louvain thèse de doctorat en science de gestion.
- 7-Marchat, A.-C. (2017). L'image de la destination et son impact sur les comportement post-visite des touristes. *revue gestion de management public*, 5(3).
- 8-Marion, G. (2002). *Marketing* (éd. 2). Paris: les éditions diorganisation.
- 9-Paris, C. (2002). *40fiches marketing*. le genie de glassier.
- 10-Spector, A. (1961). Basic dimensions of the corporate image. *Journal of marketing*, 25(6), 51.
- 11-stern, B., & m zinkhan, G. (2001). Marketing Image. *sage*, 203.
- 12-البخشوشي, ع. ا. (2000). *العلاقات العامة في الدول النامية*. الإسكندرية, مصر: المكتبة الجامعية.
- 13-الجمال, ر. م. & عياد, خ. م. (2005). *إدارة العلاقات العامة مدخل إستراتيجي*. القاهرة, مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- 14-الصحن, ف. (1988). *العلاقات العامة المبادئ والتطبيق*. الإسكندرية, مصر: الدار الجامعية.
- 15-القيسي, س. ع. (2010). مضامين العلاقات العامة ومفهومها. *مجلة الباحث الإعلامي*, 2(8), 146.
- 16-جودة, م. أ. (2008). *العلاقات العامة*. (1. éd.) عمان: دار زهران للنشر.
- 17-حافظ, م. ع. (2007). *العلاقات العامة*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- 18-عجوة,ع. (2008). *العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات*. القاهرة:عالم الكتاب.
- 19 -عجوة,ع. (2003). *العلاقات العامة والصورة الذهنية*. القاهرة:عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة.
- 20-كوتلر,ف & ,سرور,ع.إ. (2007). *إدارة التسويق*. السعودية:دار المريخ للنشر.
- 21- محمد,ص.أ. (2017). *إستخدامات العلاقات العامة الإلكترونية في عمل الجامعات العراقية*. *مجلة الباحث الإعلامي* 9 , 10, (37).
- 22-هنسلو,ف & ,العامري,ح. (2007). *فن إدارة العلاقات العامة*. الجيرة:دار فاروق للإستشارات الثقافية.

أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء الوظيفي

دراسة حالة مؤسسة تافنة لصناعة الملابس-بمغنية-تلمسان

The impact of information and communication technology on job performance-A case study of the
Tafena Corporation for the Garment Industry in Maghnia

نصيرة أوبختي، أستاذة محاضرة ، تسيير الموارد البشرية، المركز الجامعي بمغنية ، الجزائر ، nassiraoubekhti@yahoo.fr

نبوية عيسى، أستاذة محاضرة ، إدارة الاعمال، المركز الجامعي بمغنية ، الجزائر ، Nab_aici@yahoo.fr

Abstract :

This study aims to know the reality of adopting information and communication technology (equipment, people, networks, and data) and determine its impact on job performance), as the study was conducted on a sample of 49 employees in the Tafena Garment Industry Corporation in Maghnia, and we relied in collecting data on the questionnaire and in Analysis on the statistical program IBM SPSS Statistics 21.0.

The study found that the Tafena Garment Industry Corporation applies information and communication technology in its various dimensions, and the study also demonstrated that there is a good level of job performance for the employees of the organization, and that there is a strong and explained relationship between the use of information and communication technology and job performance.

Key words: information technology, communication, networks, data, job performance, Tafena Corporation for the garment industry.

Jel Classification Codes : G22 ; M12.

الملخص: تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال من (معدات، وأفراد، شبكات، وبيانات) وتحديد أثرها على الأداء الوظيفي)، حيث تمت الدراسة على عينة مكونة من 49 موظف في مؤسسة تافنة لصناعة الملابس بمغنية، واعتمدنا في جمع البيانات على الاستبيان وفي تحليلها على البرنامج الاحصائي IBM SPSS Statistics 21.0 .

حيث توصلت الدراسة الى أن مؤسسة تافنة لصناعة الملابس تطبق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأبعادها المختلفة، وكما أثبتت الدراسة انه يوجد مستوى جيد للأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسة، وأن هناك علاقة قوية ومفسرة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، اتصال، شبكات، بيانات، أداء وظيفي، مؤسسة تافنة لصناعة الملابس.

1 مقدمة :

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة مهمة في مؤسسات الأعمال الحديثة وأصبح يتطلب من المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها مواكبة التقدم الهائل إذا كان هدفها البقاء في المنافسة. فلقد دخل العالم عصرا متطورا ليس له حدود تؤدي فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور الأعمدة الحاملة لهذا التقدم الذي أصبح علامة مميزة لهذا العصر.

فمن المتعارف عليه في مجال علم الإدارة إن الأفراد العاملين هم أهم مورد للمؤسسات، وذلك لأن أدائهم يعد عنصرا ضروريا لاستمرارها وارتقاءها، حيث يعبر الأداء عما يتمتع به العاملون في المؤسسة من مهارات وقدرات وإمكانات.

فالأداء مكانة خاصة داخل أي مؤسسة كانت باعتبارها الناتج النهائي المحصل عليه لجميع الأنشطة، لذلك تحتاج كل مؤسسة أن تجري تقييم دوري لأداء العاملين فيها إذا أرادت الاستفادة منهم بشكل سليم، وهذا يتطلب أن تقوم بعملية تقييم الأداء بطريقة منظمة، وان تحتفظ بخلاصة تقييماتهم في سجلاتهم للرجوع إليها عند الحاجة. وبالتالي فتقييم الأداء غاية تحليل أداء الفرد بكل ما يتعلق به من صفات ومهارات فنية وسلوكية وفكرية، وذلك بهدف تحديد نقاط الضعف والعمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف كضمانة أساسية لتحقيق فاعلية المؤسسة.

-إشكالية الدراسة: أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد أهم عوامل تنافسية المؤسسات الاقتصادية باعتبارها ضرورة ملحة وحتمية لبقاء واستمرارية المؤسسة الاقتصادية في السوق المحلية والدولية ومن ثم يمكن تحديد مشكلة البحث الحالي ضرورة دراسة موضوع تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية. ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: كيف تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الاداء الوظيفي في المؤسسة؟

-فرضيات الدراسة: يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار صحة الفرضيات التالية:

- ✍ تطبيق مؤسسة تافنة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأبعادها المختلفة.
- ✍ يوجد مستوى جيد لأداء الوظيفي للعاملين في مؤسسة تافنة.
- ✍ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الأفراد، المعدات، الشبكات، قواعد والبيانات) على الأداء الوظيفي.
- ✍ توجد علاقة قوية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي.

-أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- محاولة فهم موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإلقاء الضوء على أبعاده.
- محاولة إبراز الجوانب المهمة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.
- التعرف على الدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.

- ◀ محاولة لفت انتباه الباحثين إلى أهمية الموضوع وفتح المجال لهم لإثرائه ودراسته من جوانبه المختلفة.
- ◀ التنويه بضرورة تبني إستراتيجية المنافسة الحقيقية في ظل اقتصاد السوق الجزائرية.

-**أهمية الدراسة:** تكتسب الدراسة أهميتها من خلال الاتي:

- ◀ إن كل المؤسسات الاقتصادية تسعى بكل جهودها للبحث في مداخل تحسين أدائها، فهذه الدراسة تعتبر إضافة علمية لعرض أحد مداخل تحسين الأداء، من خلال الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ◀ لهذه الدراسة أهمية خاصة في تبيان أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى وظائف المؤسسة، واعتبارها أساس تنافسية المؤسسة الاقتصادية، وضرورة حتمية لاستمرارها ونموها.
- ◀ يمكن لهذه الدراسة أن تساهم في زيادة تحسيس وتوعية مسيري المؤسسات الاقتصادية بضرورة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ضمن عملياتها التسييرية، بهدف الارتقاء إلى مصاف المؤسسات الاقتصادية الدولية.

1. الأدبيات النظرية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيرها على الأداء الوظيفي:

تعتبر ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أكبر الميادين تسارعا في التطور، وقد ارتبط مصطلح تكنولوجيا المعلومات بتكنولوجيا الاتصال بدرجة وثيقة بثورة المعلومات وثروة الاتصال على التوالي ويعود ارتباطها باستخدام الحاسوب والانترنت وبرمجيتها والذي يصعب الفصل بينهما، وأدى هذا الارتباط دورا هاما في اقتصاد المعرفة وفي معظم النشاطات الاقتصادية بالإضافة إلى كافة مجالات الحياة الأخرى.

1.1. الإطار النظري حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

1.1.1. مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

قبل التطرق إلى مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال سنحاول التعرف على أهم المصطلحات ذات الصلة بالموضوع، وذلك بتناول كل مصطلح على حدا رغم تداخل بعضها ببعض، وعليه سنتطرق لكل من التكنولوجيا، المعلومات والاتصال.

أ- يعتبر لفظ التكنولوجيا من أكثر الألفاظ تداولاً في عصرنا الحالي، غير أنه بقدر ما يزداد شيوع استخدامه، يزداد الغموض واللبس فيه، فموضوع التكنولوجيا لا يزال يطرح تساؤلات عديدة بشأن تحديد مفهوم دقيق لها من طرف علماء الاقتصاد، وعليه تعددت الرؤى واختلفت المفاهيم حولها التي نذكر منها ما يلي:

- من ناحية المذلول اللغوي: يرجع كلمة تكنولوجيا (Technologie) إلى كلمة يونانية وهي تتكون من مقطعين، المقطع الأول (Techno) ويعني حرفة أو مهارة أو فن، أما الثاني (logie) ويعني علم أو دراسة ومن هنا فان كلمة تكنولوجيا تعني علم الأداء أو علم التطبيق، أو تطبيق الطريقة الفنية لتحقيق غرض علمي، وهي علم التشغيل الصناعي. (ديلو، 2003، صفحة

(22)

وتعرف التكنولوجيا أيضا أنها: "الأدوات أو الوسائل التي تستخدم لأغراض علمية وتطبيقية والتي يستعين بها الإنسان في عمله لإكمال قواه وقدراته وتلبية تلك الحاجات التي تظهر في إطار ظروفه الاجتماعية وكذا التاريخية."

ب- بعد التطرق لمصطلح التكنولوجيا كونه جزء مهم من تكنولوجيا المعلومات والاتصال سوف نتطرق إلى مصطلح المعلومات باعتبارها موردا جوهريا ولا بد التعامل معه بحيث أن المعلومات أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسات الاقتصادية، فالمعلومات هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد إما يكون لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي، أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها الخ. (محفوظ، 2000، صفحة 251)

كما يكن تعريفها أيضا بأنها: "عبارة عن بيانات منسقة ومنظمة ومرتبطة والتي تفيد الجهة التي تملكها الإدارة لاتخاذ قرار معين". (الهادي، 2000، صفحة 45) فأهمية المعلومات وقيمتها في حياتنا الحاضرة، هي على أي الأحوال أساس أي قرار يتخذه كل مسؤول في موقعه، وبقدر توفر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للشخص المسؤول بقدر دقة القرار وصحته. (الخزامي، 1999، صفحة 19)

ولذلك يصدق القول: من يملك المعلومات يستطيع إن يكون الأقوى. فالحاجة للمعلومات كبيرة في كل أوجه النشاط في كل الحالات، كما إن الناس يطلبون المعلومات المناسبة والدقيقة والموثوق فيها والحديثة والمتاحة بسرعة.

■ تزداد يوما بعد يوم أهمية الاتصال في المؤسسة، ذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه الوظيفة على كافة المستويات ونتيجة للتطور المذهل لوسائلها التي أصبحت تؤثر مباشرة على كفاءة ومردودية المؤسسة. (أكاديمية الفيصل العالمية، 2008، صفحة 21)

فعلمية الاتصال تعني: "إيصال إيجاد التغيير المطلوب في سلوك الآخرين، وذلك فهي عملية تتكون على الأقل مرسل واحد ومستقل واحد، فترسل المعلومات من المرسل إلى المستقبل، ثم الرد إلى المرسل لمعرفة بما أحدثته من أثر في المستقبل". (أكاديمية الفيصل العالمية، 2008)

ويمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها: "مجموع تكنولوجيا الإعلام الآلي ووسائل الاتصال، التي تسمح بتبادل المعلومات ومعالجتها في أي إطار ما تعرف بشبكة الانترنت" (غالب، 2005، صفحة 44). وتعرف أيضا أنها: "هي الأدوات والتقنيات التي تستخدمها نظم المعلومات لتنفيذ الأنشطة الحاسوبية على اختلاف أنواعها وتطبيقاتها وتشمل كل من عتاد الحاسوب من نظم التشغيل وبرامج تطبيقات تكنولوجيا التخزين وتتضمن الوسائط المادية والبرامج التي تتولى عملية تخزين البيانات داخل الحاسوب وخارجه". (بدير، 2010، صفحة 68)

وتعني أيضا: "مجموعة من الأفراد، البيانات، الإجراءات والمكونات المادية والبرمجيات التي تعمل سوية من أجل الوصول إلى أهداف المنظمة وهو بذلك يركز على المكونات الأساسية وأهميتها في تحقيق أهداف إدارة المعلومات". (الشاق، 2010، صفحة 23)

وبناء على ما سبق نستخلص تعريف شامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها: "تلك الأجهزة والمعدات والأدوات والأساليب والوسائل التي يستخدمها الإنسان، في الحصول على المعلومات الصوتية والمصورة الرقمية، وكذا معالجة تلك المعلومات من حيث تسجيلها وتنظيمها وترتيبها وتخزينها واسترجاعها وعرضها واستنساخها وبثها وتوصيلها في الوقت المناسب لمستخدميها".

1.1.2. أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

تبرز أهمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الربط بين الأفراد والمؤسسات أو الهيئات من حيث الزمان والمكان وعملت على إعادة تشكيل الكثير من طرق الحياة الاعتيادية للأفراد والمؤسسات. حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل أحد أهم أعمدة المؤسسات أنها تعمل على اختصار الوقت والمسافات وترشيد الجهود والموارد وإزالة المعوقات المكانية، وارتفاع أهمية المعلومات في مختلف النشاطات حيث تتيح للمؤسسات إمكانية الوصول إلى النتائج هامة جدا من حيث التواجد في أسواق جديدة وتعزيز جودتها، إدارة أكثر فعالية للموارد البشرية والزبائن، تحسين الإنتاج، والتحكم في التكاليف.

لكل ذلك فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تمثل الثورة المعرفية الثالثة، أي «الثورة التكنولوجية». وسيساعد استخدام تكنولوجي المعلومات والاتصالات العديد من المؤسسات على ترك قواعد العمل القديمة واستحداث أساليب وعمليات جديدة. (العياشي، 2016، الصفحات 32-33)

1.1.3. تكنولوجيا المعلومات والاتصال (شبكاتها)

أ- منظومة الشبكات: هي مجموعة من أنظمة الحاسوب المتصلة ببعضها البعض، بحيث تشمل وسائل الاتصال والأجهزة والبرمجيات اللازمة لربط أنظمة الحواسيب مع بعضها البعض، بهدف تسهيل عملية الاتصال وانسياب المعلومات ولا تقتصر الشبكة على المعدات والأجهزة المستخدمة فقط ، وإنما تحتاج إلى أنظمة برمجية لإدارة هذه المعدات عند إجراء الاتصال ، كما تشمل شبكات الأنترنت و الأنترنت والإكسرانت التي سنبسط الضوء عليها في هذا المطلب لأهمية منافعها المتعددة ، خاصة على المؤسسات حيث بإمكانها تقليص تكاليف الاتصالات والتعامل ، وتعزيز جهود التنسيق . (أكاديمية الفيصل العالمية، 2008، صفحة 21)

ب- الأنترنت: تعتبر الأنترنت شبكة عالمية من الشبكات الحاسوبية المختلفة والمتصلة مع بعضها البعض بحيث تتمكن كل منها من بث البرامج نفسها في وقت واحد، كما تعتبر أنها أكبر شبكة حواسيب موسعة إذ تغطي جميع أنحاء العالم وتصل بين حواسيب شخصية وشبكات محلية وشبكات موسعة، حيث يمكن الوصول إلى قدر هائل من المعلومات عن أي موضوع. (قندلجي، 2009، صفحة 62)

وتعتمد الأنترنت على مبدأ الخادم المستفيد في عملها، فالتطبيقات كلها موجودة على الخدمات وكل مستخدم بإمكانه الدخول والحصول على المعلومات التي يطلبها وهناك مجموعة من الخدمات تقدمها الأنترنت تتمثل فيما يلي: البريد الإلكتروني E-mail، مواقع الكترونية Electronique Sites، هاتف وفاكس الأنترنت، النشر على الويب.

ج- الانترانت: هي الشبكة الشركة الخاصة التي تستخدم تقنيات الانترانت والتي تصمم لتلبية احتياجات العاملين من المعلومات الداخلية أو من أجل تبادل البيانات والمعلومات عن عمليات وأنشطة المؤسسة، كما يتم تنفيذها في مقر المؤسسة أو في فروعها ووحدات أعمالها الإستراتيجية ولا يستطيع الأشخاص غير العاملين في المؤسسة الدخول إلى مواقع الشبكة، وربما تسمح إدارة المؤسسة بإعطاء موافقة خاصة للأشخاص غير العاملين، مثل الموردين أو العملاء الكبار للاستفادة من موارد شبكة الانترانت. (قندلجي، 2009، صفحة 64)

كما يمكن اعتبار الانترانت بأنها شبكة معلوماتية خاصة بمؤسسة معينة، يستعمل فيها نفس البروتوكولات وتقنيات ولها منفذ لشبكة الانترانت HTTP والبروتوكول TCP/IP الويب التي تستخدم في الانترانت خصوصاً البروتوكول وبالتالي كأنها انترنت صغيرة للاستعمال الداخلي لمؤسسة Web. أي أن التعامل في الشبكة يتم عن طريق واجهة الويب فقط. بمعنى أن هذه الشبكة مخصصة لاستخدامات المؤسسة ولا تستعمل من طرف الآخرين.

د- الإكسترانت: هي امتداد لشبكة الانترانت الخاصة بمنظمة معينة، (أكاديمية الفيسل العالمية، 2008، صفحة 22) فهي عبارة عن شبكات انترانت داخلية توسعت وامتدت خدماتها إلى مستخدمين خارجيين مخولين من خارج المؤسسة بأن يكون لهم وصول واستخدام محدد إلى شبكات المنظمات الداخلية كما تعرف الإكسترانت أيضاً بأنها شبكة المعلوماتية المكونة من مجموع شبكات انترانت ترتبط ببعضها عن طريق الانترانت. (قندلجي، 2009، صفحة 65) فالإكسترانت ماهي إلا استخدام تقنية الانترانت لربط أكثر من شبكة انترانت معا حيث تستخدم الإكسترانت لربط فروع المؤسسة معا. كما أنها تربط شركاء العمل ومراكز الأبحاث وأطراف أخرى معها بطريقة فعالة وسريعة وعند استخدام شبكة الإكسترانت يجب على جميع الأطراف استخدام نفس برنامج التطبيق في عملية الاتصال. وتستخدم في شبكة الإكسترانت تقنيات الحماية ويتطلب الدخول إليها استخدام كلمة مرور، وذلك لأن الشبكة غير موجهة إلى الجمهور العام كما هو الحال في شبكة الانترانت.

1.2. تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الوظيفي :

1.2.1. على مستوى المنظمة :

- زيادة قدرة المؤسسة على الدخول إلى أسواق جديدة والوصول إلى عدد كبير من العملاء في الأسواق المحلية والخارجية وذلك باستخدام الأساليب الترويجية المناسبة.
- زيادة فعالية المؤسسة في تحقيق أهدافها طويلة الأجل من خلال تحسين عمليات التعلم ونقل المعرفة واستخدام شبكات الأعمال المحلية والعالمية وزيادة فعالية عملية الاتصالات الإدارية داخل المؤسسة وخارجها وتحسين التنسيق والتحالف بين مختلف المستويات والوحدات الإدارية لإنجاز أهداف المؤسسة.
- زيادة كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها المختلفة لتوليد المخرجات المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة وذلك من خلال أتمت عملياتها وأنشطتها مما يساهم في تحسين نوعية المنتجات وتقليل التباين والتفاوت في مستوى أداء هذه السلع والخدمات.

- زيادة قدرة النظم الإدارية على التكيف السريع مع التغيرات البيئية وذلك من خلال توفير وسائل اقتصادية وفعالة لتخزين واسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها لمتخذي القرارات في الوقت المناسب مما انعكس على الأداء العام والقدرة على التكيف السريع والاستجابة للمتغيرات البيئية المختلفة.
- ساعدت هذه التكنولوجيا على إيجاد قنوات اتصالات جديدة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصادي العام مما أسهم في زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات وتطوير أساليب إدارية حديثة كالاتصالات والتفاوض وعقد الصفقات عن بعد. (تيمجدين،، 2013، صفحة 64)

1.2.2. على مستوى الأفراد : ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي : (زايد،، 2003، صفحة 51)

- المساهمة في زيادة السرعة في انجاز الوظائف.
- تقل التكاليف اللازمة لأداء العمل.
- زيادة الكفاءة والفعالية من خلال التنسيق بين الأعمال المطلوبة بالطريقة الصحيحة والقضاء على الازدواجية في أداء العمل.
- تحسين وزيادة جودة ونوعية مخرجات العمل.
- إعادة توزيع الأعمال تنظيمياً ومكانياً حيث يمكن الكثير من العمل الإداري دون الحاجة للحضور إلى مكان العمل.
- جعل ساعات العمل أكثر مرونة وزيادة تأهيل العاملين.
- أسهمت في تقليل الأعباء الوظيفية الروتينية الملقاة على عاتق المدراء مما يتيح لهم استغلال هذا الوقت في التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العامة للمنظمة.

2. المنهج (مناهج) الدراسة :

2.1. مجتمع وعينة الدراسة :

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي تدرس من قبل الباحث، بذلك فإن مجتمع الدراسة وجميع الأفراد أو الأشياء الذين يمثلون مشكلة الدراسة، كما يطلق عليه أيضاً اسم المجتمع الإحصائي أي أن المفردات التي تسمى بالمجتمع والتي سيتم دراستها وجمع المعلومات والبيانات لها تكون مختلفة من حالة لأخرى أو من دراسة لأخرى. (عزوز،، 2010، صفحة 15)

كون الظاهرة المدروسة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلاقتها مع الأداء الوظيفي لدى موظفي مؤسسة تافنة، وسيكون مجتمع دراستنا مبني على عمالها لسنة 2020.

عينة الدراسة: اختيار عينة الدراسة تم بصفة عشوائية خاصة وأنها تعتبر من الخطوط الهامة لإجراء دراستنا الميدانية، وعلى هذا الأساس فقد وزع الاستبيان على مجموعة من موظفين وعمال وإطارات فقد تم توزيع 55 استبانة وقد تم استرداد 49 فقط.

2.2. منهجية البحث : واعتمدنا في جمع البيانات على الاستبيان وفي تحليلها على البرنامج الاحصائي IBM SPSS Statistics 21.0. وفي بحثنا هذا صممنا الاستبيان وفقا لطريقة مبسطة حسب سلم ليكرت الخماسي، واحتوى على أسئلة واضحة، حيث تكونت الاستبيان مما يلي:

مقدمة الاستبيان: تعد مقدمة الاستبيان حسب العديد من الدراسات والأبحاث ضرورية في الاستبيان، وكانت مقدمتنا عبارة عن رسالة وجهت لموظفي مؤسسة تافنة لصناعة الملابس.

يتكون الاستبيان من قسمين:

القسم الأول: خاص بالمعلومات الشخصية المتعلقة بأفراد العينة وتشمل الجنس، السن، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، شغل الوظيفة أو العمل.

القسم الثاني: خاص بالأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تضمن محورين:

المحور الأول: يقيس هذا المحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقد قسم هذا المحور إلى أربعة محاور فرعية: المعدات، الأفراد، الشبكات، القواعد والبيانات

محور المعدات: ويشتمل على 3 فقرات

محور لأفراد: ويشتمل على 3 فقرات

محور الشبكات: ويشتمل على 3 فقرات

محور القواعد والبيانات: ويشتمل على 3 فقرات

المحور الثاني: يقيس هذا المحور الاداء الوظيفي ويشتمل على 11 عبارة

3. تحليل النتائج :

-تحليل خصائص العينة: وتوزعت أفراد العينة حسب المعلومات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل الدراسي، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الوظيفة) وفق التوزيع الموضح بالتكرار والنسبة المئوية لكل صنف.

1. الجنس:

الجدول (01): يوضح توزيع أفراد العينة وفقا لمتغيرات الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	10	20.4%
أنثى	39	79.6%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول (01) أن نسبة 79.6% من عينة الدراسة هن إناث، وفي حين بلغت نسبة الذكور 20.4% وهي نسبة منخفضة بالمقارنة بالنسبة للذكور، ويعود هذا الفارق بين الذكور والإناث نظرا لطبيعة النشاط المؤسسية، حيث تعتمد المؤسسة على فئة الإناث أكثر نظرا لنشاطها الخياطة.

2. العمر:

الجدول (02): يوضح أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغيرات العمر

فئات العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	9	18.4%
من 30 سنة إلى 39 سنة	26	53.1%
من 40 إلى 49 سنة	12	24.5%
50 سنة وأكثر	2	4.1%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمخرجات برنامج SPSS

أما عن توزيع عينة الدراسة حسب العمر، فيشر الجدول أعلاه رقم (02) إلى أن نسبة 53.1% من عينة الدراسة أعمارهم من 30 إلى 39 سنة وهذا يعادل ربع مجتمع الدراسة تقريبا ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى طبيعة العمل الجهد الذي يتطلب فئة تكون لهم كفاءة في مجال الخياطة، ثم تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم من 40 إلى 49 سنة بنسبة 24.5% من عينة الدراسة، ويأتي الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 18.4% من عينة الدراسة، ثم تليها الأفراد ذكور منهم 50 سنة بنسبة 4.1% وهي نسبة منخفضة جدا لأنها تعبر على وجود أفراد ذو أقدمية وخبرة في المؤسسة.

3. المستوى التعليمي:

الجدول (03): يوضح أفراد الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أقل من المتوسط	18	36.7%
ثانوي	23	46.9%
جامعي	8	16.3%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج SPSS

وفياً يخص عينة الدراسة حسب مستوى التعليمي بين الجدول رقم (03) أن نسبة 46.9% من أفراد العينة لهم مستوى ثانوي ونسبة 36.7% مستوى أقل من المتوسط، ونسبة 16.3% مستواهم جامعي، ويمكن القول أن طبيعة العمل في المؤسسة لا تطلب مستويات تعليمية عالية.

4. سنوات الخبرة:

الجدول (04): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات سنوات الخبرة في العمل بالمؤسسة

عدد سنوات الخبرة بالمؤسسة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	14	28.6%
من 5 إلى 10 سنوات	25	51.0%
أكثر من 10 سنوات	10	20.4%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج SPSS

وفيما يخص توزيع العينة حسب الخبرة المهنية يبين لنا الجدول رقم (04) أن نسبة 51.0% خبرتهم المهنية تتراوح ما بين 5 و10 سنوات، تليها نسبة 28.6% لديهم خبرة مهنية أقل من 5 سنوات، وجاء في المرتبة الأخيرة نسبة 20.4% لديهم خبرة مهنية أكثر من 10 سنوات.

5. الوظيفة:

الجدول (05): يوضح توزيع أفراد الدراسة وفقاً للوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة
إطار	4	8.2%
عامل تقني	14	28.6%
أخرى	31	63.3%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول (05) أن نسبة 63.3% من العينة يشغلون وظائف أخرى (خياطة، تفصيل، طرز... الخ) وهذا راجع لطبيعة المؤسسة فهي تعتبر من الوظائف الأساسية والمهمة لها، تليها نسبة 28.6% يشغلون عامل تقني، وجاء في المرتبة الأخيرة نسبة 8.2% يشغلون وظيفة إطار.

ثبات أداة الدراسة: قمنا بالتأكد من ثبات الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (06): معامل الثبات الكلي للاستبانة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء الوظيفي	25	0.80

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (06) معامل الثبات الكلي للاستبيان، حيث قدرت قيمة ألفا كرونباخ ب 0.80 وهي قيمة مرتفعة فهي تعبر عن إمكانية ثبات النتائج التي يمكن إن يعطيها الاستبيان، وبالتالي النسبة مقبولة لأغراض التحليل.

-اختبار الفرضيات: للتحقق من أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء الوظيفي لموظفي مؤسسة تافنة لصناعة الملابس تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط،

دراسة الفرضية الأولى: تطبق مؤسسة تافنة لصناعة الملابس تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأبعادها المختلفة.

من أجل معرفة صحة الفرضية من عدمها قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة على العبارات المتمثلة لمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفقاً للأبعاد الأربعة وهي: المعدات، الأفراد، الشبكات، القواعد والبيانات. وان تطبيق أبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسة تافنة كان وفق الترتيب التالي:

الجدول (07): متوسطات أبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
01	المعدات	2.65	0.42	مرتفع
02	الأفراد	2.80	0.92	مرتفع
03	الشبكات	2.67	0.40	مرتفع
04	القواعد والبيانات	2.79	0.27	مرتفع
	المتوسط العام لأبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصال	2.73	0.25	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمخرجات SPSS

يظهر الجدول (07) آراء المستقصين حول تطبيق المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وفق أبعادها المختلفة إذ يبين أن بعد الأفراد حصلت على أكبر تأييد وذلك بوسط حسابي قدره 0.80، ثم تاليه بعد القواعد والبيانات بوسط حسابي قدره 2.79، في حين بعد الشبكات والمعدات لقيت فوق متوسط وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.67

2.65 على التوالي، بحيث سجل المتوسط الحسابي للمحور 2.73 الذي يعكس اتجاه المستجوبين لدرجة كبيرة، وهذا يعني أن المؤسسة تستخدم أبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولكن بصفة كبيرة وبنسب مرتفعة، حيث تقتصر التكنولوجيا على عمال الإدارة وأيضا يسمح لباقي العمال من الاستفادة منها أو استخدام هذه التكنولوجيا، وعليه نقبل الفرضية.

دراسة الفرضية الثانية: يوجد مستوى جيد للأداء الوظيفي للعاملين في مؤسسة تافنة، من اجل معرفة صحة الفرضية من عدمها قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتمثلة لمحور الأداء الوظيفي.

الجدول (08): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء الأداء الوظيفي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
01	تمثل وظيفتي في المؤسسة شيئاً هاماً بالنسبة لي	2.59	0.81	مرتفع
02	أتصرف بحرية في أداء عملي	2.32	0.92	متوسط
03	لا أغيب عن عملي إلى للضرورة القصوى	2.83	0.51	مرتفع
04	ظروف العمل الحالية جيدة وتساعد على الأداء الفعال	2.32	0.89	متوسط
05	تقوم إدارة المؤسسة بتشجيع التعاون بين العاملين على مختلف المستويات بغية تحقيق فعال	2.87	0.33	مرتفع
06	اشعر بالمسؤولية اتجاه عملي	2.91	0.39	مرتفع
07	أستطيع مواجهة الصعوبات في عملي	2.65	0.63	مرتفع
08	حصولي على الحوافز والتقدير يجعلني أبدل جهداً أكبر في عملي	2.65	0.72	مرتفع
09	تقوم إدارة المؤسسة بتقييم أداء العاملين بصفة دائمة ومستمرة	2.75	0.63	مرتفع
10	تتوفر لدى العاملين المعرفة الكاملة بمتطلبات الوظيفة التي يؤديها	2.32	0.74	متوسط
11	قدراتي العملية تساعدني على أداء مهامي	2.95	0.28	مرتفع
	المتوسط العام بعد الأداء الوظيفي	2.65	0.28	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات SPSS

يظهر الجدول رقم (08) آراء المستقصين حول الأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسة إذ يبين أن العبارتين 6 و11 والمتعلقتان (اشعر بالمسؤولية اتجاه عملي، قدراتي العملية تساعدني على أداء مهامي)، حصلتا على أكبر تأييد وذلك بوسط حسابي قدره 2.91، 2.95، في حين أن العبارة الثانية والرابعة والعاشرة لقيت أدنى قبول من المستجوبين، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.32 مقارنة بالعبارات الأخرى، لكن أغلب الفقرات لقيت قبول فوق المتوسط من المستجوبين، بحيث سجل المتوسط الحسابي للأداء الوظيفي 2.65 الذي يعني أن عينة الدراسة اتفقت في غالبيتها على أن مستوى الأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسة جيد، وعليه نقبل الفرضية البديلة يوجد مستوى جيد للأداء الوظيفي للعاملين في مؤسسة تافنة لصناعة الملابس.

دراسة الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الأفراد، المعدات، الشبكات، قواعد البيانات) على الأداء الوظيفي.

للتأكد من صحة الفرضية أو عدمها قمنا باستخدام تحليل التباين للانحدار (Analysais Variance) عند مستوى الدلالة 0.005 حيث المتغيرات المستقلة هي (تكنولوجيا المعلومات والاتصال) والمتغير التابع هو (الأداء الوظيفي) والجدول التالي يوضح الانحدار الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

الجدول (09): نتائج تحليل تباين الانحدار للاختبار أثرين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي.

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة F
الانحدار	1.004	4	0.251	3.921	0.008
الخطأ	2.818	44	0.064		
الكلية	3.823	48			

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمخرجات SPSS

يبين الجدول رقم (09) نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الأثر بين المتغير المستقل والتابع والذي يبين قيمة (F) المحسوبة والتي قدرت ب 3.92 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96 عند مستوى الدلالة 0.005 ودرجات حرية 4،44، مما يعني قبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع (الأداء الوظيفي).

الجدول (10): نتائج تحليل المتعدد لاختبار أثر لجميع المتغيرات المستقلة في الأداء الوظيفي

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة t
المعدات	0.349	0.090	0.527	3.857	0.000
الأفراد	0.031	0.040	0.101	0.779	0.440
الشبكات	0.01	0.092	0.01	0.10	0.992
البيانات	0.218	0.0141	0.211	1.543	0.130

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمخرجات SPSS

يبين الجدول رقم (10) يبين الجدول كل من أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع والذي يبين معامل Beta تتراوح بين (0.01-0.527) وعند مستوى الدلالة ما بين (0.00-0.992) وهذا مع الأبعاد (المعدات، الأفراد، الشبكات، البيانات)، لكن على مستوى بعد الشبكات تبين انه لا يوجد أثر بينها والأداء الوظيفي، حيث أن مستوى الدلالة عندها يفوق مستوى الدلالة (0.05) وكذلك يظهر من خلال الجدول أن معامل Beta كان ضعيفا، مما يعني انه لا يوجد تأثير قوي لبعد الشبكات على الأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسة محل الدراسة.

دراسة الفرضية الرابعة: توجد علاقة قوية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي.

الجدول (11): نتائج معامل التحديد

المصدر	الارتباط	معامل التحديد R	معامل التحديد R ² المصحح	الخطأ المعياري
المتغيرات المستقلة	0.513	0.263	0.196	0.253

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (11) نتائج معامل التحديد لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والذي بين قيمة Beta قوية حيث بلغت قيمته 0.51 وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أما بالنسبة لمعامل التحديد فقد بلغت قيمته 0.26 وهذا يعني أن المتغير المستقل (تكنولوجيا المعلومات والاتصال) يفسر 26% من المتغير التابع وعليه يتم قبول الفرضية أي يوجد علاقة قوية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي.

4. المناقشة :

- **مناقشة نتائج الفرضية الأولى:** أظهرت النتائج المتحصل عليها من اختبار الفرضية الأولى تطبيق مؤسسة تافنة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأبعادها المختلفة، حيث أثبتت الدراسة أن هناك مستويات جيدة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسة تافنة وهذا من خلال ملاحظة المعدات والأفراد والشبكات والبيانات المستخدمة من طرف المؤسسة وكذا المتوسطات الحسابية وهذا ما يعززه المتوسط الإجمالي وهو مستوى جيد، وهذا ما دل على أن المؤسسة تركز اهتماماتها بتكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى المؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- **مناقشة نتائج الفرضية الثانية:** أظهرت النتائج المتحصل عليها من اختبار الفرضية الثانية يوجد مستوى جيد للأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسة، حيث أثبتت الدراسة أن هناك مستوى جيد في مستوى الأداء الوظيفي للعمال محل الدراسة وذلك من خلال إجابات أفراد العينة على الاستبيان بمقياس مرتفع وهذا ما يؤكد صحة الفرضية البديلة، أي أنه يوجد مستوى جيد للأداء الوظيفي للعاملين في مؤسسة تافنة لصناعة الملابس.
- **مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي، أثبتت الدراسة وجود أثر بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسة وهذه النتائج تتفق مع نتائج الدراسة النظرية ويظهر ذلك من خلال:
 - المساهمة في زيادة السرعة في إنجاز الوظائف.
 - تقل التكاليف اللازمة لأداء العمل.
 - زيادة الكفاءة والفعالية من خلال التنسيق بين الأعمال المطلوبة بالطريقة الصحيحة والقضاء على الازدواجية في أداء العمل.

مناقشة نتائج الفرضية الرابعة: أثبتت الدراسة وجود علاقة قوية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي، حيث أثبتت الدراسة أنه كلما كان هناك استخدام لتكنولوجيا كان هناك أداء جيد للعاملين، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة أن مؤسسة تافنة لصناعة الملابس تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المؤسسة، أما فيما يتعلق بنتائج الاستبيان فقد دلت على أن المؤسسة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأبعادها المختلفة، كما أثبتت أنه يوجد مستوى جيد لأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسة، كما أثبتت أن هناك علاقة قوية ومفسرة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي.

5. الخاتمة :

إن الدور الكبير الذي باتت تلعبه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في حياة الأفراد والمجتمعات والاقتصاديات، جعلها تدخل ضمن البنى التحتية للعديد من المؤسسات التي تريد مواكبة التطورات الحديثة لا سيما منها المؤسسات الاقتصادية، التي تدرك دور التجديد وفعالية الابتكارات في تغيير أنماط الاتصال والتسيير الكلاسيكية.

وأثبتنا من خلال هذه الدراسة أن الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال يطور قدرة المؤسسة في الحصول على المعلومات الأكثر حداثة ونوعية ويساعدها في معالجة هذه المعلومات، تخزينها ونشرها التي تساعدها في وضع الاستراتيجيات وتنفيذها بأكثر فعالية مما يوفر لها إمكانية اقتحام الأسواق العالمية. ويعتبر الحصول على المعلومات الاقتصادية الملائمة بسرعة وبشكل مناسب أحد المشاكل الأساسية التي تواجه منظمات الأعمال في الوقت الحالي. وتعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أهم التغيرات التي شهدتها المؤسسات، حيث تمكنها من مضاعفة مواردها التي تتكون أساساً من المعلومات وتحسين نوعيتها، إعادة تنظيم هيكلها لتسهيل الاتصالات الداخلية والخارجية وتحسين خدماتها ومنتجاتها المقدمة لزملائها.

وأهم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها ما يلي:

- تطبق مؤسسة تافنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأبعادها المختلفة.
- يوجد مستوى جيد للأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسة تافنة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي.
- وجود علاقة قوية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء الوظيفي في المؤسسة.

الاقتراحات والتوصيات: في إطار الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن بالخروج بالتوصيات التالية:

- توسيع دائرة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة.
- تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات في ميدان المعالجة باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية.
- كل المؤسسات يجب العمل عليها على الاستفادة من ثورة التكنولوجيا المعلومات والاتصال لأنها من الأمور البسيطة في الحياة.
- تقييم الأداء الوظيفي من أجل ضمان السير الحسن للمؤسسة.

قائمة المصادر المراجع:

1. أكاديمية الفيصل العالمية. (2008). أساسيات تكنولوجيا المعلومات. عمان: زمزم للنشر والتوزيع، الأردن..
2. جمال يوسف بدير،. (2010). اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن..
3. زرزار، العياشي. (2016). استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية ودورها في دعم الميزة التنافسية.. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
4. عادل احمد زايد،. (2003). الأداء التنظيمي المميز (الطريق إلى منظمة المستقبل)،. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة..
5. عامر إبراهيم قندلجي. (2009). شبكات المعلومات والاتصالات.. عمان، الاردن: دار المسيرة..
6. عبد الحكيم احمد الخزامي. (1999). تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين. مصر: مكتبة سينا، القاهرة.

7. عبد الرزاق عزوز، (2010). الكامل في الإحصاء دروس مفصلة، تمارين و مسائل مع الحلول (الجزء الأول)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. عبد السلام الشاق، (2010). دور الإدارة المدرسية في توظيف برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
9. عمر تيمجغدين، (2013). دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
10. فيصل ديلو. (2003). الاتصال مفاهيمه نظرياته وسائله (الإصدار الطبعة الاولى). مصر: دار الفجر، القاهرة.
11. محمد الهادي، (2000). تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات. المكتبة الأكاديمية للنشر، لقاهرة.
12. محمد محفوظ. (2000). تكنولوجيا الاتصال. مصر: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة.
13. ياسين سعد غالب، (2005). أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات. الاردن: دار المناهج، عمان.

الثقافة في صميم الاقتصاد البنفسجي

لدعم أبعاد التنمية المستدامة

**Culture is at the heart of the purple economy
To support the dimensions of sustainable development**

رشيدة بوجحفة محاضرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم/ الجزائر
مياسة أودية أستاذة مساعدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم/ الجزائر

Rachida.boudjahfa@univ-mosta.dz

Abstract:

The concept of economics has evolved a lot and took several colors, including the purple economy, which gave another dimension to economic development in particular and sustainable development in general, especially as it is an alliance between the economy and culture to give Globalization a human nature to reconcile economic development and sustainability, it is a promising field as a model based on cultural development to get out of economic crises, guide the future economy, as well as renew productive activities. The contribution of the purple economy to creating a rich cultural environment makes it a focal point in achieving the goals of progress and prosperity. It is closely related to the values and culture of society, that control the human response and ensures its positive interaction, and thus culture is one of the axes that help in developing the economy, as it reflects the total and complex fabric of ideas, beliefs, customs, traditions, trends, values, ways of thinking, work, patterns of behavior and all that is built on them from innovations, innovations or means in the life of society, in which every member is supposed to rise and all what comes from the past and is taken or developed in life conditions and experience.

Keywords: culture, economic development, Purple economy, sustainable development,

الملخص

لقد تطور مفهوم الاقتصاد كثيرا وأخذ ألوانا عدة، منها الاقتصاد البنفسجي الذي أعطى بعدا آخر للتنمية الاقتصادية خصوصا والتنمية المستدامة عموما، خاصة وأنه عبارة عن تحالف بين الاقتصاد والثقافة لإضفاء الطابع الإنساني على العولمة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، إنه مجال واعد بكونه نموذجا قائما على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات الاقتصادية، وتوجيه الاقتصاد المستقبلي، وكذلك تجديد الأنشطة الإنتاجية. إن مساهمة الاقتصاد البنفسجي في خلق البيئة الثقافية المتنوعة الثرية يجعلها محور الارتكاز في تحقيق غايات التقدم والرفاه. إنه يرتبط بشكل كبير بقيم وثقافة المجتمع، مما يضبط استجابة الإنسان ويضمن تفاعله الإيجابي وبذلك تكون الثقافة أحد المحاور المساعدة في تطوير الاقتصاد، كونها تعبر عن النسيج الكلي والمعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والقيم وأساليب التفكير والعمل وأنماط السلوك وكل ما يبني عليها من تجديدات وابتكارات أو وسائل في حياة المجتمع مما ينشأ في ظله كل عضو من أعضائه وما يأتي من الماضي ويتم الأخذ به أو تطويره في ضوء ظروف الحياة والخبرة

الكلمات المفتاحية: اقتصاد بنفسي، تنمية اقتصادية، تنمية مستدامة، ثقافة

مقدمة:

الاقتصاد البنفسجي ذو طبيعة شمولية من حيث كونه يثمن كل السلع والخدمات مهما كانت قطاعاتها وذلك استنادا على البعد الثقافي، إنه يختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يركز على منطق القطاعات، كما أنه يتمثل في شمولية إطاره للمحيط الثقافي الذي يترك فيه الوكلاء بصماتهم والذي يبقى ملكية عالمية مشتركة، وبهذا فإنه يجعل من البعد الثقافي رهانا للتنمية المستدامة.

وبما أن الثقافة هي ذلك الجزء من البيئة الذي قام الإنسان بنفسه على صنعه، متمثلا في الأفكار والمثل والمعارف والمعتقدات والمهارات وطرق التفكير والعادات وطرق معيشة الأفراد وقصصهم وألعابهم وموضوعات الجمال وأدواته عندهم ووسائلهم في الإنتاج والتكوين والموسيقى التي يعزفونها، والنظام الأسري الذي يسيرون عليه ووسائل انتقالهم والمعارف التي تشيع فيهم، وغيره مما أنشأه الإنسان ليجمع بين أفراد مجتمع من المجتمعات ويربط بين مصالحهم، بمعنى آخر هي مجموع العادات السائدة واللغة والديانات والاختراعات والعلوم في المجتمع والتي يتميز بها مجتمع عن آخر وتؤدي إلى تحقيق وظائف الحياة الاجتماعية، وهنا يكمن من المغزى في كيف نتمكن من تطوير البعد الثقافي ودمجه مع الاقتصاد ليشكل لنا مركب الاقتصاد البنفسجي.

بناء على ما تقدم يمكننا طرح الإشكال التالي: كيف يمكن أن نعطي للثقافة دلالة اقتصادية لتجسد لنا اقتصادا بنفسجيا؟ ما أهمية الثقافة بالنسبة للاقتصاد البنفسجي؟ وما علاقة كل هذا بالتنمية المستدامة؟
ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن الثقافة تلعب دورا كبيرا في توجيه الاقتصاد البنفسجي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق فإن الدراسة تهدف إلى تبين علاقة الثقافة بالاقتصاد البنفسجي وكيف يمكن الاستفادة من إنجازات ثقافية صغيرة يتم تطويرها لتصبح مشروعا ضخما يساهم في الاقتصاد الوطني، وموردا هاما من موارد التنمية الاقتصادية لكن يربطه مع أبعاد التنمية المستدامة.

من أجل دراسة هذا الموضوع سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لشرح كل من الثقافة، الاقتصاد البنفسجي، والتنمية المستدامة، ومنهج دراسة الحالة بحكم أننا نحاول الكشف عن دور القيم الثقافية وأهميتها الاقتصادية في دعم الاقتصاد البنفسجي من جهة، ومن جهة أخرى أهمية الاقتصاد البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة. كما سيتم توظيف المدخل الاقتصادي، وكذا الاقتراب النسقي لأنه يحدد العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة وانعكاسات ذلك على أبعادها.

لهذا ومن أجل تفصيل أكثر سيتم التطرق للمحاور التالية:

- المحور الأول: الثقافة، الاقتصاد البنفسجي، التنمية المستدامة: التأصيل النظري والمفاهيمي
- المحور الثاني: دور الثقافة وأهميتها الاقتصادية في دعم الاقتصاد البنفسجي
- المحور الثالث: أهمية الاقتصاد البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة

1. الثقافة، الاقتصاد البنفسجي، التنمية المستدامة: التأصيل النظري والمفاهيمي

1.1 الثقافة:

تحمل الثقافة عدة دلالات من الناحية اللغوية يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ. أصل كلمة الثقافة عند العرب (ثقف) وتعني تقويم الاعوجاج، والثقاف هو الآلة التي تسوى بها الرماح، والملاعبة بالسيف، والخصام والجلاد، والإدراك والظفر، وضبط المعرفة المتلقاة، والتأديب والتعذيب، والحدق والفهم

ب. لكلمة الثقافة دلالتان: أولها حسية حقيقية، ومعنوية مجازية. الدلالة الحسية جاءت بالمعاني التي كانت تتلاءم مع أحوال العرب في حياتهم المتسمة بطابع البداوة، وفي أحوالهم التي تغلب عليها الغارات والحروب، وهي: تقويم المعوج من الرماح وقد يشتمل تقويم المعوج من السلوك فتجتمع الدلالتان الحسية والمعنوية، والملاعبة بالسيف، والخصام والجلاد، والإدراك والظفر.

ج. مع تطور أحوال العرب، واستقرارهم في المدن، وغلبة طابع المدنية والحضارة عليهم، استخدمت الثقافة في بعض معانيها المعنوية، لتدل على جانب من التقدم التربوي والفكري مثل ضبط المعرفة المتلقاة، وسرعة التعلم. فالثقافة تعني التقويم، والحمل على الاستقامة في الفكر والسلوك، وتهذيب النفوس وتقويم سلوكها.¹

أما في المعنى الاصطلاحي فقد ذكر بن خلدون في كتابه المقدمة أن الثقافة أصلها في اللغة الجلاد وهذا لما قال: "وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة ... ويلبسون على الناس في الشارة والزي وركوب الخيل وحسن الثقافة يموهون بها، وهم في الأكثر اجبن من النسوان على ظهورها.... فلا تفرق بينهم وبين السوق من الحضر إلا في الثقافة والشارة..."²

يعرف مالك بن نبي الثقافة على أنها "مجموعة من الصفات الخلقية، والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه"³

وقيل أن الثقافة هي "الراقي في الأفكار النظرية، وذلك يشمل الرقي في القانون، والسياسة، والإحاطة بقضايا التاريخ المهمة، والراقي كذلك في الأخلاق، أو السلوك، وأمثال ذلك من الإتجاهات النظرية"⁴، وقيل: "جملة العلوم، والمعارف، والفنون التي يطلب الحدق بها".⁵

هناك الكثير من التعريفات التي وضحت مفهوم الثقافة ولعل من أقدمها وأكثرها شمولاً هو تعريف إدوارد تايلور حيث عرف الثقافة بأنها ذلك المفهوم الكلي الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون، والعادات والقدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع.⁶

تعرف الثقافة كذلك بأنها: النسيج الكلي والمعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والقيم وأساليب التفكير والعمل وأنماط السلوك وكل ما يبني عليها من تجديدات وابتكارات أو وسائل في حياة المجتمع مما ينشأ في ظله كل عضو من أعضائه وما يأتي من الماضي ويتم الأخذ به أو تطويره في ضوء ظروف الحياة والخبرة.

الثقافة هي خارطة الطريق للفرد، تعرفه كيف يسير في المجتمع وكيف يتعامل مع الآخرين، تمد الفرد باللغة التي تمكنه من التفاهم مع غيره وتحدد تصرفه في المواقف المختلفة كما أنها تحدد له دينه ومذهبه، فهي إذا تشكل الشخصية الفردية

والاجتماعية للإنسان، تساعده على إشباع احتياجاته، كما تساهم الثقافة في توحيد أبناء المجتمع، مساعدة على التكيف، تخلق شخصية قومية واحدة في المجتمع، كما تعد مصدر للضبط الاجتماعي ومنظمة للعلاقات الاجتماعية.

2.1 الاقتصاد البنفسجي:

1.2.1 تعريف الاقتصاد البنفسجي:

الاقتصاد البنفسجي حديث النشأة وهو لون آخر يعبر عن فرع جديد من فروع الاقتصاد التي عرفت البشرية، هذه الألوان مقسمة إلى سبعة ألوان وهي "الأسود للاقتصاد الخفي المتعلق بالتهريب والجرائم، والأبيض أو الرقمي المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والأخضر الذي يركز على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين نوعية الحياة وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، والأزرق المتعلق بالاستفادة من مخلفات الإنتاج والاستهلاك، والاقتصاد البني المتعلق بالصناعات المدمرة والملوثة للبيئة، والاقتصاد الرمادي أو غير الرسمي الذي لا يسجل ولا تشمل الإحصاءات والبيانات المركزية ولا يخضع للضرائب ونظام التأمين الاجتماعي، والاقتصاد الأحمر المتعلق بالاقتصاد المركزي الاشتراكي في زمن الشيوعية، ويضيف بعض المختصين لونا آخر وهو الاقتصاد الفضي المتعلق بكبار السن حيث أن اللون الفضي يرمز للشيب، ثم يأتي الاقتصاد البنفسجي وهو مجال اقتصادي يساهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات، إنه يراعي ويركز على البعد الثقافي وهو مختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته، وهو كذلك أحد المكونات الثلاثة للاقتصاد المستديم وهي الاقتصاد الاجتماعي والبيئي والبنفسجي، فالإقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر) والاجتماعي يتضح من تسميتها مجال اهتمام كل منهما، فالأول في قضايا البيئة والثاني في قضايا المجتمع.⁷

الاقتصاد البنفسجي عبارة عن ترسيخ لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تستمد جذورها من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1966. وقد ظهر هذا المصطلح أول مرة في فرنسا في العام 2011 في الوثيقة التي تم نشرها في صحيفة لوموند الفرنسية من قبل المنظمين لأول منتدى دولي حول الاقتصاد البنفسجي برعاية كل من منظمة اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، ثم نشرت أول مجموعة عمل مشترك بين المؤسسات استنتاجاتها حول الاقتصاد البنفسجي في عام 2013 بقيادة اليونسكو ومنظمات أخرى، وقد تميز التقرير بإشارته إلى الأعمال البنفسجية والتي ترتبط مباشرة من حيث الغاية بالمحيط الثقافي (مثل مخطط تطوير، أو تحويل منزل قديم إلى متحف، أو منح الجوائز والأوسمة المتعلقة بالثقافة للمؤسسات التي تساهم في تطوير الجانب الثقافي)، والمهن البنفسجية و هي المهن التي تتكيف مع الثقافة (مثل وظائف المصادر البشرية أو وظائف التسويق والاتصال).⁸

إن نشأة الاقتصاد البنفسجي النابعة من أهمية الموروث والبعد الثقافي في المجتمعات مرتبطة بمجموعة من العوامل التي تعزز نمو هذا النوع من الاقتصاد أو تساعد في توازن العوامل المرتبطة به والتي تشمل التوازن الاقتصادي والسياسي للبلدان، والتركيز على المجتمعات، وتعزيز الجودة، وتعزيز الابتكار. وهنا يتضح أن الاقتصاد البنفسجي يرتبط بشكل كبير بقيم وثقافة المجتمع، مما يضبط استجابة الإنسان ويضمن تفاعله الإيجابي وبذلك تكون الثقافة أحد المحاور المساعدة في تطوير الاقتصاد.

فظهر هذا الفرع من فروع الاقتصاد وبناءا على ما سبق يتضح لنا ما يلي:

- أن الاقتصاد البنفسجي يدل على الاقتصاد الذي يستدعي العوامل الثقافية لتأخذ مكانتها ضمن العوامل التي لها أثر في توجيه الاقتصاد وتحقيق أهداف الرفاه والتنمية.
- أن التغيرات على الساحة الدولية تؤكد فشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسطر في منأى عن العوامل الثقافية.
- أن العولمة في واقعنا اليوم تفرض حتما النظرة العالمية، والتوجه الكوني لكل مجالات النشاط الإنساني.
- أن الوعي الاستهلاكي ارتقى عند المستهلك مع تطور التكنولوجيا الحديثة وتزايد توظيف الأنترنت في التجارة، مما يفرض في مجال المنافسة استدعاء كل العوامل التي لها أثر في الاستقطاب، ومن أهمها العامل الثقافي.
- أن الاستجابة للتعبة الثقافية له أثره في تجاوز التحديات العالمية المؤثرة في الاقتصاد وأن التفاعل مع العناصر الثقافية يجعل من الممكن تقديم الحلول الأكثر إنسانية والأكثر جاذبية، والتي تتكيف مع السياقات المختلفة.⁹

2.2.1 أهداف الاقتصاد البنفسجي:

- ترسيخ فكرة أهمية البعد الثقافي في تحقيق النجاح المؤسسي
- تحقيق عنصر التنوع الاقتصادي عن طريق وضع التميز في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع السياحي
- مجابهة أسباب الوقوع في الأزمات الاقتصادية المتكررة
- نقل الثقافة والحفاظ عليها لتوافق الحفاظ على حق الأجيال القادمة
- الحفاظ على عادات وتقاليد المجتمع مع نشر الثقافة المحلية والتعريف بها دوليا عن طريق تنظيم تظاهرات رياضية وثقافية كبرى
- التكامل مع الاقتصاد الأخضر المستديم عن طريق استخدام المصادر المحلية في إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة.¹⁰

3.2.1 أهمية الاقتصاد البنفسجي:

تكمن أهمية الاقتصاد البنفسجي في النقاط التالية:

- يساهم الاقتصاد البنفسجي بشكل فعال في تنويع الاقتصاد الوطني للدول النامية التي تعتمد في غالبيتها على قطاع النفط، حيث يساهم في دعم السياحة محليا ودوليا.
- تعتبر المؤسسات الاقتصادية كأداة لنقل الثقافة المحلية والحفاظ عليها، والتي تأخذ بعين الاعتبار ثقافة استهلاك موحدة تركز على الخصائص والفرص المحلية
- يرى العديد من الاختصاصيين أن التنويع الاقتصادي أصبح مرتبطا بالمصادقية الثقافية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة.

- سعي الدول المتقدمة في شاكلة فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان إلى تحسين ودمج أنماط الاستهلاك المختلفة مع الخصائص المادية والثقافية.¹¹

3.1 التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أعيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند.

1.3.1 التعريف:

لقد عرف تقرير "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، ويركز هذا التعريف ضمناً على فكرتين محورتين هما: فكرة الحاجيات، وخصوصاً الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقراً التي تستحق أن تولى أهمية كبرى، وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة.¹² كما تعرف على أنها تلك العملية التي تضمنت الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة الحقوق لأجيال قادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يفوقه إن أمكن.¹³

2.3.1 أبعاد التنمية المستدامة:

من المفروض أن تسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن خلال أبعادها فهناك من يعرفها على أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد.¹⁴

أولاً: البعد الاقتصادي: ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى عيشه، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

ثانياً: البعد الاجتماعي: ويكون بضمان نمو مُدمج عبر توزيع عادل للثروة والموارد ومنظومة ضريبية عادلة، وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة.

ثالثاً: البعد البيئي: وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات.¹⁵

3.3.1 أهداف التنمية المستدامة:

في 01/01/2016، بدأ رسمياً سريان أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015، وهي تهدف إلى إنهاء كافة أشكال الفقر، وتدعو جميع الدول الفقيرة والغنية ومتوسطة الدخل إلى العمل لتعزيز الرفاهية في ذات الوقت الذي تحمي فيه الكون، كما أنها تقر بأن إنهاء الفقر يجب أن يمضي مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتعالج سلسلة من الحاجات الاجتماعية بما فيها التعليم، والصحة، والحماية

الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، في ذات الوقت الذي يتم فيه معالجة التغيرات المناخية والحماية البيئية. ومن أهداف التنمية المستدامة نذكر:

- القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاهية، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج، العمل المناخي، الحياة تحت المياه، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف¹⁶

2. دور الثقافة وأهميتها الاقتصادية في دعم الاقتصاد البنفسجي:

لطالما ارتبطت مفاهيم التنمية بالدول النامية بعدما تجاوزت الدول الصناعية المتقدمة هذا المفهوم بعد مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بتركيزها على الجانب الاقتصادي البحت الذي وبالرغم من آثاره المتعاقبة إلا أنها استطاعت تجاوز مختلف النكسات الاقتصادية التي تعرضت لها، ولا تزال الدول النامية في بحث حثيث عن كيفية مساهمة هذا الركب التنموي للقضاء على التخلف الذي لازمها على خطى الدول المتقدمة، غير أن هذه الأخيرة قد جعلت منها سوقا تابعا لها، وهذا ما أكدته تأثر اقتصاد الدول النامية بعد أزمة الكساد العالمية لسنة 1982.

وهو ما أشار إليه تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك سنة 1987م، حينما ربط آلية التفاعل والتكيف بالتوسع الاقتصادي والركود في التجارة العالمية، حينما أصيبت البلدان النامية التي تعتمد على تصدير المنتجات الأولية بأزمة شديدة نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية، ما أدى إلى خسارة الدول النامية حوالي 55 مليار دولار، بالإضافة إلى جملة من الأسباب الأخرى.

وفي اقتراح اللجنة لمجموعة الحلول لتجاوز أزمة التفاعل والتكيف، طرحت مفهوم التنمية المستدامة وعلاقته بالبيئة على النحو الآتي: "التنمية المستدامة هي عملية تغيير ينسجم فيها استغلال الموارد، إتجاه الاستثمارات، توجيه التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، وتشجع فيها الطاقات الحاضرة والمقبلة باحتياجات وتطلعات البشر، بالمحافظة على قاعدة الموارد وتعزيزها، والجمع بين البيئة والاقتصاد عند اتخاذ القرار؛ وإن كان لا بد أن نتوقف على مفهوم البيئة الذي أشارت إليه اللجنة في تقريرها، متساءلين عن حدودها.

وفي إطار البحث عن آلية التفاعل والتكيف، اعتبر التقرير الصادر عن البنك الدولي لسنة 1989 أن عدم تكيف الدول النامية يشكل عائقا يحول دون تحقيق الهدف المنشود، حيث تسبب ارتفاع أسعار الفائدة في الحد من قدرة البلدان النامية على الاعتماد على الإقراض من الخارج لتمويل التنمية، وأضاف أنه على البلدان النامية الاعتماد على مدخراتها الذاتية في تمويل الاستثمار بدرجة أكبر مما كان عليه الحال في الماضي، وبدوره أشار إلى ما حققته اليابان بصفة خاصة.

حيث حققت اليابان نجاحا ملحوظا في الانتقال إلى نمو تقوده العوامل الداخلية، وساعد النمو في الإستهلاك والواردات وفي الاستثمارات على الأخص (حيث بلغت الزيادة 11 % في 1988م) دعم النمو المتصل للاقتصاد العالمي.¹⁷

وهنا لابد من الإشارة إلى خصوصية الفرد الياباني على سبيل المثال لإبراز أهمية البيئة لدعم توجهها، فلقد كان المجتمع الياباني في العهد الميجي منظماً حسب سلم اجتماعي طبقي مستنداً على الحكم الفردي من ناحية، وعلى الطاعة العمياء له من ناحية أخرى، كما أن ظهور المبدئين الاجتماعيين "On" و "Giri" التنظيميين اللذان يحملان معنى العطاء و الواجب يحددان علاقات الأفراد ببعضهم.¹⁸

وإن أظهر خصائص الحياة اليابانية هي القدرة على التوفيق بين الثقافة اليابانية الأصيلة، و بين ألوان الثقافة الوافدة عليها من الخارج، فالشعب الياباني قد اتخذ لنفسه لونا خاصا من التقاليد، الفلسفة و الثقافة، تختلف كل الاختلاف عن غيره من شعوب العالم جميعا¹⁹، حيث يعتمد اليابانيون على جذور ثقافية قومية، تقوم على استثمار الفرد الياباني باعتباره صانع التنمية، وصانع التقنية.

وبالرغم من التناقضات التي طرحها التقرير كالإشادة بإنجازات اليابان على سبيل المثال، واصلت الدول المانحة بإصدار مجموعة من التقارير الدورية مقترحة الحلول التي لابد من الالتزام بها لتجاوز الإنتكاسات الاقتصادية، فهي بذلك تروج لحلول نموذجية موحدة وفق قالب واحد متناسية بذلك أهمية البيئة لمختلف الدول والمجتمعات، وهو ما يطلق عليه بالعولمة التي أفقرت العديد من الدول من خصوصياتها وراحت تتساق وراء آثارها من خلال التبعية والتقليد، علما تجد ظالمتها في تحقيق التنمية المنشودة، وتعتبر المنظمات الدولية على اختلافها عاملا مساعدا على تعميق هذه الرؤية والتوجه، فلم يفرغ أي تقرير منذ ذلك الحين من الآليات والأدوات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية لهذه الدول.

كما كان للثورة التكنولوجية أو ما يسمى بثورة الإتصالات والمواصلات والمعلومات دور كبير في تعميق العولمة، بمعنى آخر عالمية الاقتصاد، التي تعمل على تعميق النمذجة أو التوحد على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.²⁰

وإن هذه العولمة قد زاد تأثيرها من خلال دور المؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من خلال ما يقومان به من تطبيق لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي الذي شمل العديد من الدول، غير أن ذلك صاحبه مبدأ المشروطة المرتبط بالتمويل الدولي.²¹

ومما لا شك فيه أن مبدأ المشروطة يروج للهيمنة بما يقضي على الخصوصية البيئية التي تشكل مختلف الدول والمجتمعات، وهنا نعود للتساؤل الذي طرحناه حول حدود وأثار البيئة الذي تطرقنا إليه سابقا، فهو يتعدى العناصر الطبيعية إلى العناصر الاجتماعية والثقافية التي تحدد سلوك الدول في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فبالرغم من أهمية الثقافة في تحديد هوية المجتمع إلى أن هذا النوع من الدراسات وعلاقته بالاقتصاد لم يول بها الاهتمام إلا بعد أن طغت العولمة بآثارها السلبية.

إن الثقافة هي التي تشكل اليوم الجبهة الرئيسية لمواجهة هذه العولمة الأتانية الخالية من أي بعد إنساني²²، حيث تعرف الثقافة على أنها ذلك الكل المركب الذي يشمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات أو أي قدرات أخرى أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع، كما تشمل القيم المادية واللامادية التي يخلقها الإنسان في سياق تطوره الاجتماعي وتجربته التاريخية، وهي تعبر عن مستوى التقدم التكنولوجي والإنتاج الفكري والمادي والتعليم والعلم والفن الذي وصل إليه المجتمع في مرحلة معينة من مراحل نموه الاجتماعي والاقتصادي.²³

وعرفها "مالك بن نبي" بكونها مجموعة الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لاشعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، وبهذا فهي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته.²⁴

ويتابع بقوله أنها المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر، وهي فلسفة الإنسان وفلسفة الجماعة، أي مقومات الإنسان ومقومات المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة انسجام هذه المقومات جميعا في كيان واحد لتحدث عملية التركيب التي تجريها الشرارة الروحية عندما تقوم حضارة ما.

ولما بدأ الباحثون والفاعلون في حقل التنمية في العالم يطرحون مداخل جديدة للتنمية كان المدخل الثقافي هو أكثرها بروزا، وكان المدخل الثاني هو مدخل التنمية المستدامة، والذي لا ينكر هو الآخر أهمية الثقافة كعنصر فاعل في التنمية.²⁵

فعلى نقيض النموذج التقليدي للتنمية، تتمحور التنمية المستدامة حول البشر، فلا تعتبر النمو الاقتصادي غاية، بل وسيلة في خدمة الإنسان والمجتمع، فهي تهدف لتوزيع فوائد التنمية توزيعا عادلا، وتشمل بين مهماتها المحافظة على البيئة وتحسين الفرص بحيث يتمكن البشر من التحكم بعملية التغيير.²⁶

كما يمكن دراسة الثقافة كنسق من الأفعال والممارسات والعلاقات (ثقافة لامادية) والسلع والصناعات وما إليها (ثقافة لامادية) أو على أنها نسق من الرموز والمعاني، أي كنسق من العلامات بحيث تعتبر ثقافة أي شعب مجموعة من النصوص التي يمكن قراءتها وتفسيرها.²⁷

وجاء في الدراسة الصادرة عن اليونسكو والمعنونة بـ "البعد الثقافي للتنمية" والمنشورة سنة 1995 على اعتبار البعد الثقافي أحد الأبعاد الرئيسية التي تركز عليها البرامج التنموية الاقتصادية وغير الاقتصادية، وإعادة الاعتبار للتمايز الثقافي الذي يستوجب مراعاته لتصميم البرامج التنموية وفقا لأنماط الحياة، وطرق التفكير والعمل والمعارف، والنسق القيمي للمجتمع المعني.

بل أكثر من ذلك، فقد جعلت منظمة اليونسكو من الثقافة قاعدة الهوية لأي مجتمع، حيث عرفت على أنها مجموعة من السمات المميزة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمع معين أو جماعة ما، وهي تشمل بالإضافة إلى الفنون والآداب أنماط الحياة والحقوق الأساسية للإنسان، ونظم التقاليد والمعتقدات²⁸، ليتم تضمين الثقافة من خلال مبدأ التنمية المستدامة، باعتباره من المبادئ التوجيهية لاتفاقية التنوع الثقافي.

حيث يشكل التنوع الثقافي ثروة نفيسة للأفراد والمجتمعات، وتعد حماية التنوع الثقافي وتعزيزه والحفاظ عليه شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة²⁹، وفي المقابل تصدر عن برنامج الأمم المتحدة تقارير دورية خاصة بكل من التنمية البشرية والتنمية الإنسانية، التي ذهبت كلها إلى إبراز أهمية الثقافة في خلق فرص الأجيال القادمة لدعم أبعاد التنمية المستدامة.

كون الثقافة والقيم هما روح التنمية، فهما توفران زخما لها وتيسران الوسائل اللازمة لتعزيزها، وتحددان تصور الناس لأغراضها وغاياتها، إضافة إلى ذلك فإنهما تساعدان على تشكيل آمال الناس ومخاوفهم وطموحاتهم ومواقفهم وأفعالهم اليومية وتشكلان مثل الناس وتلهمان أحلامهم في حياة فاضلة لهم ولأجيالهم القادمة.³⁰

فلقد أثبت التاريخ أن العوامل التي تساهم في عملية تطوير مجتمع ما تكمن في دينامياته الثقافية، إذ أن تجلي السمات العميقة للمجتمع وارتسام صورته من خلال الإبداع الفني والتعبير الثقافي، يؤديان إلى وعيه وإحساسه بمكانه وضعفه الذاتي.

وعندما يتم تعزيز الثقافة وتنميتها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، فإنها تساهم بدورها بالتألق الذاتي للإنسان والاقتناع بالتنوع كقيمة يجب تطويرها، كما تساعد على هيكلة أفضل للمجتمع، وتتحول إلى رافعة للنمو الاجتماعي الاقتصادي المستدام والاحتوائي الطابع، فعلى أي مشروع للتنمية استيعاب البعد الثقافي حتى يتمكن من بناء مساره على أسس قائمة على مبدأ تملك الذات³¹. حيث تعد الثقافة عاملا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لأية جماعة، لذا يبدو من الضروري استيعاب أبعادها السياسية والاقتصادية وتلك المرتبطة بتكون الهوية، كما يبدو من الضروري فهم الدور الذي تؤديه كقناقل للابتكار والإبداع، وكأداة للتعبير وفاعل في حركة تطور المجتمع.³²

فالثقافة ليست علما خاصا لطبقة من الشعب دون أخرى، بل هي دستور تتطلبه الحياة العامة، بجميع ما فيها من ضروب التفكير والتنوع الاجتماعي، وخاصة إذا كانت الثقافة هي الجسر الذي يعبره الناس إلى الرقي والتمدن، فإنها أيضا ذلك الحاجز الذي يحفظ بعضهم الآخر من السقوط من أعلى الجسر إلى الهاوية³³. فالبعد العقائدي والتطور التاريخي للفكر المجتمعي عامل محدد لمعنى العمل، ويجعله مختلفا من مجتمع لآخر، حتى بين الدول الصناعية ذات السمات المشتركة. ليصبح إدماج البعد الثقافي في برامج التنمية ومشاريعها مسألة ضرورية، إذ إن توظيف المكونات الروحية والفكرية والعاطفية والمادية للمجتمع، ومشاركة أفرادها في جهد التحول الاقتصادي والاجتماعي، يسرعان في مشاريع التنمية، وفي تنفيذ برامجها. وبناءا على هذه القاعدة، فإن الثقافة تشتمل في معناها العام على إطار حياة واحدة توحد بينها مقتضيات مشتركة، وهي تهتم في معناها بكل طبقة من طبقات المجتمع فيما يناسبها من وظيفة تقوم بها، وما لهذه الوظيفة من شروط خاصة، وعلى ذلك فإن الثقافة تتدخل في شؤون الفرد، وفي بناء المجتمع.³⁴

وإن تطور هذه العلاقة ما بين الثقافة والتنمية المستدامة واستتبهاها قد جعل الثقافة في قلب الاقتصاد من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وهو المفهوم الجديد الذي طرحته مبادرة الشراكة بين كل من منظمة اليونسكو، لجنة الاتحاد الأوروبي والفاعل الأساسي المتمثل في وزارة الثقافة والاتصال الفرنسية، مصطلح الاقتصاد البنفسجي³⁵ وإصباح هذا المقاربة الجديدة في الاقتصاد باللون البنفسجي فيه إشارة إلى الإبداع والابتكار، وهو ماورد ضمن وثيقة المنتدى العالمي الأول للاقتصاد البنفسجي الذي انعقد في باريس، العاصمة الفرنسية في أكتوبر 2001، والذي يعتبر الإنطلاقة الأولى لمصطلح الاقتصاد البنفسجي، وكما حدد مجموعة من الأهداف التي تمحورت في:

- ضرورة التحسيس، والوعي الجماعي بأهمية البعد الثقافي للتنمية مجتمعاتنا.

- تبادل الخبرات بين الدول.

- تسليط الضوء على النشاطات التي تتضمن الابتكار والإبداع.

وإن ما زاد من أهمية هذه المقاربة الجديدة، إدراج الثقافة لأول مرة في جدول أعمال الأمم المتحدة في 2015 بعد التقرير الذي قدمته اليونسكو حول أهمية الثقافة في الاقتصاد من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

فالملاحظ مما سبق أن هذا المفهوم قد تصاعدت مضامينه شيئاً فشيئاً، من خلال دور وأهمية الثقافة في التنمية المستدامة أولاً، ثم استغلال التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية وتحويلها إلى استثمارات حقيقة تعود بالفائدة وإن لم تكن بطرق مباشرة، وذلك لتمويل الدول لنفسها ذاتياً.

وإن هذا التطور والتصاعد قد تم من خلال:

- إثراء المعرفة الإنسانية عبر تحقيق تراكم للمعارف ولوجهات النظر المختلفة حول العالم، وفي هذا الإطار يكون للفنون والنشاطات المرتبطة بها نفس الأهمية التي للعلم وللتقنية.

- التعبئة الواسعة التي تتيحها الثقافة للأفراد والجماعات، وذلك عبر التأصيل لمعاني وقيم الاستقلالية والمبادرة والحرية، وتنمية القدرة على التكيف مع متغيرات الحياة اليومية.

- العائدات الاقتصادية والاجتماعية للثقافة في المديين المتوسط والبعيد، والتي تبرز من خلال مساهمة الفنون ونشاطاتها في خلق مناصب جديدة للعمل ورفع قيمة الدخل الوطني، وكذا تكريس أهمية الأبعاد التعليمية والحضارية في التنمية.³⁶

ولا ينحصر التنوع الثقافي فقط من خلال تنوع أساليب التعبير عن التراث الثقافي للبشرية وإثرائه ونقله بواسطة أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، بل يتجلى أيضاً من خلال تنوع أنماط إبداع أشكال التعبير الفني وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها أياً كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة في ذلك³⁷ حيث يساهم القطاع الثقافي الإبداعي في تحفيز البحث وتطوير المنتجات من جهة، والابتكار في مجال الخدمات من جهة أخرى، كما يحفز التسويق والتواصل والترويج للمدن أو عملية بناء هوية الجماعة³⁸. كما أن لقطاعات الثقافة والإبداع بعداً مناطقياً ومكانياً قوياً، إذ أن الإستثمار فيها قد يشجع تنويع الإقتصاديات المحلية أو تنشيط الإقتصاديات المتردية، من خلال تحفيز النمو واستحداث فرص العمل، كما يمكن لهذه الإستثمارات أن تترك آثاراً إيجابية من خلال انعكاساتها على القطاعات الأخرى للاقتصاد المحلي والمجتمع، وذلك بفضل الإبداع وإمكانات الابتكار التي تولدها.³⁹

بالإضافة إلى ذلك يؤدي المضمون الثقافي دوراً جوهرياً في تطوير مجتمع المعلومات، من خلال تحفيز الاستثمار في البنية التحتية وخدمات الشرائح العريضة والتكنولوجيا الرقمية، وكذلك في وسائل الإلكترونيات الجديدة الموجهة للجمهور العريض وفي مجال الاتصالات و أدواتها⁴⁰. فالاستثمارات الثقافية مهمة في إطار نهج متكامل للتنمية المستدامة، ويجب اعتبارها كجزء لا يتجزأ من استراتيجية تنمية أوسع نطاقاً، كما يجب تحديد السياسات والأدوات المساندة محلية، مع أخذ الخصائص ومؤهلات النجاح بعين الاعتبار، بالإضافة إلى استثمار الموارد المحلية، ولابد من اعتماد مبادئ الإدارة المتعددة

المستويات لضمان الربط بين السياسات المختلفة والمستويات الإدارية المتنوعة، كما يجب إشراك الجهات الفاعلة من القطاع العام والخاص في هذا المسار.⁴¹

مما سبق يمكننا القول أن مفهوم الاقتصاد البنفسجي يعتبر بمثابة تهذيب للأساليب الاقتصادية التقليدية التي لطالما ارتبطت وارتكزت بالنمو فقط، والتي أفرزت عن سلبياتها بعد عقود من الزمن، ليعيد بناء هذه الأدوات مراعيًا في ذلك ثقافة المجتمع والإستفادة منها وجعلها في قلب التنمية المستدامة المبنية على خلق الفرص للأجيال الحاضرة دون إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة، مع التركيز على كيفية استغلال الموروث الثقافي وتوجيهه نحو استثمارات خلاقة مبدعة يمكنها زيادة تمويل المجتمعات، وخاصة النامية منها.

3. أهمية الاقتصاد البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة:

العلاقة والتداخل بين الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة

الاقتصاد الاجتماعي

ويشمل الطابع الاجتماعي

الاقتصاد الأخضر

ويشمل الطابع البيئي



الاقتصاد البنفسجي

ويشمل الطابع الثقافي

Source : (Premier Forum international de l'économie mauve, 2011, p.1)

هذا الشكل يوضح أهمية الاقتصاد البنفسجي في تحقيق الاقتصاد المستديم، وهذا لأنه يتمثل في شمولية إطاره للمحيط الثقافي الذي يترك فيه الوكلاء بصماتهم والذي يبقى ملكية عالمية مشتركة. وفي هذا السياق فإن الاقتصاد البنفسجي يجعل من البعد الثقافي رهانا للتنمية المستدامة. فالثقافة جزء لا يتجزأ من الحضارة، وهي نقيض التكنولوجيا المادية، مادامت تهتم بما ليس ماديا أو تقنيا مثل: الآداب، والفنون، والتراث، والعادات، والتقاليد، والأعراف، والقيم، والدين، وغير ذلك.

وللثقافة علاقة جدلية مع التنمية بصفة خاصة، كما لها علاقة سببية وتفاعلية مع التنمية المستدامة بصفة عامة، وقد أصبحت الثقافة اليوم جزءا أساسيا من التنمية الشاملة، إذ لا يمكن لأي تخطيط مستقبلي في مجال التنمية أن ينجح في غياب المقاربة الثقافية التي أصبحت تساهم بشكل كبير في الرفع من مستوى الأفراد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعلميا وتربويا. بيد أن ثمة مجموعة من العوائق التي تحول دون الاهتمام بهذه المقاربة، أو الأخذ بها في التخطيط التنموي تدبيرا واستشرافا وتطبيقا وتقويما، ومنها: البيروقراطية، وانعدام الديمقراطية، وغياب فلسفة حقوق الإنسان، التخلف الاقتصادي، والفقر، والجوع، والبطالة، وانتشار الفكر غير العلمي وسطوته على الجماهير البسيطة، وسيادة نظم التعليم التقني مقابل التعليم النقدي، وانتشار الأمية بأنواعها الأبجدية والثقافية والتكنولوجية، وغياب الإعلام النقدي الهادف والبناء، وقلة الموارد والإمكانات المادية والمالية، وعدم تشجيع الكفاءات والأطر المبدعة، وغياب التحفيز المادي والمعنوي.

هذا وإنه يستحيل فصل التنمية المستدامة عن الثقافة، إذ العلاقة بينهما علاقة جدلية وعضوية وتكاملية، فلا بد من ربط التنمية المستدامة بما هو ثقافي واجتماعي واقتصادي وبيئي، وتمثل المقاربة الثقافية أثناء إرساء آليات التنمية المستدامة تخطيطا وتدبيرا ومراقبة، والاهتمام بالتنوع الثقافي للمساهمة في إثراء العولمة، إن التنمية المستدامة لا يمكن أن تحقق نتائجها فقط بالاعتماد على ما هو اقتصادي، فلا بد من ادماج البعد الثقافي الذي يتمثل فيما هو معنوي وفكري وروحي ووجداني، وإقناع صانعي القرارات السياسية والفاعلين الاجتماعيين المحليين والدوليين بدمج مبادئ التنوع الثقافي وقيم التعددية الثقافية في مجمل السياسات والآليات التطبيقية والممارسات العامة، سيما عبر الشراكات العامة والخاصة، وتشجيع المجتمع المدني، وتمثل الديمقراطية، وتطوير التعليم، والإيمان بفلسفة الإبداع، وتسريع وتيرة العمل، وتبني سياسة تنموية شاملة ومستدامة.⁴²

فالبعد الثقافي يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إحياء مهن ترتبط بالثقافة المادية وغير المادية، والتي تعمل بدورها في توفير مناصب عمل تحقق عوائد مالية معتبرة تعمل على تنويع الدخل الإجمالي للبلاد، إذ يطالب بعض من المفكرين بدمج البعدين الاجتماعي والثقافي معا كون عملية الاستثمار الثقافي ذات مردود ربحي من أجل خدمة الفرد وتسويق عطائه وإبداعه الفكري، مع خلق الكوادر المتعلمة والمتدربة لتعزيزه، وبالتالي يتم التركيز على مسألة إعداد الموارد الإنسانية، سبل تنميتها مع تأهيل البنى التحتية الثقافية عبر تأهيل مؤسسات المجتمع المدني الثقافي لكي تصبح منتجة.

إن التنمية المستدامة تراعي أربعة عناصر أساسية لها علاقة بتنمية الفرد أو الإنسان أو المجتمع البشري هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الثقافي. ولابد أن تتكامل هذه الأبعاد الأربعة جميعها بطريقة جدلية تفاعلية متكاملة، فلا تنمية حقيقية بدون هذه الأبعاد الأربعة؛ لأن الدول المتقدمة التي لها تجارب كبرى في التقدم والتنمية والحدثة، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، قد أخذت بهذه العناصر الأربعة، وركزت على المعطى

الثقافي كثيرا في تطوير الذات الفردية، وتعديل سلوكها، وتغيير تصرفاتها، وتطوير قدراتها المعرفية والذكائية والوجدانية، وصقل مواهب الأفراد عقليا ووجدانيا وحرکيا، وتنميتها فنيا وجماليا وروحيا ودينيا وثقافيا وعلميا. ومن ثم، فالبعد الثقافي حاضر في التنمية المستدامة بشكل لافت للانتباه؛ لأنه أساس رقي التعليم، وركيزة التطور والتقدم وتحقيق النهضة الشاملة، وقاطرة المجتمع، ودعامة للرفي الاجتماعي والمادي، وآلية إجرائية للقضاء على الفقر والجوع والبطالة والتخلف. وفي هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي اللبناني جورج قرم: "التنمية البشرية المستدامة نظرية في التنمية الاقتصادية- الاجتماعية، لا الاقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتعالج الأبعاد البشرية أو الاجتماعية في التنمية باعتبارها العنصر المسيطر، وتتطلع إلى الطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية، دون أن تهمل أهميتها التي لا تنكر".⁴³

تتبنى التنمية المستدامة على أربعة عناصر مهمة هي: الإنتاجية الإبداعية في مختلف الميادين والمجالات المادية والمعنوية والروحية، وتطبيق حقوق الإنسان، سيما المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، دون تمييز لوني أو ثقافي أو لغوي أو ديني أو عرقي، وتمثل سياسة الاستدامة بأن تكون التنمية غير مقتصرة على الحاضر، بل تمتد إلى المستقبل عبر خطط إستراتيجية قريبة أو متوسطة أو بعيدة، من خلال التفكير في أجيال المستقبل، وإعداد تدبير ناجع مستقبلي، يعتمد على الاكتفاء الذاتي، والتصنيع المحلي، والتنوع الثقافي، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة، والابتعاد عن الاستدانة الربوية، والتبعية المنتروبولية، واقتصاد الربح، والاستهلاك غير المنتج، وتخريب البيئة وتلويثها. علاوة على تمكين الأفراد والمجتمع المدني من المساهمة الفاعلة في التنمية البشرية المستدامة عن طريق المشاركة والمساهمة الفعلية.

إن هدف التنمية المستدامة ليس مجرد زيادة الإنتاج، بل هو تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ليعيشوا حياة أطول وأفضل، وليتجنبوا الأمراض، وليملكوا المفاتيح لمخزون العالم من المعرفة إلى آخر، فتصبح التنمية عملية تطوير القدرات لا عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية كما ينظر إليها اليوم. فالأساس في التنمية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتقاء بالمستوى الثقافي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر امتلاء، ويمارسوا مواهبهم، ويرتقوا بقدراتهم. ويتضح هنا مثلا أن التعليم والثقافة يحققان فوائد معنوية واجتماعية، تتجاوز بكثير فوائدهما الإنتاجية، من احترام الذات إلى القدرة على الاتصال بالآخرين على الارتقاء بالذوق الاستهلاكي.

للتقافة دور حاسم في بلوغ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، الرامي إلى «العمل على أن تكون المدن والمؤسسات البشرية مفتوحة للجميع، مرنة ودائمة»، وتتضمن الفقرة 11.4، دعوة إلى «تعزيز الجهود لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي والمحافظة عليه». فمنذ إعلان هانغجو الداعي إلى «جعل الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة» المعتمد خلال المؤتمر العالمي الذي نظّمته اليونسكو سنة 2013 في هذه المدينة الصينية، ثم بيان هانغجو الختامي سنة 2015، بقيت اليونسكو مصرة على ضرورة التركيز على الجانب الإنساني في المدن، كما ساهمت بشكل فاعل في إعداد برنامج الأمم المتحدة الجديد للمدن.

ويرسم هذا البرنامج، الذي صادقت عليه جميع الدول المشاركة في المؤتمر الثالث للإسكان في كيتو (الإيكواتور) في أكتوبر 2016، خارطة طريق غايتها توجيه التنمية الحضرية المستدامة وتطوير مدن العالم خلال السنوات العشرين القادمة.

وقد أصدرت اليونسكو بهذه المناسبة تقريراً تحت عنوان "الثقافة: المستقبل الحضري"، الذي يعطي نظرة شاملة حول صيانة التراث الحضري والمحافظة عليه وإدارته، وكذلك حول تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية. وعلى سبيل المثال، فإن إعادة تهيئة المباني المهجورة والمُتضررة في نابلس بفلسطين قد خلقت فرصاً جديدة للتجمعات المحلية، فقد تم تحويل مبنى خان الوكالة القديم إلى فضاء عمومي متعدد الخدمات يحتضن أنشطة ثقافية مختلفة، وتمنح مثل هذه المبادرات إمكانيات جديدة للسكان وتعيد إحياء الاقتصاد المحلي ذلك أن إشراك الأفراد والمجموعات المختلفة في وضع المشاريع يشجع على تماسك المجتمع، وفي ذلك مساهمة في نيل الهدف 17 للتنمية المستدامة حول دور الشراكة في تحقيق أهداف التنمية. أما السياحة، فهي قطاع إقتصادي يشهد نمواً سريعاً على كل المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وتُمثل السياحة الثقافية 40 % من مداخيل السياحة العالمية، لأن الإدارة الرشيدة للتراث الثقافي تجلب استثمارات سياحية دائمة تنتفع منها الجماعات المحلية دون الإساءة إلى المناطق التراثية. وتعتبر الصناعات الابتكارية والبنية التحتية الثقافية موارد ثمينة لتوفير وسائل العيش، خاصة في الدول النامية الثرية في مجال الصناعات الابتكارية، كما تمثل النساء جزءاً هاماً من العاملين في القطاع الثقافي، وتشجيع تجارة المنتجات والخدمات الثقافية حافز للأسواق المحلية والوطنية، كما يساعد على خلق مواطن شغل لائقة (الغاية رقم 8.3 والغاية رقم 8.5 من الهدف 8 للتنمية المستدامة) وعلى دفع الإنتاج المحلي، وتساهم السياسات الثقافية التي تركز التعامل التفاضلي مع المنتجات المحلية على تقليص الفوارق داخل الدول وفيما بينها (الهدف 1)، وفي هذا الصدد، يعتبر مشروع "المسرح الأرجنتيني دي لا بلاتا" في بيونس آيرز، نموذجياً. فبفضل تمويل من الصندوق العالمي للتنوع الثقافي، تم تمكين ما لا يقل عن 610 من الشباب والكهول العاطلين عن العمل من التكوين في مجال إدارة العروض وغيرها من المهن المتعلقة بالفنون. كما أن المناطق الحضرية الثرية بالمتعلكات الثقافية وتلك التي يتوفر فيها قطاع خلق وحيوي هي أكثر جاذبية للمؤسسات.⁴⁴

ومن جهة أخرى أصبح العمران ينتشر بوتيرة سريعة في شتى أنحاء العالم والمتوقع، مع حلول عام 2030، وجود العديد من المدن الكبرى التي قد يبلغ عددها الواحد وأربعين مدينة، بحيث يضم كل منها أكثر من عشرة ملايين نسمة. فالمدن الكبرى مثلها مثل المدن الصغيرة، تشهد زيادة في عدد المهاجرين، وهذا يعكس زيادة التنوع الثقافي، الذي ينبغي استغلاله كمصدر من المصادر المستدامة التي تحث على الإبداع والتجديد والتنمية الشاملة للجميع. فالمدن، باعتبارها مراكز للتبادل الثقافي وللتراث، تحث على استغلال المساحات العامة واستخدامها كوسيلة لتعزيز النقاش والتعبير الإبداعي والتفاعل الاجتماعي. وفي هذا الصدد صرح المدير العام المساعد لليونسكو للثقافة، فرانثيسكو بندارين، قائلاً: "يجب أن ينصب تركيز المدن المستقبلية على الأفراد، وعلى هذه المدن أن تصمد أمام العلاقات الموجودة بين المناطق الحضرية والريفية والمساحات العامة ذات الجودة، وذلك عن طريق توفير مبان وبيئة طبيعية صالحة للعيش. وهذا يتطلب اتخاذ قرارات مبتكرة ومتكاملة تضع الثقافة في صميم التخطيط والإنعاش للمدينة بهدف تحسين الاستدامة ومستوى عيش الناس". (وضع الثقافة والإبداع في صميم التجديد الحضري).⁴⁵

إجمالاً يمكن ملاحظة مساهمة الاقتصاد البنفسجي في عملية التنمية المستدامة في أي بلد من خلال تتبع مؤشرات الثقافة والاقتصادية المتمثلة في:

- ✓ **التعبيرات الثقافية والصناعات الإبداعية:** يتضمن هذا المؤشر انتاج سلع وخدمات ببصمة ثقافية تراعي عادات وتقاليد البلد، كالصناعات التقليدية، المهن والحرف الحرة، حملات التعريف بالمنتجات المحلية... إلخ.
 - ✓ **احياء التراث الثقافي:** ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرات مادية وغير مادية والمتمثلة في:
 - **المؤشرات المادية:** يستخدم هذا المؤشر في قياس ارتفاع مؤشر النشاط الثقافي للبلد من خلال تتبع نشاط كل من: المتاحف، قاعات العروض الموسيقية، المسارح، المتاحف، زيادة عدد القنوات الإذاعية والتلفزيونية، زيادة عدد المهرجانات زيادة نشاط دور النشر.
 - **المؤشرات غير المادية:** يستخدم هذا المؤشر في تتبع مجمل المعاهدات و الاتفاقيات الثقافية المحلية والدولية، والتي دف إلى التعريف بالثقافة المحلية، تنظيم أيام أو أسابيع ثقافية، تفعيل خط التعاون الثقافي مع مجموعة من الدول، تبادل الخبرات الثقافية... إلخ.⁴⁶
 - ✓ **التنوع الاقتصادي:** يلعب الاقتصاد البنفسجي دورا هاما في تحقيق مبدأ التنوع الاقتصادي خاصة وأنه يستهدف القطاعات الهامة كقطاعي الفلاحة والسياحة، حيث يركز هذا النوع من الاقتصاد على تشجيع انتاج المنتجات الفلاحية ذات طبيعة محلية تتماشى مع الثقافة الاستهلاكية لأفراد اتمع، مع محاولة تدعيم هذا الإنتاج بمنتجات فلاحية جديدة تلبي حاجيات المجتمع في تحقيق الاكتفاء الذاتي أولا، ثم الانتقال إلى مرحلة التصدير ثانيا. وبالرجوع إلى علاقة الاقتصاد البنفسجي والقطاع السياحي فيمكن تحديدها من خلال التركيز على الأهمية المتصاعدة للجانب الثقافي لجذب السواح سواء كانوا محليين أو أجانب، خاصة مع تصاعد الطلب على الاستهلاك ذو الطبيعة الثقافية الذي يسير جنبا إلى جنب مع منطق التحول الديموقراطي من جهة، وتنمية موهبة الاكتشاف من جهة أخرى.⁴⁷
- إن الرؤية التمحيصية والدقيقة للأسس الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تبين الدور المشترك الذي يؤمنه في كل منها البعدان الثقافي والإبداعي، وفي المقابل تساهم أيضا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في المحافظة على التراث الثقافي وفي تغذية القدرات الابتكارية. ويشكل كل من التراث الثقافي المادي وغير المادي، والطاقة الإبداعية، موارد يجب حمايتها وإدارتها بكل عناية. فكل منها قادر على أن يكون محركا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى تيسيرها، باعتبار أن المقاربة الثقافية هي عنصر أساسي لإنجاح المجهودات المبذولة لبلوغ هذه الأهداف.

خاتمة:

من خلال ما تقدم حاولت الدراسة تبيان مدى أهمية الثقافة في تدعيم الاقتصاد البنفسجي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، لذا من النتائج التي تم التوصل إليها هي كالتالي:

1. إن الاقتصاد البنفسجي يرتبط بشكل كبير بقيم وثقافة المجتمع، مما يضبط استجابة الإنسان ويضمن تفاعله الإيجابي وبذلك تكون الثقافة أحد المحاور المساعدة في تطوير الاقتصاد.
2. الثقافة هي التي تشكل اليوم الجبهة الرئيسية لمواجهة هذه العولمة الأنانية الخالية من أي بعد إنساني
3. الإنسان كائن متعدد الثقافات، والتي يتدخل في بنائها عامل العقيدة والانتماء الحضاري والتقاليد المجتمعية، هذا التعدد يفرض ذاته ويحتم على المؤسسات الاقتصادية مهما بلغ امتدادها الكوني استحضاره، حيث لا يمكن التعامل على نمط واحد مع فئة المستهلكين.

4. يبدو أن الأزمات الاقتصادية مرجعها كذلك يعود إلى تهميش البعد الثقافي الذي يميز كل دولة.
5. الحاجة الماسة لخلق التوجه الثقافي لكل دولة أو لكل منطقة حتى يتسنى للشركات معرفة المتطلبات التي يتوجب الارتكاز عليها لتتماشى مع هذا التوجه.

الهوامش:

1. جميلة بنت عبادة الشمري، مفهوم الثقافة في الفكر العربي والفكر الغربي، الألوكة، في: www.aloukah.net 14/12/2019 على الساعة: 08:50
2. ابن خلدون، المقدمة (د ب ن، د د ن، د ت ن)، ص ص؛ 212-214
3. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، (ترجمة: عبد الصابور شاهين)، (بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، 2000)، ص، 74- مالك بن نبي، شروط النهضة، (د ب ن، د د ن، د ت ن)، ص. 83
4. نادية شريف العمري، أضواء على الثقافة الإسلامية (مؤسسة الرسالة: ط. 1، 2009)، ص. 9
5. مفرح بن سليمان القوسي، مقدمات في الثقافة الإسلامية، (الرياض: ط. 3، 1424 هـ)، ص. 36
6. إبراهيم البليهي، "تعدد تعريفات مفهوم الثقافة"، الرياض، ع. 13733، 2006/01/29، ص. 1
7. صلاح عبد اللطيف طه، "الاقتصاد البنفسجي.. هل يمكن للاقتصاد أن يؤثر على الثقافة؟"، في: blogs.aljazeera.net > 2019/10/24// 17/12/2019 20:35 على الساعة:
8. المرجع نفسه
9. <https://islamanar.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7-the-violet-economy>
10. Jacinthe Gagnon, **l'économie mauve**, économie développement durable et diversité culturelle, (France : université de l'administration publique, 2016), pp. 1-12
11. L'économie Mauve, un objectif, une opportunité, 2012, France, p.2
12. <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/326/12/2019> 1:30 على الساعة
13. موسشيت دوغلاس، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء الدين شاهين، (مصر: الدار الدولية للاستثمار الثقافي، ط. 1، 2000)، ص. 17
14. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستدامة : فلسفها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها (الأردن: دار صفاء، 2006)، ص. 39
15. المرجع نفسه
16. <https://academicimpact.un.org/ar/content/%D8%A3%D9%87%D8%2019/12/2645> : 12 على الساعة
17. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم 1989، (ترجمة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1989)، ص. 21
18. ساطع رسلان، النظام الإداري في اليابان، (د.ب.ن: مركز البحوث العربية للعلوم الإدارية، 1973)، ص. 06
19. ثريا نصر، تاريخ الشعوب، مصر: عالم الكتاب للنشر و التوزيع و الطباعة، 1998، ص. 143
20. عبد العزيز خنفوس، النظام الاقتصادي الدولي المعولم (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ص. 16
21. المرجع نفسه، ص. 19
22. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص. 935.
23. نورالدين حاروش، إدارة الموارد البشرية، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص. 177

24. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، مرجع سابق، ص. 74
25. عبد الرزاق أمقران، "استراتيجية التجديد الثقافي في المجتمعات العربية في ظل العولمة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم والإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة قسنطينة، 2010/2011، ص. 235
26. بركات، مرجع سابق، ص. 955
27. إيدث كريزوييل وآخرون، التحليل الثقافي: ميشيل فوكو، يورجين هابرماس، بيتر ل بيرجر، ماري دوجلاس، (ترجمة: فاروق أحمد مصطفى وآخرون)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008، ص. 11
28. منشورات اليونسكو، الثقافة والتنمية: الأعمال والإنجازات، 2010، ص. 01
29. منشورات اليونسكو، "اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي"، باريس، 20 أكتوبر 2005، ص. 4.
30. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة (نيويورك: وان بلازا، 2002)، ص. 8
31. المرجع نفسه
32. المرجع نفسه
33. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، مرجع سابق، ص 77
34. المرجع نفسه، ص 78
35. Jacinthe Gagnon, «l'économie mauve: économie, développement durable et diversité culturelle », **Laboratoire d'étude sur les politiques publiques et la mondialisation**, ENAP, 2012, p1
36. أمقران، مرجع سابق، ص. 236
37. اليونسكو 2005
38. منشورات اليونسكو، الثقافة والتنمية، مرجع سابق، ص 103
39. المرجع نفسه
40. المرجع نفسه
41. المرجع نفسه، ص. 109
42. جميل حمداوي، "المقاربة الثقافية أساس التنمية البشرية المستدامة"، في: http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=3850508: 11 الساعة: 2019/12/16
43. المرجع نفسه
44. " الثقافة في صميم اهداف التنمية المستدامة"، في: <https://ar.unesco.org/courier/april-june-2017/lthqf-fy-smym-hdf-ltnmy-lmstdm> 2019/12/16 09:44 على الساعة:
45. "وضع الثقافة والإبداع في صميم التجديد الحضاري"، في: <https://ar.unesco.org/news/wd-lthqf-wlbd-fy-smym-ltjdyd-lhdry> 2019/12/16 10:35 على الساعة:
46. مفيد نجم، الاستثمار في الثقافة، (عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 01
47. L'économie Mauve, p.02

الاجراءات الاقتصادية اللازمة لمواجهة آثار الأحداث الغير اعتيادية

(دراسة حالة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي)

Economic measures to counteract the effects of unusual events

(case study of UK quitting from the European Union)

ذي يزن الاعوش

Theyazin Alaawosh

Email: yazin111@yahoo.com

Abstract :

The research was prepared by gathering information on the effects of the UK quitting from the European Union, as well as searching for whether the UK has taken measures to counter these effects. This is followed by the analysis process to see the response of the British economy to these measures now and in the future. A set of results has been obtained, including that the Kingdom has already faced the effects of quitting through several measures, and this is what the Kingdom has done positively and directly. It is expected that this effect will continue in the future, taking into account the impact that may result from the Corona pandemic.

Key words: Economic measures, exit Effects, Economic relations, Attracting investments, Monetary Policies.

Jel classification : G Financial Economics G01 Financial Crises F31

الملخص:

تم إعداد البحث عن طريق جمع المعلومات حول تأثيرات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي وكذلك البحث عن ما إذا كانت المملكة المتحدة قد اتخذت اجراءات مضادة لهذه التأثيرات , يلي ذلك عملية التحليل لمعرفة تجاوب الاقتصاد البريطاني لهذه الاجراءات في الحاضر والمستقبل , وقد تم الحصول على مجموعة من النتائج منها أن المملكة قامت بمواجهة آثار الخروج فعلاً من خلال عدة إجراءات وهذا ما فعل من اقتصاد المملكة إيجابياً وبشكل مباشر ومن المتوقع استمرار هذا التأثير مستقبلاً مع الأخذ بعين الاعتبار التأثير الذي قد ينتج عن جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية

الإجراءات الاقتصادية, آثار الخروج, العلاقات الاقتصادية, جذب الاستثمارات, السياسات النقدية.

مقدمة

هذا هو البحث الرابع من أبحاث الحدث القاطع والذي يعتبر من أهم أبحاث السلسلة , حيث أن جميع الأبحاث السابقة تفقدنا كإقتصاديين إلى ضرورة التخطيط السليم والتنفيذ الدقيق لمواجهة الأزمات حيث أن التحدي الحقيقي الذي يواجه المملكة المتحدة يتمثل في مواجهة المنفردة , فبعد خروجها من الاتحاد الأوروبي يتوجب عليها معالجة الآثار السلبية وتعزيز الجوانب الإيجابية من أجل رفع مستوى الاقتصاد بأفضل مما كانت عليه , من ناحية أخرى يساعد هذا البحث على معرفة الكيفية والأساليب التي ينبغي أن يدار بها الاقتصاد لمواجهة الأزمات والأحداث الغير اعتيادية.

إشكالية البحث

خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي كان له انعكاسات وأثار اقتصادية على كلا الطرفين وتكمن إشكالية البحث في التساؤل الآتي:

هل اتخذت المملكة المتحدة اجراءات لمواجهة الآثار السلبية على اقتصادها المترتبة جراء الخروج من الاتحاد الأوروبي؟ وما هو تأثير هذه الإجراءات على وضع الاقتصاد مستقبلاً؟

فرضيات البحث

1. مواجهة انخفاض الاستثمارات الأجنبية من بريطانيا بسبب الخروج من الاتحاد الأوروبي يتطلب العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية من وجهات أخرى.
2. بناء علاقات تجارية واقتصادية لتعويض ما فقدته بريطانيا جراء الخروج.
3. استخدام أدوات السياسة النقدية عن طريق البنك المركزي البريطاني سيعمل على حفز الاقتصاد.
4. تخفيض الضرائب سيساعد على رفع دخل الفرد في بريطانيا.
5. تنفيذ الإجراءات السابقة سيعمل على تحسين الاقتصاد البريطاني في السنوات القادمة.

أهمية البحث

1. يكشف عن الأساليب والطرق لإدارة الأزمات الناتجة عن الأحداث الاقتصادية الغير اعتيادية.
2. يكشف عن الفرص الاستثمارية المحتملة في المملكة المتحدة في مرحلة ما بعد الخروج.
3. يمثل إضافة علمية في سلسلة أبحاث الحدث القاطع.
4. يمثل إضافة علمية في مجال إدارة الأزمات الاقتصادية.

منهج البحث

تقوم عملية البحث على جمع المعلومات حول تفاعل الإدارة الاقتصادية للمملكة المتحدة تجاه التغيرات الناتجة عن الخروج من الاتحاد الاوربي , يلي ذلك استخدام الأسلوب التحليلي لمعرفة مدى فاعلية الإجراءات المتخذة في معالجة وتفادي آثار الخروج.

خطة البحث

تتضمن خطة البحث أربعة مراحل

المرحلة الاولى:

تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي (وهذا ما تم تحديده استناداً للأبحاث السابقة).

المرحلة الثانية:

استنباط المعالجات المفترضة وفق الآثار الاقتصادية المتوقعة تحديدها في المرحلة الأولى (وهذا ما تم عند وضع الفرضيات)

المرحلة الثالثة:

البحث عن توجه بريطانيا في تنفيذ أي من الإجراءات الاقتصادية لمواجهة آثار الخروج.

المرحلة الرابعة:

دراسة الوضع الاقتصادي لبريطانيا خلال السنوات المقبلة.

تأثيرات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي¹

ترتب على خروج بريطانيا من الاتحاد العديد من الآثار الفعلية والمتوقعة والتي بدأت أولها من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء حيث انعكست نتائج الاستفتاء بشكل مباشر على الاقتصاد والأسواق المالية مثلما حدث في سعر الباوند حيث تعرض لأكبر هبوط على مدى ثلاثين سنة.

ومن الآثار المترتبة على الخروج:

1. انخفاض الاستثمارات الأجنبية الاوربية في بريطانيا والتي تمثل 48% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.
2. انخفاض الصادرات البريطانية للاتحاد الاوربي والتي تشكل 43% من إجمالي الصادرات.

3. فقدان العلاقات التجارية لـ 30 اتفاقية تغطي 60 دولة.

4. انخفاض الناتج المحلي لبريطانيا على المدى البعيد ما بين 5% الى 8%.

الفرضية الأولى: مواجهة انخفاض الاستثمارات الأجنبية من بريطانيا بسبب الخروج من الاتحاد الاوربي ينبغي العمل على تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية من وجهات أخرى.

تعتبر المملكة المتحدة من أكثر الدول المتقدمة والمتصدرة في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية , كما أنها تتمتع بسمعة عالمية في تقديم الخدمات للمؤسسات والافراد على حد سواء , بالإضافة الى ذلك فإن البيئة الاستثمارية البريطانية تمثل هدف لمعظم المستثمرين في العالم بالرغم من الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها بسبب الخروج , حيث تصدرت المملكة المتحدة المرتبة الثالثة في العالم كوجه استثمارية².

وفي الوقت الراهن توجهت المملكة إلى جذب الاستثمارات من الخارج وذلك لتعزيز الاقتصاد في مواجهة آثار الخروج , ومن الوجهات التي استهدفها المملكة منطقة الخليج العربي حيث تسعى الحكومة البريطانية لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الخليجية التي ترى فيها سبباً مهماً في تعزيز الاقتصاد المحلي في الوقت الذي تشهد فيه اقتصادات الخليج انتعاشاً كبيراً يدل على أن رؤوس الأموال الباحثة عن فرص استثمارية تتزايد يوماً , واتخذت الحكومة البريطانية مؤخراً العديد من الإجراءات التي من شأنها جذب المستثمرين الخليجيين , ومن بينها تسهيلات أكبر في مجال التأشيرات والإقامات والإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس عمل جديد في المملكة المتحدة³.

من ناحية أخرى عملت المملكة المتحدة على تشجيع المستثمرين من جميع انحاء العالم على توجيه استثماراتهم نحو أسواقها بتسهيل اجراءات الفيزا الاستثمارية والإقامة , وما ساعد على ذلك استقبال المستثمرين عن طريق ما يسمى بـ (الفيزا الذهبية) حيث منحت وزارة الداخلية 255 شخصاً تأشيرات مستثمرين من الدرجة الأولى في النصف الأول من عام 2019 , مما سمح لهم بالعيش والعمل في المملكة المتحدة لمدة خمس سنوات , وكان هذا هو الأكثر في فترة ستة أشهر منذ عام 2014 وفقاً

لبيانات الدائرة , وبشكل عام دخل حوالي 11000 شخص إلى المملكة المتحدة منذ تقديم نظام التأشيرة الذهبية لأول مرة في عام 2008 , معظمهم من روسيا والصين. ومن بين هؤلاء رومان أبراموفيتش , الملياردير صاحب نادي تشيلسي لكرة القدم⁴ , بالإضافة الى ذلك وضعت المملكة المتحدة اجراء لتقليل الفترة اللازمة للحصول على الإقامة من خلال حجم الاستثمار حيث يُمكن الحصول على التأشيرة الدائمة في هذا البرنامج خلال ثلاث سنوات فقط بدلاً من خمسة عن طريق استثمار مبلغ 5,000,000 جنيه إسترليني , و برفع مبلغ الاستثمار الى 10,000,000 جنيه إسترليني يُمكن الحصول على التأشيرة الدائمة في هذا البرنامج خلال سنتين فقط في حين يستغرق الحصول على الإقامة الدائمة خمس سنوات باستثمار مبالغ تبدأ بـ 200,000 جنيه إسترليني⁵.

وبهذا تم اثبات الفرضية الأولى

الفرضية الثانية: بناء علاقات تجارية واقتصادية لتعويض ما فقدته بريطانيا جراء الخروج.

الاتحاد الاوربي ككتلة سياسية واقتصادية تضم 28 دولة يمثل وجهه استثمارية عالمية تسعى جميع الدول الى ربط علاقات تجارية واقتصادية معه , ويعتبر هذا الجانب من أهم المميزات للدول الاعضاء كونه يفتح لها الاسواق العالمية.

فقدان المملكة المتحدة للعلاقات التي كانت تستفيد منها من خلال عضويتها في الاتحاد الاوربي هو العقبة الأشد والتحدي الأكبر من بين جميع مشاكل وأثار الخروج , حيث أن فقدان العلاقات الاقتصادية يعتبر ضربة قاصمة للاقتصاد البريطاني كون المملكة المتحدة دولة مصنعة ومصدرة وتعتمد على الأسواق الدولية في تسويق منتجاتها وصادراتها.

من ابرز توجهات المملكة في بناء العلاقات الاقتصادية بعد الخروج توجهها نحو القارة الافريقية حيث عقدت قمة الاستثمار الأفريقية البريطانية في 20 يناير/كانون الثاني 2020 ، بالعاصمة لندن ، وبحضور ممثلين لنحو خمسين دولة أفريقية.⁶

حيث تم عقد 27 صفقة تجارية تصل إلى 6.5 مليار جنيه استرليني عبر السوق الأفريقية بعد أول قمة للاستثمار بين المملكة المتحدة وأفريقيا في لندن.⁷

المملكة المتحدة هي شريك تجاري رئيسي للدول الأفريقية حيث زادت التجارة بين المملكة المتحدة وأفريقيا بنسبة 7.5٪ العام الماضي لتصل إلى 36 مليار جنيه استرليني أثناء مغادرتها الاتحاد الأوروبي ، كما ضمنت المملكة المتحدة إمكانية استمرار الشركات من 46 دولة أفريقية في التصدير إلى المملكة المتحدة ودفع معدلات تعريفه مخفضة أو معدومة وهذا يشمل الاتفاقات التجارية الموقعة مع 11 دولة أفريقية والتشريع لخطوة الأفضليات التجارية مع 35 دولة أفريقية أخرى ، وتعمل المملكة المتحدة مع البلدان المتبقية لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقيات الاستثمارية بحلول نهاية عام 2020 ، وستهدف المملكة المتحدة في المستقبل إلى تعميق هذه الاتفاقيات لجعلها أفضل للأعمال مما يضمن أنها تعكس طموحات الشركاء الأفارقة لزيادة التجارة مع المملكة المتحدة في الخدمات عالية القيمة وتسخير الإنترنت والتقنيات الجديدة ، لدى المملكة المتحدة أيضًا عرض تمويل الصادرات الرائد عالميًا حيث قدمت UK Export Finance دعمًا ماليًا بقيمة أكثر من 1.8 مليار جنيه إسترليني في العامين الماضيين لإنشاء عقود لشركات المملكة المتحدة في إفريقيا ، وتقدم الآن تمويلًا لأكثر من 40 دولة في جميع أنحاء القارة. ستواصل المملكة المتحدة دعم نظام التجارة الدولية القائم على القواعد - مع وجود منظمة التجارة العالمية في صميمها - بحيث يكون شاملاً ويقدم للشركاء الأفارقة.⁸

أوضحت القمة أن المملكة المتحدة سوف تذهب إلى أبعد من ذلك في إقامة روابط تجارية بين المملكة المتحدة وأفريقيا مستفيدة من الإمكانيات المثيرة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتي عند التصديق عليها ستخلق أكبر منطقة تجارة

حرة في العالم ، ومع عدد سكان 1.2 مليار كما أن المملكة المتحدة التزمت بأكثر من 397 مليون جنيه استرليني من البرامج الجديدة لتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية الأخرى بين المملكة المتحدة وأفريقيا ؛ ستقوم المملكة المتحدة بما يلي:

- مساعدة الجنوب الأفريقي على زيادة تدفقات التجارة بين البلدان الأفريقية ، وتقليل الحواجز أمام التجارة وزيادة الاستثمار (تمويل يصل إلى 200 مليون جنيه استرليني على مدى سبع سنوات).
- إطلاق مجموعة مستثمرين أفارقة جديدة لدفع النمو والاستثمار في المستقبل.
- إنشاء خدمة ترويج الاستيراد ، Trade Connect ، لدعم الشركات الأفريقية لزيادة وجودها في الأسواق الدولية ، وكذلك دعم الشركات البريطانية للحصول على منتجات ذات جودة عالية من أفريقيا (تمويل 20 مليون جنيه استرليني).
- إنشاء بوابة النمو المتاحة على الفور لدعم جميع الأعمال التجارية بما في ذلك من أفريقيا والمملكة المتحدة للتجارة والاستثمار عبر أفريقيا (تمويل 37 مليون جنيه استرليني).
- برامج خاصة ببلدان جديدة ، بما في ذلك برنامج جديد في ملاوي لدعم تحولها إلى قطاعات ذات قيمة عالية للصادرات (تمويل 95 مليون جنيه استرليني) ، وبرنامج جديد في إثيوبيا لدعم القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر والمجمعات الصناعية ومناخ الاستثمار (تمويل 45 مليون جنيه استرليني).⁹

الفرضية الثالثة : استخدام ادوات السياسة النقدية عن طريق البنك المركزي البريطاني سيعمل على حفز الاقتصاد.

حسب التأثيرات المذكورة في بداية البحث ستعرض المملكة المتحدة لانخفاض الناتج المحلي على المدى البعيد ما بين 5% الى 8% ، وهذا ما يستدعي تدخل البنك المركزي عبر استخدام ادوات السياسة النقدية لحفز الاقتصاد ، وقد تبين توجه بنك إنجلترا بهذا الخصوص من خلال التصريح الرسمي الآتي:

إذا فشل النمو العالمي في الاستقرار أو إذا ظلت أوجه عدم اليقين في خروج بريطانيا من الاتحاد راسخة ، فقد تحتاج السياسة النقدية إلى تعزيز الانتعاش المتوقع في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المملكة المتحدة".¹⁰

التصريح يؤكد استعداد بنك إنجلترا في اتخاذ اجراءات لتحفيز الاقتصاد البريطاني ، وهذا ما ثبت فعلاً حيث أبقى بنك إنجلترا على أسعار الفائدة دون تغيير ديسمبر 2019 والذي يعتبر الأدنى تاريخياً ، حيث أبت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي سعر الفائدة الرسمي للبنك عند 0.75% والذي لم يتغير منذ أغسطس 2018. وصوتت لجنة السياسة النقدية بأغلبية 7-2 ، كما صوتت اللجنة بالإجماع للحفاظ على مخزون مشتريات سندات الشركات بمبلغ 10 مليارات جنيه استرليني ومشتريات السندات الحكومية البريطانية بمبلغ 435 مليار جنيه استرليني.¹¹

بالنظر الى الاجراءات التي اتخذها بنك انجلترا نجد انها تلخصت في الآتي:

1. تخفيض سعر الفائدة الرسمي إلى 0.75% وتثبيتها عند هذا المستوى.
 2. الحفاظ على مخزون مشتريات سندات الشركات بمبلغ 10 مليار جنيه استرليني.
 3. الحفاظ على مخزون مشتريات السندات الحكومية بمبلغ 435 مليار جنيه استرليني.
- بتحليل الاجراءات السابقة نلاحظ الآتي:

أولاً: تخفيض سعر الفائدة.

انخفاض سعر الفائدة يعني انخفاض تكلفة الحصول على الاموال مما يشجع على عملية الاقتراض من البنوك , وفي كل الحالات فإن الاقتراض من البنوك يعزز من الاقتصاد سواء أكانت القروض استهلاكية أو استثمارية , فالقروض الاستهلاكية ترفع من القدرة الشرائية للجمهور بالتالي تزيد من حركة السوق وزيادة الانتاج خصوصاً الانتاج المحلي مما يخرج الاقتصاد

من حالة الكساد , أما القروض الاستثمارية فتأثيرها على جانبيين الأول أنشاء استثمارات جديدة والثاني دعم وتعزيز الاستثمارات القائمة وكلا الجانبين يدعم الاقتصاد , وهذه الحالة حصلت في الاتحاد الاوربي حيث خفض البنك المركزي الاوربي معدلات الفائدة إلى 0.15% من 0.25% خلال الفترة خلال العام 2014 لحفز الاقتصاد وتجنب منطقة اليورو الانزلاق في مرحلة الانكماش.¹²

ثانياً: الحفاظ على مشتريات سندات الشركات والسندات الحكومية.

تتعامل البنوك المركزية بالسندات وفق ما يسمى عمليات السوق المفتوحة وهي نشاط يقوم به المصرف المركزي لإعطاء (أو أخذ) سيولة بالعملة المحلية إلى (أو من) مصرف أو مجموعة من المصارف. يمكن للمصرف المركزي إما شراء أو بيع سندات حكومية في السوق المفتوحة (من هنا اشتق الاسم) أو فيما يُعتبر الآن الحل المفضل الدخول في اتفاقية إعادة شراء أو إقراض مضمون مع أحد المصارف التجارية حيث يقدم المصرف المركزي الأموال كوديعة لفترة محددة ويأخذ مقابلها أصولاً كضمان ويستخدم المصرف المركزي عمليات السوق المفتوحة وسيلة أساسية لتنفيذ السياسة النقدية , وأيضاً تهدف عمليات السوق المفتوحة إلى إمداد المصارف التجارية بالسيولة وأحياناً أخذ فائض السيولة منها لمعالجة سعر الفائدة قصير الأجل وضخ النقود الأساسية في الاقتصاد وبالتالي التحكم بشكل غير مباشر في إجمالي المعروض النقدي , يتضمن ذلك تلبية الطلب على النقود بسعر الفائدة المستهدف عبر شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية أو غيرها من الأدوات المالية , وتستخدم الأهداف النقدية مثل التضخم أو أسعار الفائدة أو أسعار الصرف لتوجيه هذا التنفيذ.¹³

ألية هذه العملية تتمثل في دور البنك المركزي كبائع أو مشتري ، ففي حالة استهداف البنك لامتناس السيولة من السوق يقوم ببيع السندات ويتحصل قيمتها من المشتريين والعكس في حالة الشراء حيث يقوم بشراء السندات من الوحدات الاقتصادية ويدفع لهم القيمة المقابلة وبهذا يعمل على ضخ السيولة في الاقتصاد.

في حالة بنك إنجلترا نلاحظ قرار الاحتفاظ بمشتريات السندات ، معنى هذا ان البنك قد قام بشراء سندات من داخل الاقتصاد مقابل ضخ 445 مليار جنيه استرليني ، وهذا القرار يساعد على بقاء هذه الاموال فعالة في دارة الاقتصاد البريطاني وهذا يؤكد توجه بنك إنجلترا في تعزيز الاقتصاد باستخدام السياسات النقدية.

وهذا يثبت الفرضية الثالثة

الفرضية الرابعة : تخفيض الضرائب سمساعدا على رفع دخل الفرد في بريطانيا.

تعتبر الضرائب إحدى أدوات السياسة المالية إلى جانب كونها مصدر مالي للدولة ، ويرى الكثير من الاقتصاديين ان تدخل الدول أمر ضروري لتحريك الاقتصاد وإخراجه من حالة الانكماش وذلك عن طريق زيادة النفقات العامة ، تخفيض الضرائب هو طريقة غير مباشرة للنفقات الحكومية حيث تتخلى الحكومة عن جزء من مواردها لغرض توفير الاموال في الاقتصاد.

الجدير بالذكر أن في حالة الانكماش تكون كمية النقود المتداولة محدودة ولا تتناسب ابدا مع كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة للبيع، وفي هذه الحالة على الدولة زيادة إنفاقها لتعزيز الكميات النقدية والحد من فرض ضرائب جديدة بل عليها خفض المعدلات الضريبية وزيادة الإعفاءات بهدف خلق توازن جديد يعيد الأوضاع الاقتصادية إلى الاستقرار.¹⁴

وفي الوضع البريطاني نلاحظ أن الحكومة اتخذت نهج تخفيض الضرائب بغرض تعزيز الاقتصاد حيث تم الاعلان بأن 31 مليون دافع ضرائب من المقرر أن يحصلوا على تخفيض ضريبي في أبريل ، وذلك بفضل التشريع الجديد الذي وضعه البرلمان في 30 يناير 2020.¹⁵

بهذا تم أثبات الفرضية الرابعة

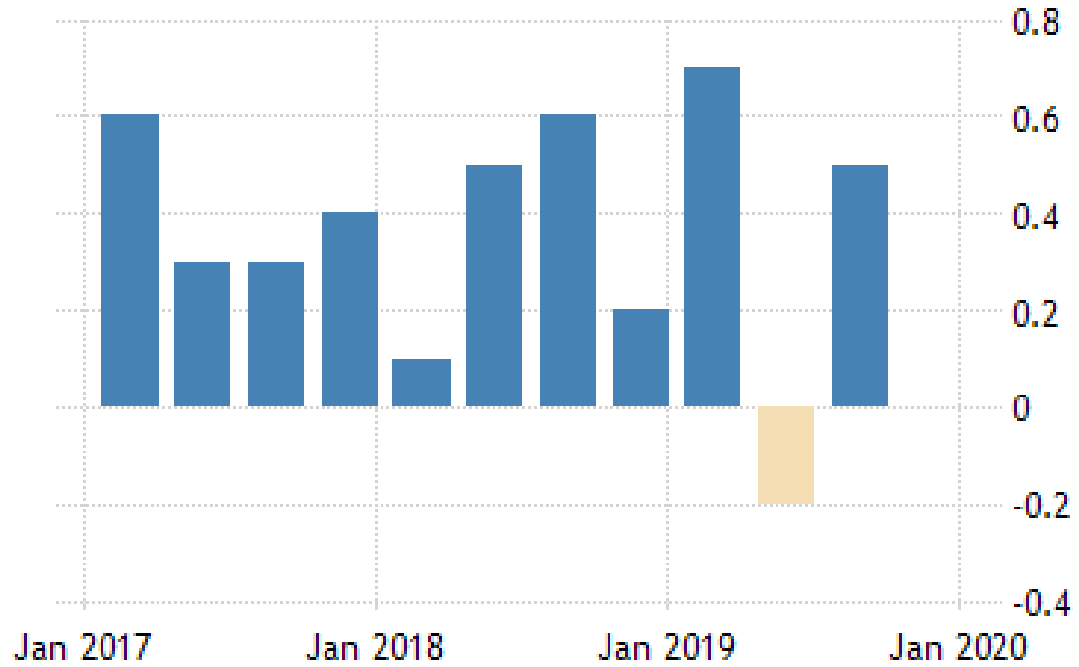
الفرضية الخامسة : تنفيذ الاجراءات السابقة سيعمل على تحسين الاقتصاد البريطاني خلال السنوات القادمة.

يقتضي المنطق الاقتصادي إن الإجراءات السابقة سينعكس أثرها على المدى القصير والبعيد على حد سواء ، ولتأكيد هذا الجانب تطلب الأمر البحث على كلا الفترتين.

في المدى القصير كما هو موضح في الشكل (1) كان الناتج المحلي الإجمالي البريطاني ثابتاً في الربع الرابع من عام 2019 ، دون تعديل من التقديرات الأولية ومقارنة بزيادة 0.5 في المائة في الفترة السابقة ولم يتغير استهلاك الأسر في الأشهر الثلاثة حتى

ديسمبر ، وانتعش الاستهلاك الحكومي بقوة مدفوعًا بالتعليم والصحة ، وساهم صافي التجارة بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت الصادرات أكثر من الواردات.¹⁶

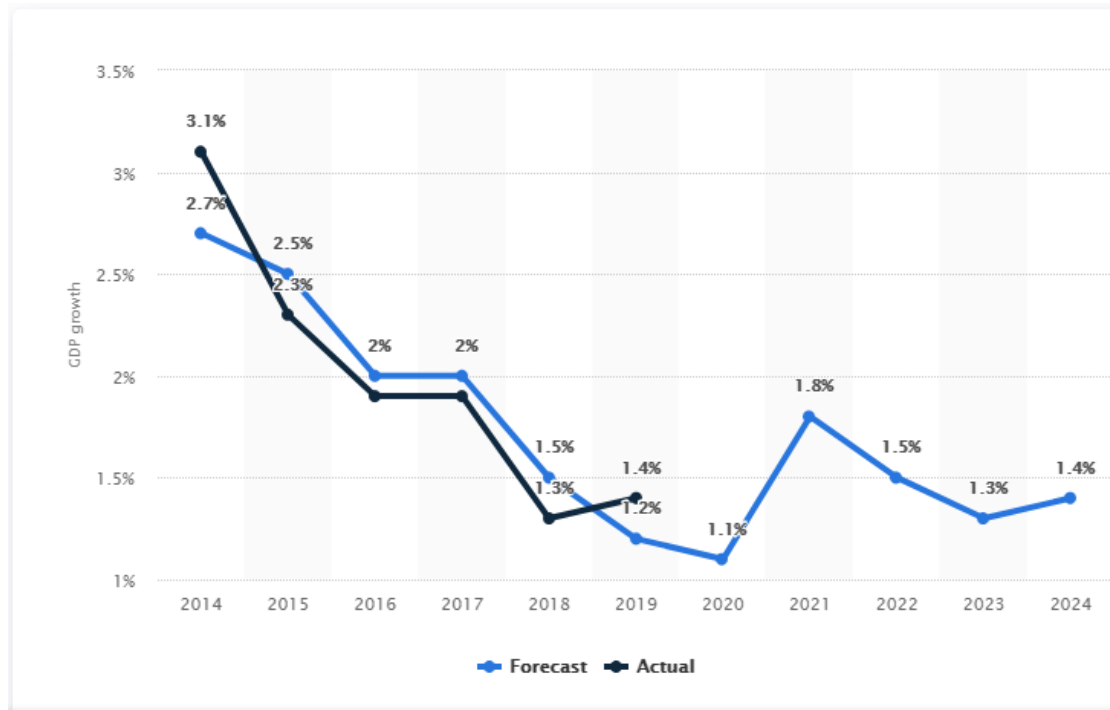
شكل رقم (1) الناتج المحلي البريطاني



المصدر موقع tradingeconomics

أما على المدى البعيد كما هو موضح في الشكل (2) من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة بنحو 1.1 في المائة اعتبارًا من مارس 2020 ، على الرغم من أن التوقعات كانت دقيقة نسبيًا في التنبؤ بنمو الناتج المحلي الإجمالي ، فإن هذه البيانات الحالية لا تأخذ في الاعتبار حتى الآن جائحة فيروس كورونا (Covid-19) ، والذي من المرجح أن يشهد نمو الاقتصاد بمعدل أبطأ بكثير أو حتى يتقلص¹⁷

الشكل (2) نمو إجمالي الناتج المحلي البريطاني على المدى البعيد



المصدر موقع statista

مما سبق نجد أن الناتج المحلي البريطاني حقق نمو على المدى القصير وهذا ما يمكن الإشارة إليه بالتأثير المباشر والفوري للإجراءات المضادة ، وفي المدى البعيد تشير التوقعات الى احتمالية النمو على مدى سنتين مع استقرار نسبي لثلاث سنوات لاحقة مع ضرورة الإشارة الى وجود احتمالية لتأثر الاقتصاد سلباً بسبب عامل خارجي وهو جائحة كورونا.

بهذا تم اثبات الفرضية الخامسة

النتائج

1. عمدت المملكة المتحدة الى جذب الاستثمارات من خلال تسهيل الإقامة للمستثمرين.
2. تم إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع دول افريقيا لتغطية الفجوة التي تسببت بها عملية الخروج من الاتحاد الاوربي.
3. نفذت المملكة المتحدة قرار تخفيض الضرائب لزيادة القدرة المالية في السوق والمجتمع.
4. استخدم بنك انجلترا المركزي السياسات النقدية لحفز الاقتصاد.
5. الاجراءات السابقة انعكس تأثيرها بشكل ايجابي على الناتج المحلي البريطاني على المدى القصير.
6. توقعات النمو للناتج المحلي البريطاني ايجابية على المدى الطويل.

7. كنتيجة نهائية للبحث يوجد إمكانية لتفادي تأثيرات الحدث القاطع من خلال إجراءات اقتصادية مضادة.

المراجع

- ¹ Theyazin Alaawosh , Characteristics Of Abnormal Economic & Political Events & Its Impact Over Foreign Exchange Market , International Journal of Economic Studies ,p 186,186
- ² Best Countries to Invest In <https://www.usnews.com/news/best-countries/best-invest-in> تم الاطلاع في 2020\4\2 الساعة 5:37 مساء بتوقيت صنعاء
- ³ <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/05/15/> , تم 2020\4\2 الساعة 5:47 مساء بتوقيت صنعاء
- ⁴ Rise in number of world's rich buying UK 'golden visas' <https://www.theguardian.com/uk-news/2019/sep/27/number-of-foreigners-buying-uk-golden-visa-rises> , تم الاطلاع في 2020\4\2 الساعة 6:00 مساء بتوقيت صنعاء
- ⁵ <https://www.elevay.com/ar/programmes/> , برنامج الإقامة في المملكة المتحدة , تم الاطلاع في 2020\4\2 الساعة 6:11 مساء بتوقيت صنعاء
- ⁶ <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness> , لهذه الأسباب تعزز الدول الكبرى استثماراتها بأفريقيا عبد الحافظ الصاوي , تم الاطلاع في 2020\4\3 الساعة 5:07 مساء بتوقيت صنعاء
- ⁷ <https://www.bbc.com/pidgin/tori-51203355> UK-Africa Summit 2020: Deals wey Nigeria, Ghana, sign for di London investment meeting , Fiona Equere صنعاء 2020\4\3 الساعة 7:23 مساء بتوقيت صنعاء
- ⁸ UK Government Statement, The UK-Africa Investment Summit on 20 January 2020, p 2
- ⁹ UK Government Statement, The UK-Africa Investment Summit on 20 January 2020, p 2
- ¹⁰ <https://www.bitcoinnews.ae> بنك إنجلترا يبقي أسعار الفائدة دون تغيير 2020\4\26 الساعة 12:20 صباحاً بتوقيت صنعاء
- ¹¹ <https://www.bitcoinnews.ae> بنك إنجلترا يبقي أسعار الفائدة دون تغيير 2020\4\26 الساعة 12:30 صباحاً بتوقيت صنعاء
- ¹² https://www.bbc.com/arabic/business/2014/06/140605_eu_economy , المركزي الأوروبي يخفض سعر الفائدة إلى مستوى قياسي , 5 يونيو/ حزيران 2014
- ¹³ Open market operations: A Glossary of Political Economy Terms - Dr. Paul M. Johnson <https://ar.wikipedia.org/> تم الاطلاع في تاريخ 2020\4\28 الساعة 10:04 مساء بتوقيت صنعاء
- ¹⁴ <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9> الضريبة 2020\4\22 الساعة 4:46 مساء بتوقيت صنعاء
- ¹⁵ 31 million taxpayers to get April tax cut <https://www.gov.uk/government/news/31-million-taxpayers-to-get-april-tax-cut> تم الاطلاع في تاريخ 2020\4\22 الساعة 4:47 مساء بتوقيت صنعاء
- ¹⁶ United Kingdom GDP Growth Rate <https://tradingeconomics.com/united-kingdom/gdp-growth> تم الاطلاع في تاريخ 2020\4\22 الساعة 5:02 مساء بتوقيت صنعاء
- ¹⁷ Forecasted gross domestic product (GDP) growth in the United Kingdom (UK) from 2020 to 2024 <https://www.statista.com/statistics/375195/gdp-growth-forecast-uk/> 4:56 الساعة 2020\4\22 الساعة 4:56 مساء بتوقيت صنعاء

Th Palestinian economy from the ravages of the occupation to the Corona Virus”

"الاقتصاد الفلسطيني من ويلات الاحتلال إلى فايروس كورونا"

أ.هالة محمود دودين/ باحثة سياسية/ دراسات دولية/ جامعة بيرزيت/ فلسطين

Email: hala.dodin88@gmail.com

Abstract:

The Palestinian economy has witnessed a state of instability since the Israeli occupation until today. It has suffered many setbacks and stagnation, resulting from the practices of the occupation. With the advent of the Corona pandemic, the Palestinian economy was greatly and unexpectedly affected, unemployment rates rose, per capita income declined, economic conditions worsened, and some sectors such as tourism and hotels were paralyzed and many employees and workers lost their jobs. This study deals with clarifying the negative effects resulting from the occupation practices and the Corona pandemic that struck the Palestinian economy.

Key words:

The Palestinian economy, the Corona virus “Covid-19”, the Israeli occupation, the Paris Agreement, the clearing.

الملخص:

شهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من عدم الاستقرار منذ الاحتلال الاسرائيلي حتى اليوم. فقد تعرض للعديد من الانتكاسات والركود، الناتجة عن ممارسات الاحتلال. ومع قدوم جائحة كورونا تضرر الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير وغير متوقع، وارتفعت نسب البطالة وتدنى دخل الفرد وساءت الأوضاع الاقتصادية، وحدث شلل تام لبعض القطاعات كقطاع السياحة والفنادق وفقد العديد من الموظفين والعمال وظائفهم. تتطرق هذه الدراسة لتوضيح الآثار السلبية الناتجة عن ممارسات الاحتلال وجائحة كورونا التي عصفت بالاقتصاد الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الفلسطيني، فايروس كورونا "كوفيد-19"، الاحتلال الاسرائيلي، اتفاقية باريس، المقاصة.

مقدمة

نما الاقتصاد الفلسطيني وتشكل في بيئة تعرضت للعديد من الصدمات، كان السبب الأساسي فيها الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وما نتج عنه من سياسات إغلاق وحصار وتقوية تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المنح والمساعدات الخارجية والتي تتأثر أيضاً بالأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي لا تعرف الاستقرار. بالإضافة إلى غياب الأفق السياسي والانقسام القائم وضعف القطاع الخاص ومحدودية قدرات القطاع العام.

لعبت عوامل عدة دوراً كبيراً في تشكيل الاقتصاد الفلسطيني حيث عانى من اختلالات عدة، ناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي والتي كان منها، فقدان العملة الوطنية الناتجة عن حالة التبعية لاقتصاد الاحتلال الاسرائيلي، والتي تؤدي إلى عدم تمكن الاقتصاد الفلسطيني من تطبيق سياساته المستقلة التي تنسجم مع المستجدات المحلية والعالمية. وأثر ذلك على سوق العمل والتجارة الخارجية، كما أصبح الاعتماد على الخدمات الأساسية كالكهرباء والوقود بشكل أساسي على الاحتلال الاسرائيلي.

كان لهذه التبعية أثراً سلبية كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني حيث ارتفعت معدلات البطالة لمستويات عالية، وحدث عجز في الميزان التجاري وارتفاع في المديونية، وبدوره أثر على القطاع الخاص. وأصبح هناك اعتماد كبير على المنح والمساعدات الخارجية لإصلاح الخلل الحاصل في الموازنة العامة، وكان من بين المؤسسات الخارجية التي تم الاعتماد عليها وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، والتي دعمت عدة مشاريع في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ترتب على اتفاقية أوسلو تداعيات كثيرة طالت الاقتصاد الفلسطيني وأدت به إلى مراحل سيئة عكس ما كان متوقع، وأدت إلى رسم ملامح الاقتصاد الفلسطيني الخاضع للتبعية إلى اليوم، وحدثت اختلافات ملحوظة على هوية الاقتصاد الفلسطيني حيث أدت اتفاقية باريس التي وقعت عام 1994 إلى خضوع الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد اسرائيل.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ويلات الاحتلال، حيث قيدت سياسات الاحتلال حركة البضائع والسلع وسيطرت على الحدود والأراضي الفلسطينية. تسعى الحكومة الفلسطينية للانفكاك عن الاقتصاد الاسرائيلي والتخفيف من نسبة الاستيراد من اسرائيل والاعتماد على المنتج المحلي. كما عملت على إيقاف التحويلات الطبية إلى المستشفيات الاسرائيلية واستبدالها بالدول العربية كالأردن وجمهورية مصر العربية. يؤثر وقف الاستيراد من اسرائيل سلباً على اقتصادها كما أنه يساعد على دعم المنتج المحلي وبالتالي تقوية الاقتصاد الفلسطيني وصولاً لمرحلة الانفكاك التام. بالإضافة لما سبق فقد أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني، حيث كان لها تداعيات كبيرة وأثراً سلبية أدت به خطوات كبيرة إلى الوراء.

أدت جائحة كورونا إلى حدوث توقف في الاقتصاد الفلسطيني وشلل تام في بعض القطاعات، منها قطاع الخدمات والسياحة والصناعة ودفعت بالأسواق الشعبية والمطاعم والمقاهي إلى الإغلاق، وأدخلت الجائحة الاقتصاد الفلسطيني في حالة من

الركود. اتبعت الحكومة الفلسطينية عدة إجراءات احترازية لمواجهة الجائحة، ومنع انتشارها على نطاق واسع في ظل القدرات والخيارات المتاحة أمامها. حيث أعلنت حالة الطوارئ لمدة شهر منذ بداية الأزمة في شهر مارس الماضي. ما يوضح سرعة الحكومة في اتخاذ الإجراءات الاحترازية حيث تتطلب الإمكانيات المتاحة تطبيق إجراءات احترازية فورية.

1.1. مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عدة انتكاسات نتيجة للأزمات التي مر بها والنتيجة عن الاحتلال الاسرائيلي منذ احتلال الأرض الفلسطينية إلى اليوم، بالإضافة إلى جائحة كورونا التي أملت بالعالم وأضررت الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير. تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: "كيف أثر الاحتلال الاسرائيلي وفايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني؟ وما هي الإجراءات التي اتبعتها الحكومة الفلسطينية للحد من الآثار الناتجة عن الفايروس؟"

2.1. فرضية الدراسة:

وتفترض الدراسة أن الاقتصاد الفلسطيني تعرض للعديد من الانتكاسات والصدمات ويعزى ذلك إلى وجود الاحتلال الاسرائيلي، وما يقوم به من سياسات احتلالية تضر الاقتصاد الفلسطيني وتصيبه بالشلل كما تحرص على جعله اقتصاداً تابعاً غير مستقل. كما أن جائحة كورونا التي ضربت العالم كان لها أثراً سلبياً وفتاكاً على الاقتصاد الفلسطيني.

2. نبذة عن الاقتصاد الفلسطيني

يشهد الاقتصاد الفلسطيني تحولاً من سيئ إلى أسوأ وترتفع معدلات البطالة وينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً وليس اقتصاداً مستقلاً فقد أدى اتفاق باريس إلى الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وأصبح مربوطاً به، وأصبح هناك تدهوراً مضطرباً للاقتصاد الفلسطيني على عكس التوقعات المتفائلة التي أعقبت توقيع الاتفاق. حيث أن سياسة إسرائيل في وضع القيود على حركة الأفراد والبضائع والإغلاقات، بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية والعسكرية التي فرضتها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، أدت إلى تراكم الخسائر الاقتصادية الفلسطينية.ⁱ

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من أزمات متعاقبة بدءاً بالاحتلال الاسرائيلي، حيث وصلت خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للاحتلال إلى "84.9%" حسب تقديرات أجريت في العام 2011،ⁱⁱ بالإضافة إلى حالة الانقسام والتبعية وافتقاد العملة الوطنية، والاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية والوضع السياسي الغير مستقر الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد، وظهور جائحة كورونا أخيراً. ارتفعت نسب البطالة في فلسطين لعدم استقرار الوضع الاقتصادي، فوصلت نسبة البطالة في العام 2018 إلى ما يقارب "30.8%"ⁱⁱⁱ ووصلت في العام 2019 إلى 46% في قطاع غزة و "17%" في الضفة الغربية، كما يقدر البنك

الدولي أن "24%" من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر.^{١٧} ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الأسر الفقيرة إلى "30%" في الضفة الغربية، و "64%" في قطاع غزة، وتتجاوز نسبة البطالة المتوسط الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^{١٨}

تنقسم السياسات الإسرائيلية التي أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني إلى مرحلتين، تمثلت المرحلة الأولى في الفترة من 1967 إلى توقيع اتفاق أوسلو 1994، حيث كانت إسرائيل تسيطر وبشكل كامل ومباشر على السياسات التنموية والاقتصادية، وعملت على دمج الأرض الفلسطينية في اقتصادها من أجل توفير أيدي عاملة رخيصة من العمال الفلسطينيين، وبلغت نسبة العمال الفلسطينيين في إسرائيل ما بين "35-40%" عام 1990. ارتفعت نسبة العاملين في الأراضي المحتلة والمستوطنات من "11.7%" لعام 2014 إلى "13%" في العام 2017، وعملت إسرائيل على توريد وبيع المنتجات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية الخاضعة لحكم السلطة الفلسطينية. في حين تمثلت المرحلة الثانية بعد توقيع بروتوكول باريس عام 1994 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، حيث تقوم إسرائيل بجمع عائدات الضرائب نيابة عن الفلسطينيين وفقاً لنظام تحصيل الضرائب القائم على أساس بروتوكول باريس الاقتصادي، وتستخدمه إسرائيل كوسيلة ضغط على الحكومة الفلسطينية، وتقوم باقتطاع جزء منه يساوي ما تقوم بدفعه الحكومة الفلسطينية لأسر الشهداء والأسرى الفلسطينيين، كنوع من العقوبات على خلفيات سياسية وقد أقر الكنيست قانوناً تقوم بموجبه إسرائيل بالاقتطاع من عائدات الضرائب الفلسطينية في العام 2018.^{١٩}

يساهم القطاع الزراعي وقطاع التصنيع والخدمات بشكل كبير في الاقتصاد، فقد شكلت هذه القطاعات في العام 2016 "2.9%" و "11%" و "20.6%" من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. يواجه الاقتصاد الفلسطيني الكثير من التحديات، فوجود المستعمرات الإسرائيلية وانعدام السيادة الفلسطينية على جزء من الأرض، يؤدي إلى تناقص مساحة الأراضي التي يستخدمها الفلسطينيون للزراعة، واستيلاء إسرائيل على المصادر المائية التي تؤثر بشكل مباشر على الزراعة. كما أن قطاع الصناعة مقيد نتيجة لتوسع المستوطنات الموجودة في مواقع استراتيجية للتصنيع والقريبة من الأسواق الإسرائيلية والفلسطينية والموانئ البحرية، بالإضافة إلى صعوبة الحركة والتنقل.^{٢٠}

يُعد الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً ضعيفاً حتى قبل حدوث جائحة كورونا، فقد حدث تباطؤ في النمو بنسبة "8.9%" للعام 2016، وتباطؤ بنسبة "1.4%" في العام 2017،^{٢١} كما تعرض الاقتصاد الفلسطيني لأزمة كبيرة نتيجة لاحتجاز الاحتلال الإسرائيلي أموال المقاصة، وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية في العام 2019 "0.9%" فقط، وانخفض معدل النمو في العام 2018 من "2.3%" إلى "1.15%" وهي أدنى نسبة منذ عام 2012، كما انخفض نمو الناتج المحلي في قطاع غزة إلى "الصفر"، وتعرض قطاع غزة لانكماشين متتاليين وصل في العام 2017 إلى نسبة "7.7%" وفي العام 2015 "3.5%"، وبالتالي انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في الأراضي الفلسطينية "1.6%" للعام الثالث على التوالي. اعتمد النمو الاقتصادي على قطاع الخدمات والبناء ونما بنسبة "2.9%" و "1.1%" على التوالي، في المقابل تراجع قطاع السلع التجارية وتقلص القطاع الزراعي بنسبة "1%"، ونما القطاع الصناعي بنسبة "0.2%". نجحت السلطة

الفلسطينية في رفع عجز المالية العامة من "23.3%" من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006 إلى "6.3%" عام 2018، من خلال تحسين تحصيل الإيرادات وخفض الأجور من "24%" من الناتج المحلي الإجمالي إلى "11%".^{ix}

أدى اقتطاع الاحتلال الاسرائيلي لأموال المقاصة إلى حدوث مشاكل في السيولة، وتراجع المنح والمساعدات الخارجية خاصة تعليق المساعدات الأمريكية للمؤسسات الحكومية والأهلية، أدت أيضاً إلى أضرار كبيرة على الاقتصاد. بالإضافة إلى التوسع الاستعماري في الأراضي الفلسطينية ومصادرة المزيد من الأراضي ومن استغلال الثروات الطبيعية في مناطق "ج"، كل ذلك خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة "1.3%" مقارنة بالعام 2018.^x

حذر تقرير الأونكتاد من ضم المستوطنات من قبل الاحتلال، وقد سارعت قوات الاحتلال في العام 2019 وبداية العام 2020 ببناء المستوطنات بالرغم من أنها غير قانونية وتنتهك القانون الدولي، ونتيجة لتوسيع المستوطنات يصبح من المستحيل تقريباً منح الفلسطينيين التصاريح للبناء ما يدعوهم للبناء على مسؤوليتهم الشخصية، وبالتالي تصبح بيوتهم عرضة للهدم الإجباري وعلى نفقتهم الخاصة بحجة المخالفة، وينتج عن الهدم فقر ونزوح وفقدان مأوى وانفصال أسري وضيق نفسي، بالإضافة إلى الحرمان من الرعاية والخدمات الصحية والتعليم.^{xi}

شهد الربع الأول من العام 2019 تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة "3.3%" مقارنة بالربع الأول من العام 2018، وكنتيجة لاقتطاع أموال المقاصة تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2019 بنسبة "2.0%" مقارنة بالربع الأول من العام، في حين لوحظ تحسن طفيف في الربع الثالث والرابع من العام، حيث سجل ارتفاع نمو في الربع الثالث بنسبة "1.0%" وارتفاع آخر في الربع الرابع بنسبة "3.6%". بالرغم من الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة لاقتطاع الاحتلال الاسرائيلي أموال المقاصة، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني حافظ على معدل نموه السابق في العام 2018.^{xii}

تسعى الحكومة الفلسطينية إلى توحيد الجهود وإنهاء حالة الانقسام السياسي والاقتصادي في مختلف أرجاء الوطن، لتحسين الوضع الداخلي الفلسطيني والنهوض بالاقتصاد وتبني خطط استراتيجية وطنية مشتركة، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ويتوقع أن تتسارع معدلات الانفاق الحكومي وتراجع حالة عدم اليقين تجاه الأوضاع الاقتصادية. كما شرعت الحكومة الفلسطينية إلى اتباع سياسة الانفكاك الاقتصادي التدريجي عن الاقتصاد الاسرائيلي، والاستفادة من بعض المنافذ التي يتيحها اتفاق باريس الاقتصادي، فاتجهت لاتخاذ قرارات من شأنها تخفيض حجم الاستيراد من بعض السلع الاسرائيلية، وعقد اتفاقيات تجارية مع الدول العربية المجاورة كالأردن والجمهورية العربية المصرية لتسهيل عملية التبادل التجاري.^{xiii}

3. تداعيات فايروس كورونا "كوفيد-19" على الاقتصاد الفلسطيني

يعاني العالم اليوم من جائحة خطيرة أملت بكافة الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية، عرفت بجائحة كورونا "كوفيد-19" والتي لم يتمكن العلماء حتى اليوم من حل الشيفرة الخاصة بالفيروس ليتسنى لهم إيجاد اللقاح المناسب للقضاء عليه.

كان لهذا الفيروس تأثيرات اقتصادية وعميقة على اقتصادات العالم بأكمله، إلا أن الضرر الأكبر كان على اقتصادات الدول النامية.

كان لفايروس كورونا الأثر السلبي على الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني بالأصل من ضعف وتخلخل ناتج عن الاحتلال الاسرائيلي، وفقدان العملة الوطنية، والانقسام السياسي القائم في الأراضي الفلسطينية. يعاني الاقتصاد الفلسطيني من أزمة سيولة منذ عام 2019 ما جعل الأفاق المباشرة أمام الشعب الفلسطيني صعبة، وأصبح هناك عجز لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بعد زيادة المساعدات إلى ما يقارب "800 مليون دولار" بنسبة تصل إلى 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تعاني الأراضي المحتلة من قيود فعلية على الحركة مما حد من الإمكانيات، وعملت هذه القيود على تفريغ القطاعات الانتاجية وجعل الاقتصاد يعتمد على النمو المدفوع بالاستهلاك. تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية نتيجة لأزمة المقاصة التي تستولي عليها الحكومة الاسرائيلية، وحدث هبوط في النمو وصل إلى "1%" وهو أدنى مستوى منذ عام 2003.^{xiv}

كان هناك توقع بحدوث نمو بنسبة 2.5% للعام 2020 قبل ظهور جائحة كورونا، إلا أنه وبعد حدوث الجائحة أصبح التوقع بانخفاض النمو بنسبة 7.6% على الأقل، وبالتالي سيكون هناك ارتفاع نسب الفقر والبطالة. يعاني الوضع الاقتصادي والمالي في الأراضي الفلسطينية من أزمة كبيرة ناتجة عن فايروس كورونا، وستؤدي الأزمة إلى حدوث انخفاض كبير في إيرادات السلطة الفلسطينية للعام 2020، وزيادة الطلب على الإنفاق على الصحة والمساعدات الاجتماعية والقطاع الخاص. قدر البنك الدولي حدوث فجوة تمويلية تواجه السلطة الفلسطينية خلال العام 2020 تقدر بـ "1.5 مليار دولار أمريكي" لتلبية الاحتياجات بشكل يتناسب مع الأولويات، وإعادة التخصيص بعيداً عن الخطط السابقة لتلبية متطلبات التمويل. استطاع القطاع المالي الصمود أمام أزمة السيولة الناتجة عن استيلاء الاحتلال لأموال المقاصة، إلا أن الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا كانت أعظم وأكثر فتكاً بالاقتصاد الفلسطيني.^{xv}

بالنسبة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019 "15.8 مليار دولار"، كما توقع البنك الدولي نمو بقيمة "1%" لنفس العام. إلا أن التوقعات للعام الحالي 2020 كانت سلبية حيث توقع البنك الدولي انكماش بنسبة تتراوح ما بين "7.6-11%"، نتيجة لتفشي فايروس كورونا. تضرر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لجائحة كورونا وتعرض للتوقف في النصف الثاني من مارس وحتى بداية مايو من هذا العام، ومما زاد من الأثر السلبي لفايروس كورونا على الاقتصاد هو شح السيولة في السوق المحلية وضعف الطلب، بالإضافة إلى ضغط الاحتلال الإسرائيلي على الموارد المالية للسلطة الفلسطينية، وتراجع الدعم الخارجي من "1.1 مليار دولار سنوياً حتى عام 2014، إلى حوالي "550 مليون دولار" للعام 2019. وعملت الحكومة الفلسطينية على العودة بشكل تدريجي للحياة الاقتصادية، وهناك توقعات بعودة الاقتصاد لوضعه الطبيعي بداية العام الجديد 2021.^{xvi} كما أنه من المتوقع أن يتباطأ معدل الفقر حوالي "27.5%" في العام 2021.^{xvii}

شهدت حركة التجارة الفلسطينية الخارجية تراجعاً كبيراً خاصة في شهر نيسان وإيار لهذا العام، نتيجة لتراجع الحركة التجارية الفلسطينية مع إسرائيل وإغلاق المصانع والمنشآت المتخصصة بإنتاج السلع في الدول الشريكة تجارياً، بالإضافة إلى ارتفاع الانفاق الحكومي على الجانب الصحي من تعقيم للمؤسسات وعلاج مباشر. أما فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية فقد بلغت حجم الخسائر المتوقعة في نشاط الصناعة ما يقارب "362 مليون دولار"،^{xviii} حيث أظهرت نتائج النموذج الاقتصادي الذي أعده معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، أن نشاط الصناعة التحويلة هو الأكثر تضرراً ضمن أنشطة الصناعة، لأن حصة القيمة المضافة فيه مرتفعة والحد من الحركة يخفف عدد العمال وساعات العمل، ما يؤدي إلى خفض الإنتاج والقيمة المضافة.^{xix} كما بلغت حجم المخاسر في قطاع الانشاءات "220 مليون دولار" وقطاع الخدمات "1175 مليون دولار" وقطاع الزراعة وصيد الأسماك "200 مليون دولار". أدى تفشي فايروس كورونا إلى مخاطر سلبية ألفت بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من الضعف حتى ما قبل الجائحة، وأصبحت الظروف المعيشية صعبة للغاية في الأراضي الفلسطينية وارتفعت نسب البطالة بشكل كبير.^{xx}

تقدر خسائر الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني نتيجة لجائحة كورونا على مستوى الانفاق حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ما يقارب "2.5 مليار دولار"، نتج عن انخفاض إجمالي الاستهلاك العام والخاص بحوالي "1.3 مليار دولار أمريكي"، وانخفاض الاستثمار بحوالي "2.1 مليار دولار أمريكي"، وتراجع الواردات بحوالي "1.3 مليار دولار".^{xxi}

كانت مخاطر فايروس كورونا عصبية وأكثر فتكاً على الاقتصاد الفلسطيني، وأصبح الاقتصاد الفلسطيني يتحمل أعباءً أكثر مما كان يتحمل قبل الجائحة، فقد أدت الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية إلى زيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي على قطاع الرعاية الصحية، وزيادة الإنفاق على معدات الحماية الشخصية والفحوص وتجهيز المستشفيات الميدانية. كما حدث انخفاض في الإيرادات العامة نتيجة لتعطيل التجارة الخارجية، وبالتالي تنخفض إيرادات المقاصة التي تقوم إسرائيل بجبايتها تبعاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، ما يفقد الحكومة الفلسطينية هذه الإيرادات التي تمثل ما قيمته "65%" من مجموع إيرادات الحكومة الفلسطينية. وكان من الآثار السلبية لفايروس كورونا ارتفاع الدين الحكومي، وحدوث خسارة اقتصادية ناجمة عن منع العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل، وتعطلت حركة الاستيراد والتصدير، واضطراب المناخ الاستثماري، وانخفاض في قيمة الأصول الخارجية، وتضرر العديد من القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف.^{xxii}

يرى البنك الدولي أنه بعد مرور الأزمة الحالية فإن رفع القيود على تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الإطار القانوني، أن يؤدي دوراً مهماً في تحفيز الاقتصاد المتعثر، وأنه يمكن للاقتصاد الرقمي تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للفلسطينيين، خاصة وأن الشعب الفلسطيني يمتلك مواهب عظيمة في التكنولوجيا ولديها مواهب هائلة قادرة على الخلق والإبداع والتطوير، كما يساعد الاقتصاد الرقمي على التغلب على العقبات الجغرافية. كما أشار المدير والممثل المقيم للبنك

الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة "كانثان شانكار"، أنه يجب أن يكون الفلسطينيون قادرين على الوصول إلى موارد مماثلة للموارد الخاصة بجيرانهم، وأن يكونوا قادرين على تطوير بنيتهم التحتية الرقمية سريعاً.^{xxiii}

4. الاجراءات التي اتبعتها الحكومة الفلسطينية لمواجهة جائحة كورونا "كوفيد-19"

تحركت الحكومة الفلسطينية وبشكلٍ حاسم لإنقاذ الأرواح فأعلنت حالة الطوارئ مبكراً في فلسطين بعدما تم الإعلان عن ظهور سبع حالات مصابة في محافظة بيت لحم، وعملت على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية للسيطرة على الفيروس والحد من انتشاره قدر الإمكان والعمل على محاصرته، للحيلولة دون انتشاره في باقي المدن والمحافظات، ما دفع الحكومة الفلسطينية لفرض الإغلاق الشامل لمدة شهر كامل مع بداية الجائحة.

أثبتت الحكومة الفلسطينية فعاليتها في التعامل مع جائحة كورونا، واستجابت بسرعة لاحتواء تفشي الفيروس في الأراضي الفلسطينية، وكانت سياستها مدفوعة قبل كل شيء باعتبارات طبية والهدف الأساسي حماية الأرواح، فعالجت المصابين وعملت على تحسين خدماتها الصحية، وكان أعداد المصابين والمتوفين في بداية الجائحة قليل جداً بالرغم من ضعف النظام الطبي في فلسطين، وهذا يدل على نجاح سياسات وإجراءات الحكومة الفلسطينية. كما عملت بكل جهدها لمنع انهيار الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من الضعف قبل الجائحة نتيجة لاحتجاز إسرائيل لأموال المقاصة.^{xxiv}

اتجهت الحكومة الفلسطينية لاتباع عدة إجراءات وقائية تمثلت بإجراءات صحية في بداية الأزمة كون الأزمة أزمة صحية بالأساس، وقامت بحجر القادمين من الخارج بأمكن حجر خاصة ثم عزلت مدينة بيت لحم عند ظهور الإصابات فيها، وبعد تفاقم الوضع منعت الحركة بين المحافظات ونشرت قوات الأمن على حدود المحافظات، ومنع الوصول إلى القرى والمخيمات الفلسطينية باستثناء حالات الطوارئ. ثم مع تفاقم الأزمة وتأثيرها على مختلف مناحي الحياة خاصة الاقتصادية منها، لجأت إلى اتباع سلسلة إجراءات اقتصادية ومالية للتخفيف من حدة الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني، والقدرة على تأمين الموارد المالية للقطاع الصحي والأمن ومؤسسات القطاع الخاص.^{xxv}

كما توصلت الحكومة الفلسطينية في بداية الجائحة إلى اتفاق مع ممثلي القطاع الخاص للمؤسسات الخاصة لدفع "50%" من رواتب الموظفين لشهري مارس وابريل، وشرعت في إجراءات الحماية الاقتصادية والتي منها حظر التلاعب بالأسعار. وكجزء من خطة الاستجابة التي قامت بها الحكومة الفلسطينية لمواجهة الجائحة، حددت "120" مليون دولار كحاجة ملحة لدعم الاستجابة الصحية المباشرة لفيروس كورونا "كوفيد-19".^{xxvi}

قامت سلطة النقد بعمل تقديرات أولية للأضرار المتوقعة والنتيجة عن فيروس كورونا، وقامت بتعديل هذه التقديرات أكثر من مرة تبعاً لتطور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية. اتبعت سلطة النقد إجراءات تعتبر ذات أثر مهم للتخفيف من حدة الجائحة والإبقاء على استمرارية النشاط الاقتصادي، من خلال استهدافها للقطاع الصحي بتوجيه الدعم لقطاع الخدمات الصحية، وشبكات الأمان المالي والاجتماعي حيث قامت بتأجيل القروض الشهرية الدورية لكافة المقترضين لمدة 4 أشهر قابلة

للتמיד، و6 أشهر للمقترضين في القطاع السياحي والفندقي قابلة للتמיד، ودعم المشاريع المتوسطة والناشئة، واستعدادها لتقديم السيولة الليلية في حالات الطوارئ، كما حرصت سلطة النقد على تقديم الخدمات المصرفية لضمان استمرارية دورة الأعمال في الاقتصاد، وتوفير السلع والخدمات للمواطنين على طول فترة الأزمة.^{xxvii}

لجأت الحكومة الفلسطينية للعمل بموازنة الطوارئ للمرة الأولى في العام 2015 عندما قامت الحكومة الاسرائيلية باحتجاز أموال المقاصة، ثم في العام 2019 لجأت الحكومة للعمل بموازنة الطوارئ مرة أخرى نتيجة لاحتجاز الحكومة الاسرائيلية "42 مليون شيكل" شهرياً، بدل رواتب الشهداء والأسرى. ومع حدوث جائحة كورونا وما نتج عنها من أضرار سلبية على كافة مناحي الحياة، قامت الحكومة الفلسطينية بإقرار موازنة طوارئ 2020 تقوم على سياسة تقشفية كانت أولوياتها تركز على مساعدة الفقراء، وتوفير رواتب الموظفين واحتياجات الأمن ودعم النظام الصحي. استخدمت الحكومة الفلسطينية الأدوات المالية الأساسية في موازنة 2020 والمتمثلة في العجز وكيفية تمويله وصافي الإقراض، وهو مرتبط بما يتم تحصيله من إيرادات ومساعدات خارجية واقتراض محلي وخارجي، والإيرادات العامة ومكوناتها من عدة مصادر خارجية ومحلية ورسوم وأرباح وأنواع ضريبية وغير ضريبية، والنفقات العامة ومكوناتها نفقات على السلع والخدمات ونفقات الأجور والرواتب، ونفقات غير الأجور ونفقات الأمن ونفقات الخدمات الاجتماعية، والنفقات الجارية والتطويرية والاستثمارية. اختلفت الظروف المواتية لموازنة الطوارئ 2020 حيث جاءت في ظل أزمة سياسية تعاني منها القضية الفلسطينية تمثلت بصفقة القرن، وما نتج عنها من انخفاض للمساعدات الخارجية، ونتيجة لحالة الطوارئ التي فرضتها جائحة كورونا على الأراضي الفلسطينية، وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد.^{xxviii}

وجدت الحكومة الفلسطينية نفسها أمام تحدٍ كبير نتيجة لزيادة أعداد الإصابات بفيروس كورونا، فهي تسعى للحد من أعداد الإصابات وفي الوقت ذاته تسعى لحماية الاقتصاد الذي يعاني من الضعف، واتبعت عدة اجراءات استباقية مع بداية الجائحة كان منها إعلان حالة الطوارئ وسياسة الإغلاق التام للقطاعات الاقتصادية باستثناء الصيدليات والمخابز، والالتزام بالوسائل الصحية المتاحة من لبس الكمامة والتزام التباعد الاجتماعي وغيرها من الوسائل الاحترازية. أعادت فلسطين ترتيب الأولويات الاستهلاكية على إثر جائحة كورونا فبات التعليم والصحة والغذاء حاجات أساسية للمجتمع، وبقيت الأنشطة الاقتصادية تعمل بشكلٍ اعتيادي نسبياً، فإعادة ترتيب الأولويات التي قامت به الحكومة الفلسطينية، يعني أن يكون تطوير البنية التحتية على قمة الأولويات، والحرص على وضع خطط طويلة المدى لتنمية هذه القطاعات.^{xxix}

5. الخاتمة

في الوقت الذي يواجه فيه الشعب الفلسطيني وباء الاحتلال والاستيطان، جاءت جائحة كورونا لتمثل تحدٍ جديد له عدة أضرار وأعراض قاتلة ليس فقط على صحة الإنسان، إنما أيضاً أعراض قاتلة على الاقتصاد ومختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية الأخرى. مر الاقتصاد الفلسطيني في منعطفات وأزمات خطيرة كبدت الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة على مختلف الأصعدة. وأصبح يعاني من أزمات حادة أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في فلسطين نتيجة لإجراءات الاحتلال التعسفية بحق الشعب الفلسطيني، وتداعيات قرار الضم وما عرف بصفقة القرن والسيطرة على أموال المقاصة ما أدى لتأخير صرف رواتب الموظفين، وزيادة الأوضاع سوءاً. ثم ظهور جائحة كورونا التي كان لها الأثر الفتاك والمدمر للاقتصاد حيث أدى إلى حدوث ضرر بكافة القطاعات كما أدى إلى حدوث شلل كامل لبعض القطاعات الأخرى كقطاع السياحة والفنادق.

تؤدي الأضرار التي تصيب الاقتصاد الفلسطيني إلى تدني مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الانفاق وهذا بدوره يؤثر على التجارة والحركة الشرائية، كما تؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر في المجتمع. ضرب الوباء الأراضي الفلسطينية في وقت عصيب تعاني فيه من أزمات سياسية واقتصادية كبيرة متمثلة بالدرجة الأولى بالاحتلال الاسرائيلي، ومن المتوقع أن ينخفض مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي بدرجة كبيرة، وأصبح هناك توقعات أكثر قتامة فيما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني، لما يقوم به الاحتلال من ضم مناطق واسعة من الضفة لتصبح تحت السيادة الاسرائيلية وبناء الوحدات الاستيطانية الجديدة، بالإضافة إلى الأضرار الاقتصادية التي أعقبت حدوث جائحة كورونا "كوفيد-19"، والتي ساعدت على إضعاف الاقتصاد أكثر ما هو ضعيف. يساعد ارتباط فلسطين باتحاد جمركي يسمح للحكومة الاسرائيلية بالسيطرة على ثلثي عائدات الضرائب الفلسطينية، إلى إنهاك الاقتصاد الفلسطيني وإبقاؤه عاجزاً وغير قادر على النهوض وربطه دائماً بالاقتصاد الاسرائيلي.

تعرض الاقتصاد الفلسطيني في العام الحالي 2020 إلى أزمات خانقة تمثلت باحتجاز أموال المقاصة، وما نتج عنها من تباطؤ في النمو الاقتصادي بالإضافة إلى جائحة كورونا، وكل ذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي وانخفاض نصيب الفرد الفلسطيني، كما رفعت الجائحة المخاطر في القطاع المالي. كذلك أدى قطع المساعدات الخاصة بالموازنة ووقف دعم المشاريع التطويرية ومشاريع البنية التحتية، وحذو بعض الدول حذو الولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض المنح المالية تجاه الحكومة الفلسطينية، إلى خلق حالة من عدم الاستقرار في الوضع الاقتصادي وتباطؤ في النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

6. المراجع

- أبو عامر، عدنان. تحديات متلاحقة تعصف بالاقتصاد الفلسطيني في ظل أزمة كورونا، تاريخ النشر 22.5.2020، <https://adnanabuamer.com/post>.
- أبو كامش، ابراهيم. آثار تفشي وباء كوفيد-19 على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية (الحياة الجديدة)، تاريخ النشر 10.5.2020، <http://www.alhayat-j.com>.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. التنبؤات الاقتصادية لعام 2020 جراء جائحة كورونا، 2.
- البنك الدولي: جائحة فيروس كورونا تكبد الاقتصاد الفلسطيني الخسائر (وكالة آي الإيطالية)، تاريخ النشر 1.6.2020، <https://www.adnki.net>.
- البنك الدولي يتوقع انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 11 بالمئة في 2020 بسبب التبعات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا (AA)، تاريخ النشر 1.6.2020، <https://www.aa.com.tr/ar>.
- أطرش، عاص. 2014. الاستيطان آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني (مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية)، 10.
- الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال. 2018. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي- الأمم المتحدة)، 3-5.
- حلس، رائد محمد. 2020. تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الفلسطيني (مركز الأبحاث)، <https://www.prc.ps>.
- حلس، رائد محمد. 2020. قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني (المركز الديمقراطي العربي).
- حلس، رائد محمد. قراءة في موازنة الطوارئ 2020 لدولة فلسطين ومدى نجاعتها في مواجهة جائحة كورونا (المركز العربي للبحوث والدراسات)، تاريخ النشر 5.7.2020، <http://acrseg.org>.
- سلطة النقد. 2019. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2020، 3.
- سمارة، وسام عدنان. 2020. The effect of entrepreneurship on the economic growth in Palestine (جامعة القدس المفتوحة)، 2.
- صادق، طارق. 2020. الاقتصاد الفلسطيني في زمن كورونا (مجلة الدراسات الفلسطينية) عدد 123، 166-168.
- ملخص ورقة موقف الآثار الاقتصادية المتوقعة لأزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني لعام 2020 (سلطة النقد الفلسطينية: دائرة الأبحاث والسياسة النقدية 2020)، 5.

Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liasison Committee (World Bank Group, June 2, 2020), 3.

Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liasison Committee (World Bank Group, June 2, 2020), 3.

The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: Cumulative Fiscal Costs. 2019.
(UNCTAD), vii.

The expected impact of Covid-19 crisis on the Palestinian economy in 2020 (Palestine Monetary Authority
Research and Monetary Policy Department, April 2020), 1.

Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied
Palestinian Territory (United Nations Conference on Trade and Development 5 August, 2020), 2-3.

Country Risk of Palestine: Economy (Societe General, October 2020), <https://import-export.societegenerale.fr/>.

Covid-19 in Palestine: Economic Slump, Rising Vulnerability and Limited Policy Response (eruomesco, June
2020), <https://www.euromesco.net/>.

Palestinian Territories Economic Update- October 2020 (The World Bank), Published date 19.10.2020,
<https://www.worldbank.org/>.

Palestinian economy struggles as coronavirus inflicts losses (The World Bank), published date 1.6.2020,
<https://www.worldbank.org/>.

Noa Shusterman. The Economic Challenge in the Palestinian Authority following Covid-19 (INSS The Institute
for National Security Studies), published date 20.5.2020, <https://www.inss.org.il/>.

The performance Economy During 2019, As Well As the Economic Forecasts for The Year 2020 (PEBS 2019),
<http://www.pcbs.gov.ps/post>.

Covid-19 devastates Palestine's shattered economy (UNCTAD), published date 8.9.2020, <https://unctad.org/>.

- ⁱ The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: Cumulative Fiscal Costs (UNCTAD 2019), vii.
- ⁱⁱ عاص أطرش. الاستيطان آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني (مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2014)، 10.
- ⁱⁱⁱ جامعة القدس المفتوحة The Effect of Entrepreneurship on the Economic Growth in Palestine وسام عدنان سمارة. 2 (2020).
- ^{iv} Country Risk of Palestine: Economy (Societe General, October 2020), <https://import-export.societegenerale.fr/>.
- ^v Palestinian economy struggles as coronavirus inflicts losses (The World Bank), published date 1.6.2020, <https://www.worldbank.org/>.
- ^{vi} الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي- الأمم المتحدة 2018)، 3-5.
- ^{vii} جامعة القدس المفتوحة The Effect of Entrepreneurship on the Economic Growth in Palestine وسام عدنان سمارة. 3-2 (2020).
- ^{viii} The expected impact of Covid-19 crisis on the Palestinian economy in 2020 (Palestine Monetary Authority Research and Monetary Policy Department, April 2020), 1.
- ^{ix} Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory (United Nations Conference on Trade and Development 5 August, 2020), 2-3.
- ^x The performance Economy During 2019, As Well As the Economic Forecasts for The Year 2020 (PEBS 2019), <http://www.pcbs.gov.ps/post>.
- ^{xi} Covid-19 devastates Palestine's shattered economy (UNCTAD), published date 8.9.2020, <https://unctad.org/>.
- ^{xii} The performance Economy During 2019, As Well As the Economic Forecasts for The Year 2020 (PEBS 2019), <http://www.pcbs.gov.ps/post>.
- ^{xiii} سلطة النقد، تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2020، (2019)، 3.
- ^{xiv} Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liasion Committee (World Bank Group, June 2, 2020), 3.
- ^{xv} Ibid,3
- ^{xvi} تاريخ النشر AA البنك الدولي يتوقع انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 11 بالمئة في 2020 بسبب التبعات الاقتصادية لتفشي فايروس كورونا (1.6.2020 <https://www.aa.com.tr/ar>).
- ^{xvii} Palestinian Territories Economic Update- October 2020 (The World Bank), Published date 19.10.2020, <https://www.worldbank.org/>.
- ^{xviii} عدنان أبو عامر. تحديات متلاحقة تعصف بالاقتصاد الفلسطيني في ظل أزمة كورونا، تاريخ النشر 22.5.2020، <https://adnanabuamer.com/post>.
- ^{xix} ابراهيم أبو كامش. آثار تفشي وباء كوفيد-19 على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية (الحياة الجديدة)، تاريخ النشر 10.5.2020، <http://www.alhayat-j.com/>.
- ^{xx} عدنان أبو عامر. تحديات متلاحقة تعصف بالاقتصاد الفلسطيني في ظل أزمة كورونا، تاريخ النشر 22.5.2020، <https://adnanabuamer.com/post>.
- ^{xxi} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التنبؤات الاقتصادية لعام 2020 جراء جائحة كورونا (2020)، 2.
- ^{xxii} راند حلس. تأثير فايروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الفلسطيني (مركز الأبحاث 2020)، <https://www.prc.ps/>.
- ^{xxiii} البنك الدولي: جائحة فايروس كورونا تكبد الاقتصاد الفلسطيني الخسائر (وكالة أكي الإيطالية)، تاريخ النشر 1.6.2020، <https://www.adnki.net/>.
- ^{xxiv} Noa Shusterman. The Economic Challenge in the Palestinian Authority following Covid-19 (INSS The Institute for National Security Studies), published date 20.5.2020, <https://www.inss.org.il/>.
- ^{xxv} راند محمد حلس. قراءة في التدايعات الاقتصادية لفايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني (المركز الديمقراطي العربي 2020).
- ^{xxvi} Covid-19 in Palestine: Economic Slump, Rising Vulnerability and Limited Policy Response (eruomesco, June 2020), <https://www.euromesco.net/>.

- ملخص ورقة موقف الآثار الاقتصادية المتوقعة لأزمة فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني لعام 2020 (سلطة النقد الفلسطينية: دائرة الأبحاث^{xxvii} والسياسة النقدية 2020)، 5.
- راند محمد حلس. قراءة في موازنة الطوارئ 2020 لدولة فلسطين ومدى نجاعتها في مواجهة جائحة كورونا (المركز العربي للبحوث^{xxviii} <http://acrseg.org/> والدراسات)، تاريخ النشر 5.7.2020،
- طارق صادق. الاقتصاد الفلسطيني في زمن كورونا (مجلة الدراسات الفلسطينية 2020) عدد 123، 166-168.^{xxix}

Contemporary models of State Intervention in Capital Economies

النماذج المعاصرة لتدخل الدولة في الاقتصادات الرأسمالية

د. خالد عبد الحفيظ محمد حمد

استاذ مساعد ، الاقتصاد ، جامعة وادي النيل ، السودان

khalidport@gmail.com

Abstract :

The State's relationship with the economy has been and continues to be controversial among economists, some of whom argue that they should intervene to ensure stability and development, while others argue that this intervention is not necessary depending on the ability of the market to ensure automatic employment. Between these two trends, another trend sees intervention as necessary to ensure that development goals are achieved and that the economy is stabilized through policies that are efficiently designed to achieve the goals for which they are designed.

This study produced a number of results, most notably: There are no optimal limits to the role that the state can play in the economy, but this role depends on the extent to which the economy has effective self-forces capable of achieving growth and stability, and this role is determined by the requirements of the stage. The need for the role of the State increases when those forces are weak, and vice versa.

Through previous findings, the study has reached a number of recommendations, the most important of which is: a new role must be drawn for the State and its institutions, in which it does not dominate the entire economy, but to develop macro-policies that lead to the liberalization of the economy, and to provide these basic goods and services through partnership, with clear policies to encourage investment, individual initiatives and to activate its role in the implementation and management of development.

Key words: Contemporary models, State Intervention, Capital Economies, Economic Activities, Market Mechanism.

الملخص:

كانت علاقة الدولة بالاقتصاد وما زالت مثار جدل بين الاقتصاديين، يذهب بعضهم الى القول بضرورة تدخلها لتأمين الاستقرار، وتحقيق التنمية، فيما يذهب آخرون الى القول بعدم ضرورة هذا التدخل اعتمادا على قدرة السوق على ضمان العمل التلقائي. وبين هذين الاتجاهين يرى تيار آخر بان التدخل يعد ضروريا لضمان تحقيق أهداف التنمية وضمان استقرار الاقتصاد عبر سياسات يتم تصميمها بكفاءة لتحقيق الأهداف التي صممت من أجلها.

أفرزت هذه الدراسة عدداً من النتائج، أبرزها: لا توجد حدود مثلى للدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة في الاقتصاد، بل أن هذا الدور يتوقف على مدى تمتع الاقتصاد بقوى ذاتية فعالة قادرة على تحقيق النمو والاستقرار، ويتحدد هذا الدور وفقاً لمقتضيات المرحلة. إذ إن الحاجة لدور الدولة يزداد عندما تكون تلك القوى ضعيفة، والعكس صحيح.

ومن خلال النتائج السابقة، توصلت الدراسة لعدد من التوصيات، أهمها: يجب أن يتم رسم دور جديد للدولة ومؤسساتها، لا تهيمن فيه على الاقتصاد بالكامل، ولكن لتضع السياسات الكلية التي تؤدي إلى تحرير الاقتصاد، وتقديم هذه السلع والخدمات الأساسية عن طريق الشراكة، مع وجود سياسات واضحة لتشجيع الاستثمار، والمبادرات الفردية وتفعيل دورها في تنفيذ وإدارة التنمية. الكلمات المفتاحية: النماذج المعاصرة، تدخل الدولة، الاقتصادات الرأسمالية، الأنشطة الاقتصادية، آلية السوق.

المقدمة: تعتبر قضية دور الدول في تنظيم الحياة الاقتصادية من أهم القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي بمختلف مذاهبه ومدارسه، وتجدد الحوار الفكري حول حدود ذلك الدور ومجالات تدخل الدولة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وإفلاس السياسات التطبيقية للنظرية الكينزية وصعود التيار الليبرالي بمختلف مدارس، وما زالت القضية لم تحسم بعد في الفكر الوضعي. وفي ظل هذا السجال الفكري وانعكاساته العملية في معظم الدول، فإن الضرورة ملحة لإبراز طبيعى الدولة ودورها ووظائفها الاقتصادية، والتأكيد على بعض مؤسساتها التي ترتبط بالخصوصية الحضارية لمجتمعاتنا وتستمد حركيتها وفعاليتها واستمراريتها من عمق ارتباطها بمجالها الحضاري الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

مشكلة الدراسة: يرتبط تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالخلفيات الايديولوجية. من الناحية الفكرية. وبمستوى الكفاءة المتحقق من الناحية التطبيقية. وقد انعكس هذا التدخل على موقف المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة وخاصة (الرأسمالية) في البحث عن أفضل حل توافقي بين تدخل الدولة وآليات السوق وكفاءة كل منهما في تقديم حلول من أجل انجاز سياسات ناجحة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية. لكن يبقى مدى ذلك التدخل ومقداره موضع جدل - داخل النظام الرأسمالي - يتركز في مسألة سلامة اتباع عمليات انتقائية في التدخل، لتحيز الى قطاعات معينة دون غيرها، حتى لا يؤثر هذا الانتقاء سلباً على دور الية السوق وتوجيه الاقتصاد نحو الكفاءة.

ومع التسليم بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، فإن هناك أسئلة رئيسة خاصة تمثل الإجابة عليها مسألة أساسية لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة. هذه الأسئلة هي: كيف يمكن تحديد مواطن التدخل؟ وماهي الآليات التي تتبعها الدولة عند التدخل؟ وماهي الابعاد المؤسسية لتدخل الدولة عند ممارسة الأنشطة الاقتصادية؟

أهمية الدراسة: انعكس موقف المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة من آلية السوق ودور الدولة في الاقتصاد، وكفاءة كل منهما في تقديم حلول عملية للمشكلة الاقتصادية، الأمر الذي جعل مسألة تحديد الدور الأمثل للدولة والذي يمكن معه تحقيق الكفاءة الاقتصادية موضع جدل مستمر للنظام الرأسمالي، لذا فإن أهمية الدراسة تكمن في توضيح التوجهات أو النماذج الفكرية الرأسمالية وإفرازاتها في الواقع الاقتصادي في العالم. وبيان مدى تأثير هذه المواقف أو تأثرها بالمستوى المتحقق للكفاءة الاقتصادية، ومحاولة الكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بين كل من تدخل الدولة والية السوق.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1. التعريف بالدولة والنظريات التي تفسر نشوؤها وتطورها في الفكر الاقتصادي الحديث، وأهم الخصائص والأهداف والأنشطة التي تقوم بها.
 2. التعريف بالنظام الرأسمالي والأصول الفكرية له، ومراحل تطوره، وأهم خصائصه.
 3. بيان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاسس العلمية لهذا التدخل وأهم التيارات الفكرية.
 4. توضيح الدور الاقتصادي للدولة في النظام الرأسمالي وبيان اهم النماذج المعاصرة لتدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي.
- فرضيات الدراسة:** تنطلق الدراسة من افتراض: أن مدى تدخل الدولة في النظام الرأسمالي يتحدد بطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد وفقاً لتطور المتطلبات الموضوعية للمجتمع، ونوعية المشاكل التي يواجهها، وفي إطار المبادئ والأفكار التي يؤمن بها. وعلى أساسها يتحدد دور الدولة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة استخدام المنهج التاريخي المعتمد على الأحداث التي وقعت في الماضي، وتحليلها، وفهمها، وتفسيرها على أسس منطقية. إضافة للمنهج الوصفي لوصف موضوع الدراسة بطريق منهجية علمية صحيحة، للتوصل إلى نتائج عملية وبطريقة موضوعية تتسجم مع المعطيات الصحيحة للظاهرة.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى عدة محاور:

المحور الأول: مفهوم الدولة (تعريفها، النظريات التي تفسر نشؤها وتطورها في الفكر الاقتصادي الحديث، خصائص وأهداف ومجالات الأنشطة التي تقوم بها)

المحور الثاني: الرأسمالية في المفهوم الاقتصادي (تعريفها، الأصول الفكرية للنظام الرأسمالي ومراحل تطوره وخصائصه).
المحور الثالث: تدخل الدولة في ظل الاقتصاد الرأسمالي وأهم النماذج المعاصرة (الأسس العلمية لتدخل الدول في الاقتصاد، التيارات الفكرية لتدخل الدولة في الاقتصاد، الدور الاقتصادي للدولة الرأسمالية وأهم النماذج المعاصرة لتدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي).

المحور الأول: مفهوم الدولة وتطورها في الفكر الاقتصادي الحديث، وخصائص وأهداف ومجالات الأنشطة التي تقوم بها

لعبت الدولة دوراً استراتيجياً في الحياة الاقتصادية في الماضي والحاضر، وتعاظم دورها في ظل التحولات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، وإن اختلف ذلك الدور من مرحلة إلى أخرى، واتخذ أشكالاً متعددة حسب الظروف الزمانية والامكانات. وقبل أن نتعرض لذلك الدور، نحاول التعريف بطبيعة الدولة وخصائصها الرئيسية.

1- **مفهوم الدولة:** الدولة في اللغة تعني (الغلبة) يقال: اللهم أدلني على فلان وأنصرني عليه، ودالت الأيام، أي دارت. والله يداولها بين الناس وتداولته الأيدي، أي أخذته هذه مرة وهذه مرة. (الجوهري، 1990، ص 1700)

أما المفهوم الاصطلاحي للدولة، فهناك تعريفات متعددة حاولت تعريف مفهوم الدولة، منها:

أ. تعريف الدولة من وجه النظر القانونية: تعرف بانها: (جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد، ويخضعون لسلطة سياسية معينة). (بسيوني، 1986، ص 23) ونستنتج من التعريف السابق الأركان الأساسية للدولة، وهي: (الإقليم - الشعب - السلطة).

ب. من وجهة النظر الاقتصادية: تعريف الدولة (State) تتحدد في معنيين اثنين، وهما: الأول (يفيد كونها ذلك الجهاز أو التنظيم الذي تلجأ اليه الحكومة أو السلطة، لكي تمارس احتكارها للاستعمال الشرعي للعنف)، أما المعنى الثاني (فهو يكون مرادفاً لمعنى المجتمع، وهو يعني أن المنظومة الاجتماعية كلها خاضعة للحكومة أو السلطة). (الزبيدي، 2002، ص 2)

وتعرف الدولة بمعناها الدقيق بانها: (المؤسسة المكلفة بوضع وتطبيق السياسات الاقتصادية). وينصرف هذا المعنى إلى الحكومة، فكأنها مرادفة للدولة. ولا غرابة في ذلك، فتقرير البنك الدولي يؤكد على ذلك بقوله: (فإننا نستخدم مصطلح الدولة والحكومة بطريقة دارجة وأحياناً على أنهما مترادفان، وذلك ما يحدث كثيراً في المناقشة والكتابة في مختلف أنحاء العالم). (البنك الدولي، 1997، ص 22). كما تعرف الدولة في الفكر الماركسي بانها: (جهاز سيطرة طبقية واضطهاد طبقية لطبقة) عن طريق الاختفاء خلف واجهة المصلحة العامة باستعمال التنظيمات القمعية كالجيش والعدالة والشرطة ... إلخ. (مجموعة الاقتصاديين، 1987، 2 224)

وهناك تعريف اشمل للدولة بأنها: ذلك الجهاز المؤسسي الذي يضطلع بإدارة شؤون المجتمع وفق مشروع حضاري استراتيجي، في إقليم جغرافي محدد، وفي محيط واستراتيجي حيوي، لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة التي في إطارها ترتفع المقدرة الإنجازية المجتمعية بما يضمن بلوغ أهداف المجتمع وتعظيم مصالحه ومواجهة تحدياته الحالية والمستقبلية.

أما المفهوم الحديث للدولة فلم يظهر دفعة واحدة، وإنما مر بمراحل تطويرية متعددة. وتعد الدولة منذ نشأتها الحديثة في أعقاب مؤتمر وستفاليا (Westphalia) في (1648) أول نواة تنظيمية لإرساء دعائم نظام دولي، على الرغم من عدم شموليته واقتصاره على بعض البلدان الموقعة على الاتفاقية (المعموري، 2017، ص 24).

ومن الملاحظ أن العديد من المصادر أنها تعتمد في لفظي الدولة والحكومة الواحد بديل عن الآخر، وأن الدولة يمكن تعريفها من الناحية الاقتصادية (بأنها المؤسسة التي توضع وتحدد وتطبق السياسة الاقتصادية). وأية دولة يجب أن تكون مدعومة بالجهاز العسكري والبيروقراطي، وكذلك من الذين يريدون خدمة وصيانة استقلال البلد، بالإضافة الى خدمة مصالح المجتمع وتطبيق المعايير والقوانين، وكذلك يكون دورها من خلال مؤسساتها في العمل الى جانب المؤسسات الخاصة، و لها تأثير واضح على المجتمع والاقتصاد، والذي يتباين بين مجتمع وآخر وكذلك بين دولة وأخرى. (الزبيدي، 2006، ص 34)

2. **النظريات التي تفسر نشأة الدولة:** اختلف الباحثون في تفسير أصل الدولة وكيفية نشوئها وتعددت المذاهب والنظريات فيها: (أ) النظريات الثيوقراطية أو المذاهب الثيوقراطية: وهي مكونة من كلمتين اغريقيتين، هما (Theos) وتعني الله، و (Kratos) السلطة، والتي سادت في أوروبا أواخر العهد الوسيط، واتسع نطاق الكنيسة فانتقل من سلطان روحي الى سلطان دنيوي سياسي. (الحلميشي، 2013، ص 4)

(ب) نظرية العقد الاجتماعي: ارتكزت النظرية على فكرة التضامن الاجتماعي من أجل المصالح العامة، وهم يسلمون بسيادة الدولة، لذلك حق أن تجبرهم على دفعها. ومن أبرز روادها (توماس هوبز، وجون لوك وجان جاك روسو)، والدولة بحسب توصيفات (هوبز) ساعة عملاقة تنتج لضبط سلوك الأفراد وصيانة أمنهم و سلامتهم وما يملكون. (الزبيدي، 2004، ص 19) أما (جون لوك) فيرى أن الناس أحرار بالطبع، ولا يجب أن يخضعوا لأي سلطة إلا بمحض إرادتهم، إنما يترك للسلطة الاجتماعية حق الدفاع عن النفس، فيتحول إلى حق العقوبة، والحاكم وكيل الأمة التي تستطيع في كل وقت استرداد الوكالة. و(جان جاك روسو) استند على نظرية العقد الاجتماعي من خلال ما جاء في أفكاره التي تقول بوجود عقد اجتماعي ضمني أو طابع تعاقد، بين مجموعة من أفراد المجتمع التي صارت تمثل الحكومة، وبين بقية أفراد المجتمع الذين يتنازلون بموجب العقد للمجموعة، التي ستصير تمثل الحكومة عن جزء من ثرواتهم وممتلكاتهم، وجزء من حرياتهم إزاء قيام الحكومة بالمحافظة على بقية الممتلكات، وقيامها بالأعمال والنفقات في المجالات الخدمية الأخرى. (فضل الله، 2002، ص 5).

3. **تطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي:** طبقت نظرية كينز حول ضرورة تدخل الدولة في توجيه الأسواق والنشاطات الاقتصادية بنجاح في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى. ففي الولايات المتحدة طبقها الرئيس (فرانكلين روزفلت) في سياق سياسته الاقتصادية الجديدة التي سعى من خلالها إلى تمكين الاقتصاد الأمريكي من مواجهة تداعيات الكساد العظيم، تلك السياسة التي عرفت باسم الاتفاق الجديد (New Deal) وتضمنت هذه السياسة خططاً لزيادة الإنفاق العام في البنية التحتية وإنشاء شركات للتأمين ضد البطالة، وخفض معدلات الضريبة على ذوي الدخل المحدودة وزيادتها على الأثرياء، وزيادة المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام.

وكان دور الدولة المتوازن في النشاط الاقتصادي في اليابان وتايوان وغيرها من بلدان جنوب شرق آسيا، أحد الأسباب التي أدت إلى (المعجزة الاقتصادية) التي شهدتها تلك البلدان في الفترة ما بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين. فقد رفضت حكومات تلك البلدان آنذاك، الأفكار والتوصيات النيوليبرالية، وتدخلت الدولة بنشاط في العملية الاقتصادية، واتبعت في مجال التجارة الخارجية سياسة مارست من خلالها حماية شاملة لقطاعاتها الصناعية المعدة للتصدير. وينطبق الأمر نفسه على بلدان ما يسمى (الموجة الثانية) من الدول الصناعية الجديدة في آسيا، وكذلك الصين وفيتنام.

فالنظام التجاري الكوري الجنوبي، مثلاً، اتبع ما يسمى (سياسة التجارة الحرة الواقعية)، التي تجمع بين الحماية الشديدة ضد الواردات والدعم القوي للصادرات التي هي في الواقع سياسة حمائية فعلية. وتنتهج الصين اليوم سياسة مشابهة لها تتضمن فرض ضوابط على الواردات وقيوداً على الأسعار وعلى حركة رأس المال.

وقد ظلت أفكار كينز بخصوص قيام الدولة بدور نشط في الحياة الاقتصادية، تشكل الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلدان كثيرة خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى مطلع السبعينيات من القرن العشرين. وقد تعزز هذا الاتجاه كذلك بآراء اقتصاديين ينتمون إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة الذين تبنا الدعوة لامتداد دور الدولة ليشمل البعد الاجتماعي، بما عُرف بدولة (الرفاه الاجتماعي).

إن المهام التي تقوم بها الدولة الجديدة، هي (توفير الخدمات الأساسية للمجتمع والتشريع والقضاء والضرائب وسياسات الاستقرار الاقتصادي)، وبالتالي فإن كل الدراسات السابقة تناولت الدولة، كما كانت وليس كما يجب أن تكون. وتُترجم نشاطات الدولة أهداف القوى السياسية الاجتماعية، التي أسهمت في بنائها ومنح صلاحياتها التي تدير العملية الاقتصادية الاجتماعية في تلك الوحدة الاقتصادية، فحدود نشاط الدولة وفعلها الاقتصادي الاجتماعي، والمؤسسات التي تعتمد عليها، تحدد طبيعتها الأهداف المبتغاة من قبل القوى السياسية والاجتماعية المهيمنة على السلطة السياسية فيها. (ادريس، 2005، ص 94)

4. **خصائص الأنشطة التي تقوم بها الدولة:** تخضع بعض القرارات العامة الخاصة بالإنتاج لاعتبارات الكفاءة الإنتاجية (المقارنة بين التكلفة - الربح) وأحوال أخرى تبتعد عن المعايير الاقتصادية تحقيقاً لأهداف اجتماعية كإعادة توزيع الدخل وإشباع حاجات إنسانية بأقل من تكلفتها الحقيقية. (بطرس، 1993، ص 56) كما تخضع كثير من القرارات العامة الخاصة بالإنتاج لمعايير اجتماعية تهتم بالعوائد المباشرة، المادية وغير المادية، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتناقضة.

ولكن هناك بعض السلع والخدمات لا يصلح نظام السوق والمنافسة لإشباعها نظراً لما تنسم به من خصائص تحول دون صلاحية هذا النظام لإشباعها. ومثل هذه الأنواع يجب أن تقوم الدولة بإشباعها، وسوف نتناول ذلك فيما يلي:

أولاً: الاحتكار: تحتاج بعض السلع والخدمات إلى أن يتم إنتاجها في إطار ما يسمى بالاحتكار الطبيعي (Natural Monopoly) حيث لا يصلح نظام المنافسة في إطار السوق لإنتاجها. ومن المعلوم أن شرط الكفاءة الاقتصادية يتحقق عندما تحدث المساواة بين التكلفة الحدية والمنفعة الحدية ويتطلب ذلك توافر شرط المنافسة الكاملة، أما حالة الاحتكار فهي تفتقد هذا الشرط.

ثانياً: الوفورات الخارجية: يقصد بالوفورات الخارجية (الآثار الاقتصادية التي تلحق إحدى الوحدات الاقتصادية نتيجة تصرف اقتصادي قامت به وحدة اقتصادية أخرى لا يسجلها اقتصاد السوق). وهذا الأمر هو الذي يؤدي إلى اختلاف المنفعة والنفقة الخاصتين عن المنفعة والنفقة الاجتماعيتين. والوفورات الخارجية قد تكون موجبة وقد تكون سالبة.

ثالثاً: انتفاء عنصر المنافسة وعدم القدرة على استبعاد من لا يدفع مقابل الخدمة: تتميز بعض الخدمات التي يجب على الدولة أن تقوم بها ويصعب التخلي عنها للقطاع الخاص بخاصية الاستهلاك غير التنافسي وعدم القدرة على استبعاد من لا يدفع مقابل

الاستهلاك أو الفائدة. وتتوفر خاصية الاستهلاك غير التنافسي عندما لا يقلل استهلاك البعض من قدرة الآخرين على استهلاك ذات الخدمة. وتتوفر خاصية عدم القدرة على استبعاد من لا يدفع مقابل الاستفادة من الخدمة عندما يستطيع كل مقيم داخل الدولة الاستفادة من الخدمة ويستوي في ذلك من يدفع مقابل الاستفادة ومن لا يدفع هذا المقابل.

ومن أمثلة ذلك استفادة المقيمين داخل الدولة من إقامة الجسور والطرق والسدود وإنارة الشوارع وخدمات الدفاع والعدالة. ومثل هذه الخدمات تتسم بصفة عامة بأن تقديمها إلى مستهلك إضافي لا يكلف شيئاً أو لا يكلف كثيراً، حيث تكون تكلفتها الحدية مساوية للصفر أو قريبة من الصفر. وتعتبر مثل هذه الخدمات ضرورية للمستهلك ويصعب توفير البديل لها حيث يكون مرتفع التكلفة. وتسمى هذه الأموال بالأموال العامة. (شيجة، 1988، ص 125)

5. أهداف الأنشطة التي تقوم بها الدولة: تتدخل الدولة لتوفير عدد من الخدمات الأساسية اللازمة للمجتمع. وأيضاً لتحقيق أهداف أخرى وأهمها تصحيح انحرافات السوق، ومن ثم يجب أن تتدخل الدولة لتحقيق هذه الأهداف، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أولاً: التخصيص الأمثل للموارد: تتميز بعض السلع والخدمات بانتقاء عنصر المنافسة بين المستهلكين أو عدم القدرة على استبعاد من لا يدفع مقابل الخدمة أو السلعة، ومثل هذه السلع والخدمات إذا ما تركت للقطاع الخاص وحساب التكلفة - الربحية لن يقدم على إنتاجها. ومن ثم فإن مقتضيات التخصيص الأمثل للموارد تستلزم قيام الدولة بإنتاج هذه النوعية من السلع. ويتوقف اختيار حجم ونوعية هذه السلع والخدمات على طبيعة الأهداف المتوخاة من السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ثانياً: إعادة توزيع الدخل: تعني عملية إعادة توزيع الدخل بواسطة الدولة، كل التعديلات التي تدخل على الدخل النقدية والدخول العينية ويتحقق ذلك إما عن طريق السياسة المالية: الضرائب وخاصة الضرائب التصاعدية والإعانات، وإما عن طريق توزيع الخدمات والسلع بالمجان أو بسعر أقل من سعر السوق. وسعر السوق يعني السعر الذي يتضمن التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح. وإما عن طريق تدخل الدولة بسياسة تسعير بعض المنتجات وبيعها بأقل من السعر الاقتصادي، ومن أمثلة ذلك الخبز والسلع التي توزع بنظام البطاقات في بعض الدول.

ثالثاً: تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تستخدم الدولة عدة سياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم قد تلجأ الدولة إلى الحد من الإنفاق العام وإلى زيادة عبء الضرائب، وكثيراً ما تعجز الدولة عن ضغط الإنفاق العام لذلك تلجأ ترشيده، وعادة ما تكون الضرائب وسيلة أكثر سهولة للالتجاء إليها في حالات التضخم. أما في حالات الانكماش، فتستطيع الدولة بسهولة أن تزيد من حجم الإنفاق العام وتقلل من حجم الضرائب.

كما تسعى الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة مشكلة البطالة وإيجاد فرص العمل بما يتناسب مع نوعية البطالة السائدة وتحديد الحد الأدنى للأجور لضمان مستوى ملائم لدخول الطبقة العاملة. وكذلك تعمل الدولة على تحقيق التوازن بين النتائج القومي من السلع والخدمات وما يقابله من تيار نقدي للسيطرة على مشكلة التضخم.

6. مجالات الأنشطة التي تقوم بها الدولة: يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن هناك أنشطة يجب أن يختص بها القطاع العام بصفة أساسية أو على نحو يكون له فيها السيطرة، تلك المجالات تتمثل فيما يلي: (شيجة، مرجع سابق، ص 85)

أ. الأنشطة المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية.

ب. المشروعات التي تمثل احتكار طبيعياً مثل: السكك الحديدية، الاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه، إلخ.

ج. الصناعات الأساسية ذات التكلفة الرأسمالية العالية والمخاطرة الكبيرة مثل: صناعات الحديد والصلب والألمنيوم والكيماويات الثقيلة.

د. المشروعات والمرافق التي تقوم بإنتاج وتقديم سلع وخدمات محققة لأهداف اجتماعية ووفورات خارجية يصعب تقييمها ماليا مثل: التعليم الأساسي، الرعاية الصحية الأولية، السكن الاجتماعي وبعض طرق المواصلات. هـ. الأنشطة التي تترتب عنها نتائج اجتماعية أو سياسية أو تحقق أهدافا اجتماعية سياسية. وهناك أنشطة أخرى تعتبر محل تنافس بين القطاع العام والخاص مثل: نشاط المصارف والتأمين والاستيراد والتصدير.

والواقع يثبت أن هناك أنشطة يجب أن تقوم بها الدولة لعدم صلاحية أو قدرة القطاع الخاص على القيام بها لاعتبارات متعددة. وهناك أنشطة يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص ولكن لاعتبارات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية يجب أن تشارك الدولة في تحقيقها والرقابة عليها، ولا توجد معايير واضحة للترقية بين هذه المجالات وإنما يتوقف الاختيار على الظروف التاريخية الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل دولة.

المحور الثاني: الرأسمالية في المفهوم الاقتصادي

وجدت على مر العصور أنواع عديدة من الأنظمة اختلفت باختلاف الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يعيشه الإنسان. وقد أطلق على الأنظمة التي سادت في العصور الأولى اصطلاح الأنظمة التقليدية نظرا لكونها تنقذ إلى الأساس العلمي وتميل أكثر إلى كونها أسلوبا في الحياة عن كونها نظاما اقتصاديا بما تعنيه الكلمة.

أما الأنظمة التي ظهرت وساد تطبيقها في القرون الأخيرة منذ بداية القرن (18)، فقد نعتت بالأنظمة الحديثة لتمييزها عن الأنظمة السابقة خاصة من حيث كونها تستند إلى أساس علمي. وتتمثل الأنظمة الحديثة كما هو معروف في النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. ورغم الانتقادات والأزمات التي عرفها كلا النظامين، إلا أن النظام الرأسمالي كان هو الأوسع انتشارا.

1. تعريف الرأسمالية: في الواقع لا يوجد لحد الآن اتفاق على مدلول مصطلح (الرأسمالية)، حتى أن النظريات الاقتصادية التي قامت عليها الرأسمالية التي أرست دعائمها المدرسة الكلاسيكية نادرا ما استعملت هذا المصطلح. كما أن بعض قواميس الاقتصاد السياسي مثل قاموس (بلجريف)، وقاموس (الاقتصاد السياسي الفرنسي) لم يرد فيها ذكر مصطلح الرأسمالية (دوب، 2003، ص 19). لذلك نجد أن (Sombart) يلتمس ملامح الرأسمالية ليس من خلال جزئيات ظواهرها الاقتصادية وإنما من خلال شمولية هذه الظواهر والتمثلة في الروح: روح المشروع والمغامرة وروح البرجوازية التي خلقت النموذج الملائم الذي يحكم المجتمع في ظل توجيه فكر وسلوك الإنسان إلى إيجاد العلاقات الاقتصادية التي ميزت العالم الحديث. ومن الكتاب الذين استعملوا عبارة الروح الرأسمالية، نجد أيضا (Max Weber) وذلك في مؤلفه الشهير (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) الذي أشار فيه إلى أن نشوء الرأسمالية يرجع إلى حركة الإصلاح الديني والذي لا يعني حسب رأيه بالتأكيد إزالة سيطرة الكنيسة بشكل نهائي على شؤون الحياة، بل يعني بالأحرى استبدال القديمة منها بشكل جديد من السيطرة (فيبر، 1995، ص 17).

أما التفسير الثاني للرأسمالية، فنجد ضمه في الكتابات التي تناولت المادية التاريخية. حيث يرى أصحاب هذه الكتابات أن للرأسمالية وجودا حيثما وقع انفصال بين الإنتاج وتجارة التجزئة في المكان والزمان بتدخل تاجر الجملة الذي يشتري السلع بغرض بيعها إذا رأى أنه يستطيع تحقيق ربح من وراء ذلك. وهذه الرؤية تؤكد على مبدأ هام من مبادئ الرأسمالية ألا وهو تحقيق الربح. ونلاحظ ذلك جليا في التعريف الذي أعطاه (Nussbaum) للرأسمالية بأنها (نظام للتبادل الاقتصادي) الهدف الأساسي منه هو تحقيق الربح بلا حدود.

أما (Karl Marx) فنجد أن تفسيره بعيد كل البعد عن التفسيرين السابقين، فهو لا يلتزم سمات الرأسمالية في روح المخاطرة ولا في استعمال النقود لتمويل مجموعة من السلع المتبادلة بهدف الربح، ولكنه يلتزم في كونها أسلوباً معيناً للإنتاج. ولكن أسلوب أو نظام الإنتاج هذا ليس من أجل السوق حسب رأيه ولكنه نظام أصبحت قوة العمل في ظلها سلعة تباع وتشتري في السوق كأبي عنصر آخر من عناصر الإنتاج.

2. الأصول الفكرية للنظام الرأسمالي: تقوم النظرية الرأسمالية على فكرتين أساسيتين، هما: (الصدر، 1991، ص 224)

أ. أن الحياة الاقتصادية تسير وفقاً لقوى طبيعية محددة، وبالتالي فالواجب هنا هو العمل على استكشاف قوانينها العامة وقواعدها الأساسية التي تصلح لتفسير مختلف الظواهر والأحداث الاقتصادية.

ب. أن تلك القوانين الطبيعية كفيلة بضمان السعادة البشرية إذا عملت في جو حر وأتيح لجميع الأفراد في المجتمع التمتع بالحرية الرأسمالية. ويلاحظ أن الفكرة الأولى وضعت الأساس العلمي للاقتصاد الرأسمالي أما الفكرة الثانية فوضعت أساسه المذهبي.

وتجد هاتان الفكرتان أساسهما في الأفكار التي قدمتها المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التي ضمت نخبة من رجال الاقتصاد مثل (A. Smith) و (Malthus) و (Ricardo). حيث ترى هذه المدرسة أن الشؤون الاقتصادية شأنها شأن عامة الأشياء الطبيعية الموجودة في الكون المحكومة بقوانين طبيعية، فذلك الاقتصاد محكوم بقوانين اقتصادية طبيعية.

وتستقي المدرسة الكلاسيكية شعارها هذا خاصة من خلال أعمال (Smith). حيث يقول: لو أزيلت النظم كافة سواء ما تعلق منها بالإيثار أو الضبط، فإن نظام الحرية الطبيعية الواضح والبسيط يثبت وجوده بمحض إرادته. ويقول أيضاً كتعبير منه على أن ترك الأمور تسير كما هي عليه من ميل الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الذاتية يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة لا محالة، وهو ما أطلق عليه مجازاً مبدأ (اليد الخفية): (إن كل فرد يستعمل رأسماله في دعم الصناعة الداخلية يسعى بالضرورة إلى توجيه هذه الصناعة بالكيفية التي يكون فيها لمنتوجه القيمة الكبرى الممكنة).

ومن خلال دعم النشاط الداخلي على حساب النشاط الخارجي، فإن هذا الفرد لا ينشد إلا أمنه الخاص. ومن خلال توجيه هذا النشاط بكيفية يكون فيها لمنتوجه القيمة الأكبر فإنه لا يبحث إلا عن فائدته الخاصة وهو في هذه الحالة مدفوع بيد خفية كي يقدم غاية لم تكن في نيته البتة. ومن خلال السعي وراء مصلحته الخاصة فإنه يدفع في الغالب مصلحة المجتمع نحو الأمام بشكل فعال أكثر مما لو كان يسعى إلى ذلك حقيقة. (جورج، 1996، ص 9-22)

وفي هذا القول تأكيد من (Smith) على مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. وترى المدرسة الكلاسيكية من جهة أخرى، أن المحرك الأساسي للفرد هو الدافع الاقتصادي والمعبر عنه بالذلة أو الرغبة الشخصية، والمنافسة التي هي محرك الفعاليات الاقتصادية تعمل على دفع الفرد للتحري عن أقصى الاكتفاء بأقل جهد ممكن. ويمد هذا الحافز كل المقومات التي ارتكز عليها النظام الرأسمالي بطاقات لا حدود لها، فهي التي تعمل على إيجاد التوازن بين الأسعار والتكاليف، وعلى مستويات تخفيض الأرباح إلى الحد الأدنى، وتشجيع إدارة الأعمال على النطاق الاقتصادي في وضع تقني معين. فالمجتمع الذي يخلو من المنافسة لا يكون مجتمعاً رأسمالياً، لأنه لا وجود فيه للمحرك الاقتصادي الرئيسي وهو المنافسة.

3. مراحل تطور النظام الرأسمالي: يكشف التطور التاريخي للنظام الرأسمالي بأنه من أقدم النظم الاقتصادية الوضعية ظهوراً. وقد مرت بعدة مراحل يمكن أن نبرزها فيما يلي:

أ. مرحلة الرأسمالية التجارية: يمثل هذا المذهب البداية المبكرة للرأسمالية في المجتمع الأوروبي. وقد ظهرت منذ بداية القرن السادس عشر وامتدت حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي. وساعد على ظهورها عدة عوامل داخلية وخارجية يمكننا أن نجملها في النقاط التالية:

- انهيار النظام الإقطاعي.
- الاكتشافات الجغرافية الكبرى (القارة الأمريكية 1493م، رأس الرجاء الصالح إلى الهند والشرق الأقصى 1498م).
- الاحتكاك بالحضارة الإسلامية أثناء الحملات الصليبية.

وهكذا شهدت أوروبا في هذه المرحلة فجرا لعهد اقتصادي جديد يختلف اختلافا جذريا عما عرف في ظل النظام الإقطاعي، وقد ساد الاعتقاد في هذه الفترة بأن قوة الدول تكمن في مقدار ما تملكه من الذهب وغيره من المعادن النفيسة. ولهذا اهتم التجاريون اهتماما خاص بالتجارة الخارجية حتى أصبحت حجر الزاوية في النظام الرأسمالي الجديد. ولذلك سميت الرأسمالية في هذه الفترة بالرأسمالية التجارية. ومن ثم أكدوا على ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية بغية تحقيق فائض في الميزان التجاري. وانتهجوا سياسة الانفتاح من جانب واحد تمثلت في تشجيع الصادرات حتى يرد الذهب والفضة من الخارج، وتقييد الواردات لكيلا تتدفق هذه المعادن إلى الخارج وهو ما يسمى حاليا بسياسة (إفقار الجار). (المرزوقي، 2006، ص 48)

ب. مرحلة النظام الطبيعي: يمكن إطلاق مرحلة النظام الطبيعي على الفترة التي ظهر فيها هذا النظام من خلال دعوته وتوجهه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية التي كانت الأساس الذي قام عليه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. يستند النظام الطبيعي على المصلحة الفردية، والملكية الخاصة، وعلى حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية وعدم تدخل الدولة فيها من خلال الاعتقاد بوجود نظام طبيعي يتضمن قوانين طبيعية تحكم المجتمع وهو نظام يتحقق تلقائيا بعد معرفة هذه القوانين، واحترام الكيفية التي تعمل بها بعدم التدخل فيها، والقضاء على كل ما يعيق عملها.

ج. المرحلة الصناعية: ارتباط النظام الرأسمالي في مرحلته الصناعية بالثورة الصناعية التي حصلت في أوروبا عموما وإنجلترا خصوصا، وتمثلت أبرز مظاهرها في النشاطات المختلفة وبالذات النشاطات الصناعية من خلال تطور الصناعات الهندسية وصناعة الحديد، واستخدام طرق ووسائل إنتاج جديدة في الصناعة، كما تطورت وسائل وطرق النقل سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو بتصريف المنتجات. فالثورة الصناعية إذا أدت بتحول الاقتصاد من اقتصاد تجاري زراعي أساسا إلى اقتصاد أصبحت فيه الصناعة القطاع الأهم والأكثر نموا. وقد أسهمت الثورة الصناعية في اتساع استخدام رأس المال في النشاطات الاقتصادية عموما وفي النشاطات الإنتاجية منها خصوصا، وفي الإنتاج الصناعي بالذات، وهو الأمر الذي أسهم في بروز ونفوذ طبقة الرأسماليين. (مصطفى، 2015، ص 9)

د. مرحلة الرأسمالية المالية: بنهاية القرن (19) اتجه رأس المال نحو الاحتكار من خلال: (السعد، 2004، 154)

- هيمنة الاحتكارات على اقتصاديات بلدانها.
- اندماج رأس المال الصناعي برأس المال المصرفي وتكوين رأس المال المالي.
- تصدير الاحتكارات لرأس المال علاوة عن تصدير المنتجات من العواصم الاستعمارية إلى المستعمرات والمناطق التابعة جعل رأس المال يكتسب مقدرة حركية أكثر. وبالتالي أصبحت ظاهرة تمويل رأس المال خاصية ملازمة للرأسمالية الاحتكارية ومؤشرا جوهريا للتغيرات النوعية الحاصلة في مضمون النظام الرأسمالي العالمي.

4. **خصائص النظام الرأسمالي:** هناك مجموعة من الخصائص التي تميز النظام الرأسمالي وتعمل على تفسير هذا النظام، نذكر من أهمها: (مصطفى، مرجع سابق، ص 10)

(أ) الحرية الاقتصادية: يكفل النظام الرأسمالي الحرية الاقتصادية للفرد، سواء من حيث النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو من حيث الاستهلاك الذي يرغب فيه، أو من حيث الإنفاق أو الاستثمار الذي يناسبه. فليس للدولة في المجتمع الذي يسوده النظام الرأسمالي حق التدخل ووضع القيود أمام الفرد عندما يقوم بأي تصرف من التصرفات السابقة.

(ب) الملكية الخاصة: تعتبر الملكية الخاصة حجر الزاوية في النظام الرأسمالي، الذي يعطي الفرد الحق في تملك أموال الاستهلاك والإنتاج، وأي شيء ذي أهمية اقتصادية، وبالطرق القانونية، حتى أضحت المشروعات الغالبة في النظام الرأسمالي هي المشروعات الخاصة. ولا يقرب عن البال أن الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي أسهمت في زيادة الإنتاج، وفي تشجيع جمع وتراكم الثروة والمحافظة عليها.

(ج) حافز الربح: يعتبر البحث عن أكبر ربح ممكن غاية النظام الرأسمالي، إذ أنه المحرك الرئيس لأي نشاط اقتصادي إلى درجة أن أصبح الفرد في ظل النظام الرأسمالي يتجه إلى الإنتاج مسترشداً باعتبارات أكبر ربح ممكن، لا باعتبارات إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية للبشر، لأنه لم تعد تحركه سوى الأثمان السوقية والاعتبارات الاقتصادية البحتة وإن ترتب على ذلك إهدار للقيم الروحية أو الأخلاقية في المجتمع.

(د) آلية الأسعار: يتميز النظام الرأسمالي بأن الأثمان تتحدد فيه وفقاً لرغبات المشترين والبائعين وقدرتهم على المساومة ودون أي تدخل من الحكومة. إذ يؤدي جهاز الثمن دور المرشد للمنتج والمستهلك ليقرر بناءً على ذلك ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات، وكذلك ما يتم استهلاكه منها. بمعنى آخر يعد جهاز الثمن حلقة الوصل بين المنتجين والمستهلكين. ويتحدد الثمن في النظام بقوى العرض والطلب، فرغبات البائعين تحدد قوى العرض. أما قوى الطلب فتتحدد وفقاً لرغبات المستثمرين وبتأثيرها يتم تحديد الثمن. ومن هنا جاءت تسمية الاقتصاد الرأسمالي (اقتصاد السوق) أو (اقتصاد العرض والطلب).

(هـ) المنافسة الاقتصادية: من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية. فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم بجذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين وبالتالي انخفاض الأسعار وخروج المنتجين ذوي الكفاءات المتدنية مما يسمح بالتخصيص والاستخدام الكفء للموارد. ومن ناحية أخرى يتنافس المستهلكون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخروج المستهلكين الذين لا تمثل لهم السلع ضرورة قصوى أو الذين لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمنها.

المحور الثالث: تدخل الدولة في ظل الاقتصاد الرأسمالي وأهم النماذج المعاصرة.

قضية تدخل الدولة أو كما تعرفها الأدبيات دور الدولة من القضايا الجدلية التي احتلت ولا تزال تحتل مساحة معنوية من النقاشات سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد تدخل الدولة في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تبنت النظرية الكينزية، وقبلت البرجوازية الاحتكارية مبدأ تدخل الدولة، باعتبار ذلك أصبح يخدم مصالحها، حماية للنظام الرأسمالي وتأمينه ضد الاضطرابات الاجتماعية وزحف الاشتراكية عليه.

1. الأسس العلمية لتدخل الدولة في الاقتصاد: تدخل الدولة في الاقتصاد لا يمكن الاستغناء عنه ولا بد من وجود تدخل للدولة بشرط أن يكون هذا التدخل مبني على أسس علمية، وذلك لتجنب الفوضى والازمات وضمان استمرار النظام الاقتصادي بشكل سليم، وذلك من خلال الآتي:

أ. حجم التدخل: إن حجم تدخل الدولة يكون مرهون بمدى تطور الاقتصاد، أي كلما كان الاقتصاد متطوراً. فلا بد أن يكون هذا التدخل محدود والعكس صحيح. وبشكل عام هناك ثلاث حجج لهذا التدخل، وهي:

- حجم التدخل الكبير: أي لا بد أن تحضر الدولة بكل قوتها في الاقتصاد عندما يكون هذا الأخير في بداية انطلاقه.
- حجم التدخل المتوسط: وذلك بعد أن تضع الدولة القواعد الأساسية لانطلاق الاقتصاد ويصبح قادراً على الوقوف على قدميه لكن ليس بشكل مستقل.
- الحجم الثالث: وهو التدخل المحدود كون الاقتصاد قد استعاد قواه ولديه القدرة على إدارة نفسه بنفسه ولا يحتاج إلى مُعيل من الدولة إلا بمقدار محدود.

ب. حدود التدخل: يمكن القول إن حدود التدخل ينبغي أن تكون مقصورة على مناطق الاخفاق وليس الاقتصاد برمته، لأنه في حال إطلاق حدود التدخل سيؤدي إلى تعميم الاخفاق في اقتصاد.. وعليه لا بد أن تلتزم الدولة بحدود التدخل طبقاً للمطلوب وليس لما ترغب. لذلك الممكن أن تتدخل الدولة في الاقتصاد إلى الحد الذي يفضي إلى غياب عامل (المنافسة).

ج. آجال التدخل: لا يمكن أن تكون آجال تدخل الدولة فوضوية وغير محددة، أي ينبغي أن تكون مُنظمة ومحددة. وهي في الدرجة الأولى تكون مرهونة بمدى حاجة الاقتصاد للتدخل، وبشكل عام يمكن إيجازها بالآتي:

- قصيرة: عندما تحتاج للدخول كوسيط بين القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية.
- متوسطة: عندما تقوم بتهيئة البنى التحتية لانطلاق القطاع الخاص فيما بعد بقيادة الاقتصاد.
- طويلة: عندما تهتم في صناعة الاسلحة وإدارة الثروة النفطية وفقاً للمصلحة العامة وبما يحقق العدالة الاجتماعية.
- د. مراحل التدخل، ينبغي بشكل عام أن يكون تدخلها مرحلي ووفق سلم نزولي خصوصاً بالنسبة للاقتصادات الضعيفة، لأن هذه الاقتصادات في بداية الامر لا تمتلك قطاع خاص قوي قادر على الأخذ بزمام الاقتصاد. فلا بد من تدخل الدولة وأن يكون وفقاً لمراحل مختلفة ذات سلم نزولي وبحجوم مختلفة.

هـ. مجالات التدخل: عندما يكون الاقتصاد غير متطور وبحاجة لتدخل الدولة فلا بد أن يكون هذا التدخل مدروس ومعقول وغير عشوائي، أي لا بد من تحديد المجالات التي ينبغي على الدولة أن تتدخل فيها للمساهمة في تطوير الاقتصاد. وأهم المجالات هي تلك المجالات التي لا يقدم القطاع الخاص على ممارسة نشاطه فيها سواء لعدم ربحيتها أو لمحدوديتها أو لأهميتها الاستراتيجية.

2. التيارات الفكرية وتدخل الدولة في الاقتصاد: يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات أساسية: هي التيار الرافض لتدخل الدولة والتيار المؤيد لتدخل الدولة والتيار الذي يرى وجوب التدخل مع تحقيق انسجام بين آليات تدخل الدولة وآليات السوق على نحو يكمل كل منهما الآخر دون تعارض.

- أ. التيار الرافض لتدخل الدولة: يؤسس رفضه لتدخل الدولة على الأسس أو بالأصح على الفروض التالية:
- الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع. إذ أن اقتصاد السوق الخالي من التدخل هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد.

- فرضية كمال الأسواق (Market Perfection). ففي ظل تحقق فرضية كمال الأسواق، فإن آليات السوق الحر هي التي تحقق مصلحة الفرد والجماعة معا إذ يتم الإنتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة.
- انسياب وتوافر المعلومات في بيئة ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح.
- التناغم بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة.
- ويؤسس هذا التيار الفكري فكرته المعارضة لتدخل الدولة على مجموعة من المبادئ الأساسية حول دور الدولة، وتتمثل فيما يلي:
 - تدخل الدولة غير ضروري، إذ أن ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به.
 - تدخل الدولة غير فعال، إذ أن ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به بصورة أفضل.
 - تدخل الدولة يقترن بنقص في رفاة الأفراد أو على الأقل تقليل مستويات النشاط الاقتصادي من خلال تحويل جزء من الموارد الخاصة من مجموعة ما لصالح مجموعة أخرى من الناس عادة ما يكون لمجموعة غير مستحقة.
- ب. التيار الفكري المؤيد لتدخل الدولة: هذه الأسباب يمكن أن نجعلها في ثلاثة عوامل أساسية:
 - غياب المنافسة في السوق (imperfect competition) والذي يعود إلى غياب العناصر التي قد تنتج- على سبيل المثال- عن خضوع الإنتاج لتزايد الغلة (تناقص التكلفة) -المعلومات المتضاربة أو المتضادة .
 - الخارجية (Externalities) أو ما يطلق عليه الآثار الخارجية.
 - السلع العامة (Public goods) .
- ج. التيار الفكري الداع إلى التكامل بين آليات تدخل الدولة وآليات السوق: بين الرفض التام للتدخل والمطالبة بتدخل أوسع في النشاط الاقتصادي، لا بد أن نشير إلى تيار فكري لا يرفض مبدأ تدخل الدولة بل يعتبره في كثير من الأحيان مؤثرا على الحياة الاقتصادية، ولكن من ناحية أخرى يؤكد على أن تدخل الدولة الخاطئ قد يكون له أثرا سلبية مدمرة.
- هذا التيار الفكري يؤكد على مجموعة من الأسس فيما يتعلق بدور الدولة والعلاقة مع عمل آليات السوق. وتتمثل أهم هذه الأسس فيما يلي:
 - الاعتماد على فرضية الفشل أي كان سببه أو مظهره كسبب للتدخل هي فرضية غير مكتملة. فالقول بضرورة تدخل القطاع العام في نشاط ما يستلزم أولا تحديد موطن الفشل السوقي. وثانيا إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص. فإذا كانت مشكلة تحديد موطن الفشل أيسر نسبيا فإن إثبات ذلك ليست باليسيرة
 - أن مبررات تدخل الدولة لا تقتصر التلازم بين الإنتاج وبين تقديم الخدمة والملكية فلا داعي دائما للتلازم بين الملكية وبين تقديم الخدمة
 - تدخل الدولة لا يعني أنه لا توجد طرق لمعالجة هذا الفشل. ففي ظل تعدد آليات تقديم الخدمات والسلع بواسطة الدولة، فإنه يمكن الوصول إلى وضع توافقي لتحقيق الكفاءة عند تخصيص الموارد لمعالجة الفشل السوقي وبين ضمان أن يكون هذا التدخل هو الأكفأ.
- 3. الدور الاقتصادي للدولة الرأسمالية: إن الأصل في النظام الرأسمالي هو حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي داخل السوق، والاستثناء هو تدخل الدولة وقيامها ببعض أوجه هذا النشاط متى اقتضت الضرورة مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الاستثناء لا يعتبر القاعدة. لذلك تكون الدولة في النظام الرأسمالي الحر دولة محايدة من الناحية الاقتصادية ولكن ظهور بعض المشكلات والأزمات الاقتصادية في بعض الأحيان يستوجب تدخل الدولة للحد منها.

أولاً: الدور الاقتصادي للدولة في الفكر التجاري (Mercantilism): ساد هذا الفكر أوروبا من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، في أعقاب انهيار نظام الاقطاع في أواخر العصر الوسيط. وهو مصطلح للدلالة على مذهب اقتصادي يقوم على رؤية أن غنى الدولة يأتي عبر ما تمتلكه من ذهب وفضة، ويهتم أنصارها بالتجارة الخارجية. وخلال تلك المدة كان الاعتماد على الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية والدعم الرأسمالي، وكذلك المبادرة الفردية، وقد عبرت عن مرحلة تاريخيه مهمة سيطر فيها رأس المال التجاري والربوي على الحياة الاقتصادية. (العبيدي، 2010، ص 36)

تؤكد أفكار هذه المدرسة على الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة التي لا يمكن أن تتم عن طريق جهود الأفراد، بل يتطلب الأمر تدخل الدولة وإشرافها بتنسيق هذه الجهود لضمان مصالح الدولة العليا وتحقيق أمن المجتمع. كما أكدت على ضرورة زيادة السكان لأنها مصدر عرض قوة العمل ومن ثم انخفاض الأجور وتشجيع الصناعات وتوسيعها. فقوة الدولة وتدخلها الفاعل شرطاً مهماً من شروط توحيد السوق الداخلي وحفز النمو الاقتصادي. فاستهدفت الرأسمالية التجارية بناء دولة قوية تهيمن عليها البرجوازية الوطنية لبناء اقتصاد وطني يعتمد على الذات (التبادل التجاري وتحريك الأموال وسوق العمل).

وكان دور الحكومة واضحاً في جميع الدول الأوروبية، حيث وضعت الحكومة الإسبانية القوانين التي تمنع تسرب المعدن النفيس إلى الخارج. وفي فرنسا انتهج (كولبير) سياسة تستند على أن قيمة المنتجات الصناعية أكبر من المنتجات الزراعية إذا تساوى حجمها ويمكن التحكم بالمنتجات الصناعية في حين لا يمكن التحكم بالمحاصيل الزراعية.

كما وضع (توماس مان) برنامجاً تفصيلياً للوسائل اللازمة للحصول على الفائض النقدي وتكوين أرس المال التجاري. وإن الدلالات الخاصة للسياسة الاقتصادية الماركنتيلية (لتوماس مان) كانت لها أهمية من خلال عملية الانتقال في المراحل التاريخية في مختلف القطاعات الاقتصادية من (زراعة، وصناعة، وتجارة). (عبد اللطيف، 2014، ص 63)

ثانياً: الدور الاقتصادي للدولة في الفكر الليبرالي (liberalism): في ظل هذه المدرسة، ساد مفهوم الدولة الحارسة القائمة على المذهب الفردي الحر (الحرية الاقتصادية)، ويقصد به عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وترك الأمور الاقتصادية دون تدخل وبمقدور هذه الأنشطة بحسب الليبرالية أن تضبط نفسها آلياً.

والليبرالية هي فلسفة سياسية واقتصادية تركز على أولوية الفرد بوصفه كائناً حراً. وترتكز الحرية (Liberty) التي يحرص المذهب الليبرالي على تبنيها ونشرها والدفاع عنها على النزوع الفردي نحو الحرية والحلم بتجسيدها في كل مفاصل الحياة. لذلك لم تكن الليبرالية في بداية ظهورها تطمح لبناء دولة حديثة كما نجد المدافعين عنها اليوم بقدر ما كانت ظاهرة اجتماعية تهدف للقضاء على الفقر والفوارق الطبقة التي وجدت أوروبا عليها بعد الثورة الصناعية. فالليبرالية الكلاسيكية كانت تسعى إلى رعاية حقوق الإنسان حينما فشلت الدولة في توفيرها. لذلك تركز الليبرالية كثيراً على أهمية إبعاد الدولة عن التدخل في تدبير الشأن الاقتصادي، والاكتفاء بدلاً من ذلك بتوفير الحقوق الاقتصادية للناس وسن القوانين والتشريعات الكفيلة بضمان هذه الحقوق والسهر على حمايتها من أي انتهاك قد يمسها. فالدولة الليبرالية هي دولة القانون وليست دولة الأوامر.

تؤكد أفكار هذه المدرسة على أنه ينبغي للدولة ألا تمتلك وسائل الإنتاج ولا تمارس النشاطات الاقتصادية بل دورها يجب أن يكون محايداً ومقتصرًا على تقديم الخدمات العامة المتمثلة بتأمين الدفاع الخارجي وضمان الأمن الداخلي وتحقيق العدالة وفرض النظام في المجتمع. (عبد الرضا، 2012، ص 117) وللفرد في ظل تلك الأفكار الحرية المطلقة في اختيار نوع العمل الذي يود ممارسته، كما أنها تفرض الضرائب على الأثرياء والشركات الكبيرة للقيام بالإنفاق على المجالات الاجتماعية ومساعدة الشعب في سد احتياجاته الضرورية.

وغالباً ما تنسب الليبرالية الكلاسيكية للفيلسوف (جون لوك) في القرن السابع عشر، إذ كان لإسهامه دور مهم في صياغة الكثير من الأفكار الليبرالية، حيث يرسم لوك حدود السلطة بحيث لا تتعدى على حريات الأشخاص وممتلكاتهم (لا يحق للسلطة العليا أن تنتزع شيئاً من املاك أحد دون موافقته). فقد ذكر في افكاره بالقول (إن كل انسان له الحق الطبيعي في الحياة والحرية والملكية وفقاً للعقد الاجتماعي). وللحفاظ على هذا النظام الاجتماعي يقتضي ضمان الحريات الاقتصادية للناس وتمكينهم من السعي للامحدود وراء مصالحهم الأنانية، وهذه المصالح كفيلة بالتفاعل فيما بينها والانصهار في مصلحة جماعية من دون أن يكون ذلك عن سابق إصرار وتدبير أو بإرادة واعية من طرف أفراد المجتمع. (كاظم، 2016، ص 27) كذلك سار على نهج الدعوة لليبرالية الكلاسيكية الاقتصادي البريطاني جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)، إذ عبر عن الحرية بضرورة تحسين النوعية الشخصية للأفراد وتطوير ذاتهم الذي عدها المصدر الوحيد للحرية الحقيقية.

ثالثاً: الدور الاقتصادي للدولة في الفكر الكينزي: يرى كينز (Keynes) ان افكار الفكر الكلاسيكي أضعف من أن تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل بسبب قصور الطلب الفعال الناجم عن إنفاق الأفراد على سلع الاستهلاك أقل من دخولهم التي حصلوا عليها وينشأ الادخار الذي يجب تغطيته من خلال الانفاق على الاستثمار، أي لكي يتحقق التوازن لابد من أن يتساوى الادخار مع الاستثمار المخطط، إذ إن التوازن يتم عن طريق الدولة وسياساتها الكلية. حيث يرى كينز ضرورة التدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب الفعال حتى يتحقق التشغيل الكامل ويقضي على البطالة، ويتحقق بالتالي التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التأثير في الطلب الفعال خاصة الطلب الاستهلاكي. (طاهر، 2013، ص 134)

وتعتبر هذه المدرسة امتداد للفكر الكلاسيكي ولكن بثوب جديد وبأدوات تحليل أكثر واقعية بعد ظهور مدرسة شيكاغو بزعامة الاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton. Friedman) التي تنسب إلى المذهب الكلاسيكي في السبعينيات من القرن الماضي بصعود مدرسة النقديين (Monetarists).

حيث يؤكد أصحاب مدرسة شيكاغو على أنه لو توفرت حرية حركة الأسعار واقتصرت دور الدولة على حماية هذه الحركة من ضغوط الاحتكارات واشباع الحاجات الأساسية لأمكن تنامي وتطور النظام الرأسمالي. فهي في جوهرها عودة إلى الأفكار الكلاسيكية والحدية وتقيد دور الدولة، لأن تدخل الدولة يعطل عمل القوانين الاقتصادية، فطالبوا أن يتجسد دورها بالوظائف التقليدية وتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي لا تحظى باهتمام القطاع الخاص، وهي مشروعات البنية الأساسية مادام هناك عجز في الموازنة بسبب تزايد الانفاق العام الذي يعود إليه السبب في ارتفاع معدلات التضخم. ولأجل مواجهته لابد من القضاء على العجز في الموازنة بهدف التأثير على مستوى الطلب الكلي وتقليصه والسعي في التأثير على مستوى العرض الكلي بزيادة الانتاج من خلال تقوية حوافز رأس المال وتوسيع دور القطاع الخاص وزيادة مستوى الاستثمارات الخاصة وتخفيض الضرائب وتقليص حجم القطاع العام الفاشل من حيث الادارة والكفاءة في التخصيص. (عواد، 2016، ص 32)

ويتضح مما تقدم أن مدرسة شيكاغو قللت من الدور الاقتصادي للحكومة في إحداث التوازنات الاقتصادية ومعالجة المشكلة الاقتصادية، بسبب أثري التزاحم والتباطؤ للسياسة المالية، وهذا ما أثبتتها أزمة التضخم الركودي، وعدم سلامة الاجراءات المالية الكينزية التدخلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

اما (الليبرالية الجديدة) فكان نشوؤها بسبب عدم قدرة الاقتصاديين الليبراليين المدافعين عن أيلولة قوى السوق والعودة إلى تنظيم الاسواق في مجالها الكلي بعد الفشل عند حدوث الازمة الاقتصادية (1933- 1929) الا من فكر اقتصادي يعيد التوازن الى أسس اقتصاد السوق. وبدا حتما الدفع بفكر جديد (نيوليبرالي) ركائزه الأساس (اقتصاد السوق) و(عدم التدخل الحكومي)

والفردية الشخصية والخصخصة التي بشر بها ميلتون فريدمان. (المعموري، 2018، ص 28) ويقتصر دور الدولة في هذا التوجه على إيجاد وصون الإطار المؤسسي الملائم لتلك الممارسات. ويتحتم على الدولة مثلاً ضمان قيمة وسلامة الموارد المالية، وعليها إقامة الهياكل والوظائف العسكرية والدفاعية والأمنية والقضائية المطلوبة لحماية ولضمان عمل الأسواق بالصورة الملائمة. أي أن وظيفة الدولة الأولى هي رأس المال وإطلاق حريته في الأسواق مع استخدام القوة إذا لزم الأمر لتحقيق ذلك. وقيم الأسواق هي البديل عن كل القيم الأخلاقية السابقة.

ويعد فريدريك فون هايك (F. A. Von Hayek) واحداً من أهم المنظرين في القرن العشرين في مجال السياسة والاقتصاد، ويعد الآب الروحي للفكر الليبرالي الحديث (Neoliberalism's)، وكان اندفاعه في نقد الليبرالية الكلاسيكية مفتاحاً لبلورة أفكار تتجاوز ما دأبت عليه الليبرالية التقليدية ورفضاً لإلقاء اللوم على أسس الرأسمالية بما تتضمنه من آليات وقوانين اقتصادية.

4. **النماذج المعاصرة لتدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي:** بدأ تدخل الدولة وأصبح أكثر ضرورة، وأخذ اشكالا أكثر منهجية. واضطر الاقتصاديين من جديد إلى إجراء إصلاحات ومراجعات جديدة في الفكر الرأسمالي، وكان الإصلاح الكبير بعد أزمة الكساد في 1929 وهو يركز على مبدأ تدخل الدولة أو ما يسمى بالفكرة الكينزية.

لكن ما حدث في سنوات السبعينات والتسعينات وأزمة سنة 2008 فند هذا الاعتقاد وخاصة بعد الأزمات الأخيرة وأصبح الحديث يدور حول نماذج اقتصادية تبين مدى وشكل تدخل الدولة في الإدارة والاقتصاد وضبط علاقات السوق، ومن حيث اضطلاعها بمسؤولية ضمان شروط تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن التمييز بين أهم النماذج التالية بحسب تصنيف المنظر الفرنسي (Robert Poyer):

النموذج الأول: النموذج الأنجلوسكسوني (الرأسمالية الأنجلو سكسونية Anglo-Saxon Capitalism): نموذج من اقتصاد السوق الحر معتمد من الدول الغنية التي يتحدث أفرادها اللغة الإنجليزية، وتُعرف اليوم باسم الاقتصاديات المتقدمة وتشمل دولاً كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا وإيرلندا ونيوزيلندا. ويعود تاريخ الرأسمالية الأنجلو سكسونية إلى أفكار الاقتصادي آدم سميث المعروف بلقب (أبو الاقتصاد الحديث)، وتتعارض هذه الرأسمالية مع رأسمالية الراين في ألمانيا ونموذج دول الشمال التي تطبقها الدول الاسكندنافية. وعادة ما تكون معدلات الضريبة في الدول الناطقة بالإنجليزية منخفضة مع تشريعات أكثر تسامحاً في هذا المجال، كما أن مراقبة خدمات القطاع العام أقل من تلك الموجودة في النموذج الألماني.

يتميز النموذج الأنجلوسكسوني بنفوذ أكبر في حقوق الملكية وإنفاذ العقود، وعوائق أقل للتجارة الحرة، لذلك فإن تأسيس الشركات ونشاطها أسهل مقارنة بالنموذج الأوروبي والآسيوي الذي يؤمن بدرجة أقل بمفهوم اليد الخفية لسميث، ويتميز بتركيز أعلى في توزيع الثروة وسيطرة أكبر للدولة. لكن يعتبر النموذج الأنجلوسكسوني محفزاً أكبر للابتكار وينشئ المزيد من المزايا التنافسية التي تعظم الثروة العامة. (شبكة ميديا الإلكترونية، 2020)

وفي المقابل فهو الأكثر رداءة من الناحية الاجتماعية إذا تسود فيه الاقتصاد والروح التجارية وتتولى السوق وحدها تقريباً تنظيم علاقات التبادل التجاري وتتولى إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية والثقافية وإخضاعها لمقتضياتها المباشرة، وبالتالي يكون دور الدولة محدوداً ومقيداً، وتكون الضمانات الاجتماعية ضئيلة وأقرب إلى الصدقة، وتكون المنافسة ليس فقط في علاقات السوق بل وفي السياسة والإعلام والثقافة أيضاً، وزعيمة هذه المجموعة هي الولايات المتحدة وأستراليا وكندا.

ويجادل مؤيدو مصطلح (الاقتصاد الأنجلوسكسوني) أن اقتصادات هذه البلدان ترتبط حاليًا ارتباطًا وثيقًا بتوجهاتها الليبرالية والأسواق الحرة بحيث يمكن اعتبارها متقاربة لنموذج اقتصاد كلي معين. ومع ذلك، فإن أولئك الذين لا يتفقون مع استخدام المصطلح يدعون أن اقتصادات هذه الدول تختلف عن بعضها البعض بقدر ما تختلف عما يسمى بالاقتصاديات (رأسمالية الرفاه) في أوروبا الشمالية والقارية. وعادة ما يتناقض نموذج الأنجلوسكسونية للرأسمالية مع النموذج القاري للرأسمالية، والمعروفة باسم اقتصاد السوق الاجتماعي أو النموذج الألماني، لكنه يتناقض أيضًا مع نماذج الرأسمالية الأوروبية الشمالية الموجودة في بلدان الشمال (نموذج الشمال).

وفي شمال أوروبا القارية، تستخدم معظم البلدان نماذج الاقتصاد المختلط، تسمى رأسمالية الراين (مصطلح حالي يستخدم بشكل خاص للاقتصاد الكلي لألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا)، أو قريب من النموذج الشمالي (يشير إلى الاقتصاد الكلي في الدنمارك وأيسلندا والنرويج والسويد وفنلندا). (الموسوعة الحرة، 2020)

النموذج الثاني: النموذج الاجتماعي الديمقراطي: يدعو هذا النموذج إلى التدخلات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز العدالة الاجتماعية في إطار نظام حكم ديمقراطي ليبرالي واقتصاد مختلط موجه نحو الرأسمالية. تتضمن تدابير لإعادة توزيع الدخل، وتنظيم الاقتصاد في المصلحة العامة، وأحكام الرعاية الاجتماعية. بسبب الحكم طويل الأمد من قبل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية خلال إجماع ما بعد الحرب وتأثيرها على السياسة الاجتماعية والاقتصادية في شمال وغرب أوروبا. فأصبحت الديمقراطية الاجتماعية مرتبطة بالنزعة الكينزية والنموذج الاسكندنافي والنموذج الاجتماعي الليبرالي ودول الرفاهية داخل الدوائر السياسية في أواخر القرن العشرين. وقد تم وصف هذا النموذج بأنه الشكل الأكثر شيوعًا للاشتراكية الغربية أو الحديثة بالإضافة إلى الجناح الإصلاحية للاشتراكية الديمقراطية. في حين أن الاشتراكية كهدف طويل المدى، تسعى الديمقراطية الاجتماعية فيه إلى إضفاء الطابع الإنساني على الرأسمالية وتهيئة الظروف لتؤدي لنتائج ديمقراطية ومساواة وتضامن أكبر.

يتميز هذا النموذج بالالتزام بالسياسات التي تهدف إلى الحد من عدم المساواة، والقضاء على اضطهاد الفئات المحرومة والقضاء على الفقر بالإضافة إلى دعم الخدمات العامة التي يمكن الوصول إليها عالميًا مثل رعاية المسنين ورعاية الأطفال والتعليم والرعاية الصحية وتعويضات العمال التي غالبًا ما يكون لها صلات قوية بالحركة العمالية والنقابات العمالية، حيث تكون داعمة لحقوق المفاوضة الجماعية للعمال وتدابير لتوسيع عملية صنع القرار خارج السياسة إلى المجال الاقتصادي. (الموسوعة الحرة، 2020) ويعتبر هذا النموذج طريقًا وسطًا بين الرأسمالية والاشتراكية ونموذجها المثالي السويدي ثم ألمانيا.

النموذج الثالث: النموذج اللاتيني: ومثاله الأبرز فرنسا، وتمارس الدولة هنا وظيفة المحرك الاقتصادي في التخطيط والاستثمار وتكوين رأس المال والتعليم والتأهيل والثقافة والإعلام. أي أن الدولة تلعب دورًا محركًا ومنظمًا للاقتصاد وتمتلك قطاعًا اقتصاديًا واسعًا ومنظومة متطورة للضمان الاجتماعي وتشمل هذه المجموعة أيضًا إيطاليا وإسبانيا.

النموذج الرابع: النموذج الياباني: تتفرد اليابان بنموذج خاص بها، حيث تسود أنظمة جماعية تشاركية منظمة تلعب فيها الوزارات والنقابات والشركات الكبرى بالاتفاق فيما بينها الدور الرئيسي والحاسم وتتميز بقيام علاقة وثيقة ومتشابكة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وبين رأس المال الصناعي والتجاري. وتلعب هذه العلاقة دورًا هامًا في الادخار والاستثمار وضبط التوازنات الاقتصادية، إذ أن الحكومة أمنت المصادر الاستراتيجية (الموارد والعنصر البشري والتمويل) لخمسة من الصناعات الرئيسية وهي الفحم والفولاذ والنقل البحري والأسمدة الكيماوية والكهرباء، ومن ثم عملت على تقوية الصناعات المساندة إضافة

إلى حماية متساهلة للصناعات الوليدة ووضعت نوعاً من الإجراءات الوقائية لوقف تناقص حصص الأسواق التي تلحق الأذى بالشركات.

وتتشكل أنماط الحكم في هذا النموذج على ضوء علاقتين قانونيتين مهمتين: واحدة بين المساهمين والعملاء والموردين والدائنين ونقابات الموظفين، والأخرى بين المديرين والمساهمين. وهناك شعور بالمسؤولية المشتركة والتوازن مع النموذج الياباني. الكلمة اليابانية لهذا التوازن هي (كيريتسو)، والتي تترجم تقريباً إلى الولاء بين الموردين والعملاء. ومن الناحية العملية، يأخذ هذا التوازن شكل الدفاع الدفاعي وعدم الثقة في علاقات العمل الجديدة لصالح القديم. ويلعب المنظمين اليابانيين دوراً كبيراً في سياسات الشركات، وذلك في الغالب لأن أصحاب المصلحة الرئيسيين في الشركات هم المسؤولون اليابانيون. وتقوم البنوك المركزية ووزارة المالية اليابانية بمراجعة العلاقات بين المجموعات المختلفة ولها سيطرة ضمنية على المفاوضات.

ونظراً للعلاقة المتبادلة وتركيز السلطة بين العديد من الشركات والبنوك اليابانية، فإنه ليس من المستغرب أيضاً أن الشفافية في الشركات غير موجودة في النموذج الياباني. ويعتبر المستثمرون الأفراد أقل أهمية من الكيانات التجارية، والمجموعات الحكومية والنقابية. (Talking go money, 2020)

النموذج الخامس: النموذج الناشئ في بلدان شرق وجنوب آسيا: وهي بلدان بعيدة عن الديمقراطية وعن برنامج الضمان الاجتماعي. وتلعب فيها الدولة وقطاعها الاقتصادي دوراً مباشراً وحاسماً عن طريق القيود الإدارية والقطاع العام. لذلك تميل تلك الدول ليكون لديها حكومات قوية وتسمى أيضاً (دولة تنموية) أو (دولة قاسية).

والمقصود بالدولة التنموية إذاً على وجه التحديد هو الحكومة ذات التنظيم والقوة الكافيين لتحقيق أهدافها التنموية. يجب أن تكون هناك دولة لديها القدرة على إثبات التوجيه الاقتصادي المتناسك والتنظيم الرشيد والفعال والقدرة على دعم سياساتها الاقتصادية بعيدة المدى. كل هذا مهم لأن الدولة يجب أن تكون قادرة على مقاومة المطالب الخارجية من الشركات متعددة الجنسيات للقيام بأمر واتخاذ خطوات تحقق مكاسبها على المدى القصير.

النموذج السادس: النموذج الناشئ في روسيا وبلدان أوروبا الشرقية : وهي بلدان تطبق برامج الصدمة الكهربائية للتكيف الاقتصادي، وهي تشكل نوعاً من المختبرات لتطبيق الليبرالية الأكثر نقاء. وقد تحول النموذج الأخير والذي يطلق عليه (الليبرالية الطائشة) من مجرد إرهابات لفكرة اقتصادي واجتماعي جديد إلى برنامج اقتصادي وسياسات اجتماعية وجدت سبيلها إلى التطبيق في بريطانيا بعد نجاح (مارجريت تاتشر) في انتخابات 1979. وفي الولايات المتحدة بعد نجاح (رونالد ريغان) في بداية الثمانينات. ويتمسك أنصار هذه الليبرالية بأرائهم منطلقين من الأسس التالية: إن المنافسة الحرة هي الإطار الصحي لزيادة إنتاجية المشروعات العامة وتحسين نوعية المنتجات وخدمة مصالح المستهلكين في إطار المنافسة الكاملة، بينما قد تؤدي منافسة الدولة إلى مستنقع الرشوة والفساد وسرقة المال العام.

خاتمة الدراسة: تدخل الدولة يكون مرهوناً بالاقتصاد حجماً وحدوداً وأجلاً ومراحلاً ومجالات. فعندما يكون الاقتصاد متطوراً فحجم التدخل يكون محدوداً، وحدوده مرهونة بالمنافسة والاحتكار والحاجة. وأجاله لها علاقة بحجم التدخل بشكل عام، وفي نفس الوقت هناك تدخل مستمر. ومجالاته تقتصر على المجالات التي لا يقدم القطاع الخاص عليها أو حتى في المجالات التي يقدم عليها لكن لا يستطيع تلبية الطلب المحلي فتضطر الدولة إلى التدخل لإشباع هذا وبشكل متكامل مع القطاع الخاص وليس على حسابه.

النتائج: من خلال الدراسة، تم التوصل إلى عدّة استنتاجات، لعل أبرزها الآتي:

1. الدولة لها دور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ليس بوصفها الجهة التي تقوم مباشرة بتحقيق النمو، بل بوصفها شريكاً وعاملاً محفزاً للاقتصاد. ومن ثم فإن هناك مهام جوهرية تعتبر محور رسالة الدولة، وبدونها يتعذر تحقيق التنمية المستدامة.
 2. لا توجد حدود مثلى للدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة في الاقتصاد، بل أن هذا الدور يتوقف على مدى تمتع الاقتصاد بقوى ذاتية فعالة قادرة على تحقيق النمو والاستقرار، ويتحدد هذا الدور وفقاً لمقتضيات المرحلة. إذ إن الحاجة لدور الدولة يزداد عندما تكون تلك القوى ضعيفة، والعكس صحيح.
 3. افتراض توافر دعم الدولة في الأحوال كلها من شأنه أن يشبط حوافز المستثمرين على التحري الجدي للفرض الواعدة بالنجاح ويشجعهم على السلوك الساعي للربح الريعي بدلا عن الربح المبرر بالإنتاج الناجح في المنافسة.
 4. تعتبر الحرية الاقتصادية مفهوماً متغيراً، يعتمد في دلالاته الفنية لدى مجتمع ما على طبيعة، ودرجة نضوج، البنية الاقتصادية لذلك المجتمع.
 5. دور الدولة في بعض أبعاده هو جزء لا يتجزأ من الحرية الاقتصادية، إذ لا يمكن تصور حرية اقتصادية من دون دور فاعل للدولة يعمل على تثبيت أركان هذه الحرية ودعاماتها.
 6. تؤدي زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد إلى النقص في دوافع السلوك الفاسد، فالسياسات التي تؤدي إلى تقليص القيود على التجارة الخارجية والداخلية، وإزالة الحوافز التي تحول دون دخول القطاع الخاص إلى مجالات الصناعة والخدمات تؤدي إلى محاربة الفساد وربما القضاء عليه.
 7. تتحقق الكفاءة الاقتصادية عبر اتباع آلية السوق في ظل واقع اقتصادي معين، وعبر زيادة تدخل الدولة في ظل واقع اقتصادي آخر. ويمكن لهذا الوصف أن يصدق على وحدة الزمان واختلاف المكان، أو العكس على حد سواء.
 8. يستلزم توفير مناخ المنافسة الحرة إلغاء كافة أشكال الاحتكار بما في ذلك ما يسمى بالاحتكارات الطبيعية للدولة، لأنها تؤدي إلى الانحراف عن المستوى الأمثل للأداء الاقتصادي وإلى تدهور الإنتاجية والربحية والكفاءة في القطاع المحتكر.
 9. لم يقتصر دور القطاع الخاص على مجرد الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية للسلع والخدمات، بل يقوم بأعمال كانت في فترة من الفترات لا تقوم بها إلا الدولة، مثل مشروعات البنية الأساسية.
 10. عدم التزام الدولة بمبادئ الشفافية والإفصاح تجعل المعلومات وسيلة للتكسب لمن يملكها ويحول دون المشاركة الفعالة للأفراد والمؤسسات غير الحكومية في عملية صنع القرار الاقتصادي.
- التوصيات:** بناءً على الاستنتاجات السابقة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:
1. يجب أن يتم رسم دور جديد للدولة ومؤسساتها، لا تهيمن فيه على الاقتصاد بالكامل، ولكن لتضع السياسات الكلية التي تؤدي إلى تحرير الاقتصاد، وتقديم هذه السلع والخدمات الأساسية عن طريق الشراكة بين مؤسساتها وأنشطة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. مع وجود سياسات واضحة لتشجيع الاستثمار، والمبادرات الفردية وتفعيل دورها في تنفيذ وإدارة التنمية.
 2. من الضروري تكامل الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، فلا غنى عن الدولة في إرساء الركائز المؤسسية اللازمة للأسواق، كما أن مصداقية الدولة بما تتبناه من قواعد وسياسات مع تطبيقها بصورة مضطردة، لا تقل أهمية عن محتوى تلك القواعد والسياسات في جذب استثمارات القطاع الخاص.

3. يجب الأخذ بالاعتبار أسس كل من الاقتصاد الايجابي والاقتصاد المعياري عند بناء القنوات والمواقف المبدئية من الحرية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد، وذلك لاستيعاب القوى والعوامل الرئيسة (المادية والاعتبارية) المؤثرة في الكفاءة الاقتصادية، وضمان عدم إغفال أو استبعاد أي منها من المنظومة الفكرية والعقيدة الاقتصادية.
4. يتطلب تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد التعجيل بإنجاز تغييرات اقتصادية هيكلية لا حدات نشاطات تنافسية محققة لمستويات عالية من الإنتاجية وحفزها، وذلك وفق خطة مدروسة لتحقيق ذلك الهدف.
5. يجب أن يتم تكريس القواعد التي تضمن المنافسة الحرة الحقيقية بين المشروعات المختلفة دون احتكار لشركة معينة للإنتاج لضمان تحقيق الاستقرار في السوق بين فئة المنتجين والمستهلكين.
6. ينبغي أن يتسم الموقف من الحرية الاقتصادية، وتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، بالمرونة والواقعية بما يمكنه من الاستجابة للظروف الموضوعية ومتطلبات المرحلة.
7. يجب سن قوانين تمنع السلوك المضاد للمنافسة مثل التواطؤ لتحديد الأسعار، أو توزيع الحصص في الأسواق، وكل الأمور الاحتكارية التي تعيق المنافسة وتجعل آلية السوق تعمل بكفاءة وتنمو وتزدهر الأسواق.
8. باعتبار ان الكفاءة هي الغاية النهائية لأي نظام اقتصادي، عندها لابد من استهدافها في عمليتي التشريع والتنفيذ على حد سواء. وهذا يعني جعلها بمثابة البوصلة التي يستدل بها المعنيون بالتشريع والتنفيذ، وتقديمها على المبادئ الايديولوجية أو السياسية.
9. لابد من الشمولية في تقييم الكفاءة في الأداء الاقتصادي المتحققة في حالة معينة، إذ ليس بالضرورة أن يكون أداء نشاطات اقتصادية معينة معبراً عن مستوى الأداء الكلي، وبذلك فإن التقييمات المتجزئة يمكن أن تقود إلى استنتاجات مضللة.
10. يراعى ان تتوخى سياسات دعم الدولة الحرص والدقة حتى لا تنتهي بهدر المال العام في دعم نشاطات إنتاجية لا تملك الكفاءة وفرص النجاح وقابلية الاستمرار الى مرحلة النضوج.

قائمة المراجع:

1. الجوهري، إسماعيل بن حماد (1990)، الصاحح تاريخ اللغة وصاحح العربية، ط 4، دار العلم للملايين، لبنان.
2. ادريس، هلال، (2005)، رسالة دكتوراه بعنوان: دور الدولة في ظل العولمة، الجامعة المستنصرية، العراق.
3. البنك الدولي، تقرير التنمية عن العالم 1997، التنمية في عالم متغير، ط 1، مركز الاهرام للنشر والترجمة، مصر.
4. الحليشي، احمد، (2013)، الدين والدولة في الوطن العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
5. الزبيدي، حسن لطيف، (2002)، رسالة ماجستير بعنوان: العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، جامعة الكوفة، العراق.
6. الزبيدي، حسن لطيف، (2004)، رسالة دكتوراه بعنوان: الدولة والتنمية: محاولة لاستباق التغيير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، جامعة الكوفة، العراق.
7. الزبيدي، حسن لطيف، (2006)، الدولة والتنمية في الوطن العربي، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
8. السعد، عبد الله موسى، (2004)، مقاربة نظرية حول رأس المال والتجارة الدولية، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، مطبعة معهد التخطيط القومي، مصر، العدد (32 - 33).
9. الصدر، محمد باقر، (1991)، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتقاصيلها، ط 1، دار التعارف للمطبوعات، مصر.
10. العبيدي، عبد الجبار، (2010)، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، ط 1، دار الحامد للنشر، الأردن.
11. المرزوقي، عمر بن فيحان، (2006)، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط 2، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية.

12. المعموري، عبد علي كاظم، (2018)، النيلوليرالية: فخ للشعوب المقهورة، ط 1، دار الحامد، الأردن.
 13. المعموري، عبده علي كاظم، (2017)، المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأميركية، ط 1، دار روافد، لبنان.
 14. بيسيوني، عبد الغني (1986)، نظرية الدولة في الإسلام، ط 1، الدار الجامعية، مصر.
 15. بطرس، ماهر ظاهر، (1993)، دور الدول في اقتصاديات السوق، ط 1، دار النهضة العربية، مصر.
 16. جورج، سوزان، (1996)، أسطورة اليد الخفية، مجلة معالم الاقتصاد والتجارة والعولمة، دار مارينور للنشر، الجزائر، العدد 4.
 17. دوب، مورش، (2003)، دراسات في تطور الرأسمالية، تعريب، د. رؤوف عباس حامد، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة، مصر.
 18. شيحة، مصطفى رشدي، (1988)، الاقتصاد العام للرفاهية، ط 1، دار المعرفة الجامعية، مصر.
 19. طاهر، قادري محمد، (2013)، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي: المستقبل ابداع الماضي، ط 4، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
 20. عبد الرضا، نبيل جعفر، (2012)، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان، ط 1، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان.
 21. عبد اللطيف، عماد، (2014)، تاريخ اقتصادي، ج 1، ط 1، بيت الحكمة، العراق.
 22. عواد، موسى خلف، (2016)، التطور الرأسمالي في البلدان النامية، ط 1، الدار المهجية، الأردن.
 23. فضل الله، محمد حسين، (2002)، فقه الشركات، ط 1، دار الملاك، لبنان.
 24. فيبر، ماكس، (1995)، الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة د. علي مقلد، ط 1، مركز الانماء العربي، لبنان.
 25. كاظم، حيدر يونس، (2016)، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، ط 1، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، العراق.
 26. مجموعة الاقتصاديين، (1987)، الموسوعة الاقتصادية، ط 1، دار ابن خلدون، لبنان.
 27. مصطفى، رديف، (2015)، رسالة دكتوراة بعنوان: الهندسة المالية الإسلامية في ظل المالية الربوية، جامعة الجبلاني ليايس، الجزائر.
- المواقع الالكترونية:**
1. الموسوعة الحرة (الويكيبيديا) ، 2020/12/19، " نموذج انجلو – سكسوني"، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>.
 2. الموسوعة الحرة (الويكيبيديا) ، 2020/12/23، " ديمقراطية اجتماعية"، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>.
 3. شبكة هيكل ميديا الالكترونية ، 25 نوفمبر (2020) " المفاهيم الإدارية الرأسمالية الأنجلوسكسونية " <https://hbrarabic.com> .
- Talking go money, 24/12/2020, " the new political divide - Yuval Noah Harari" <https://talkingofmoney.com>

متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان

The requirements of the Fourth Industrial Revolution in the Ministry of Education in the Sultanate of Oman

د. رضيه بنت سليمان بن ناصر الحبسية، مدير دائرة مساعد، إدارة تربوية، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عُمان

Radhiyaalhabsi@gmail.com

Abstract :

The study aimed to study the features of the requirements of the fourth industrial revolution in the Ministry of Education, and the study resulted in several mechanisms for developing programs and projects in the educational system, the most important of which are the following: Work according to a broad vision to focus on the Ministry objectives, while defining strategies to meet business needs effectively. Adopting artificial intelligence and making quick decisions on including the requirements of the Fourth Industrial Revolution in school curricula. Focusing on the level of professionalism and professionalism in administrative practices and making use of the results of future scientific studies and research.

The study recommends preparing a comprehensive strategy for developing the educational system; To meet the requirements of the Fourth Industrial Revolution.

Key words:

- Digital technologies.
- Educational system.
- Fourth Industrial Revolution.
- Strategy.
- Ministry of Education

الملخص

هدفت الدراسة إلى دراسة ملامح متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في وزارة التربية والتعليم، وقد خرجت الدراسة بعدد من الآليات لتطوير البرامج والمشاريع في النظام التعليمي، أهمها: العمل وفق رؤية واسعة للتركيز على أهداف الوزارة، مع تحديد استراتيجيات تلبي احتياجات العمل على نحو فعال. تبني الذكاء الاصطناعي، واتخاذ قرارات سريعة بشأن تضمين متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في المناهج الدراسية. والتركيز على مستوى الاحترافية والمهنية في الممارسات الإدارية.

توصي الدراسة بإعداد استراتيجية شاملة لتطوير النظام التعليمي بوزارة التربية والتعليم؛ لتلبية متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

الكلمات المفتاحية

- التقنيات الرقمية.
- الثورة الصناعية الرابعة.
- استراتيجية.
- النظام التعليمي.
- وزارة التربية والتعليم.

المقدمة وخلفية الدراسة

تشهد مؤسسات اليوم منافسة حادة، في ظل التطور الضخم بمجالات التكنولوجيا المتقدمة، مثل: الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو والحوسبة السحابية والروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد وإنترنت الأشياء والتقنيات اللاسلكية المتقدمة، وتنعكس هذه التطورات على مختلف مجالات الحياة، وقد أُطلق على ذلك التطور اسم الثورة الصناعية الرابعة.

وبحسب ما جاء في العديد من الأدبيات، فإنَّ الثورة الصناعية الرابعة ليست ثورة رقمية فقط مثلما هو في الثورة الصناعية الثالثة، فهي بالإضافة إلى التطور الرقمي تستلزم الدمج مع المجالين الحيوي والمادي. ويعدّ التعليم البيئة الخصبة لتوظيف وبرمجة الأنظمة المعرفية والرقمية على حد سواء. إذ تتسم تلك الأنظمة بأنها قائمة على الإبداع والواقعية والمرونة والتشاركية، في ظل تطور التعليم الموائم لمطالبات الثورة الصناعية الرابعة.

وفي سلطنة عُمان، فإنَّ مختبرات تنفيذ لتقنية المعلومات والاتصالات التي أقيمت في عام 2017م بالتعاون بين وزارة التقنية والاتصالات ووزارة النقل ووحدة دعم التنفيذ والمتابعة، خرجت بتوصيات أهمها: إنشاء مركز ساس للثورة الصناعية الرابعة، الذي أنشئ في عام 2020م. إذ تتمثل رؤيته في العمل على تنفيذ رؤية وزارة التقنية والاتصالات لتحويل السلطنة إلى مجتمع معرفي مستدام من خلال الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات، وخاصة تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، لتعزيز الخدمات الحكومية، والقيمة المضافة للشركات وتمكين الأفراد.

وعلى مستوى وزار التربية والتعليم، فقد وقعت الوزارة مع شركة بي. بي.، مذكرة لتمويل مشروع رقمنة المناهج الدراسية في السلطنة، والذي يهدف إلى تحويل المناهج الدراسية إلى قوالب رقمية تفاعلية وجاذبة. ويتضمن مشروع الاتفاقية التركيز على رقمنة مناهج الرياضيات والعلوم، قبل الانتقال إلى المواد الدراسية الأخرى، من خلال إنشاء منصة رقمية سهلة الاستخدام لجميع مناهج وزارة التربية والتعليم لجميع الصفوف من الأول وحتى الصف الثاني عشر. (جريدة عمان، 2020)

ونظرًا لأهمية مواكبة الأنظمة التعليمية لما تفرزه الثورة الصناعية الرابعة في ظل الألفية الثالثة، فإنَّ الحاجة ماسة لدراسة ملامح تلك الثورة على مستوى المؤسسات المسؤولة عن التعليم بصفة عامة، والتعليم المدرسي ما قبل الجامعي بصفة خاصة. من هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية حول دراسة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان.

مشكلة وأسئلة الدراسة:

مما لا شك فيه أنَّ للثورة الصناعية الرابعة تحديات ذات أبعاد مختلفة تُلقِي بظلالها على الأنظمة الإدارية والثقافة التنظيمية السائدة على مستوى العالم كافة. إلّا أنَّ التغلب على تلك التحديات، والاستفادة مما تقدمه من فرص تحسين وتطوير يتطلب تكاتف وتعاون مشترك بين مؤسسات ومنظمات المجتمع جميعها وصولًا إلى الريادة وتحقيق الميزة التنافسية. كما يتطلَّب نوعًا جديدًا من القيادة؛ لتطوير الأنظمة المؤسسية وتجويد مخرجاتها بما تتناسب ومرحلة الثورة الصناعية الرابعة. وحيث أن وزارة التربية والتعليم العُمانية إحدى أهم المؤسسات التي تُعنى بإعداد وتأسيس الأجيال البشرية للمستقبل، فإنَّ الدراسة الحالية ستحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما أهم ملامح ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة؟
2. ما ملامح متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في النظام التعليمي بوزارة التربية والتعليم؟
3. ما الآليات لتطوير البرامج والاستراتيجيات في النظام التعليمي بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان على ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ؟

أهداف وأهمية لدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد أبرز ملامح متطلبات الثورة الصناعية الرابعة بشكل عام، وفي النظام التعليمي بوزارة التربية والتعليم بشكل خاص. كما تهدف إلى اقتراح عدد من الآليات لتجويد البرامج والاستراتيجيات التعليمية بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان. وتعدّ الدراسة الحالية الدراسة الأولى في سلطنة عمان - على حد علم الباحثة- التي اتخذت من أسلوب دراسة الحالة لوصف ظاهرة ما، وتحليلها واستخدام نتائجها لتقديم آليات ومقترحات مستقبلية لتحسين واقع الظاهرة قيد الدراسة على ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الموضوعية في متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وتتحدد مكانياً في وزارة التربية والتعليم، في حين تتخذ من العام الدراسي 2019- 2020م حدوداً زمنية للدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة.

يتألف مجتمع وعينة الدراسة من وزارة التربية والتعليم كمؤسسة تعليمية، وسيتم جمع المعلومات اعتماداً على المصادر والمواد المنشورة حول متطلبات الثورة الصناعية، وجهود وزارة التربية والتعليم لتجويد الأداء المؤسسي، كالتقارير والمقالات، والمؤتمرات العلمية والندوات والوثائق الرسمية. بالإضافة إلى الصحف والمجلات العلمية والدوريات المرتبطة بموضوع الدراسة.

منهجية الدراسة:

يتبع البحث الحالي المنهج الوصفي أسلوب (دراسة الحالة)، والمنهج الوصفي هو عبارة عن البحث المتعمق لحالة فرد ما أو جماعة ما أو مؤسسة أو مجتمع عن طريق جمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة، وخبراتها السابقة، وعلاقتها بالبيئة باستخدام أدوات معينة؛ بغية معرفة العوامل المؤثرة في الحالة وإدراك العلاقات بينها.

مصطلحات الدراسة:

الثورة الصناعية الرابعة: يُقصد بها الموجة الصناعية الجديدة التي تركز على الصناعة في طورها الرابع من حيث استخدامها للتقنية، لاسيما التكنولوجيا الحديثة في مجالات جديدة مثل: الروبوتات والذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد وإنترنت الأشياء.

خطوات الدراسة.

لتنفيذ الدراسة قامت الباحثة بالخطوات التالية:

- تحديد الإطار العام للدراسة: خلفية الدراسة، مشكلتها، أسئلة الدراسة البحثية، أهدافها، الأهمية، ومصطلحات الدراسة.
- الدراسة التحليلية النوعية للأدبيات والدراسات السابقة والمواقع الإلكترونية التي نشرت المعلومات المرتبطة بالموضوع.
- استخلاص النتائج على ضوء أسئلة الدراسة.
- التوصل إلى مجموعة من الآليات لتطوير البرامج والاستراتيجيات في النظام التعليمي؛ سعياً لتلبية متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

ثانياً: الإطار النظري.

في هذا الجز ستقوم الباحثة بعرض أهم الأطر النظرية حول متطلبات الثورة الصناعية، استناداً إلى ما تم نشره من تقارير وبيان، ومعارف وإنجازات في مختلف وسائل النشر المطبوعة والإلكترونية.

- أهم ملامح ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

إنَّ المتتبع للسياق التاريخي للثورات الصناعية الثلاث التي شهدها العالم، يلاحظ أنَّ الثورة الصناعية الأولى امتدت من 1760م إلى 1840م وتميّزت ببدء مرحلة الإنتاج الآلي. بينما بدأت الثورة الصناعية الثانية في أواخر القرن التاسع عشر، وامتدت حتى أوائل القرن العشرين وتميّزت بظهور الكهرباء وتضاعف الإنتاج في المصانع، في حين انطلقت الثورة الصناعية الثالثة في ستينيات القرن العشرين، وتميّزت بتطور الإلكترونيات والحواسيب المركزية.

وتختلف الثورة الصناعية الرابعة، عن سابقتها الثلاث التي مرّت بها بعض المجتمعات البشرية، أنها بُنيت على أساس الثورة الرقمية وتمثل طُرقاً جديدة. حيث إنَّ التقنية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات في كافة جوانب الحياة الإنسانية بما فيها جسم الإنسان ذاته. (العبيدلي، 2018)

إنَّ انعكاسات الثورة الصناعية الرابعة بمبادئها المتطورة على المجتمعات، تجعل إعادة التفكير في معاني الموهبة والثقافة والأنماط الإدارية أمر حتمي، والذي بدوره جعل المؤسسات تمارس أنشطتها وأعمالها في القرن الحادي والعشرين في مناخ يتسم بعدم الاستقرار والمنافسة الشديدة. ويمكن تقسيم مبادئ الثورة الصناعية إلى قسمين، هما:

الأنظمة المعرفية: يتم إنشاؤها ولا يتم اكتشافها، وأن عملية تصميم وتنظيم هذه المعرفة هي التي تحدد التطور المستقبلي. والأنظمة التقنية: وهي أكثر من مجرد آلات، وإنما أنظمة حياة، علينا التعامل مع هذه الفكرة عند تبني هذه الأنظمة. (الهاشمية، 2020)

والجدير بالذكر أنه لا يمكن إحراز تقدم وتطور في الأنظمة المعرفية إلا بواسطة الأنظمة التقنية، فمما لا شك فيه إن تقنية المعلومات تلعب دوراً محورياً ورئيساً في بناء الأنظمة المعرفية من خلال قدرتها على تسريع عملية نقل وإنتاج ومشاركة المعرفة، لتصبح المعرفة متاحة عالمياً.

هناك ثلاثة أسباب تجعل من الثورة الصناعية الرابعة تتميز عن الثورات الثلاث السابقة لها: السرعة والنطاق وتأثير الأنظمة. سرعة الإنجازات الحالية ليس لها سابقة تاريخية. واتساع وعمق هذه التغييرات بتحويل أنظمة الإنتاج والإدارة والحوكمة بأكملها. (Schwab, 2020)

إنّ الثورة الصناعية الرابعة مزيج من التطورات في الذكاء الاصطناعي (AI) ، والروبوتات، وإنترنت الأشياء (IoT)، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والهندسة الوراثية، والحوسبة الكمومية، وغيرها من التقنيات. إنها الأساس للعديد من المنتجات والخدمات التي سرعان ما أصبحت لا غنى عنها في الحياة العصرية. على سبيل المثال: أنظمة GPS، والمساعدات الافتراضية الذين يتم تنشيطهم صوتيًا مثل Apple's Siri، وتوصيات Netflix المخصصة، وقدرة Facebook على التعرف على وجهك والإشارة إليك في صورة صديق. (McGinnis, 2020)

وفي خضم عصر الابتكار عصر الثورة الصناعية الرابعة، هناك ثلاث أولويات تطويرية مهمة، هي:

- الثقة في مواجهة التحديات: نهج منظم لحل المشكلات عند مواجهة تحديات التكيف، والمساهمة بالتفكير التصميمي أو التفكير الحسابي.
 - الإدارة الذاتية والوعي الاجتماعي والمهارات العلائقية، والمعروفة بالتعلم الاجتماعي والعاطفي.
 - عقلية النمو (مسائل الجهد) وريادة الأعمال (مسائل المبادرة) هما مفتاح المساهمة.
- ولتفعيل تلك الأولويات: يحتاج المتعلمون إلى مواقف تتسم بالتحديات، وتدريبهم على حل المشكلات والتفكير النقدي من خلال التطبيق الفعلي للنماذج والتصاميم ومشاريع متكاملة تتطلب المبادرة ومهارات التصميم والتعاون. بالإضافة إلى توفير تعليم عالي الجودة قائم على المشاريع (HQPBL).

كما يحتاج المتعلمون إلى مساحة واسعة لطرح الأسئلة وتجربة أشياء جديدة وممارسة الإبداع. ومساعدتهم على بناء الثقة من خلال التجريب العملي في مجموعات متنوعة من البرامج تتضمن حل المشكلات، والتطبيق في أماكن العمل. فالمدارس اليوم بحاجة إلى اعتماد نظام جديد للمدارس الثانوي، يتيح فرصة اكتساب خبرات ومهارات من أصحاب العمل ومؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية، وهو نظام مرن وقياسي؛ للعمل عبر مسارات وظيفية مختلفة. (ARK, 2018)

لذا فقد سارع العالم نحو تبني التقنيات الناشئة للثورة الصناعية الرابعة، مما أدى إلى تغيير هائل في جميع قطاعات وجوانب التفاعلات البشرية. إيماننا بأهمية التقنيات الناشئة، مثل: الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في تحريك وتسريع نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة.

-متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في النظام التعليم بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان.

في هذا الصدد فإنّ سلطنة عُمان بكافة قطاعاتها الحكومية تسعى جاهدة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، فقد قامت هيئة تقنية المعلومات بالتعريف بها من خلال العديد من الملتقيات التي نُظمت للتعريف بمجالات إنترنت الأشياء، وسلاسل كتل البيانات، والتعليم المعزز؛ إيماناً منها بأهمية الإسهامات التي ستقدمها هذه التقنيات الحديثة في مجالات التعليم والطب والعلوم والهندسة، كما عملت الهيئة على توفير البنية الأساسية اللازمة، وتنمية مهارات أفراد المجتمع، وتطوير صناعة تقنية المعلومات والاتصالات إلى جانب تشجيع ريادة الأعمال وتوفير مقومات الحماية والأمن السيبراني، وتنفيذ الهيئة العديد من المشاريع اللازمة لدعم مسيرة السلطنة نحو تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة انطلاقاً من محاور الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمي.

ونظرا للأهمية الكبيرة للتعليم باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية فقد قضت التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - طيب الله ثراه - بضرورة مراجعة سياسات التعليم وخطته وبرامجه وأهمية الربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومع استعداد السلطنة للثورة الصناعية الرابعة جاءت رؤية عمان 2040 مُركزة على التعليم وحددت له توجهها استراتيجيا يتمثل في "تعليم شامل يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية يقود إلى مجتمع معرفي"، فهدفت هذه الاستراتيجية إلى تحقيق عدد من الأهداف هي: (البوسعيد، 2019)

- بناء نظام فاعل لإدارة وحوكمة قطاع التعليم.
- تحقيق معدلات عالية للالتحاق بالتعليم وبقاء الطلبة عبر المراحل التعليمية المختلفة وتحقيق المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي وقطاعات العمل.
- الارتقاء بجودة نظام التعليم.
- تعزيز الابتكار والإبداع والبحث العلمي في قطاع التعليم.
- بناء نظام تمويل فاعل ومستدام لقطاع التعليم.

وقد تم تحديد التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040 وفق أهداف أولية تضمنت التعليم، والبحث العلمي، وتمكين القدرات الوطنية، وتحقيق رفاه مستدام عماده الرعاية الصحية الرائدة، وإدارة اقتصادية تدعم التنويع الاقتصادي، وتطور بيئة سوق العمل والتشغيل؛ لقيادة اقتصاد وطني تنافسي مندمج مع الاقتصاد العالمي، والمحافظة على استدامة البيئة، وتنمية جغرافية شاملة قائمة على مبدأ اللامركزية، والشراكة وتكامل الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع. (رجب والكلبانية، 2019).

تواصل وزارة التربية والتعليم جهودها التي تهدف إلى تجويد عناصر العملية التعليمية بما يحقق الهدف الأساس من هذه الجهود والمتمثل في جودة المخرجات التعليمية التي تحقق أهداف التنمية على مستوى السلطنة ومتطلبات سوق العمل. وتعمل في ذات الوقت على تمكين الطلبة من المهارات والمعارف والكفايات التي تعينهم على التعامل مع الثورة الصناعية الرابعة بكل كفاءة واقتدار.

كما أولت الوزارة اهتمامها بتطوير التعليم قبل المدرسي والتعليم المدرسي، والتعليم المستمر، وبذلت كافة الجهود في سبيل تجويد التعليم والابتكار والمناهج ليكون التعليم أكثر استجابة للاحتياجات المستقبلية للمجتمع العماني. وسعت كذلك إلى تنمية الموارد البشرية بالوزارة من موظفين وإداريين وفنيين بصفة عامة ومعلمين بصفة خاصة بصفتهم أهم استثمارات الوزارة. (وزارة لتربية والتعليم، 2019).

ولا شك أن النجاحات التي حققتها الطلبة والطالبات في مشاركاتهم المختلفة على المستويات الإقليمية والعالمية وتبوؤهم مراكز الصدارة في العديد من المسابقات يعطي مؤشراً واضحاً على فاعلية الجهود المبذولة في تطوير العملية التعليمية. وفيما يلي بعض منها بما يتلاءم ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة:

برامج الإنماء المهني:

تركز الوزارة على رفع جودة كواردها البشرية عامة والمعلم العماني بشكل خاص وذلك من خلال توفير بيئة عمل جاذبة وتوفير التدريب اللازم للارتقاء بهم وتعزيز المعارف والمهارات اللازمة التي تصقل مسيرتهم المهنية، وبالتالي يؤثر إيجاباً في جودة

التعليم في ضوء النمو المعرفي السريع، وإيماناً من الوزارة بتوفير كادر تدريس مؤهل ومتمكن من المادة العلمية فقد سعت الوزارة إلى رفع المؤهلات الأكاديمية للمعلمين وتوفير التدريب اللازم لهم. وتعتمد الوزارة منهجيتين لتنمية مواردها البشرية، أولاهما: التدريب في أثناء الخدمة، وثانيهما: التأهيل (الدراسات الجامعية) في المؤسسات الأكاديمية المعترف بها داخل السلطنة وخارجها. (جريدة عمان، 2019)

تكريم مبادرات المعلمين:

تحرص الوزارة سنوياً على تكريم المعلمين في الحقل التربوي تقديراً لجهودهم، وتشجيعاً لهم على بذل المزيد من العطاء، وفي هذا الإطار وتشجيعاً للأفكار الإبداعية والمجيدة لدى المعلمين في الحقل التربوي، فقد طورت الوزارة معايير الترشيح بوضع معايير علمية قوامها الإجابة والتفاعلية والإبداع لتكريم المعلمين المجددين في الحقل التربوي بشكل سنوي عبر المبادرات التربوية في «حفل يوم المعلم» الذي تقيمه الوزارة سنوياً. والذي يهدف إلى مكافأة جهود المعلمين، والتأكيد على أهمية دورهم التربوي، وتعميق ثقافة الإجابة، وتشجيع أفكارهم الإبداعية والمجيدة، والعمل على نشرها للاستفادة من مختلف التجارب والدراسات والمشاريع المجيدة في الحقل التربوي. (جريدة عمان، 2019)

جائزة الإجابة التربوية:

واستمراراً للجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم لتعزيز مكانة المعلمين وتقدير دورهم المجتمعي بدأت خلال العام الدراسي 2019/2018 جائزة الإجابة التربوية للمعلم العُماني برعاية وإشراف من مجلس التعليم، وهي جائزة وطنية تربوية تمنح كل عامين دراسيين للمعلمين العُمانيين المجددين؛ لتكون إضافة جديدة للمبادرات الوطنية المستمرة لإبراز جهود المعلمين وتشجيعها وتطويرها؛ للمساهمة في بناء مجتمعات التعلم وخدمة المجتمع. وتهدف هذه الجائزة إلى إذكاء روح التنافس المثمر في الحقل التربوي والتشجيع على إبراز أفضل الممارسات التربوية والتعليمية، لتكون بذلك إضافة جديدة للمبادرات الوطنية المستمرة لتعزيز مكانة المعلم وتقدير دوره المجتمعي. (جريدة عمان، 2019)

البرنامج التدريبي لشاغلي وظائف الإدارة الوسطى:

في إطار توجه حكومة السلطنة نحو تحقيق الإجابة والتميز في الأداء الوظيفي والمؤسسي تسعى الوزارة لتأهيل وتدريب كوادرها البشرية وإعداد قيادات الصف الثاني في المستويات الإدارية المختلفة لتمكينهم على القيام بمهامهم بالفاعلية والكفاءة المطلوبة من خلال برنامج تدريبي متكامل ينفذ بالتعاون مع معهد الإدارة العامة، ويمتد تنفيذ هذا البرنامج لمدة أربع سنوات خلال الفترة من (2017م - 2020م)، ويستهدف البرنامج جميع العاملين بالإدارة الوسطى بوزارة التربية والتعليم بديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية من (مديري الدوائر، والمديرين المساعدين، ورؤساء الأقسام).

ويهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بالمعارف والمفاهيم الحديثة في مجالات الإدارة العصرية، وإطلاعهم على أهم النظم والنظريات الإدارية والقيادية الحديثة، وإكسابهم المهارات المتكاملة في العمليات الإدارية المختلفة، بالإضافة إلى الوصول بقدرة وإمكانات المشاركين إلى الأداء المتطور والإدارة المجيدة لتطوير المؤسسة التربوية، وتمكينهم من التطبيق العملي للمهارات الإدارية والقيادية. (جريدة عمان، 2019)

جائزة السلطان قابوس للتنمية المستدامة في البيئة المدرسية:

جاء تنفيذ جائزة السلطان قابوس للتنمية المستدامة في البيئة المدرسية بناء على القرار الوزاري رقم 2018/3، والتي تهدف إلى تحقيق جملة من الغايات، منها: نشر ثقافة التنمية المستدامة وترسيخها في المجتمع المدرسي والمحلي، وبناء شخصية الطلبة المتكاملة وإكسابهم مهارات القرن الحادي والعشرين للتعامل الإيجابي مع القضايا والتحديات المختلفة، وتنمية مهاراتهم القيادية والحوارية، وتنويع قدراتهم الإبداعية، وتشجيع إدارات المدارس والمجتمع المدرسي على تطبيق أفضل الممارسات في مجال التعليم وابتكار مشاريع مستدامة تخدم برامج التعليم والتعلم. (جريدة عمان، 2019)

الابتكار والريادة في التعليم المدرسي:

إيماناً من الوزارة بأهمية غرس مهارات الابداع والابتكار وتعزيزها لدى الطلبة، فقد قامت الوزارة في هذا الجانب بجهود عديدة منها: ترقية الهيكل التنظيمي للوزارة حيث تم تعديل مسمى دائرة التنمية المعرفية إلى مسمى (دائرة الابتكار والأولمبياد العلمي) ليتناسب وتوجهات الوزارة في دعم جانب الابتكار والريادة لدى الطلبة والمعلمين، وتضم الدائرة ثلاثة أقسام (قسم الأولمبياد العلمي، وقسم الابتكار العلمي، وقسم الدراسات الدولية)، الأمر الذي سيساعد على مضاعفة الجهود والتركيز على الجانب العلمي بشكل أكبر. والعمل على تشجيع الابتكار ودعمه من خلال إقامة مهرجانات للعلوم، والتي ستساهم في نشر هذه الثقافة.

عملت الوزارة على تنفيذ مشاريع تدعم استخدام الطلبة للبرمجة واستخدامات الروبوت في التجارب العلمية لمشروع الروبوت، وتشجيع ورعاية مشاركة الطلبة في فعاليات دولية حول الابتكار للتنافس على مستوى العالم في معارض الابتكارات العلمية. كما قامت كذلك بتأهيل فريق وطني عماني مؤهل ومدرب (مشرفين ومدرسين) في مجال الابتكار والريادة ليكون قادراً على نشر ثقافة الابتكار في الحقل التربوي وذلك ضمن برنامج الابتكار العلمي (حاضنات الابتكار) حيث يسعى هذا البرنامج إلى تعزيز مهارات الابتكار من خلال إكساب الطلبة قدرات بحثية وابتكارية، وإعداد سلسلة من الأدلة والمطبوعات للطلبة والمدرسين حول الابتكارات العلمية.

هذا إلى جانب تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة المختلفة وذلك بتنفيذ برامج عديدة لتمكين الطلبة وإكسابهم مهارات، وكفايات القرن الحادي والعشرين، ومن أمثلة هذه المشاريع ما يلي: تشجيع إنشاء مراكز للابتكار في المحافظات التعليمية بالتعاون مع القطاع الخاص لتكون متاحة لكافة المراحل الدراسية (1-12)؛ وذلك بهدف توفير بيئة جاذبة ومشجعة للتعليم والتعلم والاستفادة من التقنيات الحديثة لتحسين الخدمات التربوية والتعليمية للطلاب بطريقة سهلة، وإقامة ورش عمل تدريبية في المدارس والمديريات التعليمية ولقاءات وحلقات نقاشية بين المعلمين والطلبة ومتخصصون في مجال الابتكار، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والأكاديمية والمجتمع المحلي، وتبني المشاريع والمبادرات الرائدة التي يقوم بها الطلبة ومحاولة تسويقها لدى مؤسسات القطاع الخاص والحكومي، والتعاون مع الشركات والمؤسسات المختلفة الداعمة للابتكار في مجال ريادة الأعمال.

ومما أفرز عنه هذا التعاون: برنامج الريادة للشباب «غايته»، وبرنامج «انطلاقة» لدعم ابتكارات الطلبة وتسويقها. مع استمرار تعزيز تعليم منهج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) من خلال تنفيذ أحد البرامج الدولية بالتعاون مع الهيئة العمانية للشراكة من أجل التنمية، ويهدف هذا المنهج إلى تحفيز الفضول والهام الابتكار لدى الطلبة من خلال دراسة النشاطات

الرئيسية لمساق المنهج. والتي تقدم تجارب تعليمية تركز على ربط التعليم بالحياة اليومية، كما أن المنهج من شأنه أن ينمي مهارات التفكير الابداعي والتفكير النقدي الذي بدوره يسهم في إنشاء جيل من الطلبة قادر على المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة في المجتمع. (جريدة عمان، 2019)

مهرجان عمان للعلوم:

جاء تنفيذ مهرجان عمان للعلوم ترجمة لتوجهات الوزارة من أجل تعزيز الاهتمام بالعلوم، باعتبارها عنصراً مهماً في تعزيز القيمة الاقتصادية والتنموية لمخرجات التعلم التي تنتهجها الوزارة جنباً إلى جنب مع المؤسسات الأخرى بالسلطنة، من أجل تعزيز توجهات تعلم العلوم لدى الطلبة.

وقد تم تنفيذ مهرجان عُمان للعلوم 2019 في نسخته الثانية تحت شعار « الثورة الصناعية الرابعة تقنيات بلا حدود» خلال الفترة من 4-8 نوفمبر، ويستهدف المهرجان طلبة المدارس والكليات والجامعات والتربويين والأكاديميين والباحثين وأولياء الأمور بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص المعنية بمجالات العلوم المختلفة.

ويهدف مهرجان عُمان للعلوم 2019 الى إيجاد اتجاه إيجابي نحو العلوم والابتكار والبحث العلمي، وتشجيع الطلبة على إدراك أهمية العلوم في الحياة، وحثهم على الابتكار ومواكبة التوجهات العالمية القائمة على نشر العلوم والتكنولوجيا والتغيرات والتطورات المستقبلية المتوقعة من الثورة الصناعية الرابعة، وتعزيز مهارات الطلبة للاندماج في المجتمع القائم على المعرفة، وتشجيع الطلبة على مواصلة التعلم في التخصصات العلمية.

وقد تضمن المهرجان أكثر من (300) فعالية تتضمن مسابقات رائدة في البرمجة والروبوت ومسابقات الهاكاثون ومسابقات الطائرات بدون طيار (الدرون) وعروض علمية على مسرح المهرجان بالإضافة إلى السينما العلمية، وانقسم المهرجان إلى 20 ركناً من الأركان التفاعلية المعنية بمختلف مجالات العلوم هي: ركن البرمجة والتصميم، ومسابقة الآيدياثون، ومسابقة البرمجة، وركن التقنيات العسكرية، وركن النقل والاتصالات، وركن التقنية النووية السلمية، وركن « SETM OMAN » ، وركن مركز الابتكار الصناعي، وركن الطاقة، وركن تقنيات التعليم، وركن الاقتصاد، وركن وظائف المستقبل، وركن الابتكارات العلمية، وركن الصحة، وركن البيئة، وركن الفضاء وعلوم الطيران، وركن الروبوت والذكاء الاصطناعي، وركن المسرح. (جريدة عمان، 2019)

مسابقة الانشاد الوطني الطلابي:

تهدف مسابقة ومهرجان الإنشاد الوطني الطلابي (بقلمي وبصوتي أعزز انتمائي) إلى تعميق الشعور بالانتماء والولاء للوطن، والفخر بماضيه العريق وحاضره المشرق، والاعتزاز بمنجزاته ورموزه وقائده المفعدي، وبث روح التنافس والحماس في نفوسهم، وصقل مهارات المجيدين من الطلاب أدبيا وموسيقيا، وتنمية ملكات الإبداع لديهم، وترسيخ قيم الانتماء للوطن والاعتزاز برموزه عن طريق الإبداع الأدبي والموسيقي الذي يُجسّد المشاعر والأحاسيس الوطنية، وإذكاء روح التنافس الأدبي والموسيقي بين الطلاب وتوظيف قدراتهم الأدبية والموسيقية في التعبير عن المشاعر والأحاسيس الوطنية، وتذكية العاطفة الوطنية بين الطلاب، وغرس الوعي واليقظة والحماس في نفوسهم، والسعي نحو اكتشاف جيل مُبدع في نظم الكلمة الوطنية وتلحينها

وأدائها، وتبني المحيدين منهم وتوجيههم لتحقيق طموحاتهم الأدبية والموسيقية المستقبلية، وإبراز وتنمية المهارات اللحنية والعزف الموسيقي لدى الطلاب.

البرنامج الصيفي لطلبة المدارس:

تنفذ الوزارة سنوياً البرنامج الصيفي لطلبة المدارس في جميع المحافظات التعليمية، ويهدف البرنامج في نسخته العاشرة التي نفذت في 2019م إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها المساهمة في: ترسيخ القيم والصفات الحميدة كالتعاون واحترام الآخرين وتقدير الذات في نفوس أبنائنا الطلبة، وتأكيد قيم الانتماء والولاء للوطن وقائده، ورفع مستوى الوعي بأهمية استغلال وقت الفراغ في ممارسة الأنشطة المختلفة، وزيادة الوعي الصحي وغرس بعض العادات الصحية السليمة من خلال ممارسة الأنشطة، وصقل قدرات الطلبة ومواهبهم وتنمية الخبرات والمهارات المختلفة لديهم، وتعزيز طاقاتهم بالصورة الإيجابية، والتأكيد على استمرار دور المدرسة في خدمة أبنائها الطلبة، ومساعدة الطلبة على اكتشاف قدراتهم وتطويرها، وتنمية الاعتماد على النفس والإحساس بالمسؤولية، واستثمار المناسبات والعقود الدولية في تحقيق مبدأ الانفتاح وترسيخ قيم الحوار مع الآخرين، وتوفير بيئة مناسبة تحتوي على مثيرات مختلفة تستثير القدرات الكامنة لدى الطلبة الذين يستهدفهم البرنامج، ممن أنخوا الصفوف من (6-11) على اختلاف فئاتهم ومستوياتهم الدراسية واهتماماتهم، وحسب ظروف كل محافظة. (جريدة عمان، 2019)

إن سعي وزارة التربية والتعليم لتطوير المناهج الدراسية بشكل عام، ومناهج العلوم والرياضيات بشكل خاص كونها مواد ذات طابع عالمي، فقد عملت الوزارة على الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال العلمي والتقني التي تعتمد على تطبيق السلاسل العالمية في مادتي العلوم والرياضيات.

لذا فإن توقيع اتفاقية بين وزارة التربية والتعليم ومطبعة جامعة كامبريدج لتطوير مناهج وكتب العلوم والرياضيات باستخدام السلاسل العالمية من جامعة كامبريدج، يأتي من أجل تطوير مادتي العلوم والرياضيات في مدارس السلطنة.

ومن منطلق سعي وزارة التربية والتعليم إلى تطوير المنظومة التعليمية في مختلف مجالاتها المادية والبشرية؛ فقد تضمنت الاتفاقية قيام مطبعة جامعة كامبريدج بإعداد المناهج الدراسية الحديثة في مادتي العلوم والرياضيات باستخدام السلاسل العالمية التي تواكب التطور العلمي والتقني، إضافة إلى تدريب المعلمين والمشرفين والمختصين في هاتين المادتين على أساليب تدريس المناهج المطورة لإكساب الطلبة أحدث المعارف العلمية والمهارات العملية. (صحيفة أثير الإلكترونية، 2017)

رقمنة المناهج الدراسية:

يهدف مشروع رقمنة المناهج الدراسية إلى دعم وتعزيز توجه الوزارة نحو رقمنة التعليم مع إيجاد محتوى تعليمي تفاعلي لكل المناهج الدراسية، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات عمل المعلم، وتوظيف التعليم الإلكتروني من خلال إيجاد محتوى رقمي تفاعلي بين الطلبة والمعلمين، وتعزيز المشاركة بين المعلمين أنفسهم في التعلم عن بعد والتفاعل مع المحتوى المقدم، وتسهيل عملية المتابعة الخاصة بالعملية التعليمية المتصلة بالدروس الرقمية وفق مختلف مستويات المتابعة، وتعزيز الاستفادة والاطلاع على تقارير التعلم المسجلة إلكترونياً والتي يتم من خلالها التفاعل المباشر مع المحتويات التعليمية

الرقمية. كما من شأنه أن يُسهم في استكمال بناء استراتيجية التعليم الإلكتروني المستقبلية والشاملة للتعليم ويتكامل مع رؤية "عُمان 2040" نحو استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، وتوفير التعليم الشامل وتعزيز البحث العلمي لدعم المجتمع والمواهب الوطنية وتنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم الأساسية في التعلم الذاتي والابتكار والاستكشاف. (جريدة عمان، 2020)

المؤتمر الدولي للثورة الصناعية الرابعة وأثرها على التعليم:

أقيم على مدى ثلاثة أيام المؤتمر الدولي للثورة الصناعية الرابعة وأثرها على التعليم بتنظيم من المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة شمال الباطنة. وقد خرج بمجموعة من التوصيات، والتي من أهمها: صياغة استراتيجية مشتركة على مستوى السلطنة تراعي التغيرات المتوقعة في مختلف المجالات في ظل الثورة الصناعية الرابعة ومواكبة النظام التعليمي لتوجهات الثورة الصناعية الرابعة وذلك بتطوير جميع عناصر المنظومة التربوية، وتطوير برامج إعداد المعلمين في مؤسسات التعليم العالي بما يتماشى ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، إضافة إلى تبني وزارة التربية والتعليم خطة تدريبية متكاملة تهدف إلى تصميم برامج تعليمية وتدريبية تتلاءم وطبيعة المرحلة القادمة في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وتوجيه العاملين في الحقل التربوي على التنمية الذاتية المستدامة، بما يؤهلهم لمواكبة العمل بمتطلبات هذه الثورة، وتزويد البيئة المدرسية بتقنياتها ومحرركاتها، وتنمية وعي الطلبة بمتطلبات التعلم في عصر الثورة الصناعية الرابعة من خلال مختلف الفعاليات التربوية، ودعم العاملين في الحقل التربوي عبر تزويدهم بأدوات الابتكار والبحث العلمي للارتقاء بمهاراتهم في تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

كما أوصى المؤتمر بإعداد برامج إعلامية هادفة لنشر ثقافة الثورة الصناعية الرابعة، وتوظيف تقنية النانو في العملية التعليمية، وإدخال محركات هذه الثورة في المناهج التعليمية، وتدريب المعلمين على تقنياتها، وأيضاً التركيز على البعد القيمي والاجتماعي والأخلاقي لمواجهة آثارها، وأن على مؤسسات التعليم العالي التركيز على المهارات التي تواكب متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، ومواءمة مخرجات التعليم العالي مع حاجة سوق العمل في ظل هذه، وتصميم برامج تدريبية للوظائف الإشرافية والإدارية والوظائف المرتبطة بها، وتوظيف تقنيات ومحرركات الثورة الصناعية الرابعة في مناهج وطرق التدريس، وأن على المدارس التحول التدريجي من البيئة المدرسية التقليدية إلى البيئة المدرسية المواكبة لمتطلبات هذه الثورة. (المعمري، 2019).

ثالثاً: نتائج الدراسة ومناقشتها.

في ظل تلك التغيرات كملاح للثورة الصناعية الرابعة، فإنه يتعين على المؤسسات تعزيز قدراتها على التأقلم مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة، من خلال مواءمة سياساتها وعملياتها وقوانينها الداخلية وخدماتها ومنتجاتها لمواكبة التوجهات والعوامل الخارجية الضاغطة عليهم والمتغيرة باستمرار. وبعد دراسة قدر لا بأس به مما نُشر عن جهود وزارة التربية والتعليم بما يتواءم والثورة الصناعية الرابعة، فإن الباحثة في هذا الجزء ستقوم باقتراح عدد من الآليات لتطوير النظام التعليمي على ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

- الآليات المقترحة لتطوير البرامج والاستراتيجيات في النظام التعليمي .

لتحقيق اتحاد وإدماج مبادئ الثورة الصناعية الرابعة في التعليم، ينبغي إجراء تقييم ومراجعة مستمرة للنظام التعليمي، ومقارنته بالتطورات والتغيرات المتسارعة في ظل التقدم المعرفي والتقني، والتالي تحديث وتطوير الاستراتيجيات والبرامج؛ لتناسب ومتطلبات العصر. وفيما يلي عدد من الآليات المقترحة لتطوير وتجويد البرامج والاستراتيجيات في سلطنة عُمان:

أولاً: العمل وفق رؤية واسعة للتركيز على أهداف الوزارة، مع تحديد استراتيجيات تلبي احتياجات العمل على نحو فعال؛ من أجل استغلال الفرص والتصدي للتهديدات والمخاطر. كذلك اتباع أساليب منهجية تركز على قواعد البيانات في سبيل اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ثانياً: تبني الذكاء الاصطناعي، والإلمام بكل الأدوات والتقنيات الرقمية الجديدة مع التدريب العملي على بعض الأدوات، واتخاذ قرارات سريعة بشأن تعزيز تضمين متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في المناهج الدراسية. مثل: تقنيات الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، البيانات الضخمة، الروبوتات الخ.

ثالثاً: التوازن في تطبيق التكنولوجيا لتجنب حدوث اضطرابات اجتماعية، وذلك عن طريق تجديد الوظائف الحالية والانتقال من النموذج التقليدي لأتمتة الوظائف لنموذج أكثر مراعاة لدمج وتأهيل العاملين، وإنشاء وظائف أخرى بعد عملية الأتمتة، فضلاً عن إعادة تأهيل وتنظيم المواهب التكنولوجية وتحديد متطلبات العصر الجديد.

رابعاً: تعزيز قدرات الوزارة في التأقلم مع المتغيرات التي تواجهها عالمياً، من خلال مواءمة سياساتها وعملياتها وقوانينها الداخلية والخدمات التي تقدمها؛ لمواكبة التوجهات والعوامل الخارجية، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية، بالشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة.

خامساً: امتلاك القادة الإداريون لمهارتي القدرة على مواجهة المتغيرات ومواكبة الواقع الجديد، والتحلي بالشجاعة لتحمل المسؤولية المترتبة عن صناعة المستقبل، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي في المجتمع من خلال مبادراتهم الاجتماعية.

سادساً: الانفتاح على ثقافة ربط المسار التدريبي بالمسار الوظيفي، وأن تصبح التنمية المهنية جزءاً من ثقافة المؤسسة، مع إجراء تقييم دقيق وموضوعي للواقع ومعرفة ما يحتاجون إليه من أجل اتخاذ قرارات فعالة.

سابعاً: العمل مع الموظفين جنباً إلى جنب، متابعتهم بشكل مستمر، المساعدة في دفع تميزهم المهنية، التعرف على نقاط قوتهم وضعفهم من أجل دعمهم على اكتساب مهارات جديدة، والمساعدة على سد الفجوات في تلك المهارات بتفعيل مجتمعات التعلم المهنية.

ثامناً: الاستفادة من تنوع الموظفين في اختصاصاتهم وخصائصهم وإمكاناتهم واختلاف وجهات نظرهم الفردية، بما يدعى بالذكاء الثقافي. كما يتطلب إيجاد نموذج ثقافي جديد بالوزارة، يقوم على أسلوب الفرق لزيادة المرونة وسرعة تنفيذ القرارات، بالإضافة إلى بناء مهارات الاتصال الفعالة.

تاسعاً: تعزيز مستوى تدريس العلوم التطبيقية والتقانات المتقدمة والحديثة، والتركيز على مستوى الاحترافية والمهنية، والاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث العلمية المستقبلية منها على وجه الخصوص. كل ذلك سيفتح آفاقاً أوسع ومواكبة مستمرة لنتائج الثورة، الصناعية الرابعة.

- الخاتمة:

لقد كان لجميع الثورات الصناعية تأثير جذري في شتى نواحي الحياة، وتشهد الثورة الصناعية الرابعة تحولات متسارعة وهائلة، خلافاً لما كانت عليه الثورات الصناعية السابقة، وعليه فإن المؤسسات التعليمية على مستوى العالم أجمع ستواجه تحديات كبيرة في التكيف والتأقلم مع تلك التحولات، ووزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان واحدة من تلك المؤسسات.

هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة ملامح متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في وزارة التربية والتعليم، وقد خرجت الدراسة بعدد من الآليات لتطوير البرامج والاستراتيجيات على ضوء تلك المتطلبات، إذ تتلخص تلك الآليات في ضرورة مواكبة العالم المتغير، وتبني نهج مستنير ومرن؛ لاستيعاب الواقع الجديد بما يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة عالمياً، من خلال الشراكة الفاعلة مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية. وتوصي الدراسة بإعداد استراتيجية شاملة لتطوير النظام التعليمي بوزارة التربية والتعليم؛ سعياً لتلبية متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

- المراجع:

المراجع باللغة العربية.

- البوسعيد، حمد. (2019). الثورة الصناعية وانعكاساتها على التعليم. جريدة الرؤية، سلطنة عمان، مسقط.
- جريدة عُمان. (2020). التربية توقع اتفاقية لرقمنة المناهج الدراسية وإيجاد محتوى تفاعلي، على موقع <https://alroya.om/post/273157>، تم استرجاعه بتاريخ 22/ نوفمبر / 2020م.
- جريدة عمان. (2019). التربية والتعليم تواصل جهودها الرامية إلى تجويد عناصر العملية التعليمية، على موقع <https://www.omandaily.om/?p=748340>، تم استرجاعه بتاريخ 9/ 12 / 2020م.
- رجب، أمل والكلبانية، رحمه. (2019). الرؤية المستقبلية عُمان 2040 تستهدف عُمان في مصاف الدول المتقدمة. على جريدة عُمان، 27/ يناير / 2019م، وزارة الإعلام. سلطنة عُمان، مسقط.
- صحيفة أثير الإلكترونية. (2017). التربية تطور مناهج العلوم والرياضيات بسلاسل عالمية، على موقع <https://www.atheer.om>، تم استرجاعه في 23 / 8 / 2020م.
- العبيدلي، عبيدلي. (2018). الثورة الصناعية الرابعة، على موقع جريدة الرؤية <https://alroya.om>، تم الاسترجاع 5 / 2020م.
- المعمري، سيف. (2019). 17 توصية لمؤتمر الثورة الصناعية بصحار، جريدة عمان، 23/ يناير 2019م، سلطنة عُمان، مسقط.
- وزارة التربية والتعليم. (2019). جهود وزارة التربية والتعليم في تطوير التعليم، سلطنة عمان، مسقط.
- وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات. (2020). مركز ساس للثورة الصناعية الرابعة. على موقع

https://www.mtc.gov.om/ITAPortal_AR/Pages/Page.aspx?NID=2499&PID=7808، تم استرجاعه 12 / 12 / 2020م.

- الهاشمية، رضية بنت ناصر، (2020). الثورة الصناعية الرابعة: نوعية التعليم استراتيجية دولة. جريدة الوطن. جريدة يومية سياسية جامعة. سلطنة عمان.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Schwab, Klaus. (2016). The Fourth Industrial Revolution: what it means, how to respond, on <https://www.weforum.org/agenda/2016/01/the-fourth-industrial-revolution-what-it-means-and-how-to-respond/>, at Nov24/ 2020.
- McGinnis, Devon. (2020). What Is the Fourth Industrial Revolution? on <https://www.salesforce.com/blog/what-is-the-fourth-industrial-revolution-4ir/>, at oct27/2020.
- Ark, Tom. (2018). How to Prepare for The Fourth Industrial Revolution, on <https://givingcompass.org>, at Dec 11/ 2020.

« Effets socio-économiques de la pandémie du Covid 19 et le redémarrage économique ; cas du Maroc »

«Socio-economic impacts of the Covid 19 pandemic and economic recovery; the case of Morocco»

أ-إبراهيم دينار: أستاذ التعليم العالي ومدير مختبر الأبحاث في الاقتصاد والإدارة وإدارة الأعمال, جامعة الحسن الأول –سلك- المغرب

Email : bh.dinar@gmail.com

يونس دبنيشي: طالب بسلك دكتوراه بجامعة الحسن الأول - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب

Email : y.dabnichi@uhp.ac.ma

مشهوري شيماء : طالبة بسلك دكتوراه بجامعة الحسن الأول - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب

Email : chaymaamochhoury@gmail.com

Abstract :

Specialists (economists, sociologists....) as well as ordinary people agree that today, the corona virus pandemic has disrupted the daily social and economic life of both developed and developing countries.

Even more seriously, covid19 has so far claimed the lives of thousands of people around the world, particularly in developed countries where the percentage of fatal cases is relatively high compared to that of African countries, which are developing countries and have insufficiently developed health systems. Morocco has been able to reduce the socio-economic costs related to the covid pandemic19, by taking preventive and courageous actions from the first days of this epidemic and also thanks to a well studied plan implemented with the help of several stakeholders (ministries of health, interior, economy...). Certainly, on the sanitary level, the virus has been weakened in its propagation and its virulence, nevertheless, heavy consequences are to be expected following this pandemic, as well on the social level as on the economic level, which consequences could lead to an exponential increase in unemployment as well as a crisis at the level of the State budget and a decrease in the GDP. Therefore, through this article, we will analyze and understand the impacts of this pandemic on the economic and social level.

Key words: Morocco; corona virus; economic effects; social effects.

Résumé:

Les spécialistes (économistes, sociologues.....) comme le commun des mortels s'accordent à dire qu'aujourd'hui, la pandémie du corona virus a bouleversé la vie quotidienne sur le plan social et économique des pays aussi bien développés qu'en voie de développement .

Plus grave encore, la covid19 a coûté, jusqu'à présent, la vie à des milliers de personnes dans le monde entier, en particulier dans les pays développés où le pourcentage des cas mortels est relativement élevé par rapport à celui des pays africains, pays en voie de développement et dont le système de santé n'est pas assez développé. Le Maroc a pu réduire les coûts socio- économiques liés à la pandémie du covid19, en entreprenant des actions préventives et courageuses dès les premiers jours de cette épidémie et également grâce à un plan bien étudié et mis en place avec l'aide de plusieurs intervenants(ministères de la santé ,de l'intérieur ,de l'économie....). Certes, sur le plan sanitaire, le virus a été affaibli dans sa propagation et sa virulence, néanmoins, de lourdes conséquences sont à attendre suite à cette pandémie, tant sur le plan social que sur le plan économique, lesquelles conséquences pourraient entraîner une augmentation exponentielle du chômage ainsi qu'une crise au niveau du budget de l'Etat et une diminution du PIB. Aussi, à travers cet article, nous allons analyser et comprendre les impacts de cette pandémie sur le plan économique et social.

Mots clés : Maroc ; coronavirus ; impacts économiques ; impacts sociaux

Introduction

Ce papier vise à analyser les impacts socio-économiques de la crise de la COVID-19 sur le Maroc ainsi que le défi du redémarrage de l'économie marocaine, sous l'angle de trois aspects essentiels :

1. Actions menées par le Maroc à l'heure de la Covid19 et les effets sociaux de cette pandémie ;
2. Analyse de la conjoncture économique mondiale et marocaine ainsi que les effets économiques de la Covid19,
3. Résultats et modalités pour un redémarrage sain de l'économie marocaine.

Les coûts de la COVID-19 sont très lourds et continuent encore à peser sur l'économie mondiale tant que la sortie de crise peine encore à voir le jour. Et le Maroc n'échappera pas également aux conséquences néfastes tant économiques que sociales de cette crise.

Ainsi, le monde entier connaît une grave crise, inattendue, à cause du virus corona (covid19) qui a donné lieu à des faits inédits (confinements, déconfinements, bavettes) et à des réalités auxquelles personne n'aurait pu croire s'il ne les avait pas vécues. Des pays émergents et développés n'avaient pas saisi la gravité du virus et n'ont pris les mesures préventives et adéquates pour faire ralentir le rythme de propagation du virus que tardivement préférant sauvegarder leurs économies en ces moments difficiles. Et ce n'est que par la suite qu'ils ont réalisé que le virus se propage à une vitesse effrayante et qu'il cause beaucoup de morts surtout chez les gens âgés ou à la santé fragile. C'est à ce moment que certains pays ont commencé à prendre des mesures drastiques (confinement total, masques..) pour juguler la propagation du virus et sauvegarder les populations quitte à sacrifier l'économie qu'ils voulaient au début protéger.

La pandémie de la Covid19 a mis les systèmes de tous les pays à rude épreuve. Des communautés telles que l'Union européenne ont été au bord de l'implosion. La première puissance mondiale, à cause de son système néolibéral qui donne à l'économie une place primordiale aux dépens des êtres humains qui n'ont qu'une place secondaire au sein de ce système, paie le prix fort en nombre de contaminations et de morts et montre de ce fait la faillite de son système de santé, inaccessible à une grande partie de la société. Cependant, certains Etats, comme la Californie par exemple, ayant compris la gravité du virus commencent à prendre des mesures drastiques (fermeture des plages, des bars.....).

L'impact de cette pandémie à l'échelle mondiale, régionale et nationale demeure très difficile à déterminer, mais il apparaîtra certainement à tous les niveaux à savoir économiques, financiers et sociaux.

L'objet donc de ce papier est de mettre l'accent sur les effets de cette pandémie non seulement sur le plan social mais aussi économique. Cependant, il est certain que le redémarrage de l'économie pour notre pays nécessitera sans doute beaucoup de temps, néanmoins, il doit être progressif et surtout très contrôlé.

Afin de mieux appréhender cette crise de la Covid19 qui touche le monde entier, d'analyser ses effets sur le Maroc et d'évaluer les mesures prises et les actions entreprises par notre pays pour relever son économie, nous allons examiner les différents points ci-dessous qui seront les principaux axes de notre article.

▪ **Axe 1 : Les effets sociaux de la Covid19 au Maroc**

- 1.1. Les mesures de précaution et actions menées par le Maroc à l'heure de la Covid19
- 1.2. Les effets sociaux de la pandémie Covid19
- 1.3. Les initiatives pour atténuer les effets sociaux de la Covid19

▪ **Axe 2 : Les effets économiques de la Covid19 au Maroc**

- 2.1. L'analyse de la conjoncture économique mondiale et marocaine
- 2.2. L'impact économique de la Covid19 au Maroc :
- 2.3. L'endettement au Maroc à l'ère de la covid19 et le problème de financement de l'économie

▪ **Axe 3 : Résultats & modalités de redémarrage de l'économie marocaine :**

- 3.1. Scénarios possibles pour l'économie marocaine après la crise de la Covid-19
- 3.2. Chiffres et discussions sur les conséquences sociales de la Covid 19
- 3.3. Recommandations pour un redémarrage réussi de l'économie marocaine

Axe 1 : Effets sociaux de la pandémie Covid19 au Maroc

Nous allons étudier dans ce premier axe, les effets socio-économiques de la pandémie du covid19, ainsi que, la question de l'endettement pour aider les secteurs en difficulté tout en analysant les mesures de précaution et les actions qui ont été menées par le Maroc afin de faire face à la propagation de l'épidémie du coronavirus.

1.1. Les mesures de précaution et actions menées par le Maroc à l'heure du covid19

Le Maroc a été parmi les premiers pays à déclarer l'état d'urgence sanitaire et à imposer le confinement à un stade avancé de la propagation de la pandémie. Cette décision rapide s'explique par le fait que le Maroc a tiré des leçons des expériences de ses pays voisins et a pris en compte ses capacités limitées en termes d'infrastructures (seulement 670 lits d'hôpitaux au moment de la déclaration du 1er cas)

Parmi les mesures et les actions entreprises par le Maroc pour faire face à cette pandémie, nous citons:

-) Contrôle plus strict des voyageurs en provenance et à destination du Maroc
-) Annulation des lignes de vols
-) Fermeture des écoles publiques et privées, des cafés, des restaurants, des hammams...
-) Création d'une caisse de gestion de la pandémie
-) Adoption d'une nouvelle stratégie qui consiste à enseigner et à travailler à distance
-) Application stricte de la mise en quarantaine
-) Construction d'un hôpital de campagne de courte durée, estimé le plus grand hôpital du continent
-) Création de tentes équipées de lits et d'appareils médicaux de haute qualité dans les villages reculés
-) Production d'appareils respiratoires

Toutes ces actions menées et réussies jusqu'à présent par le Maroc, poussent les pays africains à vouloir suivre le modèle marocain pour pouvoir sortir de cet état de crise.

L'Organisation mondiale de la santé n'a pas manqué de son côté de reconnaître les efforts considérables qui ont été déployés par le Maroc et lui permettre ainsi de participer à l'alliance mondiale de la lutte contre le Virus Covid19.

1.1.1 Mesures financières

Le Roi Mohammed VI a ordonné le 15 mars la création d'un fonds spécial pour la gestion de la pandémie de Coronavirus. Le Fonds, doté d'une enveloppe initiale de 10 Md MAD à partir du Budget général et alimenté par la suite par des dons privés et d'entreprises, vise à tempérer les conséquences économiques et sociales résultant des mesures préventives.

1.1.2 Mesures économiques

Sur le plan économique, le paiement des charges sociales (CNSS) a été suspendu pour les entreprises du 1er mars à juin 2020. Les entreprises peuvent également bénéficier d'un moratoire pour le remboursement des échéances des crédits bancaires et de leasing jusqu'au 30 juin 2020 sans paiement de frais ni de pénalités. La Banque centrale marocaine a, quant à elle, décidé le 17 mars de réduire son taux directeur de 25 points de base à 2% afin de soutenir l'activité économique.

1.1.3 Mesures sociales

Le gouvernement a décidé de prendre une multitude de mesures au profit des entreprises et des salariés ainsi que les professions libérales et le secteur informel qui sont confrontés à des difficultés causées par la pandémie. En termes des aides directes aux ménages nécessiteux, le gouvernement s'est concentré depuis une année à l'élaboration d'un chantier relatif aux mécanismes des aides sociales. Le chantier est structuré d'un grand nombre de projets visant l'organisation et la rationalisation et la gouvernance des mécanismes d'aides directes et le traitement des lacunes qui touchent le régime Ramed.

Les salariés relevant des employeurs en difficulté, en arrêt d'activité, affiliés à la Caisse Nationale de Sécurité Sociale (CNSS), bénéficieront d'une indemnité forfaitaire mensuelle de 2000 dirhams nets en plus du bénéfice des prestations relatives à l'assurance maladie obligatoire et aux allocations familiales pendant la période allant du 15 mars au 30 juin 2020.

1.1.4 Mesures commerciales et douanières

Concernant les importations et compte tenu des tensions sur les réserves en devises en lien avec la baisse des transferts MRE et des recettes touristiques, le Directeur Général des Douanes a adressé une demande à l'Association des importateurs de véhicules AIVAM afin de réduire au strict minimum les importations en négociant avec les fournisseurs le report de celles-ci. Quant aux exportations, l'Administration des Douanes a publié deux circulaires portant sur la restriction quantitative à l'exportation de masques chirurgicaux, de préparations antiseptiques et de masques de protection¹.

¹Délégation de l'Union européenne au Maroc - Section commerciale, Note sur les impacts économiques du Covid-19, page 11.

1.2 Effets sociaux de la pandémie covid19

Commandeur des croyants, le Roi Mohammed VI, a donné ses ordres pour la suspension des loyers, en cette période de pandémie, des commerces et magasins Habous dédiés au commerce, aux métiers, aux services ainsi qu'aux logements Habous.

Ainsi, et sur la base des propositions du comité de veille économique, le gouvernement a décidé de prendre une multitude de mesures au profit des entreprises et des salariés ainsi que des professions libérales et du secteur informel qui sont confrontés à des difficultés causées par la pandémie.

1.2.1 La réforme des dispositifs d'appui social

En termes d'aides directes aux ménages nécessiteux, le gouvernement s'est concentré depuis une année à l'élaboration d'un chantier relatif aux mécanismes des aides sociales. Le chantier est structuré suivant un grand nombre de projets visant l'organisation, la rationalisation et la gouvernance des mécanismes d'aides directes et le traitement des lacunes qui touchent le régime Ramed.

1.2.2 Les salariés

Deux mesures principales ont été proposées par le comité de veille au profit des salariés :

- Allocation d'une indemnité forfaitaire mensuelle nette de 2000 dirhams, au profit des salariés, personnes recrutées par contrat d'insertion, des marins pêcheurs en arrêt d'activité, travaillant pour des entreprises affiliés à la CNSS qui sont en difficulté et déclarés au mois de février 2020.

- Allocations familiales et des prestations de l'AMO au titre de la même période, aux salariés sus cités.

Selon Jamila El Moussali, ministre de la Solidarité, du Développement social, de l'Egalité et de la Famille, environ 760.000 salariés affiliés à la Caisse nationale de sécurité sociale (CNSS) ont bénéficié d'une indemnité forfaitaire de 1.000 DH au titre du mois de mars et de 2.000 DH pour le mois d'avril².

Dans la même perspective, le gouvernement a souligné son soutien aux entreprises en difficulté afin de préserver les emplois et éviter des pertes d'emploi pour raison économique.

1.2.3 Les ménages opérant dans le secteur informel

Le gouvernement n'a pas manqué de porter son soutien à la catégorie des ménages qui opèrent dans le secteur informel. La distribution des aides a effectivement commencé le lundi 6 avril 2020 au profit des ménages Ramedistes opérant dans l'informel qui n'ont plus de

² www.libe.ma Les-mesures-prises-par-le-Maroc-pour-lutter-contre-le-Covid-19, consulté le 15/05/2020.

revenus du fait du confinement obligatoire. Cette distribution a pris aussi en considération les ménages non-ramedistes, opérant dans l'informel qui ont perdu leurs revenus à cause du confinement.

1.2.4 La situation des catégories précaires

Le gouvernement a décidé de redoubler ses efforts notamment au profit de personnes à situation plus critique, telles que les personnes âgées, personnes en situation d'handicap et personnes souffrantes de maladies chroniques.

Un plan d'action a été élaboré pour la protection des enfants en situation précaire contre la contagion au coronavirus. Ce plan comprend les prestations d'urgence destinées aux enfants des établissements de protection sociale et aux enfants se trouvant à la rue.

En plus des mesures prises par certaines administrations au profit de leurs salariés en situation de handicap, les parties concernées ont également veillé à la mise en place, au profit des familles des personnes autistes, des cellules d'orientation et de communication découlant du programme Rafiq.

Selon le chef du gouvernement Saad dine El Othmani, des services d'assistance sociale ont été apportés au profit des personnes en situation de rue en vue de les protéger contre la propagation du coronavirus. Des espaces de prise en charge ont été équipés et mobilisés assurant l'accueil, l'hébergement et la restauration.

Par l'organisation de rondes pour localiser les personnes en situation de rue, des cadres et employés de l'Entraide nationale, du Croissant rouge marocain, des autorités locales, de collectivités territoriales, de la société civile et des bienfaiteurs ont contribué à la prise en charge des personnes sans abri et le retour d'un grand nombre d'entre eux vers leurs familles³.

Les personnes âgées représentent la catégorie sociale la plus sensible face au Corona virus, surtout quand il s'agit des pensionnaires des maisons de personnes âgées, personnes vivant dans l'isolement et loin de leurs proches.

En cette période de pandémie, l'opération « Assalama » dédiée à l'appui aux personnes âgées et personnes en situation de handicap, a mis à disposition à ces personnes le « Kit Assalama » pour l'hygiène et la prévention contre le virus au sein des établissements de protection sociale⁴.

Le gouvernement a pris une série de mesures d'urgence pour accompagner les femmes victimes de violences, les femmes en situation de handicap et les femmes âgées par l'élaboration d'une campagne de sensibilisation.

³fr.hespress.com, 145 espaces pour la prise en charge des personnes en situation de rue, consulté le 20/05/2020.

⁴lematin.ma,journal, Des mesures draconiennes pour protéger les pensionnaires de la maison des personnes âgées, consulté le 26/04/2020.

Un suivi délicat a été employé au niveau des cas de violence déclarés et ce pour but d'accélérer les interventions, d'assurer l'hébergement des victimes ou de les ramener à leur foyer conjugal. En coordination avec l'Entraide nationale, un suivi permanent a été dédié à l'état de santé des travailleurs et des bénéficiaires des prestations des centres d'accueil pour les femmes en situation difficile⁵.

1.3 Les initiatives pour atténuer les effets sociaux de la crise

En vue de réduire les impacts sociaux dus à la Covid 19, le Maroc a élaboré plusieurs initiatives d'où l'on cite :

-Les aides aux catégories Ramedistes et non Ramedistes opérant dans l'informel :

*800 dirhams pour les ménages de deux personnes ou moins ;

*1000 dirhams pour les ménages formés de trois à quatre personnes ;

*1200 dirhams pour les ménages de plus de quatre personnes.

-Allocation d'une indemnité forfaitaire mensuelle nette de 2000 dirhams, au profit des salariés, personnes recrutées par contrat d'insertion, des marins pêcheurs, en arrêt d'activité, travaillant pour des entreprises affiliés à la CNSS qui sont en difficulté et déclarés au mois de février 2020.

-Renforcement des prestations de proximité à travers un appui aux projets des associations visant à traiter les répercussions sociales en période de confinement sanitaire ;

-Mise en place des mécanismes de suivi pour la protection des enfants contre la violence

-Mise à niveau d'un soutien psychologique aux enfants au sein des établissements de protection sociale.

-Mise en place, au profit des familles des personnes autistes, des cellules d'orientation et de communication découlant du programme Rafiq.

-Mise en place d'une permanence pédagogique afin d'assurer la continuité des activités des centres concernés par la scolarité des enfants en situation de handicap.

-L'Amicale Marocaine des Handicapés (Groupe AMH) qui propose une plateforme nationale dédiée pour le recensement et l'accompagnement des personnes handicapées en ces temps de crise, ainsi qu'un système d'aide financière⁶.

⁵ www.medias24.com, L'ADFM s'inquiète de la situation des femmes précaires, consulté, Le 17 avril 2020.

⁶ www.leconomiste.com, covid-19-quid-des-personnes-en-situation-de-handicap, consulté le : 15/05/2020

▪ **Axe 2 : Impacts économiques de la Covid-19 au Maroc et la question d'endettement**

A travers cet axe, nous allons d'abord effectuer une lecture de la conjoncture économique mondiale ainsi que nationale à l'ère de la Covid19, puis approfondir une analyse des différents effets économiques causés par cette crise de la Covid19.

Premièrement il est nécessaire de signaler que les mesures et les actions qui ont été entreprises par le Maroc sur le plan social et économique, avaient un grand impact négatif sur l'activité économique nationale, car le revenu national qui est tiré surtout du tourisme, le commerce, les transferts financiers étrangers et les investissements directs étrangers, était soumis à une récession historique à cause de la pandémie du covid19, ainsi que la production allait diminuer et reculer ce qui va engendrer des pertes aussi bien sociales qu'économiques.

Cependant, l'impact économique de cette pandémie de la covid19 est tellement généralisé, global qu'en effet, partout dans le monde, les pays ne sont pas seulement appelés aujourd'hui à sauver la vie de leurs citoyens mais aussi et surtout à sauver l'avenir économique de leur pays.

2.1 L'analyse de la conjoncture économique mondiale et marocaine à l'ère de la Covid 19

2.1.1 La conjoncture économique mondiale à l'ère du Covid19

Dès les premiers jours de cette pandémie, on a constaté que cette crise a mis l'activité économique du monde entier en arrêt total ou en arrêt partiel, ce qui a entraîné des pertes qui dépassent les 900 Milliards de dollar ; elle a aussi fait reculer le commerce mondial selon l'OMC de moins de 13% avec une récession de l'économie mondiale de -3% soit la pire récession de l'histoire économique mondiale. D'autre part, près de 170 pays vont connaître une baisse de leur PIB par Habitant.

Cette crise a remis en question les fondements du système économique mondial actuel. Ainsi, les pays et les gouvernements se trouvent aujourd'hui confrontés à une nécessité majeure qui leur impose de procéder à des changements radicaux et profonds de leurs stratégies économiques.

La pandémie du coronavirus a mis à l'arrêt des plans entiers de l'économie mondiale, une situation chaque jour de plus en plus manifeste. Dans la zone euro, plusieurs enquêtes auprès des chefs d'entreprises ont montré que leurs entreprises ont enregistré des baisses record par rapport aux mois précédant la pandémie. Aux États-Unis, les demandes initiales d'indemnités de chômage ont grimpé en flèche, atteignant des niveaux inédits⁷.

⁷Le coronavirus a paralysé des pans entiers de l'économie américaine en mars, Données économiques, par Harriet Torry et Sarah Nassauer, consulté le 28 Avril 2020.

Ainsi, l'économie mondiale est entrée dans une phase de crise à tous les niveaux. En outre, la récession de l'économie mondiale de -2,3%, rappelle celle de l'année 2009 suite à la " Crise des Subprimes " consécutive à des prêts immobiliers octroyés à la légère aux Etats-Unis. La crise de la Covid 19, elle est née à Wuhan en Décembre 2019 dans la province de Hubei au centre de la Chine. Alors que la crise de 2008 était au départ financière avec la faillite de la banque Lehmann Brothers en Septembre 2009, la crise de 2020 s'est abattue directement sur l'économie réelle du fait du confinement et des mesures drastiques (prises un peu en retard par nombre de pays).

Pendant la crise de 2008, les banques centrales ont procédé à un véritable « big bang » en abaissant les taux directeurs et en injectant de grandes liquidités pour l'achat de la dette publique et privée. Pour la crise de 2020, la Réserve fédérale américaine et les banques centrales de l'Union européenne, du Canada et de l'Angleterre ont aussi injecté des liquidités, mais dans une moindre mesure, alors que les taux directeurs sont déjà très bas⁸.

Dans la crise de 2008, les Etats ont procédé à des dépenses massives pour relancer l'économie. Le déficit budgétaire de la France, quant à lui, a atteint -7% en 2009, alors que l'Etat américain a nationalisé General Motors pour éviter sa faillite. Une autre différence entre 2008 et 2020 est le poids de la Chine, qui est devenu actuellement la seconde puissance économique de la planète et « l'Atelier du monde ». Cela a été bien constaté pendant la fermeture des usines chinoises du fait de la pandémie de la Covid19, laquelle fermeture a causé de gros problèmes d'approvisionnement pour le reste du monde.

Les grandes économies ont réagi en prenant des mesures énergiques de politique monétaire et budgétaire. L'évolution à court terme de la demande et de l'activité dépendra entièrement de la durée et de la sévérité du confinement des populations. Une fois qu'il sera levé, la reprise sera probablement progressive et inégale. L'action des pouvoirs publics devra évoluer et les mesures d'aide face à la pandémie doivent être en mesure de relancer la croissance, même avec des finances publiques encore mises à l'épreuve⁹.

Dans le sillage de la crise mondiale, l'incertitude de l'économie mondiale a conduit de nombreuses entreprises à réévaluer leurs modèles d'entreprise. Plutôt que de s'appuyer sur des chaînes d'approvisionnement mondiales, un nombre croissant d'entreprises ont investi dans des robots, ce qui a entraîné une renaissance de la fabrication dans les pays industrialisés. Cette situation montre que les changements dans l'économie mondiale dus à la COVID-19 rendent improbable une reprise en forme de la récession à venir. Au contraire, la COVID-19 accélérera le processus entamé après la crise mondiale en encourageant les entreprises à relocaliser leurs activités dans les pays riches.

La situation actuelle liée au coronavirus a un impact profond sur tous les types d'entreprise. Avec l'arrêt temporaire de certaines entreprises et le ralentissement des activités pour beaucoup, les conséquences de la pandémie sont encore pires pour l'économie mondiale que celles qui ont suivi la grande crise financière de 2007-2008.

⁸ www.ouest-france.fr, Economie, Crise de 2008 et choc économique du coronavirus: comparaison n'est pas raison, consulté le : 30/03/2020.

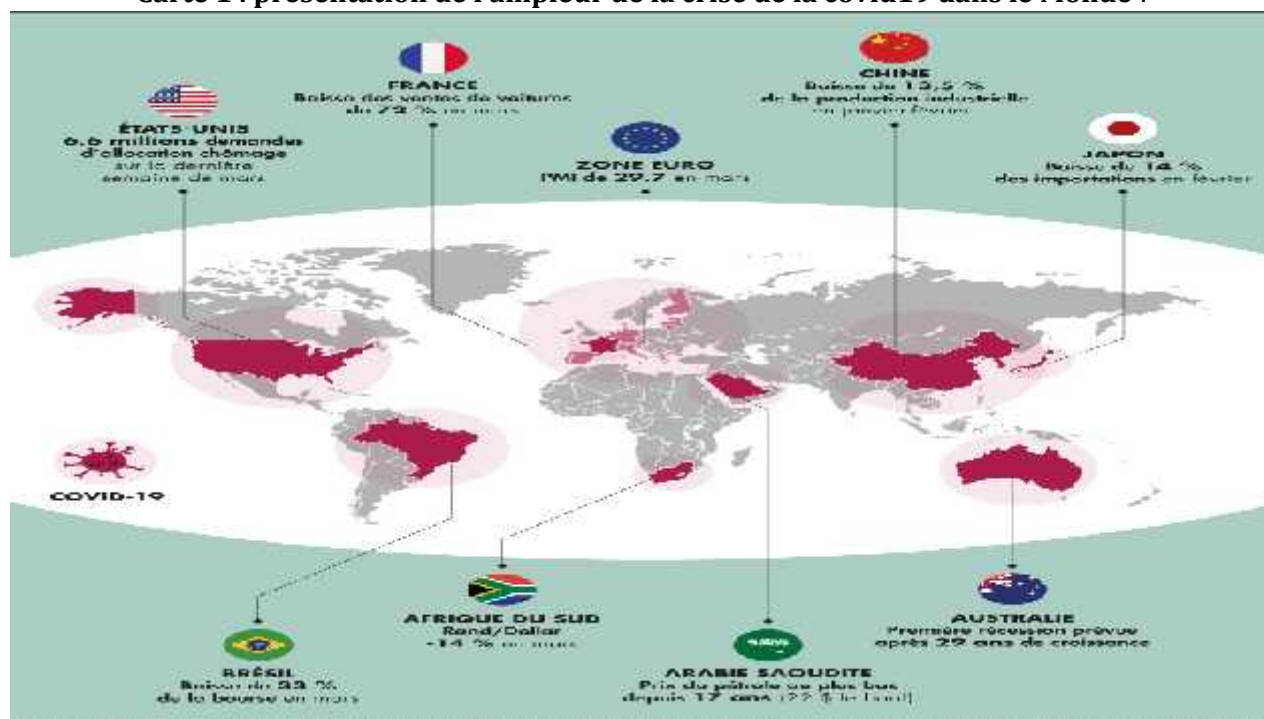
⁹ group.bnpparibas, COVID19: l'impact sur l'économie mondiale, par William DE VIJLDER, consulté le : 17/04/2020.

Le premier pays à souffrir de l'impact de la COVID-19 est la Chine, la deuxième économie mondiale. Le confinement drastique, qui a nécessité la fermeture ou la réduction des activités d'un certain nombre de grandes entreprises manufacturières et de commerces de détail, a terriblement ralenti l'économie chinoise¹⁰.

Strictement intégrée dans les chaînes de valeurs mondiales, la Chine, point de départ de la pandémie, est devenue un acteur économique mondial majeur. En effet, elle est désormais la deuxième économie mondiale avec une part de 15,8 % dans le PIB mondial (calculs du SPF Economie sur la base des chiffres de la World Bank Data) et de 12,8 % dans les exportations mondiales de marchandises (données chiffrées issues de la Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement - UNCTAD). En raison de l'évolution exponentielle du nombre de contaminations dans d'autres zones géographiques, des mesures ont été adoptées pour faire face à la crise mondiale sanitaire, économique et humaine sans précédent¹¹.

Comme l'indique la carte ci-dessous, presque tous les pays du monde ont connu une crise inattendue à cause de l'épidémie de la Covid19.

Carte 1 : présentation de l'ampleur de la crise de la covid19 dans le Monde :



Source : lafinancepourtous.com

¹⁰www.allnews.ch, quel est l'impact du Covid19 sur l'économie mondiale ? Par Emmanuel Jurczenko, Institut de hautes études de Glion, consulté le : 20/05/2020.

¹¹economie.fgov.be, Impact économique du coronavirus, dernière mise à jour : 10 Juillet 2020, consulté le 17/07/2020.

Par une simple lecture de la carte ci-dessus, on comprend à travers ces différents indicateurs de plusieurs pays qu'ils ont connu un choc économique majeur.

*En zone euro, **l'indice PMI (enquête auprès des directeurs d'achats des entreprises) a connu la plus forte baisse jamais enregistrée**, après s'être établi à 51,6 en février. Cet indice est construit de telle façon qu'un chiffre en dessous de 50 signale une contraction, et un chiffre au-dessus de 50 représente une expansion de l'activité¹².

*L'ampleur de la crise est également historique dans le reste du monde. Par exemple, l'Australie avait jusqu'alors connu **la plus longue période de croissance ininterrompue parmi les pays développés**. Cette tendance risque de s'arrêter, la Covid-19 allant vraisemblablement faire plonger le pays en récession.

*Aux États-Unis, le marché de l'emploi se dégrade à une vitesse vertigineuse. La dernière semaine de mars a vu **6,6 millions d'Américains s'inscrire au chômage**, soit le double de la semaine précédente, qui avait déjà établi un « record ». En moyenne ces dernières années, environ 250 000 Américains s'inscrivaient au chômage chaque semaine.

*En Chine, **la production industrielle a plongé de 13,5 %** sur les mois de janvier et février 2020, par rapport à la même période de l'année 2019. Une telle baisse est inédite en Chine depuis que le pays s'est tourné vers l'économie de marché à la fin des années 1970.

L'économie mondiale devrait enregistrer une des contreperformances des plus notables dans l'histoire. Les perspectives économiques du FMI au titre du mois d'avril ne sont guère optimistes. Après avoir prévu un accroissement du PIB mondial en janvier 2020, l'institut de Bretton Woods table désormais sur un recul de 2,9% de celui-ci en 2020, avec des récessions brutales dans la zone euro, en Espagne et en Italie notamment (-8% et -9,1% respectivement.). Pour 2021, les économies de ces pays devraient rebondir enregistrant des taux de croissance qui oscilleraient entre 4,3% et 5,2%. L'OCDE¹³ fait état d'une perte de croissance annuelle de 2 points de pourcentage pour chaque mois de confinement et de 4 à 6 points de pourcentage sur un trimestre dans les pays avancés et émergents.

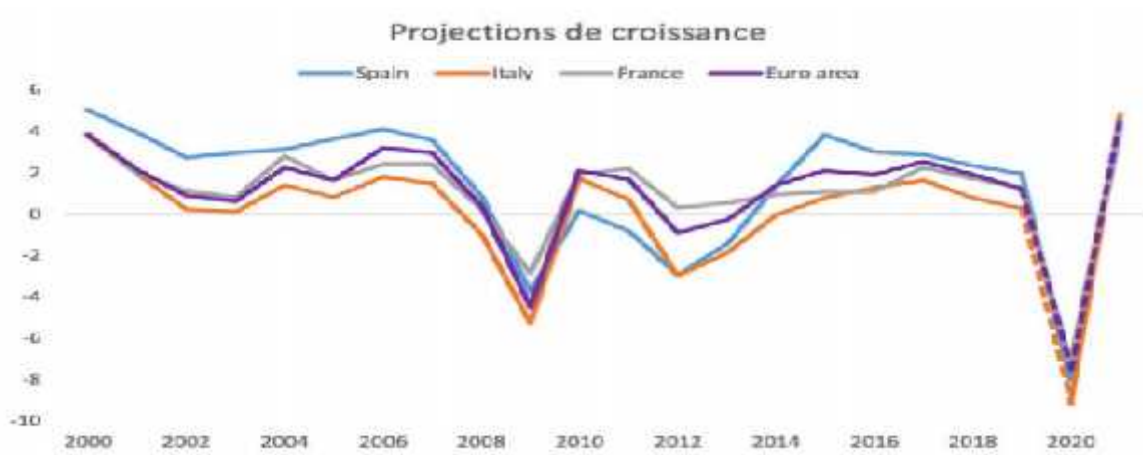
Dans les pays émergents et en développement, l'image n'est pas plus rassurante. Le FMI table sur une récession avec un recul du PIB du groupe de 1% en 2020.

La pandémie de la Covid19 engendrera sans doute un changement sans précédent de l'économie et du commerce mondiaux, de la production, de la consommation et de l'injection des capitaux étrangers sur les économies nationales.

¹²fr.reuters.com, Article : Europe/PMI-Le secteur manufacturier de la zone euro s'effondre en avril, consulté le 25/04/2020.

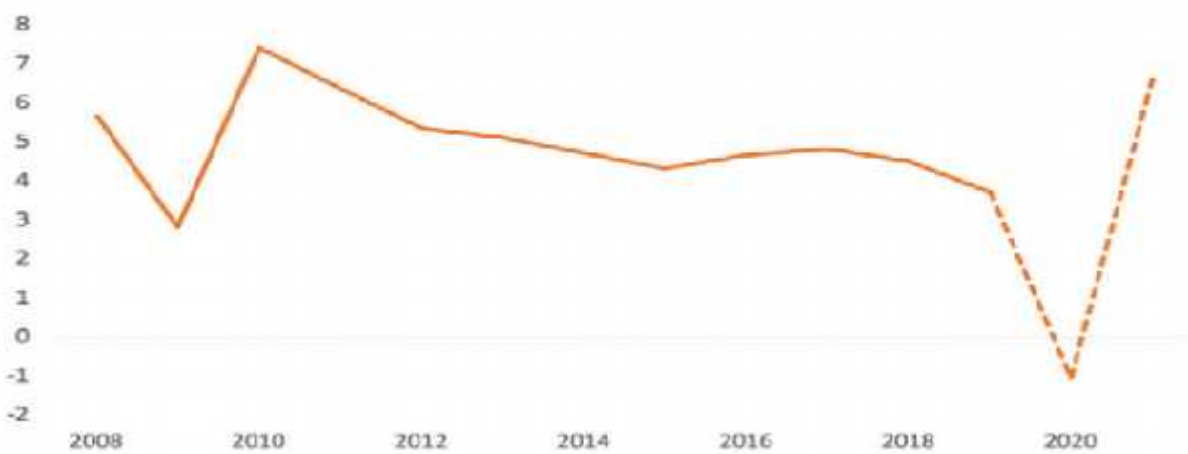
¹³https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=126_126496_evg5i2gmqj&title=Evaluating_the_initial_impact_of_COVID-19_containment_measures_on_economic_activity

Figure 1 : Projection de croissance – Zone Euro, 2000-2021 :



Source : FMI

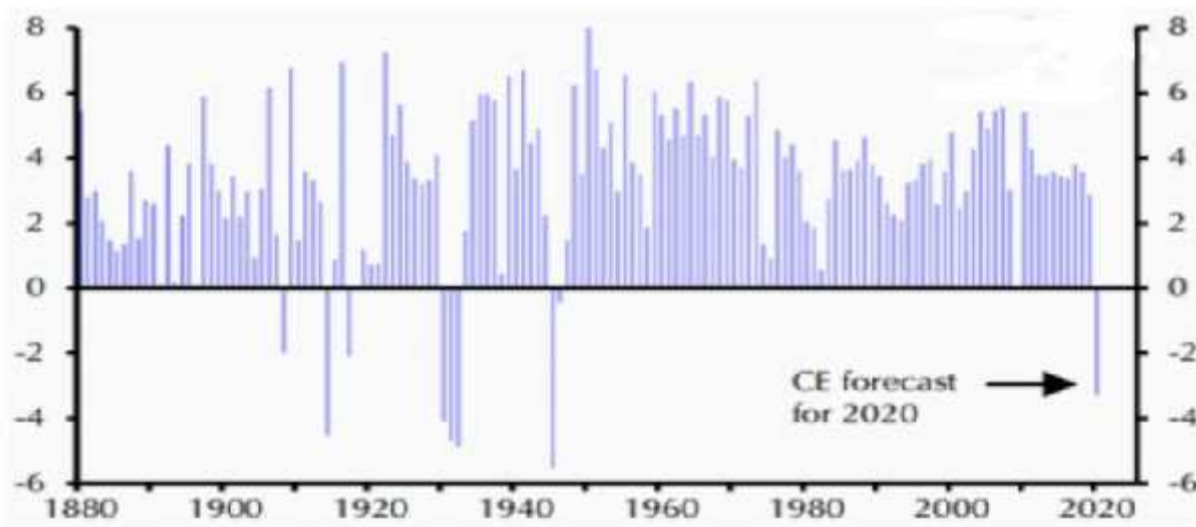
Figure 2 : Projection de croissance – Pays émergents et en développement, 2000-2021 :



Source: FMI World Economic Outlook Avril 2020.

Concernant la 1ère et 2ème figure qui expriment une projection de la croissance dans la zone Euro et dans les pays émergents au cours des 20 dernières années, on constate que la croissance économique a enregistré le taux le plus faible. Ceci est dû à la fermeture des économies mondiales et au manque de commercialisation entre les différents pays.

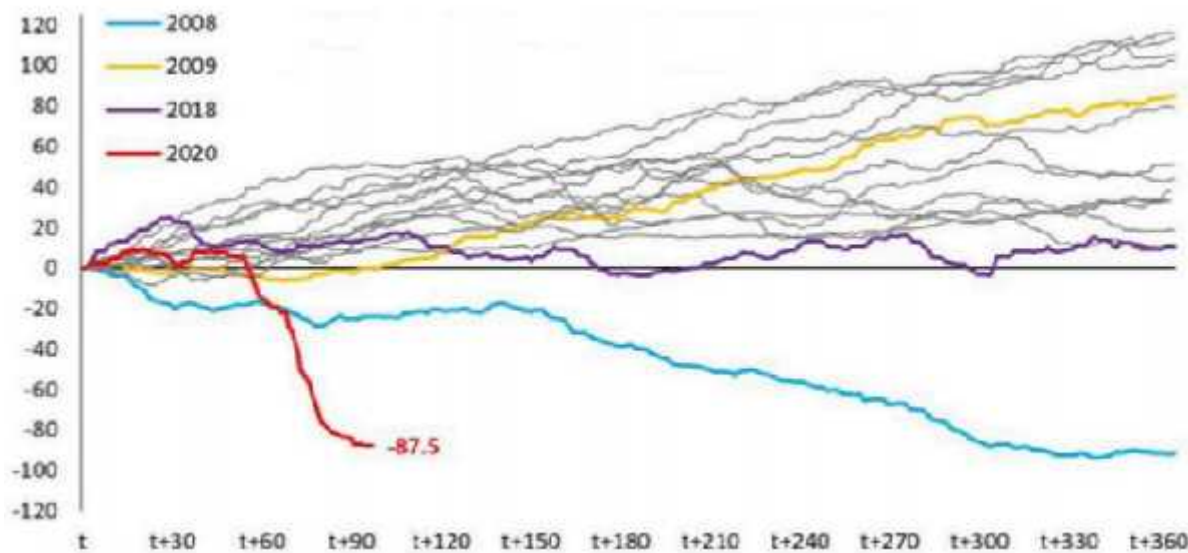
Figure 3 : Croissance mondiale, 2000-2021 :



Source : Capital Economics, 2020.

La troisième figure analyse l'évolution de la croissance mondiale en %, entre 1880 et 2020. On constate que la croissance a traversé des moments difficiles où la croissance a enregistré des taux négatifs, de sorte que le virus corona a eu un impact négatif sur la croissance au niveau mondial comme les crises des années 20 et 40 du siècle dernier¹⁴.

Figure 4 : Sorties nettes d'investissement de portefeuille entre 2008 et 2020 :



Source : International Institute of Finance, 2020.

¹⁴ Analysé par les auteurs.

La quatrième figure compare les sorties nettes de flux d'investissements de portefeuille au niveau mondial entre 2008 et 2020. En 2008, comme le montre le chiffre, les investissements de portefeuille ont connu une baisse remarquable, mais ce qui est clair, c'est que la baisse de ces derniers en 2020 sera catastrophique puisqu'ils ont enregistré -87,5 % au premier trimestre de cette année.

Il faut s'interroger sur la relation entre l'équilibre économique et l'urgence sanitaire de la pandémie de Corona. La principale approche pour aborder cette relation est de choisir le développement comme un résultat à atteindre, de parier sur celui-ci, de reconsidérer la réalité du développement dans la société marocaine et de se débarrasser de nombreux axiomes que nous devons échanger. Et nous le répéterons pas assez, il est temps d'en discuter dans cette circonstance. "

Toutefois, il est à noter que ces chiffres doivent être pris avec prudence étant donné l'incertitude qui pèse sur la conjoncture internationale. L'espoir étant de pouvoir trouver une solution médicale (vaccin ou traitement médical) dans un horizon court, qui faciliterait une reprise complète de l'activité.

2.1.2 La conjoncture économique marocaine à l'ère du Covid19 :

Avant d'entrer dans les détails et faire une lecture de l'état des lieux « effets économiques » de la Covid19 au Maroc, il est jugé nécessaire d'apporter une analyse sommaire sur l'état actuel de l'économie marocaine à l'ère de cette pandémie.

Il est évident que le Maroc, à l'instar des autres pays du monde entier, doit faire face à un scénario économique sans précédent, dicté par la propagation de la pandémie du nouveau coronavirus, Covid-19¹⁵.

Les retombées sans précédent de cette pandémie menacent d'un marasme économique mondial, qui impactera négativement les économies nationales, dont celle de notre pays. Ceci se traduira par la baisse de la demande extérieure adressée au Maroc, notamment les exportations des nouveaux métiers du Maroc, les recettes du tourisme, les transferts des marocains résidant à l'étranger, les IDE, en plus de la baisse de la demande intérieure, de la décélération de l'activité productive et de la baisse de la consommation. Il y aura ainsi des retombées négatives sur la vie des entreprises, sur les performances de l'économie nationale, les équilibres macro-économiques, ainsi que sur les échanges commerciaux et la balance des paiements¹⁶.

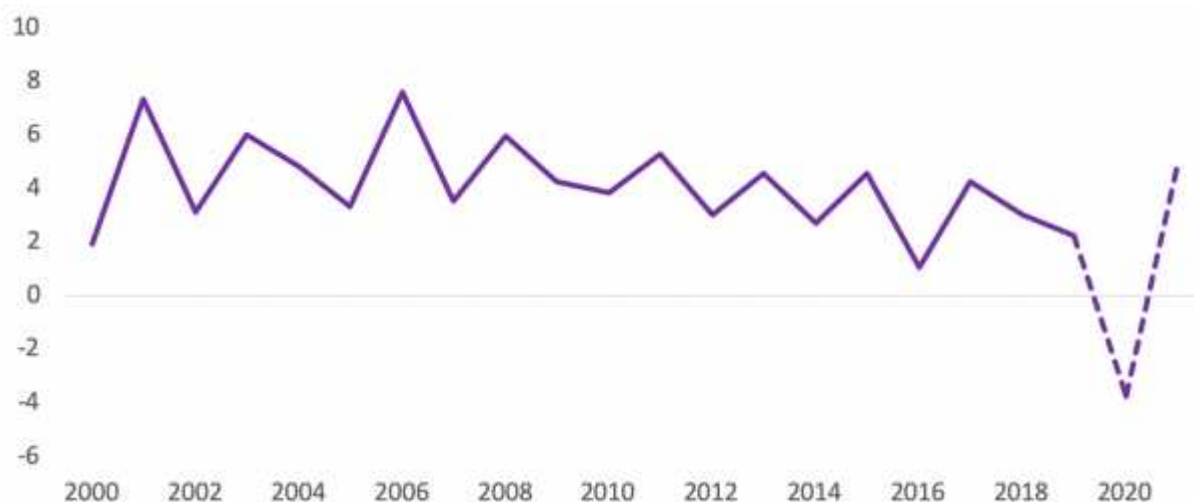
La préservation de la capacité de l'économie marocaine était certainement nécessaire pour répondre à ses besoins en denrées alimentaires de base, en nourriture et en énergie. Il est à noter que le secteur du tourisme s'est arrêté, que les secteurs exportateurs sont touchés et que la baisse des envois de fonds des Marocains vivant à l'étranger et des investissements directs étrangers est attendue.

¹⁵www.mapbusiness.ma, à la lune, COVID19 : l'économie marocaine à l'épreuve d'un choc inédit, consulté le : 25/04/2020.

¹⁶Rapport : « les mesures prises par le Maroc pour faire face aux répercussions sanitaires, économiques et sociales de la propagation du Covid-19 », Avril 2020, Page 26

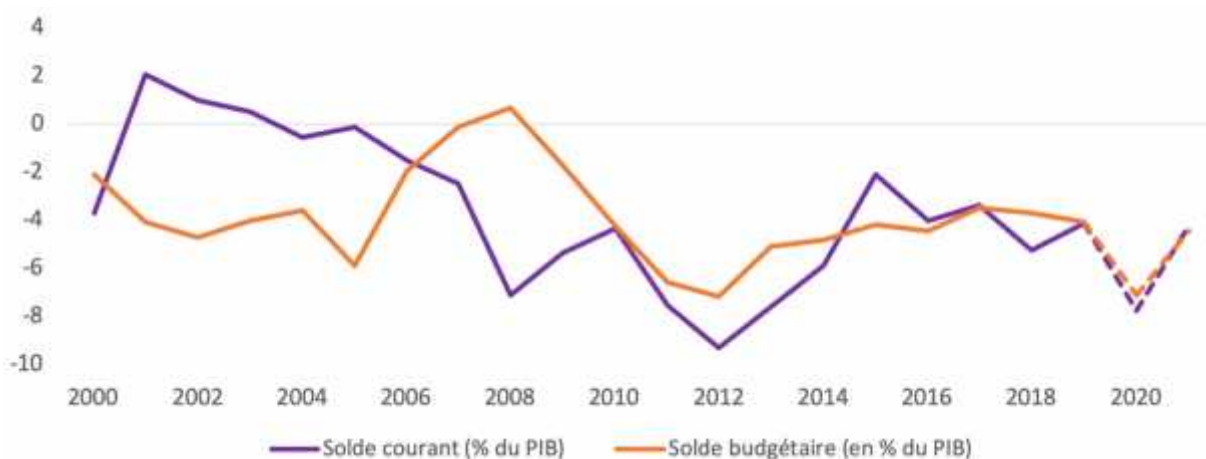
Il n'y a pas d'indication, à travers la figure ci-dessous, de l'impact de cette pandémie sur le produit intérieur brut, ce qui est clairement démontré par les données suivantes dans la courbe ci-après :

Figure 5 : Evolution du PIB en %, 2000-2021 :



Source: FMI World Economic Outlook Avril 2020

Figure 6 : Variation du compte courant et solde budgétaire, 2000-2021



Source: FMI World Economic Outlook Avril 2020

La 1^{ère} courbe ci-dessus, montre sans aucun doute que le Produit Intérieur Brut connaîtra une baisse significative allant jusqu'à moins 4%, ce qui affectera inévitablement l'économie marocaine et le volume de pression et d'échanges qui génère des devises fortes, tandis que la deuxième courbe montre le solde budgétaire. Cependant, en termes de pourcentage entre 2000 et 2020, nous pouvons voir aujourd'hui une courbe claire et faible du solde budgétaire, qui

préfigure un fort choc économique que le Maroc va connaître dans les prochains jours, s'il n'y a pas une importante réaction à ce niveau.

A la date du 9 avril 2020, près de 34 milliards de dirhams de dons d'entités publiques et privées ainsi que d'initiatives personnelles des citoyens ont été cumulés. Ces montants seront déductibles du résultat fiscal.

En guise de riposte, et conformément à une approche proactive, le Maroc mène des efforts tous azimuts pour, d'un côté, contenir la propagation du virus sur son sol, et, de l'autre, sauver son économie nationale, dont des pans entiers ont dû brusquement ralentir le rythme ou céder complètement à l'arrêt¹⁷.

L'économie marocaine étant une économie axée, surtout, sur la consommation, le commerce et le tourisme, des pertes sérieuses ont été enregistrées. Jusqu'à présent, les principaux secteurs touchés sont le tourisme, l'automobile et le textile. Le transport et le transit des marchandises s'opérant normalement, l'impact de la Covid19 sur le commerce semble pour l'instant jugulé. Des risques de baisse d'approvisionnement et de demande étrangère, notamment en provenance de l'UE, pourraient, en revanche, survenir à l'avenir au niveau de certains secteurs.

Le tourisme étant le principal secteur touché par ce fléau, l'industrie hôtelière est ainsi fortement impactée¹⁸.

Les secteurs vitaux du pays, et même les relations du Maroc avec des partenaires économiques tels que la France, l'Espagne et l'Italie, vont se détériorer, car ces pays connaissent également la même situation de crise.

2.2 Effets économiques de l'épidémie de la covid19 au Maroc

On va procéder dans les points suivants à une analyse de l'état actuel de l'économie marocaine à travers ses différents composants à cause de la crise covid19 ;

2.2.1 Effets généraux de la covid19 sur l'économie nationale

Au début d'avril, près de 142.000 entreprises, soit 57% de l'ensemble des entreprises, ont déclaré avoir arrêté définitivement ou temporairement leurs activités. Sur ce total, plus de 135.000 entreprises ont dû suspendre temporairement leurs activités tandis que 6300 ont cessé leurs activités de manière définitive. Par catégorie d'entreprises, les TPE (très petites entreprises) représentent 72%, les PME (petites et moyennes entreprises) 26% et les GE (grandes entreprises) 2% des entreprises en arrêt d'activité de façon temporaire ou définitive.

¹⁷ leseco.ma, Coronavirus: l'économie marocaine à l'épreuve, consulté le 20/04/2020.

¹⁸ www.challenge.ma, Covid-19 : les conséquences sur l'économie marocaine s'allongent,

La pandémie du coronavirus (Covid-19) a engendré une crise économique réelle à l'échelle mondiale. Et le Maroc n'y a pas échappé. Plusieurs secteurs ont vu leurs activités marquer un arrêt total ou partiel, après l'instauration de l'état d'urgence sanitaire.

L'économie marocaine est une économie qui est axée dans un premier lieu, sur la consommation, le commerce et le tourisme, le Maroc va connaître des pertes sérieuses en 2020.

On va essayer de dévoiler une lecture sur l'impact de la pandémie du coronavirus sur l'économie marocaine en mettant l'accent sur les secteurs clés touchés. Jusqu'à présent, les principaux secteurs touchés sont le tourisme, l'automobile et le textile.

Le taux de croissance de l'économie marocaine prévu pour l'année en cours sera de 2,6%. Il s'établirait en 2020 à 4,6%, soit 2 points de plus¹⁹. Se sont des prévisions avant la crise de la covid19, mais à cause de cette dernière et selon des études qui ont été faites dans ce cadre on prévoit une baisse du PIB entre 3% et 6,5% en 2020 et un doublement du déficit budgétaire à 7,5% du PIB²⁰.

Toujours en relation avec l'économie du Maroc, certaines études ont estimé des pertes d'environ 30 milliards de dirhams au deuxième trimestre de cette année et des prévisions de croissance qui devraient chuter à moins de 6,8%. Ceci a mené sa Majesté le Roi Mohamed VI, que dieu l'assiste, à prendre certaines mesures préventives sanitaires, économiques et d'autres pour faire face à cette pandémie avec la création d'un nouveau conseil spécial en cette situation de crise, lequel conseil a pour objectif principal de veiller sur le rythme du développement économique au Maroc²¹.

Un net fléchissement de la croissance hors agriculture est aussi attendue cette année. Pour autant, elle ne devrait pas s'écrouler. Un comité de veille a été mis en place pour réagir aux effets de la pandémie. Des reports de charges jusqu'à fin juin ont déjà été annoncés ainsi que des indemnités forfaitaires mensuelles pour les salariés des entreprises en difficulté. Des réflexions sont également en cours pour venir en aide aux travailleurs du secteur informel. Le financement sera assuré par un fonds de soutien qui a déjà atteint près de 30 milliards de dirhams (MAD), soit 2,5% du PIB, y compris la dotation de l'Etat de 10 mds MAD, le reste provenant de contributions volontaires²².

On analyse maintenant l'effet de cette crise sur la croissance, la consommation, l'investissement et le commerce ;

2.2.1.1 La croissance

Suite à la réunion trimestrielle de son conseil d'administration le 17 mars, la Banque centrale marocaine a revu à la baisse ses prévisions de croissance nationale pour 2020 de 3,8% à 2,3%

¹⁹Selon le Centre marocain de conjoncture (CMC)

²⁰www.leboursier.ma, Covid-19 : le PIB du Maroc pourrait baisse de 6,5% en 2020 (CFG)

²¹Le haut commissariat au plan.

²²www.challenges.tn, Maroc : Les conséquences de la pandémie du coronavirus sur l'économie marocaine seront significatives, consulté le : 10/05/2020.

compte tenu de l'effet conjugué de la mauvaise récolte céréalière et de la propagation au niveau mondial de la pandémie. "Les conditions actuelles suggèrent que nous nous acheminons vers la plus faible croissance des 20 dernières années", selon le Haut Commissaire au Plan. Bank Al-Maghrib a par conséquent décidé de réduire son taux directeur de 25pbs à 2% afin de soutenir l'activité économique nationale. Le Centre Marocain de Conjoncture table, pour sa part, sur une croissance limitée à 0,8% en 2020/2021.

2.2.1.2 La consommation et l'investissement

Compte tenu du gel des activités des entreprises, de la hausse attendue du taux de chômage ainsi que des mesures sanitaires entreprises (confinement, fermeture de restaurants, de cafés, d'usines, etc.), une baisse de la consommation des ménages (hors produits de première nécessité) et de l'investissement devrait être attendue²⁴

2.2.1.3 Le commerce

L'impact actuel sur le commerce semble contenu au vu des conditions normales observées de transit et de transport des marchandises. Des risques d'approvisionnement au niveau du marché marocain en intrants importés et de baisse de la demande étrangère restent, néanmoins, envisageables. En effet, la crise pourrait impacter le commerce extérieur du Maroc qui représente 32% du PIB. D'après une étude de CFG Bank, une baisse de 20% des volumes totaux de biens échangés est attendue, équivalant à une perte de 2,6 millions tonnes chaque mois à partir de mars 2020.

Au niveau de la balance commerciale, un ralentissement des exportations reste probable au vu de la perturbation des chaînes d'approvisionnement, de l'allongement des délais de traitement des dossiers et de la baisse de la demande étrangère adressée au Maroc. En parallèle et étant donné la mauvaise récolte céréalière actuelle, le pays est contraint d'importer massivement des produits de première nécessité comme le blé ou le maïs. A ce titre, un décret en cours d'adoption, prévoit la suspension des droits de douane à l'importation jusqu'au 15 juin du blé tendre, du blé dur et des légumineuses (pois chiche, lentilles, fèves, haricot blanc) jusqu'à nouvel ordre. Cette hausse des importations pourrait être compensée par le déclin des cours du pétrole (actuellement à moins d'USD 30 le baril) devant permettre au pays de réduire sa facture énergétique.

Au vu des tensions qui semblent émerger sur les réserves en devises, le Directeur Général des Douanes a adressé une demande à l'Association des importateurs de véhicules AIVAM afin de réduire au strict minimum les importations en négociant avec les fournisseurs le report de celles-ci. A noter que dans le cadre des mesures entreprises dans le cadre de la crise de la Covid-19, les expéditions de masques chirurgicaux, de préparations antiseptiques et de masques de protection ont été soumises à licence. Une entreprise européenne a signalé avoir rencontré des restrictions

²³lematin.ma, Covid-19 : quel impact sur l'activité économique nationale. Par Najat Mouhssine, consulté le 10/04/2020.

²⁴Délégation de l'Union européenne au Maroc - Section commerciale, Note sur les impacts économiques du Covid-19, page 2.

à l'exportation depuis le Maroc de produits pharmaceutiques (la Délégation vérifie si le problème touche plus d'une entreprise).

Pourtant, l'économie marocaine a commencé à donner des signes de bonne santé et à miser sur le développement durable, les nouvelles énergies, l'attrait des capitaux étrangers, l'augmentation des échanges, l'assainissement du climat des affaires mais ceci ne l'empêchera pas de faire face aux retombées de cette crise sanitaire. En effet, basée sur les secteurs primaires et tertiaires, sans omission du textile, de l'industrie automobile et des nouvelles technologies, l'économie marocaine s'attend à vivre sa pire crise depuis trois décennies.

Les acteurs économiques et le gouvernement marocains doivent revoir leurs ambitions de croissance à la baisse. Ayant tablé sur un taux de croissance de 3,5 % en 2020, un rééquilibrage de la balance commerciale, notamment vu la chute du prix du pétrole et la réduction de la dette tant intérieure qu'extérieure, ils doivent se résigner à gérer un ralentissement aux coûts financiers et sociaux élevés.

2.2.2 Effets économiques de la covid19 par secteur clés

En analysant l'impact du corona virus sur l'économie marocaine par secteur, on remarque que le degré d'impact de la Covid-19 sur le commerce varie d'un secteur à l'autre. On a constaté que certains secteurs exportateurs, à titre d'exemple ; l'agroalimentaire, le textile et l'automobile viennent en tête des secteurs les plus impactés par cette crise de la covid19. Cependant, il y a d'autres secteurs qui n'ont pas connus les mêmes pertes, notamment le secteur des fruits et légumes.

Depuis l'éclatement de la pandémie et l'entrée en vigueur du confinement vers la mi-mars, le transport, l'immobilier, l'industrie automobile et aéronautique ont été quasiment à l'arrêt au moment où d'autres secteurs comme la grande distribution, l'industrie pharmaceutique et les nouvelles technologies se voient de plus en plus sollicités²⁵.

On procède maintenant à une analyse des principaux secteurs qui ont subi des conséquences majeures à cause de la pandémie de la Covid19

2.2.2.1 Le Tourisme

Le tourisme fait partie des secteurs qui paieront un lourd tribut à cette crise sanitaire de la Covid19. L'étude cite la Confédération nationale du tourisme (CNT) qui a évalué l'impact de la crise Covid-19 à 34,1 milliards de DH de perte en termes de chiffre d'affaires touristiques en 2020 et de 14 milliards de DH de perte en termes de chiffre d'affaires pour l'hôtellerie, pour une chute globale de près de 6 millions de touristes (-98%), qui occasionneront une perte totale de 11,6 millions de nuitées²⁶.

²⁵www.h24info.ma, économie, Les gagnants et les perdants de la crise du coronavirus au Maroc, Par H24Info.ma avec MAP

²⁶www.cnt.ma, Coronavirus : Le tourisme et le transport au Maroc en détresse respiratoire aigüe, consulté le : 10/04/2020.

2.2.2.2 Le Transport

Le transport aérien souffre des mesures de précaution appliquées et de la baisse de la demande. La pandémie pourrait entraîner au Maroc des pertes de l'ordre de 4,9 millions de passagers au moins et un manque à gagner de 728 M USD. Les perturbations de trafic aérien pourraient, en outre, faire encourir des risques à plus de 225 000 emplois²⁷. Les transports routier et ferroviaire vont être touchés par la crise à cause de l'interdiction de la circulation des véhicules de transport de voyageurs dès le 24 mars.

2.2.2.3 L'industrie manufacturière

L'impact de la Covid19 sur l'industrie peut se manifester, d'une part, au niveau de l'approvisionnement en matières premières et intrants de moins en moins disponibles, et, d'autre part, au niveau de la baisse de la demande étrangère. Les produits associés (par ex : secteur automobile) sont notamment touchés car ceux-ci, se composent d'articles fabriqués dans divers pays :

***Secteur automobile** L'objectif d'atteindre 1 million de véhicules par an d'ici 2022 est très menacé ; le secteur est actuellement à l'arrêt suite aux décisions de Renault et de PSA, locomotives du secteur automobile au Maroc, de suspendre temporairement leur activité au Royaume à compter du 19 mars.

Il faut savoir que l'arrêt temporaire de l'activité de Renault au niveau de ses deux sites de production de Tanger et de Casablanca concerne 11 000 collaborateurs, et la suspension des activités de PSA à Atlantic Free Zone touche 1600 collaborateurs et a des répercussions sur ses équipementiers et ses 66 fournisseurs. Toutefois, à terme, cette suspension de l'activité pourrait se répercuter sur les 180 000 individus employés par l'industrie automobile, les 250 équipementiers automobiles opérant au Maroc autour de neuf écosystèmes (Câblage, intérieur véhicules & sièges, métal emboutissage, batterie, PSA, moteurs, Renault, Delphi et Valeo). Un autre impact négatif concerne les ventes nationales de véhicules qui devraient accuser une baisse compte tenu de la faible propension à la consommation en biens durables par la population marocaine et le report du salon Auto Expo initialement prévu pour juin 2020, ajoute l'étude.

***Textile/habillement** Jusqu'à présent il n'y a pas une vision claire pour les opérateurs de ce secteur, le secteur du textile, employant plus de 160 000 individus au sein de 1 200 entreprises, rencontre à la fois un problème au niveau de son approvisionnement et de sa demande étrangère.

2.2.2.4 L'Industrie extractive

L'industrie extractive à son tour a subi des pertes négatives à cause de la situation de l'économie mondiale, le secteur des phosphates semble pour l'instant immunisé et on sait très bien le rôle crucial du secteur agricole dans le tissu économique marocain.

²⁷l'Association internationale du transport aérien IATA

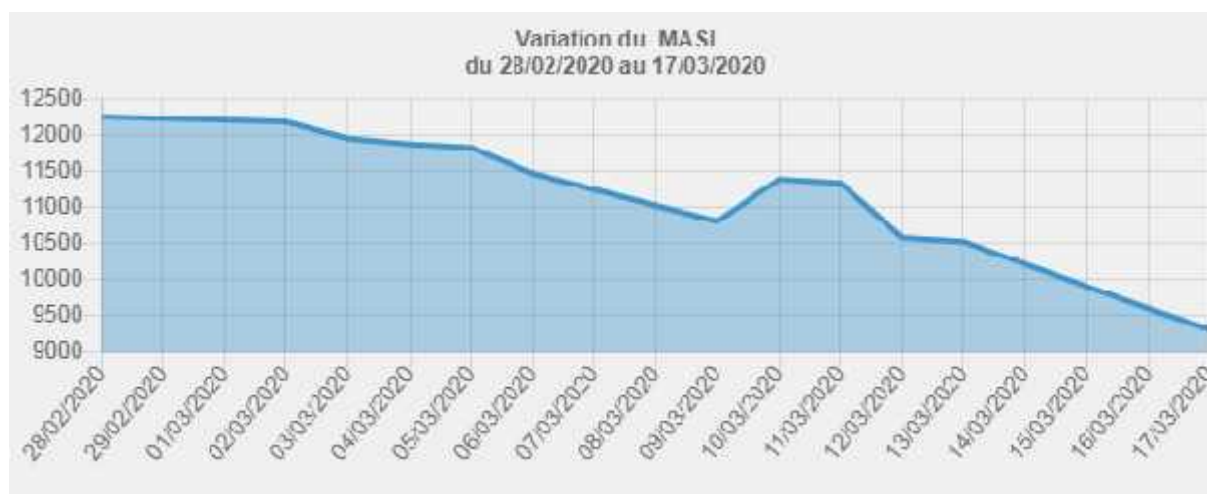
***Le secteur des phosphates** Ce secteur a connu plus ou moins un degré de résistance par rapport aux autres secteurs, ainsi certaines études ont montré que l'industrie extractive pourrait subir l'effet dépressif de l'économie mondiale, mais que le secteur des phosphates semble pour l'instant immunisé.

***Agriculture** Les petits agriculteurs et les coopératives sont les parties les plus touchées par cette crise de la covid19. L'annulation du Salon annuel de l'agriculture « SIAM », de cette année va engendrer des pertes supplémentaires et va coûter au segment des coopératives et des groupes économiques plus de 12 M MAD de biens avec un risque de perte du chiffre d'affaires compris entre 60% et 80%. En ce qui concerne les fruits et légumes, l'association des producteurs et exportateurs de fruits et légumes (APEFEL) indique que les exportations de fruits et légumes vers l'UE sont actuellement en augmentation en raison du ralentissement de la production espagnole, portugaise et italienne. De même, les prix sont également en hausse comparativement aux conditions normales du marché²⁸.

2.2.2.5 Secteur financier

L'indice principal de la Bourse marocaine MASI a perdu 21,6% entre le 28 février et le 20 mars. L'Autorité Marocaine du Marché des Capitaux (AMMC) a décidé, à compter du 17 mars 2020, de revoir à la baisse les seuils de variation maximale applicables aux instruments financiers inscrits à la cote à la Bourse des valeurs de Casablanca. A ce titre, la variation maximale, à la hausse et à la baisse, du cours d'un instrument financier pendant une même séance ne peut excéder 4% du cours de référence pour les titres de capital dont la cotation est en mode continu. Ce seuil a été limité à 2% des cours de référence pour les titres de capital dont la cotation est en mode fixing et les titres de créance.

Figure 7 : Evolution du MASI (Entre le 28 février et le 17 mars)



Source: leboursier.ma

²⁸www.challenge.ma, Economie, Coronavirus : l'impact sur l'économie nationale secteur par secteur, consulté le : 20/05/2020.

Le MASI a, en effet, perdu 24,16% entre le 28 février 2020, soit la dernière séance de cotation avant l'apparition lundi 2 mars du premier cas de Coronavirus au Maroc, et mardi 17 mars (date de l'entrée en vigueur de la disposition limitant les variations de seuils)²⁹.

2.2.3 Effets de la covid-19 sur les finances publiques :

Avec le ralentissement de l'activité économique qu'a connu le Maroc à l'ère de la covid19, plusieurs discussions ont eu lieu à plusieurs niveaux, y compris au sein du Parlement, sur la nécessité d'une loi de Finances rectificative. Le Groupe Istiqlal de la première chambre l'a demandée avec insistance, comme il l'avait aussi fait en 2018. Si tout le monde, le ministre de l'Économie et des finances compris, convient que la loi de Finances 70.19 pour l'année 2020 est dépassée par l'avènement de la Covid-19, étant donné que les hypothèses économiques et financières sur lesquelles elle a été construite ont perdu de leur pertinence, le dialogue se poursuit sur la manière de procéder à cette révision³⁰.

Ce qui oblige les décideurs et les différents intervenants à penser à un nouveau modèle de gestion des finances publiques en particulier et de la gouvernance en général.

Toujours en relation avec la loi de finance qui a été déjà adoptée, il faut noter que les principales hypothèses de base sur lesquelles la loi 70.19 a été composée sont 6 hypothèses à savoir : le cours du baril de pétrole, la production céréalière, le cours moyen du gaz butane, le taux de croissance, le déficit de la balance commerciale et la dette. Ces hypothèses sont tous devenus caducs, et avec une grande différence dans les valeurs retenues initialement.

Les changements brutaux de ces hypothèses ont quasiment contraint le gouvernement à une sorte de «commande manuelle» de la gestion des finances publiques et des prises de décisions ponctuelles, au rythme des réunions du Comité de veille économique (CVE), grâce au recours systématique aux facilités accordées par les articles 60 et 62 de la Loi organique relative à loi de Finances (LOLF). D'aucuns disent que notre gouvernement n'aime pas les lois de Finances rectificatives (LFR), malgré les délais très courts donnés au Parlement pour leur examen et approbation³¹.

Cependant, le mardi 16 juin 2020, Bank Al-Maghrib a décidé de réduire le taux d'intérêt de 50 points de base à 1,5 %, suite à sa réunion du deuxième trimestre de l'année 2020 et à libéraliser entièrement le compte de réserve au profit des banques"³².

Selon la même source, on note que Bank Al-Maghrib a œuvré dans le même sens pour prendre des mesures particulières pour soutenir le refinancement des prêts bancaires destinés aux banques participatives et aux associations de microcrédit. Soulignons que ces nouvelles décisions, ainsi que les différentes mesures d'exécution ont été engagées, notamment l'élargissement du champ d'application de la garantie acceptable sous forme d'opérations de

²⁹www.leboursier.m, Chute de la Bourse de Casablanca : les décisions des autorités sont « louables mais tardives » (opérateurs), consulté le 05/04/2020.

³⁰leseco.ma, Covid-19. Vers un nouveau modèle de gestion des finances publiques et de la gouvernance général, consulté le 03/04/2020

³¹Op.cit.

³²agadir24.info, Sans précédent: Bank Al-Maghrib décide de réduire le taux directeur de 50 points de base à 1,5%.

refinancement, Et le renforcement des programmes non conventionnels de la banque et l'assouplissement temporaire des règles prudentielles, en plus des mesures prises par le gouvernement, contribuent à atténuer la pandémie et à soutenir la reprise de l'économie et de l'emploi.

Certes, cette crise a des conséquences réelles sur l'économie marocaine et sur les finances publiques en particulier ; cette crise qui peut arriver à n'importe quel moment et il faut adopter un système économique rigide mais aussi souple qui peut résister à ce genre de fléaux. Les finances publiques à leurs tours ont été impactées négativement par ce virus, qui va donner lieu à des perturbations du système financier marocain, qu'on peut résumer comme suit :

*Une réduction des recettes ordinaires de 10% (84.8 MMDH fin mai 2020 contre 94.2 MMDH en 2019). Cette réduction s'explique par :

*Le recul des recettes de la TVA (première ressource de la trésorerie) de 10% suite au recul de la consommation et des importations

*Le recul des recettes de L'IR de 9.6%

*Le recul de la Tic de 17%.

*Une hausse des dépenses ordinaires de 10.6% par rapport à 2019 (102 MMDH contre 92.2 MMDH)

*Un recul des dépenses d'investissement avec un taux de 11% (27 MMDH contre 30.4 MMDH en 2019)

*Un déficit budgétaire - 25.5 MMDH (- 19.5 en 2019) avec effet fonds COVID 19 et - 43.6 MMDH sans effet fonds COVID 19.

2.3 L'endettement au Maroc à l'ère de la covid19 et le problème de financement de l'économie

Eu égard à l'impact négatif de la Covid-19 sur l'économie nationale et compte tenu de l'arrêt d'activité enregistré par plusieurs secteurs d'activité tels que le tourisme, le textile et le secteur automobile, la chute des recettes fiscales au titre de l'impôt sur les sociétés et de l'impôt sur le revenu, une régression considérable ne peut être évitée.

En outre, la régression de la demande extérieure se traduira sans aucun doute par une chute drastique des recettes au titre des droits de douane et de la taxe sur la valeur ajoutée³³.

L'endettement est devenu de plus en plus une solution et une nécessité pour le Maroc à cause de la situation critique de l'économie marocaine , à cause de la pandémie de la covid19. Une double urgence s'impose aujourd'hui pour le Royaume : soutenir les entreprises et ménages

³³<https://www.ecoactu.ma/covid-suspension-budget>, consulté le 12/07/2020.

face à l'arrêt partiel de l'activité, puis relancer l'économie lorsque la pandémie de la Covid-19 refluera. Seulement nombreux sont ceux qui craignent que lorsque la crise sera derrière nous, le Maroc se retrouve alourdi par un endettement plus important.

Cependant, il est essentiel de rappeler que la situation initiale des finances publiques d'un pays revêt un caractère déterminant pour reprendre le train de la relance.

Or, la dette publique était déjà importante et préoccupante en 2019. Comme en attestent les chiffres, au terme de l'année 2019, l'encours de la dette extérieure du Trésor s'est établi à 161,5 milliards DH. A fin décembre 2019, l'encours de la dette extérieure hors Trésor s'est établi à 178,3 milliards DH. Durant la même année, les ressources issues des emprunts extérieurs du secteur public ont porté sur un volume global de 39,4 milliards DH. 25,5 milliards DH ont été mobilisés par le Trésor et 13,9 milliards DH par les autres emprunteurs publics³⁴.

A cause de la crise de la covid19 sur l'économie marocaine et sur ses recettes en particulier, le Maroc a débloqué un montant de 3 milliards de dollars auprès du FMI, ce qui va alourdir le montant des dettes pour cette année. Il est certain que l'endettement est considéré aujourd'hui comme une solution magique afin de relancer l'économie marocaine et les secteurs qui ont été le plus touchés par cette pandémie. La question qui se pose ici, est ce que le Maroc pourrait réaliser un taux de croissance qui lui permettrait de payer ces endettements ?

C'est une première que le Maroc recourt à la ligne de précaution et de liquidité (LPL) du Fonds monétaire international (FMI). Et ce, pour un montant de 3 milliards de dollars. Objectif : faire face aux conséquences de l'épidémie de coronavirus. Ce tirage inédit est « remboursable sur cinq ans, avec une période de grâce de trois ans », a indiqué dans un communiqué la banque centrale du royaume, Bank Al-Maghrib. Sa mobilisation intervient « dans le cadre de l'accord au titre de la LPL conclu avec le (FMI) en 2012 et renouvelé pour la 3e fois en décembre 2018, pour une période de deux ans, avec l'intention de l'utiliser comme assurance contre les chocs extrêmes », a précisé la même source.

La LPL est un instrument conçu « pour servir d'assurance ou aider à résoudre les crises, et ce, dans un large éventail de situations », dit aussi le FMI sur son site Internet. Entre-temps, le royaume chérifien a reçu un prêt auprès de la Banque mondiale de 275 millions de dollars destiné à la gestion des risques de catastrophe³⁵.

Un grand montant et un endettement très sérieux, mais en tout cas, le système LPL du FMI sert de garantie aux pays en voie de développement ou déstabilisés économiquement pour calmer les marchés internationaux et surtout dans des situations de crises pareilles, et les pays bénéficiaires ne sont pas obligés ou n'ont souvent pas besoin d'activer ces sommes.

³⁴ www.ecoactu.ma, covid-19 : l'endettement, une solution à problèmes, par : S.E. consulté le : 15/05/2020.

³⁵ www.lepoint.fr, Covid-19 : le Maroc débloque 3 milliards de dollars auprès du FMI, par le point Afrique, consulté le 15/05/2020.

A cet égard, le Maroc, et suite aux effets négatifs de l'épidémie de la covid19, a décidé d'y recourir au moment où « la pandémie ; d'une ampleur sans précédent, laisse présager une récession économique mondiale bien plus profonde que celle de 2009 », qui impactera en conséquence l'économie locale, a fait valoir Bank Al-Maghrib. Ce recours « contribuera à atténuer l'impact de cette crise sur notre économie et à maintenir nos réserves de change à un niveau adéquat ». Cette somme sera « affectée essentiellement au financement de la balance des paiements et n'impactera pas la dette publique, ce qui constitue une première dans nos transactions financières avec le FMI », souligne encore l'institution marocaine.

▪ Axe 3 : Résultats & modalités de redémarrage de l'économie marocaine :

A travers cet axe, nous allons aborder les différents scénarios possibles du redémarrage de l'économie marocaine après la crise de la covid19, en vue d'en dégager les recommandations et les modalités requises pour une relance saine de l'économie marocaine.

Le Maroc a du faire face à un double choc. D'une part, au niveau de l'offre, des secteurs sont à l'arrêt, d'autres ont ralenti. D'autre part, la demande aussi est lourdement touchée, puisque les citoyens ne consomment plus du fait du confinement. Le tout dans une année de sécheresse.

De toutes les hypothèses prévues, la seule certitude est que plus la durée du confinement se prolongera, plus l'impact sur la croissance sera plus fort. La prévision d'une croissance négative de 3,2% correspond ainsi à la durée de confinement annoncée jusque là par les pouvoirs publics. Mais si le confinement se prolonge sur un autre mois, nous atteindrons facilement une croissance à -7%³⁶.

3.1 Scénarios possibles pour l'économie marocaine après la crise de la Covid-19 :

Nul ne pourra nier que les suites de la crise de la Covid-19 seront trop lourdes pour le Maroc et en particulier sur le plan économique. Elles le sont déjà. Elles n'ont négligé aucune région du monde ni aucun secteur d'activité. Le Maroc sera touché pour une simple raison, l'économie mondiale est devenue fortement mondialisée, sous l'effet de la délocalisation de la production et de la globalisation des échanges. Or, on sait très bien le rôle joué par les Investissements directs étrangers, le tourisme et le commerce dans l'économie nationale³⁷.

Dans le même sens, M. Mohamed Benchaaboun, le ministre de l'économie, des finances et de la réforme administrative, a déclaré que la réflexion pour après Corona avait été lancée il y a quelque temps, indiquant qu'une réflexion préventive avait eu lieu au sein du comité de vigilance pour définir les scénarios qui pourraient être mis en œuvre en relation avec les deux prochaines phases"³⁸.

³⁶ www.leboursier.ma, comment redémarrer l'économie, consulté le 15/06/2020.

³⁷ lte.magazine, l'impact du Covid -19 sur l'économie marocaine, Par Mohammed Taher SBIHI, consulté le : 10/04/2020.

³⁸ Communiqué de presse conjoint du Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration et l'Union Européenne

Cette réflexion, selon le ministre des Finances, va de pair avec les mesures immédiates prises pour aider les entreprises et les familles à atténuer les effets de la crise et la mise en place d'une urgence sanitaire, expliquant qu'il a été convenu dans le cadre du comité de vigilance économique d'une méthodologie de réflexion proactive basée sur la définition de scénarios pouvant être mis en œuvre pour les deux prochaines phases.

Le responsable du gouvernement a ajouté que la relance de l'économie nationale ne se fera qu'en mobilisant les ressources nécessaires et en veillant à ce que la priorité soit donnée à leur utilisation dans l'économie nationale, notant que "c'est ce que nous faisons actuellement à travers des réunions avec différents secteurs ministériels pour établir une mesure qui optimise les dépenses publiques dans cette période exceptionnelle³⁹".

Alors que la menace d'une crise économique mondiale majeure plane sur le monde entier, le Maroc semble se préparer à la vie post-coronavirus, et le pays met tous ses acteurs au travail.

Le Maroc continuera à travailler dans le cadre d'une commission spéciale pour suivre de près les développements et de prendre les mesures nécessaires de politique économique pour renforcer la résilience de l'économie nationale aux chocs causés par la crise sanitaire actuelle.

Il est également nécessaire de repenser le service public et de souligner l'importance des rôles de l'État, qui doit accroître son potentiel économique et réaliser le développement, en ce qui concerne les secteurs de l'éducation, de la santé et de la sécurité sociale, et créer des investissements dans les infrastructures qui touchent la grande majorité des citoyens. Des réformes fiscales devraient également être entreprises pour développer les ressources de l'État de manière équitable, ce qui signifie une "imposition progressive" en tant que véritable réforme fiscale dans laquelle chacun contribue dans la mesure de ses capacités disponibles.

3.2 Chiffres et discussions sur les conséquences sociales et économiques de la Covid19 :

Au niveau mondial, en termes de conséquences sociales, les statistiques présument une perte de 225000 postes à 25 millions d'offres d'emploi et que 436 établissements subiront de très lourdes pertes. Les revenus du secteur privé vont connaître une baisse de 60% environ et entre 8.8% à 35 millions personnes dépasseront le seuil de pauvreté⁴⁰. Au niveau national, il est à noter que certaines statistiques ont été faites pour évoquer l'effet de la Covid19 sur la société marocaine, permettant ainsi d'évaluer de nombreuses pertes à savoir la perte d'emploi où on prévoit une augmentation de l'indice du chômage à 10.5 % avec 208.000 postes perdus.

³⁹ www.hespress.com/economie, Finance Minister Unveils Scenarios for Morocco's Post-Corona Economy, Accessed April 27, 2020.

⁴⁰ Rapport de l'organisation mondiale du travail 2020 et le fond monétaire international

Néanmoins, l'état d'urgence appliquée pour faire face à la propagation de la pandémie a permis de développer le sens de solidarité de part les dons et soutiens octroyés aux individus démunis .

Elle a développé aussi un sens d'appartenance, où l'état a démontré que la santé publique devance les intérêts économiques de part la fermeture des frontières⁴¹. Sur le plan personnel, le sens de reconnaissance a été revisité, l'individu deviendra plus veillant à ce qu'il possédait comme droits basiques, à savoir, sa liberté de circuler, de se socialiser.

Cependant, il ne faut pas négliger que l'état d'urgence puisse créer un certain déséquilibre psychologique chez certains individus, surtout chez les personnes qui ne sont pas à même de gérer leur isolement social. Vu que ces derniers seront détachés de leurs habitudes qui représentaient autrefois leur zone de confort, cet état pourrait engendrer un sentiment de peur, de perte, voire ainsi mener à une dépression.

Par conséquent, on peut récapituler les conséquences économiques de la pandémie de la Covid-19 sur le plan national comme suit :

- * Pour chaque jour de confinement, une perte de 101 millions de dollars
- * Le confinement fait perdre au Maroc 6 points de son PIB pour l'année 2020
- * Une croissance négative de l'économie nationale d'environ 1,8% pour le deuxième trimestre de l'année 2020
- * Le déficit de la balance des paiements se creusera à 33 milliards de dirhams
- * La valeur des exportations de phosphate et de dérivés a diminué de 40%
- * Suspension d'activité de 11.300 entreprises
- * Les pertes dans le secteur du tourisme estimées à 34,1 milliards de dirhams
- * Le secteur hôtelier perdra 14 milliards de dirhams⁴²

Au-delà de l'impact de la Covid-19 sur l'économie, le PIB souffrira également de la sécheresse et la valeur ajoutée agricole, qui représente environ 12% du PIB, devrait reculer de 2,7% en 2020.

Etant également fortement dépendante de l'économie européenne, l'activité économique du Royaume sera inévitablement impactée par le repli de la croissance européenne. Pour rappel, l'UE représente plus de 58% des exportations marocaines, 59% du stock d'IDE, 70% des recettes touristiques et 69% des transferts des Marocains Résidant à l'Etranger (MRE)⁴³.

⁴¹Rapport du Haut commissariat au Plan, mot du ministre d'économie, des finances et de la réforme de l'administration à la chambre des conseillers.

⁴²Rapport du Haut commissariat au Plan, mot du ministre d'économie, des finances et de la réforme de l'administration à la chambre des conseillers.

⁴³observateur.info, L'impact du Covid-19 sur le secteur du commerce marocain vu par l'UE, par : Mounia kabirikettani.

3.3 Recommandations pour un redémarrage réussi de l'économie marocaine

Sur ce point, nous allons procéder à quelques lignes directives et essais pour tracer le chemin transitoire de l'économie marocaine pour les années prochaines afin de mieux sortir de cette crise pandémique de la covid19.

Au Maroc, le dispositif d'élaboration d'un plan de relance est en marche à travers trois initiatives:

1. La demande faite par le Parlement au CESE pour effectuer une étude d'impact et évaluer les conséquences de la crise covid-19 sur les plans économiques et sociaux ;
2. La proposition du plan de relance faite par la CGEM ;
3. Le dernier dispositif de garantie du financement élaboré par le CVE, en plus des mesures déjà prises dès la mise en place de ce comité et du Fonds spécial pour la gestion de la pandémie (Soutien aux salariés affiliés à la CNSS, aux bénéficiaires du RAMED, système de report des échéances bancaires, fiscales et liées aux charges sociales, etc)⁴⁴.

Notre pays doit entrer dans un programme et un grand chantier afin de financer la relance de l'économie marocaine, qui a subi des pertes considérables à cause de la crise induite par la pandémie du nouveau coronavirus (Covid-19).

Ainsi, aujourd'hui, notre pays n'a pas le choix et est appelé à s'endetter en interne et en externe dans la mesure du possible, mais cela suppose que cet endettement finance l'innovation, la recherche scientifique et la promotion du système éducatif. Il faut aussi faire recours au marché domestique pour lever des fonds.

Qualifiant de « judicieuse » la décision du redémarrage de l'économie, il faut se baser sur la monnaie, l'impôt et la dette publique qui constituent « trois modalités essentielles » pour la reprise⁴⁵ de l'économie marocaine.

La première modalité doit agir sur le point de l'offre et la demande par la monnaie ; pour ce faire, il faut proposer des taux d'intérêt bonifiés aux profits des secteurs jugés prioritaires.

Quant au rôle primordial joué par l'impôt en ce moment critique, il faut penser à une réforme fiscale appuyée sur la baisse de la taxe sur la valeur ajoutée (TVA) afin de stimuler la demande, de réduire les inégalités et ne pas ruiner d'avantage le pouvoir d'achat des citoyens.

⁴⁴ www.h24info.ma, relance économique post-covid19 : l'avis de Nezha LAHRICHI, consulté le : 30/05/2020.

⁴⁵ www.mapcasablanca.m, Un chercheur préconise l'émission de « Bons Corona », Par M. Dinar, Professeur à l'université Hassan 1^{er}, consulté le 29/05/2020.

Nous ajoutons aussi la soumission des produits de haute gamme importés de l'étranger à un barème de taxation très élevé durant cette période de passage , voire même de restructuration de l'économie nationale ; tout cela afin d'améliorer la balance commerciale et orienter la consommation vers des produits marocains qui sont considérés comme des produits qui peuvent concurrencer les produits étrangers.

Or ce passage ne sera pas aisé pour les Marocains au regard de la lourde facture de la covid19 ; à titre d'exemple, le chômage, les faillites des entreprises, la perte de parts de marché à l'export à cause des perturbations des chaînes de valeur, les coûts liés à la réorganisation des TPE et PME, qui sont considérés pour nous même le plus grand défi pour l'économie marocaine durant ces dernières années. Il est certain que cela va prendre beaucoup de temps.

Dès maintenant, on peut être assez optimiste et juger que ce redémarrage présente plusieurs avantages pour les entreprises marocaines et pour l'économie nationale en général, si nous respectons les mesures sanitaires pour réussir cette étape et évitons tout risque associé à la relance ou à une nouvelle propagation de ce virus sur le territoire national. A ce stade, un guide de consignes a été déjà mis à la disposition des entreprises, qui devraient avoir la capacité d'intégrer dans leur approche stratégique la dimension sociale et sociétale qui est considérée comme un facteur clé pour l'amélioration de l'entreprise marocaine.

Et pour terminer, on peut recommander et mettre en place un plan qui contient deux étapes pour bien réussir cette relance ;

* La première consiste en une relance immédiate du commerce de détail, de la construction, du textile, de l'automobile, de l'industrie pharmaceutique, de l'agro-alimentaire et du papier,

* La deuxième étape devrait toucher le reste des secteurs pour booster l'activité, comme les branches de l'informel (réparation, biens intermédiaires, etc) qui sont « d'une importance vitale pour l'économie ».

Avant de passer à la conclusion de notre papier, et par coïncidence avec le discours royal à l'occasion de la fête du trône, Sa majesté le Roi Mohamed VI a annoncé plusieurs chantiers et réformes surtout sur le plan économique et social, la raison qui nous a menée à présenter les principaux points de ce discours Royal à l'heure du covid19, ils sont en nombre de sept⁴⁶ :

- 1- L'élaboration d'une feuille de route d'un plan qui permettra de défier la pandémie du covid19, s'il y aura une seconde vague de ce virus,
- 2- Le lancement d'un plan de relance de 120 Milliards de DH, soit l'équivalent de 11% du PIB, pour permettre aux secteurs de production de se remettre d'aplomb, d'accroître leur capacité à créer des emplois et à préserver les sources de revenus ;

⁴⁶boursenews.ma, Fête du Trône : 7 choses à retenir du discours du Roi Mohamed VI. Consulté le 30/07/2020.

- 3- La création d'un Fonds d'investissement stratégique pour remplir une mission d'appui aux activités de production, d'accompagnement et de financement des grands projets d'investissement public-privé, dans une diversité de domaines ;
- 4- Le lancement d'une réforme profonde du secteur public pour corriger les dysfonctionnements structurels des établissements et des entreprises publics ;
- 5- La création d'une Agence Nationale dont la mission consistera à assurer la gestion stratégique des participations de l'Etat et à suivre la performance des établissements publics ;
- 6- Le lancement, au cours des cinq prochaines années, du processus de généralisation de la couverture sociale pour tous les citoyens marocains, ce plan démarrera le 1er Janvier 2021, suivant un programme d'action bien précis ;
- 7- Une analyse et réforme sévère des systèmes et programmes sociaux, surtout à travers le Registre social unifié (RSU).

Conclusion

Dès les premiers jours de cette pandémie, on a constaté que l'activité économique du monde entier a été mise à rude épreuve avec un arrêt partiel pour certains secteurs et même total pour d'autres tel le tourisme par exemple. Cette crise a entraîné, de ce fait, des pertes qui dépassent les 900 Milliards de dollar ; elle a fait, de même, reculer le commerce mondial selon l'OMC de moins de 13% avec une récession de l'économie mondiale de -3% soit la pire récession de l'histoire économique mondiale. Par ailleurs, près de 170 pays vont connaître une baisse de leur PIB par Habitant.

Cette crise a remis en question les fondements du système économique mondial actuel. Ainsi les pays et les gouvernements se trouvent aujourd'hui confrontés à une nécessité majeure qui leur impose de procéder à des changements radicaux et profonds de leurs stratégies économiques.

L'économie marocaine, quant à elle, étant une économie axée, surtout, sur la consommation, le commerce et le tourisme, le Maroc pourrait connaître des pertes considérables. Jusqu'à présent, les principaux secteurs touchés sont essentiellement le tourisme, l'automobile et le textile. L'impact de la Covid19 sur le commerce et la consommation semble pour l'instant limité. Des risques de baisse d'approvisionnement et de demande étrangère, notamment en provenance de l'UE, pourraient, en revanche, survenir à l'avenir au niveau de certains secteurs, l'automobile entre autres.

En analysant l'impact du coronavirus sur l'économie marocaine par secteur, nous remarquons que le degré d'impact de la Covid19 sur le commerce varie d'un secteur à l'autre. Si certains secteurs exportateurs, à titre d'exemple l'agroalimentaire, le textile ou l'automobile viennent en tête des secteurs les plus impactés par cette crise de la covid19, il n'en demeure pas moins que d'autres secteurs n'ont pas connu les mêmes pertes, notamment le secteur des fruits et légumes.

D'autre part, sur le plan social, il est à noter que certaines statistiques ont été réalisées pour mesurer l'effet de la Covid19 sur la société marocaine. Elles ont permis ainsi d'évaluer les nombreuses pertes, à savoir les pertes d'emploi où l'on prévoit une augmentation de l'indice du chômage à 10.5% avec 208.000 postes perdus. Néanmoins, l'état d'urgence appliquée pour faire face à la propagation de la pandémie a permis de développer le sens de solidarité et d'atténuer dans une certaine mesure les effets négatifs sur une société déjà fragilisée et ce par les dons et soutiens octroyés aux individus démunis ainsi que par les indemnités accordées par la CNSS aux salariés dont les structures ont été contraintes de fermer.

Ainsi, pour remédier aux pertes considérables dues à la crise induite par la pandémie du Coronavirus(Covid19), le Maroc est amené à élaborer un programme de relance de l'économie marocaine. Mais les questions récurrentes sont : Quels sont les secteurs clés qui nécessitent une aide rapide ? Comment financer ce plan de relance de l'économie marocaine ? Quel sera le nouveau modèle économique du Maroc post covid19 ?

Bibliographie

- 1- Rapport de la Banque mondiale « le Maroc à l'horizon 2040 – Investir dans le capital immatériel pour accélérer l'émergence économique ».
- 2- Rapport : « les mesures prises par le Maroc pour faire face aux répercussions sanitaires, économiques et sociales de la propagation du Covid-19 », Avril 2020.
- 3- Rapport FMI, perspectives de l'économie mondiale, Avril 2020.
- 4- Rapport de l'organisation mondiale du travail 2020 et le fonds monétaire international.
- 5- Rapport du haut commissariat au plan.
- 6- Rapport du Centre marocain de conjoncture (CMC)
- 7- Rapport : la durabilité du modèle de développement marocain : l'option de l'économie verte.
- 8- Un chercheur préconise l'émission de « Bons Corona », Par M. Brahim DINAR, Professeur à l'université Hassan 1er, mapcasablanca.m,
- 9- Communiqué de presse conjoint du Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration et l'Union Européenne,
- 10- Article : coronavirus : le Maroc durcit ses mesures de confinement, www.lemonde.fr,
- 11- Plan national de veille et de riposte à l'infection par le Coronavirus 2019-nCoV, Version du 27 Janvier/2020
- 12- Les mesures prises par le Royaume du Maroc pour faire face aux répercussions sanitaires, économiques et sociales de la propagation du Covid A travers les réponses du Chef du Gouvernement Saad Dine EL OTMANI aux questions relatives à la politique générale au Parlement Séance du 13 avril 2020 à la chambre des représentants Séance du 21 avril 2020 à la chambre des conseillers.
- 13- Covid-19, La stratégie du Maroc pour contrer l'évolution du virus, abcbourse.com.
- 14- Covid-19 : le PIB du Maroc pourrait baisse de 6,5% en 2020 (CFG), leboursier.ma.
- 15- L'impact du Covid-19 sur le secteur du commerce marocain vu par l'UE, par : Mounia kabirikettani. lobservateur.info,
- 16- Les gagnants et les perdants de la crise du coronavirus au Maroc, Par H24Info.ma avec MAP , h24info.ma, économie,
- 17- L'Association internationale du transport aérien IATA,
- 18- Délégation de l'union de l'Union européenne au Maroc-section commerciale,
- 19- Note sur les impacts économiques du covid19 au Maroc.
- 20- COVID19 : l'impact sur l'économie mondiale, par William DE WIJLDER, group.bnpparibas.
- 21- COVID19 : l'économie mondiale : de la crise de 2008 à celle de 2020. ecoactu.ma,
- 22- Quel est l'impact du COVID-19 sur l'économie mondiale ? Par : Dr Emmanuel Jurczenko, tendancehotellerie.fr.
- 23- l'impact de l'épidémie du covid19 sur l'économie mondiale, lafinancepourtous.com.

- 24- l'économie marocaine à l'épreuve d'un choc inédit, à la lune, covid-19, mapbusiness.ma.
- 25- Coronavirus: l'économie marocaine à l'épreuve, leseco.ma,
- 26- COVID-19 : les conséquences sur l'économie marocaine s'allongent, challenge.ma.
- 27- Maroc : Les conséquences de la pandémie du coronavirus sur l'économie marocaine seront significatives, challenges.tn.
- 28- coronavirus : l'impact économique et social sur le Maroc, par : HASSAN MANYANI · 6 AVRIL 2020, challenge.ma.
- 29- l'impact du Covid -19 sur l'économie marocaine, Par Mohammed Taher SBIHI. Lte Magazine,
- 30- Coronavirus : l'impact sur l'économie nationale secteur par secteur, challenge.ma, Economie,
- 31- COVID-19 : hausse de l'endettement et suspension des dépenses en vue, ecoactu.ma,
- 32- COVID-19 : l'endettement, une solution à problèmes, par : S.E. ecoactu.ma,
- 33- COVID-19 : le Maroc débloque 3 milliards de dollars auprès du FMI, par le point Afrique, lepoint.fr,
- 34- l'impact du Covid-19 sur l'économie marocaine, Par Mohammed Taher SBIHI, lte.magazine,
- 35- Le ministre des finances dévoile des scénarios pour l'économie marocaine post-Corona, hespress.com, économie,
- 36- Quel nouveau modèle économique pour le Maroc d'après Covid-19 ? challenge.ma,

Liste de figures :

-] Figure 1 : Projection de croissance – Zone Euro, 2000-2021,
-] Figure 2 : Projection de croissance – Pays émergents et en développement, 2000-2021,
-] Figure 3 : Croissance mondiale, 2000-2021,
-] Figure 4 : Sorties nettes d'investissement de portefeuille entre 2008 et 2020,
-] Figure 5 : évolution du PIB en %, 2000-2021,
-] Figure 6 : variation du compte courant et solde budgétaire, 2000-2021,
-] **Figure 7 : Evolution du MASI (Entre le 28 février et le 17 mars).**

Carte :

-] Carte 1 : présentation de l'ampleur de la crise du covid19 dans le Monde.

La gestion de l'information financière comme atout essentiel à la création de la valeur boursière

Financial information management as an essential asset for the creation of stock market value

محمد خليل بولحسن، باحث، علوم الاقتصاد و التدبير، جامعة ابن طفيل، المغرب

يونس إمام، باحث، علوم الاقتصاد و التدبير، جامعة محمد الخامس، المغرب

Mohamedkhalil.boulahsen@uit.ac.ma – Younes_imes@um5.ac.ma

Abstract :

Investor confidence quickly turned into mistrust of the information published by companies following the financial scandals, particularly the ENRON affair, which triggered a conflict of interest between managers and shareholders. This conflict has had a major impact on the stock market value of large companies listed on the capital markets. To ensure credibility and good management of financial information, laws have been imposed and enforced by the statutory auditor to enhance the reputation of the companies and restore their shareholder weight. His intervention as manager of financial information is essential to guarantee stock market performance and to regain the confidence of investors. This article demonstrates the relational management between these three variables: credible financial information, legal auditor, and stock market value.

Key words: asymmetry of information, legal audit, quality of financial information, stock market value creation.

Résumé:

La confiance des investisseurs s'est vite transformée en une méfiance de l'information publiée par les entreprises suite aux scandales financiers notamment l'affaire ENRON, qui a déclenché un conflit d'intérêts entre les dirigeants et les actionnaires. Ce conflit a largement impacté la valeur boursière des grandes compagnies cotées sur les marchés des capitaux. Pour crédibiliser et avoir une bonne gestion de l'information financière, certaines lois ont été imposées et exécutées par l'auditeur légal afin de revaloriser la réputation des compagnies et leur redonner le poids actionnarial. Son intervention en tant que gestionnaire de l'information financière est essentielle pour garantir une performance boursière, et afin de regagner la confiance des investisseurs. Cet article démontre la gestion relationnelle entre ces trois variables : information financière crédible, auditeur légal, et valeur boursière.

Mots clés : asymétrie de l'information, audit légal, création de valeur boursière, qualité de l'information financière.

Introduction :

Il est généralement connu que les organisations créent de la richesse à travers la consommation des ressources et l'offre des produits ou des services. A cet effet, la comptabilité joue un rôle important dans la constitution de l'information qui retrace l'ensemble des transactions réalisées par l'organisation. L'information créée par la comptabilité fait l'objet d'une demande interne et externe dans la mesure où les dirigeants l'utilisent dans le pilotage de la performance interne d'une part, et d'autre part les parties prenantes externes l'exploitent pour mesurer sa performance boursière. En revanche, l'information financière est susceptible d'être altérée ou falsifiée dans l'absence des mesures de sécurité afin de servir des intérêts personnels ou sa mauvaise gestion peut résulter dans la dégradation de la valeur boursière en période de crise.

Donc, le souci majeur de tous les intervenants internes et externes se situe dans la qualité et la crédibilité de l'information financière produite par l'organisation. La révélation d'une information financière de qualité est nécessaire afin de garantir la pérennité de l'organisation et préserver sa part de marché au niveau du marché boursier, dans le sens où elle permet d'assurer la confiance dans la relation d'agence (Jensen et Meckling, 1976). A cet égard, la transparence de l'information financière permet non seulement de limiter l'asymétrie d'information entre les actionnaires, les investisseurs institutionnels, et les dirigeants mais aussi de réduire les problèmes d'agence (Fan Yu, 2005). Elle permet également de créer un cadre fiable aux parties prenantes de prendre les meilleures décisions et regagner la confiance des partenaires traditionnels.

Cependant, suite aux nombreux scandales financiers mis en scène durant les dernières années, notamment l'affaire ENERON qui a levé le voile sur les abus commis par le cabinet Arthur Andersen afin de maquiller la santé financière de l'entreprise. Cette crise financière a démontré les défaillances de la sécurité financière, dans le sens où même des états de synthèse certifiés par les grands cabinets d'audit méritent aussi une attention négative.

Après l'éclatement de ces scandales financiers, les investisseurs ont perdu confiance dans les communications financières publiées ne reflétant pas la réalité de la situation financière des organisations. Par conséquent, le débat sur la fiabilité de la bonne gouvernance et la qualité de l'audit externe, en particulier l'audit légal, a montré la nécessité de réformer les systèmes de

contrôle et de régulation afin de rendre confiance aux investisseurs. Les résolutions prononcées par ce débat ont conduit à l'introduction des lois de renforcement de la sécurité financière notamment la Loi de Sécurité Financière (LSF) et la loi Sarbanes-Oxley (SOX) entraînant aussi la création de nouvelles autorités de contrôle indépendantes en particulier H3C en France et le PCAOB aux États-Unis.

Ces lois ont ciblé l'ensemble des acteurs de la chaîne informationnelle en premier lieu l'auditeur légal autant qu'agent indépendant qui veille à la crédibilité ainsi que la fiabilité de l'information financière par la certification des comptes, et qui joue un rôle primordial dans l'évaluation de la qualité des données remontées aux dirigeants communiquées aux parties prenantes, et par conséquent contribue à l'optimisation de la performance boursière. De ce fait, la relation entre l'auditeur légal comme étant garant de la fiabilité de l'information financière, qui permet à cette dernière à traduire sa fiabilité par une performance boursière sur le marché, en attirant un intérêt spécial par les investisseurs et en impliquant davantage les actionnaires.

L'objectif de cet article est donc de démontrer la corrélation entre de la qualité de l'information financière et la création de la valeur boursière.

L'asymétrie d'information et la relation d'agence

Jensen et Meckling (1976) définissent comme « une relation d'agence comme un contrat par lequel une ou plusieurs personnes (le Principal) engage une autre personne (l'Agent) pour exécuter en son nom une tâche quelconque qui implique délégation d'un certain pouvoir de décision à l'agent ». Cette définition met en évidence l'existence de deux catégories d'une part les dirigeants qui gèrent l'entité de manière à créer de la valeur pour les actionnaires d'autre part, dont les intérêts divergent selon Watts (1977). La divergence des intérêts ouvre la porte à l'opportunisme de chaque catégorie qui peut potentiellement œuvrer pour ses propres intérêts. Le fruit de cet opportunisme entraîne des conflits dans la mesure où les décisions prises par les dirigeants ne jouent pas en faveur des actionnaires. Pour pallier aux conflits, Jensen et Meckling (1976, 338-339) avancent une solution sur ces conflits entre les deux catégories en mandatant une personne intermédiaire dans la qualité d'un auditeur indépendant. La certification des états financiers par l'auditeur est nécessaire pour converger les intérêts des deux catégories en réduisant les coûts d'agence.

Dans un autre volet, la théorie d'agence évoque deux types de parties prenantes : les dirigeants (insiders) et les parties prenantes externes (outsiders), met en évidence aussi le risque d'asymétrie d'information selon lequel les dirigeants disposent de plus d'informations que le reste des parties prenantes. Sachant que les parties prenantes externes requièrent une information pertinente et fiable pour motiver leurs choix d'investissement, Lin et Hwang (2010) proposent l'intervention d'un auditeur externe pour réduire l'asymétrie d'information entre les parties prenantes en mettant à leur disposition une information symétrique. L'intervention de l'audit externe est une solution pour freiner la manipulation comptable des dirigeants, d'atténuer les conflits et de réduire l'asymétrie d'information entre les deux parties prenantes et optimiser la performance de l'entité.

Cette information garantie par l'auditeur légal est utile pour permettre la diminution des coûts d'agences et de l'asymétrie de l'information, et par conséquent permettre à l'entité de créer de la valeur ainsi que d'atteindre sa performance.

Le signal et le comportement des investisseurs

La théorie du signal émane des expériences d'Akerlof (1970) dans le marché des véhicules, Spence (1973) dans le marché du travail, et Ross (1977) dans la détermination de la structure financière. Cette théorie présente l'inégalité de la répartition de l'information entre les différentes parties concernées par la gestion d'une entreprise. En effet, les demandeurs ne sont pas avertis par la qualité des biens ou services proposés par les offreurs, ce qui a introduit la notion d'asymétrie d'information entre les deux parties.

A cet égard la théorie du signal démontre que l'établissement de signaux par les offreurs est essentiel pour redonner confiance aux demandeurs manquant d'informations. Cette procédure a ouvert le champ à l'application de la théorie du signal au marché financier et l'évaluation de l'impact des signaux émis sur le comportement des investisseurs.

Parmi les signaux étudiés, la communication financière en demeure celle qui présente un risque aux regards des investisseurs. Puisque les dirigeants ont accès à plus d'informations que les investisseurs, il y a lieu que l'auditeur légal intervienne pour assurer un accès équitable à une information financière fiable et sincère. Cette intervention est d'autant plus importante en période de crise, comme avec l'apparition actuelle du Covid-19, une pandémie qui n'a épargné aucun secteur.

Les signaux diffusés par les firmes ont largement impacté les marchés boursiers, comme les conséquences des profit warning de certaines entités ou qui ont reportés la publication de leurs résultats, dans la mesure où la valeur boursière de ces dernières a connu une baisse drastique et a suscité le chaos chez les investisseurs, qui ne sont pas capables de différencier entre le bon et le mauvais en cette période de crise. Cette situation a provoqué la réaction des organes de normalisation et de contrôle, comme l'Ordre des Experts-Comptables (OEC) et le Conseil National de Comptabilité (CNC) au Maroc, qui ont diffusé des directives et des avis à travers de multiples médias à savoir des communiqués adressés aux dirigeants des entreprises, les professionnels, des visio-conférences, les radios, la télévision, afin d'ajuster les répercussions de cette conjoncture et permettre aux investisseurs d'avoir une vision sur la situation réelle des firmes.

Contrôle interne, rentabilité, et efficience

Quand il s'agit de crédibiliser l'information financière, Piot (2005) parle du poids de la qualité d'audit légal comme élément fondamental qui procure à cette autorité de contrôle toute sa valeur ajoutée. De Angelo (1981) définit cette qualité comme étant la probabilité jointe que l'auditeur externe découvre une anomalie dans les procédures internes de l'entité auditée et la révèle. La probabilité évoquée par De Angelo (1981) se divise en deux, une relative à la découverte de l'anomalie, et l'autre relative à la révélation de l'anomalie sachant qu'elle a été découverte.

Ce qui découle de cette définition est que l'auditeur légal doit être une personne compétente c'est-à-dire qu'il doit être capable de découvrir les anomalies éventuelles dans les états de synthèse de l'entité auditée d'une part, et d'autre part il doit être indépendant pour révéler les anomalies découvertes, d'autant plus que ces qualités font partie intégrante de l'éthique de l'audit.

La qualité de l'audit légal se matérialise davantage par les apports en terme de compétences nécessaires à l'optimisation et l'augmentation de l'efficience de l'entité auditée. L'auditeur avance des recommandations pertinentes au vue d'une large expérience recueillie au fil de ses missions avec plusieurs entités dans différents secteurs, par conséquent il connaît les bonnes règles de gestions des grandes firmes découlant de tous les cycles confondus notamment le achats-fournisseurs, ventes-clients, et immobilisations. Son intervention permet aux entités nouvellement introduites en bourse de bénéficier de l'expérience d'un agent compétent dans le domaine de renforcement des contrôles mis en place par l'organe dirigeant. L'entité auditée parvient dès lors à

organiser sa structure et ses coûts sur la base des observations pertinentes de l'auditeur légal, afin d'améliorer sa rentabilité, et atteindre l'efficacité par la création de la valeur auprès de ses partenaires, investisseurs, fournisseurs, et clients.

Afin de dégager des observations pertinentes et avancer des recommandations constructives, l'auditeur légal doit être un agent indépendant et compétent agissant pour un mandat prédéfini et selon un référentiel légal. L'importance de l'indépendance et de la compétence de l'auditeur légal est largement évoquée par Lynn Turner (2000), ancien directeur des affaires comptables de la Securities and Exchange Commission, dans son discours à l'occasion du 27^{ème} anniversaire du Securities Regulation Institute, où il rappelle que plus les auditeurs légaux sont compétents et plus ils seront aptes à servir l'intérêt public en examinant de manière indépendante les états de synthèse d'une entité et en publiant une information financière pertinente. Durant ce même événement, il souligne que pour préserver l'indépendance de l'auditeur légal, il ne doit subir ni pressions extérieures ni conflits d'intérêts.

Par contre, Piot (2005) ne partage pas la vision de Turner comme quoi elle est paradoxale puisque l'absence de toute forme de conflits d'intérêts durant la mission de l'auditeur légal reste difficile à atteindre. En effet, une relation d'agence est instaurée entre l'entité auditée et l'auditeur vu que ce dernier est attaché à un mandat avec les actionnaires sans oublier qu'il perçoit des honoraires négociés avec les dirigeants de l'audit. Par conséquent, la présence d'une éthique qui au passage ne se résume pas seulement à l'indépendance et la compétence, permet à l'auditeur externe d'apprécier convenablement la réalité et la sincérité de l'information financière qui reflète l'image fidèle de l'organisation.

De même le débat sur l'indépendance de l'auditeur met également l'accent sur l'ancienneté du mandant liant ce dernier à l'entité auditée. D'après Tan (1995), l'ancienneté du mandat installe une relation qui peut affecter son rendement dans la mesure où la vigilance de l'auditeur diminue et du coup il peut ne pas changer ses jugements tout au long de son mandat. D'autre part, Bertin (2002) montre que plus le mandat du commissaire aux comptes est ancien, plus ce dernier tend vers l'émission d'un signal erroné sur la réalité des états de synthèse audités.

Cependant, la qualité de l'information financière n'est pas seulement liée à l'éthique professionnelle de l'auditeur légal, elle est également influencée par d'autres facteurs. En effet, DeAngelo (1981) dit que l'appartenance de l'auditeur légal à un cabinet « big » implique une bonne qualité d'information financière, puisque la structure des grands cabinets d'audit est de nature plus qualifiée pour soulever les anomalies contenues dans les états de synthèse. De plus, Anderson et Zeghal (1994) mettent l'accent sur l'effet de réputation et d'image qui conduit ces cabinets à fournir un travail de qualité pour améliorer leur image de marque.

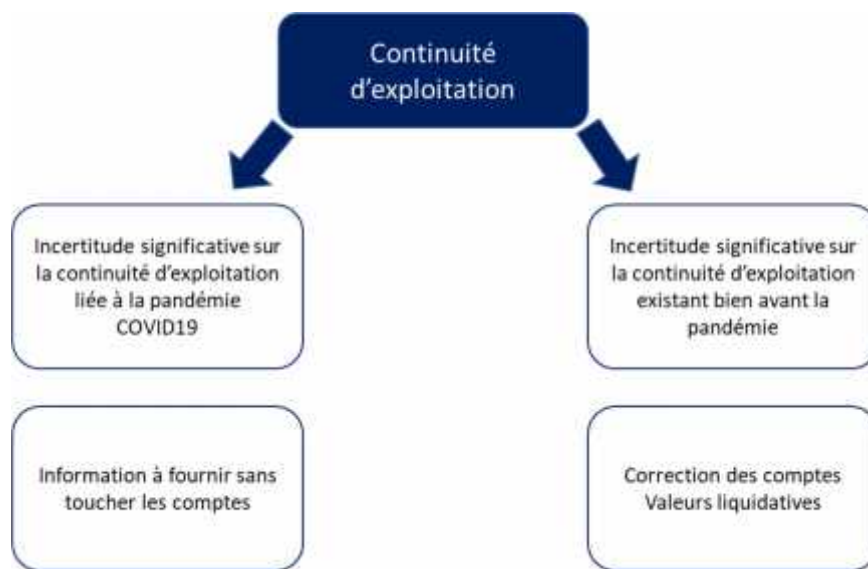
Par ailleurs, l'effet de la réputation motive les organisations à choisir des cabinets d'audit appartenant aux réseaux « BIG 5 » pour crédibiliser leurs informations financières publiées surtout au sein des pays qui privilégient la protection des investisseurs comme il a été constaté par Francis Hall et Wang (2006). Peasnell (2001) partage cette vision dans la mesure où il a observé que la performance boursière des organisations auditées par les cabinets d'audit appartenant à un réseau big est plus rentable que celles auditées par des cabinets sans réseau big, étant donné que la perception des investisseurs est positive quant à la communication financière des entités auditées.

D'autres recherches sur la taille des cabinets d'audit ont démontré que ce critère influence largement la qualité de l'information financière, dans la mesure où la structure des grands cabinets dispose des pôles spécialisés dans différents secteurs. Gramling (1999) voit que cette spécialisation sectorielle se traduit par une assurance raisonnable quant à la qualité de l'information financière. Par contre, Lys et Watts (1994) n'ont pas trouvé de différences entre les auditeurs spécialisés et les non spécialisés dans un secteur bien défini.

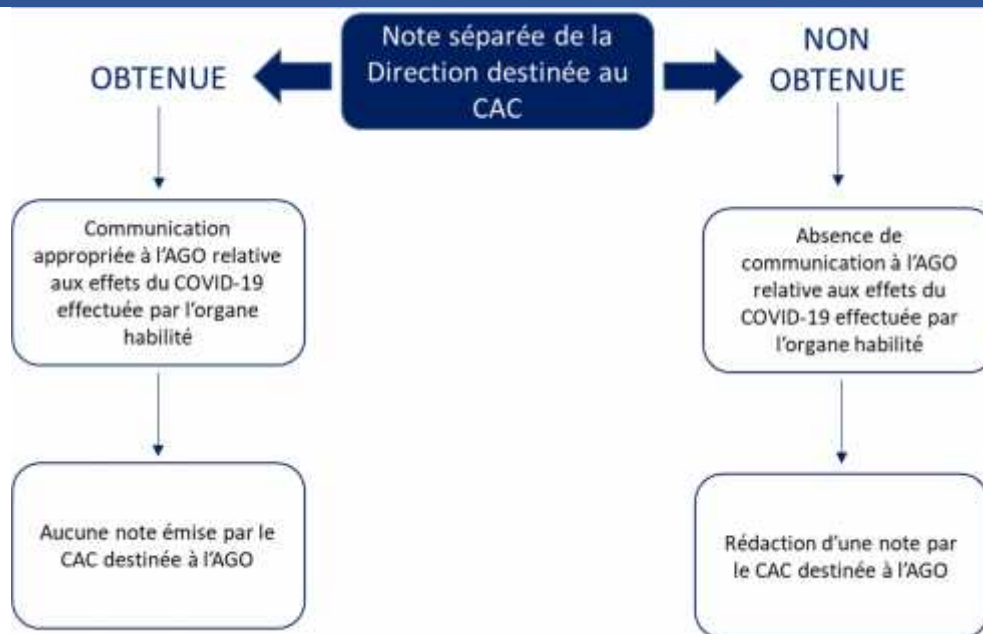
Impact informationnel du Covid-19 sur la valeur

Pour souligner davantage l'impact de la gestion de l'information financière sur la valeur créée par une entité, il faut couvrir un contexte de crise tel que la pandémie du Covid-19. En effet, l'information financière communiquée par les entités doit subir une altération adaptée au contexte actuel de la pandémie, de manière à communiquer aux lecteurs et parties prenantes une information pertinente afin de les accompagner dans leurs prises de décisions. Par exemple, sur le plan national marocain, l'OEC et le CNC ont diffusé respectivement une directive et un avis sur les différents impacts du Covid-19, notamment l'impact sur la continuité de l'exploitation, un principe de base essentiel à l'établissement des états de synthèse, la rédaction d'une note séparée adressée au

commissaire aux comptes et communiquée à l'Assemblée Générale (AG), qui statuera sur les comptes, sans oublier aussi la mention dans l'Etat des Informations Complémentaires (ETIC) au niveau du tableau C5 ainsi que le rapport de gestion des incidences éventuelles du Covid-19 sur l'activité d'une entité donnée. Ces informations jouent un rôle important dans le jugement des parties prenantes quant à l'idée d'investir ou non dans une action, car elles permettent de mesurer voire d'anticiper la valeur future de cette dernière, à partir d'une information réelle, sincère, et qui reflète l'image fidèle de la situation actuelle d'une entité donnée ainsi que la portée des incidences du Covid-19, afin de prendre des décisions appropriées.



Source : Visioconférence de l'OEC sur l'Impact du Covid-19 sur la mission d'auditeur



Source : Visioconférence de l'OEC sur l'Impact du Covid-19 sur la mission d'auditeur

Il en ressort ainsi que l'intervention des organes externes, notamment l'auditeur légal, est un levier essentiel de création de valeur et un vecteur important dans la mesure de la valeur actuelle et future de l'entité, car en l'absence de cet agent compétent et indépendant, l'investisseur se trouve face à avenir incertain et une confusion totale dans sa prise de décision. D'autant plus que l'investisseur se trouve beaucoup plus confiant à prendre des décisions, quand l'information diffusée par les entreprises est non seulement contrôlée mais aussi certifiée par le commissaire aux comptes. Par conséquent, la création de la valeur s'ensuit rapidement et facilement, une fois la confiance des investisseurs est regagnée.

Conclusion

L'objectif principale de cet article est de dresser un état des lieux de la relation entre la qualité de l'audit externe dans la gestion de l'information financière et la création de la valeur, sachant que l'audit légal est un outil indispensable dans l'évaluation de la qualité de l'information financière sur laquelle les agents internes et externes se basent pour prendre des décisions. Il faut rappeler que cette information provient de l'intérieur de l'organisation et elle est donc susceptible d'être altérée ou conservée par les dirigeants, ce qui pose un problème d'asymétrie d'information. C'est à ce

niveau que réside l'importance de l'intervention de l'auditeur légal en tant que garant du partage de l'information entre tous les agents et surveillant de la crédibilité de cette dernière. Cette importance s'inscrit dans la théorie de l'agence dans la mesure où l'auditeur légal dont la présence est fondamentale afin de réduire l'asymétrie d'information.

La perception d'une information financière de qualité par les parties prenantes se base sur plusieurs paramètres, mais la qualité de l'audit légal reste la variable la plus importante au regard de tous les chercheurs. Notre lecture nous a permis de relever nombreuses définitions de la qualité d'audit légal. Certains auteurs jugent que cette dernière est fortement liée à l'éthique professionnelle du commissaire aux comptes à savoir l'indépendance et la compétence sachant qu'un auditeur légal compétent et indépendant est capable de détecter l'anomalie pour la divulguer ensuite au public.

L'absence de ces deux qualités constitutives dans l'éthique professionnelle d'un commissaire aux comptes entraîne systématiquement l'émission d'un signal erroné qui peut compromettre le jugement des lecteurs des états de synthèse notamment les investisseurs souhaitant engager leurs fonds dans une entité, les actionnaires ou les preneurs de risque, les dirigeants qui mesurent la performance de l'organisation, et par extension réduit la valeur de l'entreprise. Cette situation se concrétise dans les nombreux scandales financiers qui ont incité tous les agents à pointer du doigt le travail des cabinets d'audit à savoir l'affaire Enron - Arthur Andersen.

Par ailleurs, la qualité de l'audit légal est subordonnée à plusieurs facteurs à savoir l'ancienneté du mandat, l'appartenance ou non à un cabinet big, et la taille du cabinet d'audit. L'ancienneté du mandat touche la qualité de l'audit légal dans la mesure où l'indépendance n'est plus assurée si la relation entre le commissaire aux comptes/dirigeants dure dans le temps. Cette relation de longue date impacte négativement le comportement des investisseurs, et perdent la confiance vis-à-vis de l'information diffusée et certifiée par l'auditeur légal, ce qui par conséquent influencent sur le cours de l'action.

En effet, plus le mandat d'un auditeur légal est ancien, plus la qualité de l'information financière certifiée par ce dernier est entachée. Il est prouvé que si l'auditeur légal appartient à un cabinet big, il n'encourt pas le risque de vérification de la communication financière de l'entité par les régulateurs parce que les cabinets big sont non seulement bien réputés mais ils sont aussi spécialisés dans certains domaines qui nécessitent un certain degré de qualification. La spécialisation

sectorielle de l'auditeur légal dans certains secteurs lui permet de certifier une information financière plus crédible et plus pertinente.

Finalement, cet article avance plusieurs arguments mettant en relief la corrélation de la gestion de l'information financière avec la création de la valeur chez une entité donnée, dans la mesure où la qualité de l'auditeur, notion dont la définition peut prendre plusieurs formes selon le critère sélectionné notamment la taille, la spécialisation, la compétence, ou l'indépendance, est un paramètre essentiel dans la création de la valeur. Etant une variable dans la gestion de l'information financière, la qualité de l'audit externe est un ingrédient fondamental dans la pertinence de la valorisation de l'action sur le marché des capitaux.

Bibliographie

Akerlof, G. A. (1970). The market for "lemons": Quality uncertainty and the market mechanism. *The Quarterly Journal of Economics*: 488-500.

Ali Mezghani, Ahmed Ellouze (2007), gouvernement de l'entreprise et qualité de l'information financière. "comptabilité et environnement".

Anderson, T., D. Zéghal, (1994), « The Pricing of Audit Services: Further Evidence from the Canadian Market », *Accounting and Business Research*, vol 24, n° 95, p. 195-207.

Aymen, A., Sourour, B.S., Badreddine, M. (2018). The effect of annual report readability on financial analysts' behaviour. *Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA)*, V.5(1), p.26-37.

Charles Piot (2005), « Chapitre 6. Qualité de l'audit, information financière et gouvernance : enjeux et apports », in Alain Finet, *Gouvernement d'entreprise*, De Boeck Supérieur « Management », p. 155-229.

De Angelo L.E. (1981), « Audit size and audit quality », *Journal of Accounting and economics*, vol. 3, pp. 183-199;

Elisabeth Bertin (2002), la formation à l'audit : déterminants, contenu et voies de recherche. Technologie et management de l'information : enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit.

Fan Yu. (2005), «Accounting transparency and the term structure of credit spreads», *Journal of Financial Economics*, 75, pp.53-84;

Francis, J.R., C. Hall, et D. Wang, (2006), « The Joint Effect of Investor Protection and Big 4 Audits on Earnings Quality Around the World », documents de travail, SSRN.

Gramling, A.A., V.E. Johnson, et I.K. Khurana (1999), « The association between audit firm industry experience and financial reporting quality », document de travail, Wake Forest University, University of Illinois, et University of Missouri.

Healy, P. M, Palepu, k. G, (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: a review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and economics*. (31): 405-440.

Jensen M. C., Meckling W. (1976), « theory of the firm: managerial behaviour, agency costs and ownership structure », *Journal of financial Economics*, 305-60

Lin, J. W., and M. I. Hwang. (2010). Audit quality, corporate governance, and earnings management: A meta-analysis. *International Journal of Auditing* 14 (1): 57–77.

Lynn Turner (2000), « Shifting Paradigms in Self-Regulation » : discours prononcé à l'occasion du 27 anniversaire du Securities Regulation Institute.

Mard, Y., (2005), « Vers une information comptable plus transparente : l'apport des recherches portant sur la gestion du résultat comptable », 26^{ième} Congrès Association Francophone de Comptabilité, Lille 11-12 et 13 mai Comptabilité et Connaissance.

Peasnell, K.V., P.E. Pope, et S. Young (2001), « The characteristics of firms subject to adverse rulings by the financial reporting review panel », *Accounting and Business Research*, vol 31, n° 4, p. 291-311.

Ross, S. A. (1977). The determination of financial structure: The incentive-signalling approach. *The Bell Journal of Economics* 8 (1): 23–40.

Spence, M. (1973). Job market signaling. *The Quarterly Journal of Economics* 87 (3): 355–374. Taillandier, F. 2010. *Time to turn*.

Tan H. (1995), "Effects of Expectations, Prior Involvement, and Review Awareness on Memory for Audit Evidence and Judgement", *Journal of Accounting Research*, Printemps, pp.113-136;

Thomas Lys and Ross L. (1994), *Watts Journal of Accounting Research* Vol. 32, Studies on Accounting, Financial Disclosures, and the Law, pp. 65-93

Watts R.L., Zimmermann J.L. (1978), «Towards a positive theory of the determination of accounting standarts», *The Accounting Review*, N 50, pp. 112-134;

Watts, R. L. (1977). Corporate financial statements, a product of the market and political processes. *Australian journal of management* 2: 53–75.